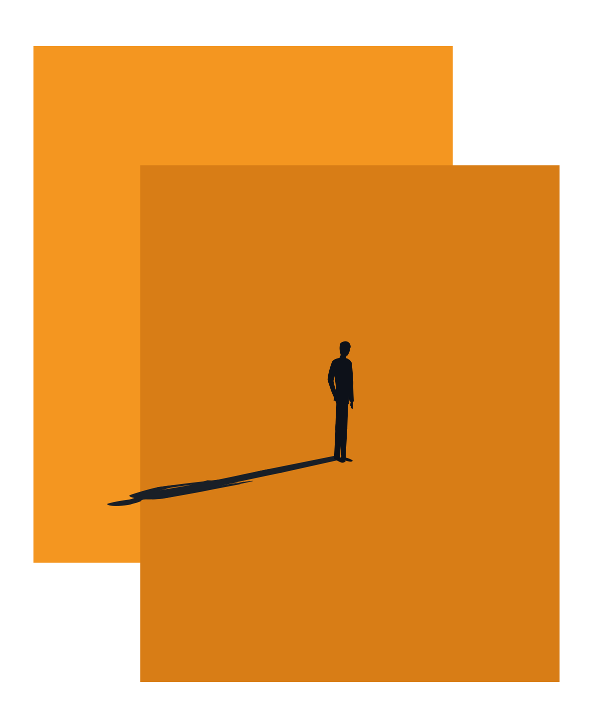
أوراق هنري كورييل
والحركة الشيوعية المصرية



جمع ودراسة رءوف عباس
ترجمة عزة رياض

أوراق هنري كورييل والحركة الشيوعية المصرية

جمع ودراسة

رءوف عباس

ترجمة

عزة رياض



أوراق هنري كورييل والحركة الشيوعية المصرية

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ولاء الشاهد

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٣٣٠٢ ٤

صدر أصل هذا الكتاب باللغة الفرنسية في القرن العشرين.
صدرت هذه الترجمة عام ١٩٨٨.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٣.

المحتويات

مقدمة الطبعة الإلكترونية

حينما تكون ابنًا لمؤرِّخ، فإنك تكون مهمومًا بحفظ تُراثه الذي أنفق فيه عمرًا كاملًا؛ فتحافظ على تاريخ أبيك، وتحافظ على تاريخ جيل من الباحثين تَجسَّد في شخصه، وتحافظ على ملامحِ فترةٍ مهمة من تاريخ الوطن؛ لهذا فقد أخذتُ على عاتقي مهمةَ حفظ تراث والدي الأستاذ الدكتور «رءوف عباس حامد»، رحمة الله عليه، وظَل الأمر يُراودني — خاصةً بعد أن نفِدَت جميع النُّسخ الورقية — حول إمكانية حفظ هذا التراث وإحيائه من جديد، وإعادة نشره وتوثيقه في ذاكرة التاريخ والبحث الأكاديمي والنضال الوطني، واهتديتُ إلى التعاقُد مع «مؤسسة هنداوي للثقافة والنشر» لنشر أعماله الكاملة ضمن مكتبتها الإلكترونية الثمينة للتراث العربي.

ولكن عندما طلبَت مني المؤسسةُ كتابةَ مقدمة للأعمال الكاملة، انتابَتني الحيرة؛ فأنا لست مُتخصِّصًا في الدراسات التاريخية لكي أكون مؤهَّلًا لكتابة مقدمة الأعمال الكاملة لأحد أساتذتها، فضلًا عن كوني أكتب عن أبي الذي يُمثِّل لي القدوة والمَثل الأعلى؛ وهو ما يجعل كتابتي مُنحازة له بكل تأكيد. فقرَّرتُ أن أكتب عن المؤرِّخ بعيون الابن؛ أستحضِر من الذاكرة البعيدة بعضَ الوَمضات، التي ما زالت عالقةً في ذهني، حول أعماله، التي كنتُ شاهدًا على بعضها وحكى لي أبي بعضَها الآخَر.

لم يكن وعيي قد تشكَّل بعدُ عندما نشَر أبي كتابه الأول «الحركة العُمَّالية في مصر ١٨٩٩–١٩٥٢م»، الذي كان أطروحته للماجستير، ثم صار مَرجعًا رائدًا في موضوعه؛ إلا أنني لا أنسى ما قصَّه عليَّ أبي لاحقًا حول ما تعرَّض له أثناء إعداده هذه الدراسة؛ فكان قد تَواصَل مع بعض قيادات الحركة العُمَّالية خلال العقود الماضية لتوثيق رواياتهم التي تُعَد مصدرًا مهمًّا حول نشاط هذه الحركة، لكن يبدو أن هذا التواصُل لم يَرُق للأجهزة الأمنية بسبب خضوع الكثير من هذه القيادات للمراقبة الأمنية، وتعرُّضهم للاعتقال في السابق

بسبب نشاطهم؛ فاستدعَت المباحثُ أبي للتحقيق معه، وهدَّده قسم مكافحة الشيوعية بالاعتقال، لكنَّ تدخُّل أستاذه المؤرِّخ الكبير «أحمد عزت عبد الكريم» حالَ دونَ ذلك.

لا يَغيب عن ذاكرتي البصرية منظرُ الغرفة الممتلئة بمئات النُّسخ من كتاب «يوميات هيروشيما»؛ هذا الكتاب الذي عزَم على ترجمته عندما أقام في اليابان — بعد حصوله على درجة الدكتوراه — في مهمةٍ عِلمية مدعوًّا من معهد اقتصاديات البلاد النامية في طوكيو، وأثناء إقامته هناك بدأ اهتمامُه بتاريخ اليابان، فكان من ثمرة هذا الاهتمام تأليفُه عِدةَ أعمالٍ تتناول التاريخ الحديث لهذا البلد. كما أن قيامَه بزيارة مدينتَي هيروشيما وناجازاكي — المدينتَين اللتَين تعرَّضتا للقنبلة الذرية أثناء الحرب العالمية الثانية — وقراءاتِه بالإنجليزية عما تعرَّضتا له من جرَّاء القصف النووي، فضلًا عن ملاحظته افتقارَ المكتبة العربية إلى كتاباتٍ تُلقِي الضوء على هذه الجريمة؛ كانت سببًا رئيسًا في ترجمته مُذكِّرات الطبيب الياباني «متشهيكو هاتشيا» التي وثَّق فيها شهادتَه بصفته طبيبًا عَمِل على علاج المصابين في حادث القصف النووي لمدينة هيروشيما. وقد ضمَّ إلى الترجمة شهاداتِ بعضِ مَن عاصروا هذا الحادثَ الأليم، واستهلَّها بمقدمةٍ طويلة لخَّص فيها للقارئ العربي تاريخَ اليابان الحديث وصعود الفاشية، التي أدَّت باليابان إلى هذه النهاية الكارثية (وكان من عاداته المنهجية في الترجمة ألا يُترجِم سوى الأعمال التي يراها مهمة للقارئ وتفتقِدها المكتبةُ العربية، مُستهِلًّا الترجمةَ بمقدمةٍ تُوضِّح السياق التاريخي للعمل المترجَم أو تَنقُده). وبعد أن فرَغ من إعداد الترجمة لتَدخُل في طَور الطباعة والنشر، طبَع أبي الكتابَ على نفقته الخاصة عام ١٩٧٧م، وتَعاقَد مع مؤسسة «الأهرام» لتوزيعه، لكنه صُدم بتعليماتٍ شفهية من المباحث العامة للناشرين بعدم طرحِ الكتاب للبيع في مصر، فما كان منه إلا أن أجرى اتفاقًا مع مكتبة «الخانجي» لتوزيع الكتاب في الدول العربية التي كانت تُسمَّى آنذاك جبهةَ الرفض، وهي «العراق، وسوريا، وليبيا، والجزائر»، وكانت القاعدةُ المعمول بها تَقضي بإرسال عِدة نُسخ إلى البلد المَعني للحصول على موافقة الرقابة، لكن الرد جاء واحدًا من البلاد الأربعة، وهو عدم السماح بدخول الكتاب! والسبب غير المُعلَن هو رغبةُ مصر وهذه الدول الشقيقة عدمَ إزعاج الولايات المتحدة! والطريفُ في الأمر أن الكتاب كان مُترجَمًا إلى الإنجليزية ومنشورًا في الولايات المتحدة قبل هذا التاريخ. ما زلت أتذكَّر هذه القِصة كلما ذهبتُ إلى بيت جَدي، وأتذكَّر معها منظرَ النُّسخ المكدَّسة في تلك الغرفة، التي كان ارتفاعُها يزيد عن طولي آنذاك.

تتداعى إلى ذاكرتي أيضًا تفاصيلُ أول عُطلة قضيتُها في أوروبا برفقة والدَيَّ؛ فقد ادَّخر أبي لهذه العُطلة مبلغًا من المال أثناء إعارته بجامعة قطر، سمَح لنا بتأجير استوديو صغير قُربَ وسط لندن لعدة أسابيع، لكنني لم أتمتَّع بصحبة أبي في المتنزهات، التي كانت تُرافِقني فيها والدتي طوال هذه الأسابيع، إلا في عطلات نهاية الأسبوع؛ فقد كان يَقضي كل أيام العمل في دار الوثائق البريطانية (Public Record Office) يطَّلِع على الوثائق التي أتاحتها الحكومة البريطانية للباحثين طبقًا لقانونها بعدَ عقود من اعتبارها سِرية، ويَلتقط منها نُسخًا مصوَّرة لما يراه مفيدًا لأبحاثه. لم تكن تلك الزيارة هي الوحيدة لأبي؛ فقد ظلَّ يتردَّد لاحقًا على دُور الوثائق في بريطانيا وأمريكا، وكان أغلبها على نفقته الخاصة، يَنهل منها ما يُلقي الضوء على تاريخ منطقتنا العربية، ويستعين بها في كتاباته، وقد دفَعه ذلك إلى التنويه في أحيانٍ كثيرة إلى التقصير الشديد الذي يَلمسه في طريقة التعامل مع الوثائق في مصر والتفريط فيها، إلى الدرجة التي تجعل بعض كبار المسئولين يأخذون حمولةَ شاحناتٍ من الوثائق إلى منازلهم عند ترك مناصبهم باعتبارها «أوراقًا شخصية»، فنُفرِّط بذلك في أحد أهم مصادر دراسة تاريخنا، ولا يكون أمام الباحثين سوى وثائقِ الدول الأخرى التي شاركَت في صُنع الأحداث (بانحيازاتها المتوقَّعة)، وشهاداتٍ مُتفرقة لمن شارَك في الأحداث أو شَهِدها من المصريين.

ظل الدكتور «رءوف عباس» طوال حياته وفِيًّا للعمل الأكاديمي، ومُناضِلًا من أجل استقلال الجامعات؛ فبالرغم من ميله إلى الفِكر اليساري فإنه ظلَّ حريصًا على عدم الانضواء تحت أيٍّ من الأحزاب أو التنظيمات اليسارية، بل كثيرًا ما كتَب عنها موجِّهًا النقد لها ولرموزها، كما كان ناشطًا في جماعة «٩ مارس» التي أسَّسها مجموعةٌ من الأكاديميين المصريين للدفاع عن استقلال الجامعات؛ فلا يُمحى من ذاكرتي إصرارُه الشديد على إتمام تحرير كتاب «الجامعة المصرية والمجتمع: مائة عام من النضال الأكاديمي ١٩٠٨–٢٠٠٨م»، الذي لم يَمنعه مرضُه الأخير واشتدادُ الألم عليه من إتمامه. وقد جاءت سِيرته الذاتية «مشيناها خُطى» التي نشَرها عام ٢٠٠٤م توثيقًا لهذا النضالِ وتنديدِه بالفساد في الجامعات المصرية. وعلى الرغم من الجرأة التي تَناوَل بها الأحداث مع ذِكر المشاركين فيها بأسمائهم، فإن ما ذكَره كان غَيضًا من فَيض؛ فقد آثر ألا يَذكر سوى الأحداث التي يَملك عليها دليلًا ملموسًا إذا ما طعَن أحدٌ في روايته، وكان هذا ما حدَث بالفعل؛ فقد لجأ بعضُ المذكورين في الكتاب إلى القضاء يَتهمونه بالإساءة، فجاءت جميعُ أحكام القضاء النهائية في صالحه.

بقي أن أتحدَّث عن أسلوب المؤرِّخ الكبير في العمل داخل البيت؛ لقد كان الدكتور «رءوف عباس» يكتب كل أعماله ويُراجِعها ويُعدِّلها بخط اليد، وبعد استكماله العملَ يبدأ في كتابته على الآلة الكاتبة الميكانيكية بمساعَدة والدتي قبل إرساله إلى الناشر، ليبدأ بعدَها في مراجعةِ المُسوَّدات التي تأتيه من المطبعة وتصحيحِها يدويًّا. كان أبي يمتلك آلتَين للكتابة؛ إحداهما عربية، والأخرى إنجليزية، وما زال صدى صوتِهما يتردَّد في أُذني، وما زالت صورة مكتبته الضخمة التي ضاقت بها غرفةٌ كاملة فامتدت خارجها، تتراءى أمام عيني، ولا تزالان تُشكِّلان معًا جزءًا من ذكريات طفولتي في منزلنا. وعندما حلَّ الكمبيوتر محلَّ الآلة الكاتبة استمرَّ يخُط أعماله كاملةً على الورق قبل كتابتها عليه، ولم يَقُم قطُّ بالتأليف مباشَرة على الكمبيوتر.

أتمنى لك عزيزي القارئ أن تجد في هذا الكتاب من الحقائق والآراء والتحليلات والأفكار ما يُرضي شغَفَك المعرفي، وأدعوك إلى مُطالَعة باقي الأعمال الكاملة للدكتور «رءوف عباس» التي تنشرها «مؤسسة هنداوي» إلكترونيًّا.

حاتم رءوف عباس
القاهرة، في ٢٢ يوليو ٢٠٢٢م

تقديم

رغم أن ندرة الوثائق وصعوبة الوصول إليها سِمة بارزة من سمات تاريخ مصر المعاصر عامة، وتاريخ الحركات السياسية والأيديولوجية خاصة، إلا أن تاريخ الحركة الشيوعية المصرية يعاني نقصًا خطيرًا في الوثائق التي تتصل بالمنظمات الشيوعية المصرية عَبْر ما يزيد على نصف القرن. ولعل ظروف الحركة الشيوعية المصرية كانت وراء ندرة الوثائق المتعلِّقة بها، فمنذ عُدِّل قانون العقوبات عام ١٩٢٤ وأُضيفت إليه مادة جديدة تجرِّم النشاط السياسي الذي يدعو إلى تغيير نظام «الهيئة الاجتماعية» ويحرِّض طبقة على أخرى، أصبح النشاط الشيوعي محظورًا مطاردًا من السلطة في كل العهود، ومن ثَم لجأ الشيوعيون إلى العمل السري، ولمَّا كانوا مُعرَّضين دائمًا لملاحقة أجهزة الأمن، وخاصة «البوليس السياسي»، فكثيرًا ما كانوا يتخلَّصون من وثائقهم عند الإحساس بالخطر، وحتى تلك التي بقيت في أيديهم ووقعت في أيدي أجهزة الأمن أصبح الاطلاع عليها — بعد مرور السنوات وتغير العهود — من المحظورات التي تُعد مستحيلة المنال بالنسبة للباحثين المصريين، فسلطات الأمن تحتفظ بتلك الوثائق في أرشيفها الخاص، وتعتبر أن ما تحت أيديها من وثائق «مادة جنائية»، وليست تعبيرًا عن حركات سياسية أنتجها تفاعل أجيال من شباب هذا الوطن مع واقع مجتمعهم، وليست تعبيرًا عن رؤًى سياسية وفكرية لأزمة المجتمع المصري في مختلف مراحل تطوُّره، ولهذا ظلَّت وثائق الحركات السياسية المصرية بعيدة عن متناول الباحثين.

ولكن ثمَّة القليل من تلك الوثائق التي أُتيح للباحثين الاطلاع عليها، هي تلك التي ضمَّتها ملفات القضايا السياسية والتي كانت — إلى عهد قريب — متاحة للاطلاع بالمتحف القضائي المصري، حتى جاء أنور السادات فمنع الاطلاع عليها وأصدر قرارًا بمنع الاطلاع على الوثائق التاريخية قبل انقضاء نصف قرن على الأحداث التي تتناولها، وهكذا أُغلقت

ملفات القضايا السياسية في وجوه الباحثين، ما عدا تلك التي بقيت لدى بعض المحامين الذين ترافعوا عن المتهمين في تلك القضايا أمام المحاكم الاستثنائية والجنائية، والاطلاع على ما لدى المحامين من ملفات يعتمد على الصلات الشخصية، وهو ما لا يتوافر إلا لقلة من الباحثين.

وحتى الصحافة اليسارية العلنية التي صدرت في الأربعينيات والخمسينيات لا توجد نسخة كاملة منها بالمكتبة القومية (دار الكتب المصرية)، وإنما نجد بعض أعدادها، وحتى تلك الأعداد التي نجَت من مكائد الدهر في حالة يُرثى لها، نتيجة تخلُّف نظام الحفظ بتلك الدار العتيدة.

ولم يعُد هناك مفر أمام الباحثين الذين يتصدون للتأريخ للحركة الشيوعية المصرية من الاعتماد بصفة أساسية على الروايات الشفوية للمناضلين القدامى الذين شاركوا في صنع تلك الحركة وفي فعالياتها المختلفة (على نحو ما فعل رفعت السعيد)، وهي طريقة مَعيبة منهجيًّا رغم أنها السبيل الوحيد المُتاح للباحثين؛ لأنها تعتمد على الذاكرة، وكثيرًا ما تخون الذاكرة المناضلين القدامى الذين مرُّوا بتجارب نفسية وبدنية لا إنسانية خلال سنوات الاعتقال الطويلة، والذين مزَّقَتهم الانقسامات والمشاحنات، والذين لا بد أن يُبالغوا أحيانًا في الأدوار التي لعبوها أو لعبتها منظماتهم. ولعلَّ مَن يقرأ مؤلفات رفعت السعيد يلحظ ذلك بوضوح، كما يتضح تحيُّزه كثيرًا لمنظمة بعينها كان له حظ النضال في صفوفها.

مجموعة واحدة من وثائق الحركة الشيوعية المصرية نجَت من الضياع، وظلَّت محفوظة هناك ... في باريس ... ولا تزال، هي وثائق المجموعة التي أطلقت على نفسها «مجموعة روما للحركة الديمقراطية للتحرُّر الوطني (حدتو)»، وهي المجموعة التي نظمها هنري كورييل — الأب الروحي لحدتو — بعد نفيه من مصر عام ١٩٥٠ وظلَّت تُمارس نشاطها من باريس حتى صدور قرار «الحزب الشيوعي المصري المتحد» بحلها في أوائل ١٩٥٨، وإنْ بقيت على صِلة وثيقة ببعض كوادر حدتو، ومدَّت لهم يد العون المادي والأدبي خلال محنة الاعتقال.

وتتضمن وثائق مجموعة روما عددًا كبيرًا من المراسلات المتبادلة بين كوادر حدتو وهنري كورييل، كما تتضمَّن البيانات والمراسلات التي أصدرتها المجموعة (باسم حدتو) ووجهتها إلى الأحزاب والمنظمات التقدُّمية العالَمية في مناسبات مختلفة، وكذلك التقارير التي كان هنري كورييل يُوافي بها حدتو من منفاه.

والوثائق التي ننشرها هنا من وثائق مجموعة روما التي يحتفظ بها «جماعة أصدقاء هنري كورييل» بباريس، وقد حصلنا عليها من خلال باحث أجنبي شاب ربطتنا به صِلة

تعاوُن علمي، وللأسف لن نستطيع ذكر اسمه هنا — عرفانًا بفضله — لأنه حصل على هذه الوثائق لاستخدامه الشخصي، ولم تُخوله «جماعة أصدقاء هنري كورييل» حق إتاحة الاطلاع عليها للآخَرين. وهذه المجموعة من الوثائق كُتبت أصلًا بالفرنسية، فيما عدا الوثيقة الخاصة باحتجاج المجموعة على القرار الصادر بحلها من الحزب الشيوعي المصري، فقد جاء أصلها باللغة العربية منسوخًا على الآلة الكاتبة إلى جانب النص الفرنسي، وفضَّلنا هنا استخدام النص العربي.

وقد عكفت الأستاذة عزة رياض على ترجمتها إلى العربية بتكليفٍ من دار سينا للنشر، وقمنا بمراجعة الترجمة مراجعة دقيقة على النص الفرنسي، ولكن لا يسعنا هنا إلا أن ننوِّه بالجهد الكبير الذي بذلَتْه المترجمة في تعريب هذه الوثائق.

وربما عنَّ سؤال للقارئ الكريم عن مدى صحة هذه الوثائق، وهو سؤال منطقي لا يبرِّر عدم إثارته ثقتنا في الباحث الأجنبي الذي حصلنا على هذه الوثائق عن طريقه. وقد تأكدنا من صحة هذه الوثائق من خلال مراجعة الكتاب الذي ألفه الصحفي الفرنسي جيل بيرو بعنوان «هنري كورييل، رجل من طراز فريد» ونُشر بالفرنسية عام ١٩٨٤، ونُشرت ترجمته العربية في بيروت عام ١٩٨٦، فقد اعتمد الكاتب على مذكرات هنري كورييل عن نشاطه في مصر (التي ننشرها هنا كاملة)، وكذلك على بعض التقارير التي كتبها هنري كورييل عن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني والصراع داخل الحركة بعد الوحدة الأولى عام ١٩٤٧ (وهي منشورة هنا أيضًا). كذلك راجعنا المعلومات التي أوردها رفعت السعيد في دراساته منسوبة إلى أرشيف «مجموعة روما»، فتبين لنا صحة ما بين أيدينا من وثائق، وصحة نسبتها إلى هنري كورييل ومجموعة روما.

وقد قسمنا مجموعة الوثائق التي ننشرها هنا إلى خمسة أقسام على النحو التالي:

(١) «هنري كورييل، سيرة ذاتية»، وهي عبارة عن ذكريات كتبها هنري كورييل بخط يده أثناء اعتقاله في فرنسا (أكتوبر–ديسمبر ١٩٧٧)، ولم يتمكَّن من مراجعتها واستكمالها وإعدادها للنشر بسبب اغتياله في ٤ مايو ١٩٧٨.

(٢) تقرير من هنري كورييل إلى حدتو بعنوان: «نضال الحركة المصرية للتحرر الوطني والحركة الديمقراطية للتحرُّر الوطني منذ تأسيسها حتى إعلان الأحكام العُرفية في مايو ١٩٤٨م» ويحمل التقرير تاريخ سبتمبر–أكتوبر ١٩٥١م.

(٣) تقرير من هنري كورييل إلى حدتو بعنوان: «المراحل الرئيسية للصراع داخل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في عام الوحدة، مايو ١٩٤٧–يونيو ١٩٤٨م» ويحمل غلاف التقرير إشارة إلى أنه كُتب في نهاية عام ١٩٥٥م.

(٤) وثائق مجموعة روما، مارس ١٩٥١–أبريل ١٩٥٨م، وهي مجموعة مراسلات صادرة باسم المجموعة إلى حدتو والحركة الشيوعية المصرية ينتهي بالوثيقة الخاصة بموافقة المجموعة على قرار الحل.

(٥) رسالتان من هنري كورييل إلى نعومي كانل (إحدى كوادر حدتو بالإسكندرية) أثناء وجودها بالسجن، وهما رسالتان تُشيران إشارة واضحة إلى موقف هنري كورييل من ثورة يوليو ومن إسرائيل.

ولمَّا كان هنري كورييل قد استخدم في تقاريره — التي كانت أصولها تُكتب عادة بالحبر السري وترسل مع بعض المسافرين إلى مصر أو بطُرق أخرى — الأسماء الحركية للكوادر التي وردت بتلك التقارير، فقد استعنَّا ببعض الأصدقاء للتعرف على الأسماء الأصلية لأولئك المناضلين، طالما أن أدوارهم النضالية أصبحت جزءًا من تاريخ مصر المعاصر، وقد لقينا في هذا الصدد معاونة الكثيرين، ولكننا نخص بالشكر الصديقَين د. فتحي عبد الفتاح والأستاذ بدر رفاعي لعونهما الصادق في هذا المجال. ورغم ذلك بقيت بعض الأسماء الحركية غامضة بالنسبة لنا، ربما لأن هؤلاء تركوا الحركة الشيوعية في وقت مبكِّر، أو لأن ذاكرة المناضلين لم تُسعفهم بالأسماء الحقيقية لأولئك الرفاق القدامى.

ولمَّا كان «هنري كورييل» صاحب هذه المجموعة من الوثائق، فقد رأينا أن نقدم لها بدراسة عن «هنري كورييل والحركة الشيوعية المصرية»، ضمناها دراسة نقدية لكلٍّ من المجموعات الخمس من الوثائق التي يضمها هذا الكتاب.

وبعدُ ... عزيزي القارئ ... إن هذه الوثائق التي تُلقي أضواء هامة على فصيل كبير من فصائل الحركة الشيوعية المصرية منذ الأربعينيات حتى الخمسينيات، حافلة بالتجارب النضالية التي تشكل — بسلبياتها وإيجابياتها — ركنًا من أركان تاريخ مصر المعاصر، من حق الأجيال التي لم تعشه أن تتعرف عليه، وأن يكون لها حكمها الخاص عليه.

والله والوطن من وراء القصد.

القاهرة في ١٥ سبتمبر ١٩٨٧م

د. رءوف عباس

هنري كورييل والحركة الشيوعية المصرية

ترجع الإرهاصات الأولى للعمل الاشتراكي في مصر إلى نهاية الحرب العالَمية الأولى، عندما بدأت بعض العناصر الأجنبية بالإسكندرية تنظيم الجماعات الماركسية الأولى التي لا نعرف عنها إلا القليل من المعلومات التي وردَت على لسان جوزيف روزنتال في تحقيقات النيابة العامة الخاصة بالحزب الشيوعي المصري؛ حيث أشار إلى أن العمال الأجانب بالإسكندرية نظَّموا — بإشرافه — حلقات لدراسة الاشتراكية كانت مقصورة على الأجانب وحدهم، ثم فكَّر هؤلاء في تأسيس حزب اشتراكي عام ١٩٢١م.

وكانت تلك السنوات سنوات مخاض سياسي بالنسبة لمصر، فقد وقعت ثورة ١٩١٩ نتيجة تراكُم سخط المصريين على الاحتلال البريطاني، ومعاناتهم من عسف السلطات البريطانية خلال الحرب العالَمية الأولى، فجندت موارد البلاد الاقتصادية لخدمة المجهود الحربي البريطاني، وسِيق شباب الفلاحين للخدمة ضمن ما سُمِّي ب «فرق العمل» و«فرق الجمالة» واستشهد عشرات الآلاف منهم في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وقامت السلطات البريطانية بتمويل قواتها في مصر من الخزانة المصرية مقابل سندات تصدرها الخزانة البريطانية، ونتج عن ذلك ربط الجنيه المصري بالجنيه الإسترليني، وإحكام روابط التبعية الاقتصادية للاقتصاد البريطاني بما ترتب على ذلك من معاناة المصريين آثار التضخم، وزيادة تكاليف المعيشة زيادة كبيرة عما كانت عليه قبل الحرب.

وتحمَّل المصريون ذلك كله على مضض، على أمل أن تقدِّر بريطانيا لمصر مساندتها لها في الحرب، فتمنحها الاستقلال عندما تضع الحرب أوزارها. وعندما بدأت الدلائل تشير إلى اقتراب الحرب من نهايتها، ذهب وفد من نخبة البرجوازية المصرية بزعامة سعد زغلول (في ١٣ نوفمبر ١٩١٨م) يطلب السماح له بالسفر إلى الخارج لعرض مطالب مصر في الاستقلال أمام مؤتمر الصلح، فقوبل الطلب بالرفض. وعندما أيقن الإنجليز أنهم أمام

حركة سياسية منظَّمة تحظى بالتأييد الشعبي، قاموا بنفي سعد زغلول ورفاقه، فانفجر بركان ثورة ١٩١٩ الشعبية التلقائية التي شاركت فيها الجماهير المصرية، والتي أرغمت الإنجليز على التفاوض مع قيادات البرجوازية المصرية مُمثَّلة في «الوفد».

ولكن ما كانت بريطانيا على استعداد لتقديمه كان دون المَطالب الوطنية بكثير، فلم يكن الإنجليز على استعداد لإعطاء مصر الاستقلال التام، وإنما كانوا يعرضون على الوفد المصري درجةً من الاستقلال الذاتي يمثِّل — في حقيقة أمره — حماية «مُقنَّعة»، وانتهى الأمر بإعلان استقلال مصر بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م مع سلب «الاستقلال» مضمونه الحقيقي بالإبقاء على جيش الاحتلال البريطاني في مصر، وبالتحفظات الأربعة الشهيرة التي لم تغيِّر مضمون الهيمنة البريطانية على مصر.

ورغم أن حظ «ثورة ١٩١٩م» من النجاح كان محدودًا، خاصة أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لم يتغيَّر، إلا أن مصر ما بعد الثورة لم تعُد كما كانت قبلها. كان الشباب الذي شُقَّت حناجره بالمطالبة بالاستقلال في المظاهرات العارمة، وسقط منه الشهداء، غير مقتنع بما أسفرت عنه الثورة من نتائج، وخاصة أن الأزمة الاجتماعية كانت مستحكمة، فالفوارق شاسعة بين الملَّاك والمعدمين، والبطالة تعضُّ بأنيابها جيشًا جرَّارًا من العمَّال العاطلين، وظروف العمل وشروطه بلغت درجةً كبيرة من التدنِّي في غيبة التشريعات التي تحفظ للعمَّال حقوقهم، وتعترف لهم بحق التنظيم النقابي، والسياسات الاجتماعية مصطلح مجهول في السياسة المصرية، وشباك التبعية الاقتصادية تنصب بإحكام حول مصر، فيمتص الأجانب خيرات البلاد، ويعيشون فيها في وضع ممتاز، بينما تحول المصريون إلى غرباء في بلادهم. ومن ثَم شغل الشباب المصري المثقف بمستقبل بلاده، وراح يبحث لها عن طريق أمثَل للنهوض، من خلال تبنِّي مشروع جديد للنهضة.

أضِف إلى ذلك تردُّد أصداء ثورة أكتوبر ١٩١٧م الروسية في مصر، وانكباب بعض شباب المصريين على التعرف على الفكر الاشتراكي، وخاصةً مَن درسوا منهم بالجامعات الأوروبية، في محاولة للبحث عن علاج لما تعانيه مصر من أمراض اجتماعية.

وهكذا، شكَّلَت جماعة من الشباب المثقف حلقة تسعى لتأليف «جمعية اشتراكية» لدراسة مذاهب الاشتراكية المتعددة حتى يهتدون عن طريقها إلى صياغة برنامج ملائم للنهضة المصرية، فكتبوا إلى جوزيف روزنتال يطلبون الاطلاع على برنامج حزبه، حتى إذا صادف هواهم انضموا إليه، وإذا لم يرُق لهم أسسوا «جمعية» غايتها الدرس أكثر من السياسة، يضع أعضاؤها مصلحة مصر نصب أعينهم، ويكون غرضها نصرة المبادئ

الاشتراكية المعتدلة، وتبصير العمَّال بحقوقهم. وقد اتفق هؤلاء مع روزنتال على توحيد الجهود، وإقامة «الحزب الاشتراكي المصري» ونُشر برنامج الحزب موقَّعًا عليه من سلامة موسى، وعلى العناني، ومحمد عبد الله عنان، ومحمود حسني العرابي، واتخذ الحزب مركزًا له بالقاهرة، وافتُتِحت له فروع بالأقاليم. وغلبت على برنامج الحزب الصبغة الإصلاحية، وتضمَّن تأكيدًا ضمنيًّا على عدم أخذه بفكرة الصراع الطبقي.

وعندما أثار إعلان قيام الحزب رد فعل عنيف من جانب القُوى الرجعية، تصدَّى رجال الحزب للرد على هؤلاء بتوضيح ما يرمي إليه حزبهم، فغلبت على ردودهم روح التأثر بالاشتراكية الفابية، ممَّا أدَّى إلى نشوب خلاف أيديولوجي بين مركز الحزب بالقاهرة وشُعبة الإسكندرية، أو — بمعنًى أدق — بين المعتدلين من أبناء البرجوازية المصرية الذين ملكوا زمام قيادة الحزب، وبين المتطرفين من أعضاء فرع الإسكندرية الذين مالوا إلى الماركسية، أسفر عن عَقْد مؤتمر في الإسكندرية (٣٠ يوليو ١٩٢٢م) حضره مندوبون من جميع فروع الحزب، بينهم وفد من القاهرة، وتقرَّر بالإجماع اتخاذ فرع الإسكندرية مركزًا لقيادة الحزب والأخذ بالماركسية، وغيَّر من برنامجه وشعاراته بما يتلاءم مع الاتجاه الجديد، وأُوفد محمود حسني العرابي لحضور المؤتمر الرابع للكومنترن المُنعقِد بموسكو لاتخاذ إجراءات انضمام «الحزب الاشتراكي المصري» إلى الدولية الثالثة (الكومنترن) وعندما عاد محمود حسني العرابي إلى مصر أبلغ الحزب أن اللجنة المركزية للدولية الثالثة اشترطت — لقبول الحزب فرعًا لها — ثلاثةَ شروط:

أولها: فصل روزنتال، وثانيها: تغيير اسم الحزب من «اشتراكي» إلى «شيوعي»، وثالثها: إعداد برنامج للفلاحين.

وعقد الحزب مؤتمرًا — رغم محاولة البوليس إعاقة ذلك — ووافق على التعديلات الجديدة بما في ذلك البرنامج، وشُكِّلت لجنة مركزية جديدة أصبح فيها محمود حسني العرابي سكرتيرًا عامًّا للحزب، وبذلك أعلن قيام أول وآخِر حزب شيوعي مصري علني في يناير ١٩٢٣م. وخلال الفترة من يناير ١٩٢٣م إلى مارس ١٩٢٤م، قام «الحزب الشيوعي المصري» بتبنِّي خط «العمل المباشر» فالتحم باتحاد نقابات العمال ونظم سلسلة من الإضرابات والاعتصامات العمالية، بلغت ذروتها بالإسكندرية، وأدَّت إلى تحرُّك السلطات للقبض على قيادات الحزب وأعضائه وكذلك قيادات اتحاد النقابات، وعُدِّل قانون العقوبات بإضافة المادة (١٥١) التي نصَّت على «معاقبة مَن يحرِّض على كراهة نظام الحكومة أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية، أو يحبذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب، بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.»

وقضت محكمة جنايات الإسكندرية (أكتوبر ١٩٢٤م) بمعاقبة كلٍّ من محمود حسني العرابي وأنطون مارون بالسجن ثلاث سنوات، كما حكمت بنفس العقوبة على الشيخ صفوان أبو الفتح والشحات إبراهيم، واثنين من الأجانب هما إبرام كاتسي، وهليل زانبرج، وبالسجن ستة شهور على باقي المتهمين.

وترتَّب على ضرب «الحزب الشيوعي المصري» وتصفيته نتيجتان على درجة كبيرة من الخطورة بالنسبة لتاريخ الحركة الشيوعية المصرية والحركة العمَّالية المصرية:

أولاهما: أن النشاط الشيوعي اتجه إلى العمل السري وأصبح مطاردًا من البوليس السياسي مجرَّمًا من وجهة النظر القانونية.

وثانيتهما: أن البرجوازية المصرية حرصت على السيطرة على نقابات العمَّال لتنأى بها عن الاتجاهات الاشتراكية، ممَّا أدَّى إلى إضعاف الحركة العمَّالية المصرية وانقسامها وتبديد طاقاتها.

وأصدرت وزارة أحمد زيور باشا قرارًا بقانون (في ٢٥ مايو ١٩٢٦م) يطلق يدها في تعقُّب الشيوعيين، نصَّ على «معاقبة كل مَن يُزاول نشاطًا من شأنه الإضرار بأمن البلاد الداخلي أو الخارجي أو بالنظام الاجتماعي بالسجن.» واتخذت عدة إجراءات (وقائية)، منها منع البواخر السوفييتية من دخول الموانئ المصرية، واعتقال بعض الروس الموجودين في مصر وترحيلهم خارج البلاد، وحظر استيراد الصحف والمجلات الاشتراكية والكتب الاشتراكية أو بيعها للجمهور.

وفي ضوء الحظر القانوني، ومطاردة السلطات للنشاط الشيوعي لم تحقِّق المحاولات المتكررة لإقامة تنظيمات شيوعية النجاح، وكانت جميعًا محاولات أجنبية تقوم على عناصر يونانية وإيطالية مع قليل من كوادر الحزب الشيوعي المصري القديم وبعض المثقفين المصريين. وظلَّ النشاط الشيوعي في مصر هزيلًا فرديًّا عاجزًا عن إقامة تنظيم حزبي حتى أواخر الثلاثينيات، حين أُعلنت الحرب العالمية الثانية، ودخلت الحركة الشيوعية المصرية في سنوات الحرب وما بعدها في طور جديد، لعبت فيه عناصر من اليهود الأجانب الدور الأكبر في بعث الحركة من مرقدها، وكان من أبرز هؤلاء: هنري كورييل، وهلل شوارتز، ومارسيل إسرائيل.

(١) هنري كورييل

في أقصى شمال الزمالك، على مقربة من نادي الجزيرة الرياضي، كان ثمَّة قصر صغير تحيط به حديقة باسقة، يضم سبع عشرة غرفة (غير غرف الخدم)، يملكه مليونير يهودي يُدعى دانييل نسيم كورييل، كان يمتلك مصرفًا صغيرًا بشارع الشواربي، وُلد صاحبنا هنري كورييل عام ١٩١٤م والعالم عندئذٍ على شفا الحرب، حيث قامت الحرب الأولى بعد مولد هنري بقليل.

ورغم أن هنري كورييل لا يذكر لنا — في سيرته الذاتية — معلومات كافية عن أصل أسرته، إلا أن جيل بيرو يعتصر في كتابه «هنري كورييل: رجل من طراز فريد» ذاكرة راءُول (الأخ الأكبر لهنري) عن أصول الأسرة فيقول إنها ترجع إلى قرية في مقاطعة فالادوليد بإسبانيا تُدعى «كورييل»، وأن الأسرة بلغَت درجة كبيرة من الثراء، حتى كان عهد محاكم التفتيش في إسبانيا، فتشتَّت الجمع؛ إذ اعتنق بعض أفراد الأسرة المسيحية وظلوا في إسبانيا، بينما هاجر البعض الآخَر إلى البرتغال، وبعضهم الآخَر هاجر إلى هولندا، بينما انتقل الجانب الأكبر إلى توسكانا بإيطاليا؛ حيث كان حكَّامها متسامحين مع اليهود.

ويحدِّد هنري كورييل عام ١٨٥٠م كتاريخ لهجرة العائلة من إيطاليا إلى مصر، وهو تاريخ أقرب إلى الدقة من التاريخ الذي يرجِّحه بيرو، والذي يجعل هجرة الأسرة إلى مصر زمن الحملة الفرنسية، لأن ظروف مصر في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت تسمح عندئذٍ بتدفُّق المستثمرين الأجانب — وخاصة المرابين— إليها، فقد تمَّت تصفية الطابع الاستقلالي للاقتصاد المصري الذي تحقَّق على يد محمد علي، عندما أُجبرت مصر على فتح أسواقها أمام البضائع الأجنبية دون قيود، وعندما أُلغي دور الدولة في إدارة الاقتصاد. ولَمَّا كانت الدولة هي المموِّل الأساسي للإنتاج الاقتصادي وخاصة الزراعة، فإن غياب دور الدولة أوجد فراغًا هرع المستثمرون الأجانب لملئه في ظروف سياسية وقانونية مواتية، فهناك الامتيازات الأجنبية والقضاء القنصلي — ثم القضاء المختلط فيما بعد — تضع الاستثمارات الأجنبية تحت مظلة الحماية القانونية.

وهكذا تدفَّق المستثمرون الأجانب على مصر، وخاصة من بلاد جنوب أوروبا: اليونان، وإيطاليا، وفرنسا وغيرها، كانت مصر منجمًا غنيًّا لتحقيق الثراء السريع من وراء استغلال الفلاحين المصريين الذين يحتاجون إلى القروض لتمويل زراعة القطن، وجاء أولئك المغامرون الأجانب للاشتغال بالربا وتجارة القطن معًا. ولا نظن أن ثمَّة ظروفًا أنسب

من ذلك لهجرة نسيم كورييل — جد هنري — إلى مصر، ولذلك نرجِّح أن تكون الهجرة قد تمَّت في خمسينيات القرن التاسع عشر.

عائلة كورييل — إذَن — كانت تنتمي إلى البرجوازية الأجنبية الكبيرة عند بداية الحرب العالَمية الأولى، تمتلك مصرفًا، وضيعة في المنصورية — فيما بين الفيوم وبني سويف — تبلغ مساحتها نحو المائتي فدان، بها «سراي» سيستخدمه هنري فيما بعد لممارسة نشاطه السياسي السري.

والبرجوازية الأجنبية التي كانت تعيش على امتصاص دماء الاقتصاد المصري كانت تنأى بنفسها عن مخالطة المصريين اللهم إلا البرجوازية المصرية الكبيرة التي تربطها بها مصالح مادية مشتركة، تحتفظ بجنسيتها الأجنبية، وتحتقر كل ما هو مصري، تعلِّم أبناءها في المدارس الأجنبية التي انتشرت في مصر — عندئذٍ — وفي جامعات أوروبا — وخاصة فرنسا — وتتخذ من اللغة الفرنسية أداةً للتخاطب فيما بينها، ولا تُعنى باللغة العربية إلا في أضيَق الحدود التي يقتضيها التعامل مع الخدم.

وإذا كنا لا نعرف شيئًا عن الجد نسيم كورييل، فإن هنري يمدنا ببعض المعلومات عن والده دانييل الذي فقَدَ بصره منذ طفولته، وكان شغوفًا بالموسيقى، يجيد العزف على البيانو، ويهوى المسكوكات، ويحتفظ بمجموعة نادرة منها، يهوى الأدب الفرنسي ويطالب زوجته بأن تقرأ له يوميًّا، ولكننا لا نعرف شيئًا عن نشاطه المصرفي فيما عدا تخصصه في الرهونات وإقراض الأموال للفلاحين، وفيما عدا إشارة وردت في سيرة هنري الذاتية إلى تأثره بأزمة ١٩٢٩م الاقتصادية، ولكن يبدو أن أثرها على نشاطه المالي لم يكن كبيرًا.

أما زفيرا بيهار — أم هنري — فكانت تنحدر من أسرة يهودية كانت تعيش في إستانبول، وتشتغل بتجارة السجاد التي حقَّق الوالد منها ثروة كبيرة بدَّدَها الأبناء بعد وفاته. وقد أدخلتها أسرتها مدرسة دير نوتردام دوسيون؛ حيث اعتنقت الكاثوليكية، ويذكر هنري أنها عمَّدَته وأخاه راءُول سرًّا، وأنها كانت شديدة التدين، توزِّع اهتمامها بين الكنيسة والكنيس.

الأسرة — إذَن — يهودية ثرية تختلط فيها الدماء الشرقية والأوروبية، ذات ثقافة فرنسية، تحمل الجنسية الإيطالية، منعزلة عن المجتمع المصري، مرتبطة بالجاليات الأجنبية، فيحدِّثنا بيرو عن الحفلات الراقصة التي كان يقيمها دانييل كورييل بحديقة قصره بالزمالك أيام الحرب العالَمية الثانية، ويدعو إليها صفوة الأجانب وكبار الضباط الإنجليز، وبالطبع البرجوازية اليهودية. حتى علاقة الأسرة باليهود المصريين كانت مقصورة

على المعونات المالية للأعمال الخيرية التي تُوجَّه إلى فقراء الطائفة. واعتادت الأسرة أن تقضي الصيف في فرنسا؛ حيث كانت هناك اثنتان من شقيقات دانييل تزوَّجَتا من فرنسيَّين، وحيث كان للأسرة على ما يبدو مسكن دائم هناك.

لذلك كان من الطبيعي أن يُربَّى الأبناء تربية فرنسية، فتلقَّى الولدان راءُول وهنري تعليمهما الابتدائي والثانوي في مدارس الجزويت (اليسوعيين) في الفجَّالة، وكان تأثُّر هنري بأساتذته في الفجَّالة كبيرًا، وبعد أن حصلا على شهادة البكالوريا الفرنسية، أوفد راءُول إلى فرنسا لدراسة القانون. ولكنه غيَّر بعد ذلك ميدان دراسته ليتخصَّص في الآثار الشرقية. أما هنري، فقد فضَّل أبوه — على ما يبدو — أن يعُدَّه لإدارة المصرف الذي تمتلكه الأسرة؛ فوجَّهه إلى دراسة الحقوق الفرنسية بالقاهرة. مما أصاب هنري بالإحباط؛ فقد كان يتطلَّع إلى فرنسا؛ حيث درجَ أقاربه على التوجُّه إليها طلبًا للعلم، فعلى حد قوله: «كان من الصعب على يهودي إيطالي تخرَّج في مدرسة فرنسية أن يجِد نقطة ارتباط حقيقية في بلد مسلم، وكانت فرنسا هي الوطن الوحيد الذي أشعر بالارتباط به …»

ولعل هذا الشعور بالإحباط كان وراء حياة المجون التي عاشها هنري كورييل في الثلاثينيات، فيحدِّثنا بيرو عن تردُّده على مواخير القاهرة، ودعوته لأصدقائه لمشاركته صحبة المواخير «بحجة أن العاهرات يمثِّلن بالنسبة للبرجوازيين أقصَر الطُّرق لتحقيق الوعي السياسي!» كما يذكر أن هنري فُتن بغانية رومانية كانت تعمل راقصة بكازينو الكيت كات، وظلَّ ينفق عليها طيلة عامين. هذا فضلًا عن كوكبة الفتيات اليهوديات اللواتي أحَطْن به في المناسبات الاجتماعية المختلفة للبرجوازية اليهودية، وكانت «روزيت العجم» واحدة من أولئك الفتيات. ولكنها تفوَّقَت عليهن باستحواذها على قلب هنري، فأصبحت زوجته منذ فبراير ١٩٤٣.

ومهما كان الأمر، فقد أصبح على هنري أن ينزل إلى ميدان العمل بمصرف والده وهو في العشرين من عمره، ولم يكن يهوى هذا النوع من العمل، فكان يؤدِّيه في حدود ضيِّقة، ويصرف وقته في القراءة أحيانًا، وصحبة الفتيات أحيانًا أخرى، ويبدو أن إسرافه في السهر ونزق الشباب أدَّى إلى إصابته بمرض صدري، فأرسله أبوه إلى فرنسا للاستشفاء (عام ١٩٣٧م)؛ حيث التقى بأخيه راءُول، ومكث هناك مدة عام واحد، عندما بدأت نذر الحرب تتجمع في الأفق، فاستدعاه والده إلى القاهرة، فعاد إليها في سبتمبر ١٩٣٨م بصحبة أخيه راءُول.

كان لقاء الأخوَين نقطة تحوُّل في توجهات واهتمامات — بل ومستقبل — هنري كورييل؛ فقد تأثَّر راءُول بالاتجاهات الاشتراكية في باريس، وأصبح عضوًا في اتحاد

الطلاب الاشتراكيين، وقرأ حول الماركسية كثيرًا، واتصل بالشيوعيين الفرنسيين، وتأثر هنري بالاهتمامات الجديدة لأخيه راءُول، فبدأ يتعرَّف على الفكر الاشتراكي عن طريقه.

وعندما عاد الأخوان إلى مصر، وجدا البرجوازية اليهودية في حالة هلع شديد؛ فالنازية تهدر أمواجها في أوروبا، ومصر غير بعيدة عن متناول الفاشية حيث يوجد الإيطاليون على أبواب مصر الغربية ... في ليبيا، وعلى أبواب مصر الجنوبية في إثيوبيا، بل فكَّر بعض رجال الأعمال اليهود في تصفية أعمالهم في مصر والهجرة إلى جنوب أفريقيا أو غيرها، بعيدًا عن الخطر المرتقب.

لا وقت إذَن للعبث والمجون ونزق الشباب؛ فالخطر ماثِل للعيان، ولكن أبناء البرجوازية الكبيرة لهم أسلوبهم المترف في النضال ضد الفاشية، فقد قرَّرَت مجموعة من الشباب إصدار مجلة فرنسية بالقاهرة للدعوة لمقاومة الفاشية، ضمَّت راءُول كورييل وريمون أجيون (قريب راءُول)، والفنان جورج حنين وزميلَيه رمسيس يونان وكامل التلمساني (وهم من ذوي الثقافة الفرنسية). وأطلقوا على المجلة اسم «دون كيشوت»، واشترك في تحرير المجلة هنري كورييل وبعض شباب البرجوازية اليهودية. وأقامت المجموعة حفلًا راقصًا صاخبًا؛ احتفالًا بصدور المجلة، ولجمع التبرعات من المدعوين والمدعوات.

شباب مترف تتراوح أعمارهم بين التاسعة عشرة (ريمون أجيون)، والخامسة والعشرين (راءُول كورييل)، لا تتفتَّق أذهانهم عن سبيل لمقاومة الفاشية إلا من خلال مجلة تصدر بالفرنسية في بلد عربي! لذلك لم تعمر المجلة أكثر من ستة شهور.

ويهمنا هنا المقال اليتيم الذي كتبه هنري كورييل بالمجلة تعقيبًا على خبرَين وردا بجريدتَين قاهريَّتَين فرنسيَّتَين.

أحدهما: يطالب بوضع الشركات التي يدفع أصحابها أجورًا كبيرة لعمالهم تحت الوصايا القضائية.

وثانيهما: يطالب بإقامة اتحاد لرجال الصناعة وحرمان العمَّال من حقهم في التنظيم النقابي، فكتب هنري كورييل تعقيبًا على ذلك:

> «إن ما تحتاجه مصر حتى تتقدَّم صناعتها بشكل أسرع هو اليد العاملة المتخصصة، وليس رءوس الأموال أو المواد الأولية أو المبادرات الفردية، فإذا ظلَّ العمل بالنسبة للعمَّال جحيمًا، فسوف يظلُّ العمال على حالهم، أعطوهم أجرًا مجزيًا يحسِّن من وضعهم، وأتيحوا لهم أوقات فراغ تهيِّئ سُبل الراحة،

وتُتيح لهم فرصة الثقافة، امنحوهم المسكن الصحي الذي يعيشون فيه بمنأًى عن الحشرات والأوبئة، عندئذٍ سيكون لدى الصناعات المصرية أيد حاذقة وقوية، تنمي في آنٍ واحد مردود الصناعة وأسواقها.»

وهكذا يبدو هنري كورييل في ذلك المقال برجوازيًّا رحيمًا إصلاحيًّا، يدعو إلى رعاية البقرة الحلوب (العمَّال) حتى تدرَّ للصناعة المزيد من الأرباح، ولا يشير من قريب أو بعيد إلى تشريعات العمل أو حق التنظيم النقابي، وهي مطالب ناضلَ العمَّال في سبيلها، ونظَّموا حركة إضراب شهيرة عن الطعام عام ١٩٣٨م، ولكن يبدو أن هنري (الذي لا يعرف العربية) كان لا يدري شيئًا عن مطالب الطبقة العاملة المصرية عندئذٍ!

وسرعان ما نفرَ هنري من «دون كيشوت» وانصرف عنها، وشغلَتْه اهتمامات أخرى كالنزعة إلى العودة للطبيعة، فأصبح نباتيًّا، ينهك جسده بالسير لمسافات طويلة في الصحراء بالسروال القصير، ويمارس السباحة والتنس، بالإضافة إلى سهرات الكيت كات حيث صديقته المفضَّلة الراقصة ليديا الرومانية.

غير أن النوازع الإنسانية عند هنري كورييل دفعَتْه للاهتمام برعاية الفلاحين صحيًّا في ضيعة والده بالمنصورية، فكان يتردَّد عليها بصحبة صديقته روزيت (زوجته فيما بعد)، حاملًا قطرة العيون وبعض الأدوية، ولكن ما كان يُعانيه الفلاحون من وضع اجتماعي متدهور لم تكن تفيد معه الأدوية أو قطرة العيون! كانت هذه هي المرة الأولى التي يدخل فيها هنري بيوت الفلاحين، فصدمه بؤسهم، وقرَّر الانخراط في العمل السياسي لخدمة الطبقة الكادحة البائسة (على حد قول روزيت في حديثها إلى جيل بيرو)، ومن ثم حسم الأمر باختياره للشيوعية.

ويقول جيل بيرو: إن الدوافع الإنسانية والتأثُّر بسوء أحوال العمَّال والفلاحين كانت وراء اهتداء ذلك الجيل من أبناء البرجوازية اليهودية إلى الشيوعية، فمارسيل إسرائيل — الذي كان والده يملك محلجًا للقطن — راعه منظر الأطفال الفلاحين الذين يُساقون سوق الأنعام للعمل ست عشرة ساعة يوميًّا في جوٍّ يتنافى مع أبسط قواعد الصحة العامة، ويوسف حزان (الذي كان مهندسًا زراعيًّا) هالَه أيضًا سوء أحوال عمَّال التراحيل والطريقة اللاإنسانية التي يُعاملون بها، وكذلك الحال بالنسبة لريمون أجيون وديدار روسانو وغيرهم، هزَّهم جميعًا بؤس الطبقة العاملة المصرية دون أن يعرفوا شيئًا عن واقع المجتمع المصري الذي كانوا يعيشون على هامشه في الأبراج العاجية للبرجوازية اليهودية.

كانت الأزمة الاجتماعية مستحكمة في مصر عندئذٍ، فالبون شاسع بين طبقة محدودة من كبار المُلَّاك الذين لا تتجاوز نسبتهم نصفًا بالمائة من مجموع المُلَّاك الزراعيين يملكون ما يقرب من نصف أجود الأراضي الزراعية، وجماهير الفلاحين المسحوقين الذين تتآكل ملكيتهم الزراعية الصغيرة وتتلاشى بسبب عجزهم عن سداد ديونهم. وهكذا تتسع شيئًا فشيئًا دائرةُ المُعدمين من الفلاحين. وتأتي الأزمة الاقتصادية العالَمية ١٩٢٩–١٩٣٢م لتضرب الريف المصري ضربة قاضية وتقذف بملايين الفلاحين إلى المدن طلبًا للعمل، ويتسع جيش العاطلين ليضغط على سوق العمل فتتدنى الأجور وتزداد شروط العمل وظروفه سوءًا، ويتبدَّد نضال الطبقة العاملة المصرية من أجل إصدار تشريعات العمل والحصول على حق التنظيم النقابي أمام تصارُع البرجوازية الوطنية للسيطرة على الحركة النقابية، ويدور نضال العمال في حركة مُفرغة بين ضغوط الأحزاب البرجوازية واستغلال الرأسماليين ومطاردة البوليس، وتشهد الثلاثينيات سلسلة من الإضرابات العمَّالية تبلغ ذروتها عام ١٩٣٦م، وتستمر الجذوة مُتقدة حتى بداية الحرب العالَمية الثانية.

ومن الغريب أن أيًّا من ذلك كله لم يلفت نظر أحد من البرجوازيين اليهود الذين انغمسوا في العمل الشيوعي؛ فلا نجد إشارة له في السيرة الذاتية لهنري كورييل، ولا نجد أثرًا له في شهادات رفاقه التي أوردها جيل بيرو في كتابه «هنري كورييل: رجل من طراز فريد». هزَّتهم جميعًا مظاهر البؤس والفاقة دون أن يدركوا شيئًا عن واقع الطبقة العاملة المصرية، أو حتى يحاولوا التعرُّف عليه، وهو أمر يثير الدهشة والتساؤل. وخاصة أن هؤلاء الشباب الذين كانوا يعيشون حياة الترف والدعة تحرَّكَت لديهم فجأةً النوازعُ الإنسانية التي «هزَّت ضمائرهم». وهنا من حقنا أن نتساءل: لماذا شباب البرجوازية اليهودية بالذات وليس غيرهم من شرائح البرجوازية الأخرى؟! ولماذا لم يحدث ذلك إلا في ظروف الحرب العالَمية الثانية؟! أسئلة سوف تظل تبحث عن إجابة، وخاصةً إذا عرفنا بعد قليل أن هذه الطلائع الماركسية اليهودية جلبت للحركة الشيوعية المصرية داء «التكتُّلية» و«الانقسام»، كما جلبت إليها داء الإغراق في المناقشات النظرية والدخول في خلافات أيديولوجية مُصطنَعة دون الاهتمام بالنضال السياسي، حتى يبدو الأمر كله وكأنه «سيناريو» مُعَد مسبقًا!

على كلٍّ، اتجهت تلك المجموعة المحدودة من الشباب البرجوازي اليهودي التي هزَّت ضمائرها مظاهر بؤس الطبقة العاملة المصرية إلى قراءة الأدبيات الماركسية — بشكل فردي وليس جماعيًّا أولًا — ومن بين هؤلاء هنري كورييل.

وهنري الذي تعرَّف على الماركسية عن طريق أخيه راءُول، تعرَّف أيضًا على شيوعي سويسري كان صديقًا لراءُول، وكان يعمل مدرسًا بالمدارس الثانوية المصرية هو جورج

بوانتي الذي كان عندئذٍ في الخامسة والثلاثين من عمره، وكان عضوًا بحزب العمل السويسري، وكان قد نظَّم حلقة لدراسة الماركسية ضمَّت بعض أصدقائه الأجانب والمصريين. وكان تأثير بوانتي على هنري كورييل كبيرًا. فهو الذي أقنع كورييل بعدم جدوى الإغراق في الجدل النظري وضرورة الانتقال إلى العمل السياسي، ودرَّبه على طريقة تجميع أكبر عدد ممكن من الأفراد حول أهداف تعبوية بسيطة. كان بوانتي أستاذ هنري كورييل في «الجبهوية» التي أتقنها هنري — فيما بعد — وجعلَت خصومه السياسيين يصفونه بالانتهازية. وكان بوانتي هو الذي صنع من هنري شيوعيًّا، وظلَّ هنري كورييل يكنُّ له كل تقدير، فحزن لموته في الجبهة الفرنسية التي تطوَّع للقتال فيها ضد النازية، وكان أول اسم مستعار استخدمه عند دخوله فرنسا سرًّا عام ١٩٥١م هو «بوانتي».

وهكذا، مع بداية الحرب العالَمية الثانية بدأت تظهر حلقات دراسة الماركسية التي تضم عشرات من أبناء البرجوازية اليهودية وبعض المصريين من أبناء البرجوازية الكبيرة ذوي الثقافة الأجنبية، بالإضافة إلى بعض اليونانيين والإيطاليين الذين ما لبثوا أن شُغلوا بقضايا بلادهم، وكوَّنوا حلقاتهم الخاصة بهم. الجميع يعكفون على دراسة الماركسية دون دخول مرحلة التنظيم. ولكن ما لبثوا أن وجدوا أرضية مشتركة تمثَّلت في النضال ضد الفاشية من خلال «الاتحاد الديمقراطي» الذي تأسس عام ١٩٣٩م بجهود راءُول كورييل وجورج بوانتي ومارسيل إسرائيل، والإيطاليين ساندرو روكا وباجيلي، واليوناني كيبريو، وأحمد الأهواني وانضمَّ هنري كورييل إلى الاتحاد، الذي استأجر مقرًّا خاصًّا به، يضم قاعة محاضرات، وصالات اجتماعات، ومكتبة، ولما كان نشاطه موجهًا ضد الفاشية فقد تحمَّل دانييل كورييل (والد هنري) نفقات الإيجار.

كذلك شارك هنري كورييل في تأسيس «جمعية الصداقة الفرنسية» التي تُناصر «فرنسا الحرة»، وتؤيد الجنرال ديجول، وكانت روزيت (زوجة هنري) تعمل بها، بالإضافة إلى عملها بمكتب بعثة فرنسا الحرة بالقاهرة ومكتبة «الميدان».

ومكتبة «الميدان» هي الأداة الثالثة للعمل العام التي لجأ إليها هنري كورييل، وهي مكتبة للأدوات المكتبية وبيع الكتب، أقنع هنري والده بافتتاحها بميدان مصطفى كامل لبيع الكتب الأجنبية، واستخدمها هنري كورييل لترويج الأدبيات الماركسية — أساسًا — فكان يستورد الكتب من إنجلترا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وفيما بعد ستلعب المكتبة دورًا في تقديم سلسلة من الكتب العربية والمعربة للتعريف بالماركسية. وكانت المكتبة (التي تأسست في يونيو ١٩٤١م) تلعب دورًا هامًّا كحلقة اتصال بين جنود الحلفاء

الماركسيين من مختلف الجنسيات، ومن بينهم جنود الفرقة اليهودية التي كوَّنها الصهاينة في فلسطين للخدمة في صفوف الحلفاء، فكانت العلاقات وثيقة بين «مكتبة الميدان» وأولئك الجنود الذين كانت المكتبة توفيهم بالكتب الإيطالية والألمانية المعادية للفاشية لتوزيعها على الأسرى الإيطاليين والألمان في معسكرات الاعتقال. وقد خصَّ هنري كورييل أولئك الجنود الصهاينة بالتقدير لِمَا بذلوه من جهودٍ للتعاون مع «المكتبة»، وسوف تظلُّ علاقة هنري كورييل بالصهيونية من النقاط التي تُثير التساؤل، والتي سنعود إليها فيما بعد.

وكانت مجلة «حرية الشعوب» هي الأداة الرابعة للعمل العام التي لجأ إليها هنري كورييل، التي استأجرها من صاحبها عن طريق «عبده دهب» السوداني الذي تعرَّف عليه هنري من خلال بعض الخدم النوبيين الذين يعملون بقصر والده، وعن طريق عبده دهب أقام صِلات متينة مع بعض الطلبة والعمَّال السودانيين في مصر. ويبدو أن عبده دهب ساعد هنري كورييل على التعرُّف على الأوساط الشعبية المصرية أيضًا، بقدر ما ساعده — على حد قوله — في الحصول على نسخ من تقارير الأمن التي ترد إلى السراي عن النشاط الشيوعي، عن طريق أحد معارف عبده دهب ممَّن كانوا يعملون في خدمة أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي.

على كلٍّ، تولى عبده دهب مسئولية مجلة «حرية الشعوب» وجنَّد المحررين الذين يكتبون فيها، ومن بينهم النوبي عبد الرحيم، صلاح عرابي الذي قدَّم هنري كورييل للضابط المصري محمد نجيب (اللواء محمد نجيب فيما بعد) عندما أراد الأخير التعرُّف على موقف الشيوعيين من القضية السودانية، وعندما أوقف البوليس السياسي مجلة «حرية الشعوب» استأجر عبده دهب مجلة أسبوعية أخرى هي «أم درمان» حملت بعد إصدارها الجديد عنوان «أم درمان – نضال مشترك»، وأصبحت هذه المجلة أداة «الحركة المصرية للتحرر الوطني» – المنظمة الشيوعية التي أسسها هنري كورييل عام ١٩٤٣م للعمل بين السودانيين، وحولها التفَّت الكوادر التي كونت فيما بعد «الحركة السودانية للتحرُّر الوطني (حستو)» التي تحوَّلَت إلى «الحزب الشيوعي السوداني». ودافعت المجلة عن حق الشعب السوداني في تقرير مصيره بعد التحرر من سيطرة الإمبريالية، ونادت بالنضال المشترك للشعبين المصري والسوداني ضد السيطرة الإمبريالية.

وكانت الأداة الخامسة للعمل العام تتمثل في توزيع المنشورات — عند اقتراب الألمان من العلمين — التي تندِّد بالفاشية، وتنبه المصريين إلى أن الألمان ليسوا أفضل من الإنجليز، وتدعو المصريين لمقاومة الزحف الألماني، في الوقت الذي كان فيه الرأي العام المصري مُهيَّئًا

للترحيب بالألمان، باعتبار أن «عدو الإنجليز صديق للمصريين» وكانت تلك المنشورات يكتبها بعض أصدقاء جورج بوانتي من المصريين، ويقول هنري كورييل إنه وجورج بوانتي قاما بتوزيع أربعة آلاف نسخة من هذه المنشورات ليلًا بالأحياء الشعبية.

هكذا كانت مجالات العمل العام التي أقدم عليها هنري كورييل محدودة للغاية، مقصورة على دائرة الأجانب، وبعض السودانيين بعيدة كثيرًا عن مجال الاحتكاك بالمصريين. حقًّا، ربما عرف هنري بعضهم من خلال «الاتحاد الديمقراطي» ولكن هؤلاء ينتمون إلى النخبة المثقفة ثقافة أجنبية، أمَّا بقية طبقات الشعب المصري فلم يكن يعرف هنري عنها إلا ما يعرفه عابر السبيل، فقد كان يعيش حينئذٍ في «الجيتو الأوروبي» — على حد تعبير جيل بيرو — أو عالم الجاليات الأجنبية المغلق الذي لا يعرف شيئًا عن واقع الشعب المصري ولا يريد حتى أن يعرف، وكل ما كان يهمهم عندئذٍ هو مساندة الإنجليز والحلفاء ضد الفاشية، وبصفة خاصة اليهود منهم، ومن بينهم طبعًا هنري كورييل.

غير أن هنري تعرَّض لتجربة فتحت عينَيه على حقائق لم يكن يدركها، فقد تم اعتقاله في يونيو ١٩٤٢م بمعتقل الزيتون مع خمسين من ذوي الميول الفاشية، اعتقلوا بموجب قانون الأحكام العرفية وكانوا جميعًا من المصريين، ولمَّا كان هنري كورييل قد اختار الجنسية المصرية عند بلوغه سن الحادية والعشرين (عام ١٩٣٥م) بحكم مولده في مصر، وتنازل بذلك عن جنسيته الإيطالية، فقد أودع معتقل الزيتون مع المصريين، بينما لو كان لا يزال محتفظًا بالجنسية الإيطالية لأودع معسكرات الاعتقال المُخصَّصة لرعايا إيطاليا (كما حدث لمارسيل إسرائيل الذي لم يُفرج عنه إلا بتدخُّل ممثِّل فرنسا الحرة في مصر).

ورغم أن اعتقاله لم يدُم أكثر من ستة أو سبعة أسابيع، نظرًا لتدخل والده — عن طريق معارفه من كبار المسئولين — لإطلاق سراحه، إلا أن اعتقاله كان — على حد قوله — أول غوص له في واقع السياسة المصرية التي لم يكن يعرفها جيدًا، فقد أتاح له احتكاكه بالمعتقلين المصريين أن يعرف أن المواطن المصري الحق لا يمكنه قبول أية مرونة تجاه الإنجليز، وأن ما كان يمارسه من نشاطه — قبل الاعتقال — للدعوة إلى مقاومة المحور لا يؤدي إلا إلى العمل بمعزل عن الرأي العام المصري، فكيف يقتنع المصريون بمساعدة عدوتهم بريطانيا؟! بدأ هنري كورييل عندئذٍ يدرك أن الاقتراب الأمثل من الجماهير المصرية إنما يكون من خلال «الانطلاق من موقف ثابت في عدائه للإمبريالية، وتنمية أقوى حركة شيوعية يمكن إقامتها على هذه القاعدة»، بل داعبت خياله فكرة اعتناق الإسلام (التي اقترحها عليه محمود حسني العرابي الذي كان سكرتيرًا عامًّا للحزب الشيوعي المصري عام

١٩٢٤م، ثم أصبح من مشايعي النازية، وكان زميلًا له بالمعتقل)، فقد كان هنري يتمنى في هذه الفترة أن «يتمصَّر»، وبدا له أن اعتناق الإسلام إحدى الوسائل لتأكيد «مصريته»، وخاصة أن العديد من أصدقائه اليهود أسلموا وتعمقوا في دراسة اللغة العربية، وأقبلوا على تناول الأكلات المصرية، ولكنه عدل عن الفكرة حتى لا يُفسر إسلامه — على حد قوله — بمحاولة إنقاذ نفسه من الخطر النازي الذي يطرق أبواب مصر، بل عدل عن فكرة إتقان العربية لأن ذلك — على حد قوله — لا يفيد أحدًا سواه، ولأنه لن يصبح مصريًّا إلا بالنضال من أجل «بلده وشعبه»، وهكذا ظلَّ يتحدث عربية ركيكة يستخدم فيها ضمائر المذكر والمؤنث في غير موضعها، ولكن ذلك لم يمنعه من صوم رمضان أثناء الاعتقال، لأنه — على حد قوله — «من اللائق احترام العادات الاجتماعية للوسط الذي يتواجد فيه الإنسان» وشارك في إضرابٍ عن الطعام استمرَّ عشرة أيام بعد شهر رمضان قام به المعتقلون للمطالبة بعودة زميل لهم من الحزب الوطني انتخبوه ممثِّلًا لهم أمام سلطات المعتقل، كانت إدارة المعتقل قد قامت بإبعاده.

وعندما أُطلق سراحه من المعتقل بفضل العلاقات الخاصة لوالده، وُضع تحت المراقبة الإدارية حتى نهاية فترة الأحكام العُرفية (ثلاث سنوات)، ولكن أسرته استطاعت أن ترشو دائمًا رجل البوليس الذي كان يأتي يوميًّا للتأكد من وجوده بالمنزل بعد غروب الشمس، مرتين أو ثلاث مرات كل ليلة.

إن تجربة الاعتقال القصيرة شدَّت أزر هنري كورييل، وجعلَته يتجه إلى بناء التنظيم الشيوعي المصري بعزيمة أكبر، بعدما تكوَّنَت لديه قناعات ثلاث: اتخاذ معاداة الإمبريالية محورًا لنضال الشيوعيين، وحق تقرير المصير والكفاح المشترك بالنسبة للسودان، والموقف المحايد من الدين. وهكذا أسَّس هنري كورييل «الحركة المصرية للتحرُّر الوطني» عام ١٩٤٣م، ولم يكن يعمل وحده، بل ضمن «جوقة» من الشباب اليهودي الذي اتجه — في نفس الوقت — إلى إقامة تنظيمَين آخَرَين.

(٢) الحركة الشيوعية المصرية

يُرجع هنري كورييل ظاهرة اعتناق الشباب اليهودي المنتمي إلى جنسيات أجنبية في مصر للشيوعية، إلى تأثُّر هؤلاء بالنضال الأوروبي وخاصة انتصار الحزب الشيوعي الفرنسي والجبهة الشعبية في انتخابات ١٩٣٦ بحكم ثقافتهم الفرنسية، وارتباطهم الوجداني بفرنسا، كما يرجع إلى تأثرهم بالحركة الشيوعية الدولية بشكل أكبر من العناصر المصرية،

هذا فضلًا عن نفورهم من الفاشية، وبُعدهم عن الحركة السياسية المصرية وعدم اهتمامهم بها. ويتساءل: «كيف يتسنَّى ليهودي في نهاية الثلاثينيات أن يصبح حرًّا دستوريًّا، أو حتى وفديًّا؟! وهكذا كانت الشيوعية — في رأيه — الخيار الوحيد أمامهم. ويضيف — في موقع آخَر — إلى ذلك، الإعجاب بتجربة الاتحاد السوفييتي والتأثير الكبير لمعركة ستالينجراد. ويرجع بُعدهم عن الحركة السياسية المصرية في الحقبة الممتدة من منتصف الثلاثينيات حتى مطلع الأربعينيات إلى افتتان الكثير من الوطنيين المصريين بالفاشية، ولعله نسي أن يضيف لذلك عداء الحركة السياسية المصرية للأجانب، وخاصة البرجوازية الأجنبية التي كانت مصر بالنسبة لها كالبقرة الحلوب، ولكن هنري كورييل يستدرك قائلًا: «إن أولئك الشيوعيين اليهود ذوي الثقافة والانتماء الأجنبي نجحوا بحق في اكتساب البُعد الوطني عن طريق انخراطهم في الشيوعية، فباعتناقهم الشيوعية في مصر أصبحوا شيوعيين مصريين.» وكأن موقع ممارسة النشاط الشيوعي يُضفي الهُوية على هؤلاء، وليس التعبير الصادق عن الطبقة العاملة المصرية التي يفترض أن يكون العمل الشيوعي تعبيرًا عن طليعة تلك الطبقة، التي كان أولئك الشيوعيون الأجانب اليهود يجهلون كل شيء عن واقعها التعس عندئذٍ.

حلقات شيوعية على أرض مصر، ولكن بدون مصريين، وحتى أولئك الأفراد القلائل من المصريين الذين اختلفوا إليها كانوا من البرجوازية الكبيرة الذين أعجبتهم الرطانة الماركسية، والذين انضموا إلى تلك الحلقات — على ما يبدو — من باب الخروج من روتين حياتهم الطبقية، والاستمتاع برياضة ذهنية جديدة، وفرصة للالتحام بالجاليات الأجنبية التي كانوا ينبهرون بها.

يذكر جيل بيرو في كتابه «هنري كورييل: رجل من طراز فريد» أن مارسيل إسرائيل ذهب إلى لبنان للاستشفاء في مطلع الأربعينيات، واستطاع أن يلتقي بميدويان مسئول الكومنترن للشرق الأوسط بمساعدة صديقه نقولا الشاوي (الذي أصبح فيما بعد السكرتير العام للحزب الشيوعي اللبناني)، وأعطى مارسيل للمسئول الأممي صورة عن ازدهار حلقات الدراسة الماركسية بالقاهرة والرغبة في الانتقال إلى مرحلة التنظيم، وبعد أن استمع إليه ميدويان جيدًا، قال له: «والمصريون ... أين المصريون؟ إن واجبك الأول أن تحتك بالجماهير المصرية وتكوِّن كوادر مصرية.»

هكذا عندما عاد مارسيل إسرائيل إلى القاهرة، راح يبحث عن المصريين «الذين وُلد بينهم دون أن يعرفهم»، وتمكَّن من تجنيد عشرة أفراد ما لبث أن انضم إليهم طاهر المصري الذي انتسب إلى الحزب الشيوعي الفرنسي أثناء دراسته بباريس، لتتكوَّن أول

منظمة شيوعية سرية حملت اسم «تحرير الشعب» عام ١٩٤١م. وحرص مارسيل على ترك القيادة للمصريين مكتفيًا بالدور الذي يلعبه في التثقيف، وفي الاتصال بالحزبين الشيوعيين اللبناني والفلسطيني.

وإذا كان بؤس الكادحين المصريين والنوازع الإنسانية قد قادا مارسيل إسرائيل — ابن صاحب محلج القطن الذي تدهورت أحوال أسرته المالية وأصبح كاتبًا بإحدى الشركات — وكذلك هنري كورييل — ابن صاحب المصرف المالي — إلى الشيوعية، فإن هلل شوارتز دخل الشيوعية من باب الهواية؛ فهو ينحدر من أسرة يهودية رومانية استقرَّت بمصر عام ١٩١٤م ليعمل والده كطبيب بالجيش الإنجليزي، وكانت أسرته تحتقر كلَّ ما هو عربي، وتتجه بوجدانها صوب فرنسا التي كانت تحج إليها كل صيف … ورغم أن هلل وُلد عام ١٩٢٣م على أرض مصر فإنه لم يكن يهتم بمصر مطلقًا، وحين انحدرت أحوال أسرته المالية حاول السفر إلى أوروبا، ولكن ظروف الحرب حالَت دون تحقيق رغبته تلك فالتحق بوظيفة كتابية، ولم تتغيَّر مشاعره نحو مصر، فهو يؤكِّد لبيرو أنه كان يجد «البلد بشعًا وكريهًا، وكانت فرنسا منارتي الوحيدة التي أتطلَّع للعودة إليها» وبعد قراءات في الأدبيات الماركسية، قرَّر أن يكون شيوعيًّا، فقابل هنري كورييل ليعمل معه ولكنه نفر منه، وكوَّن مجموعته الخاصة من بعض أصدقائه الأجانب وبعض أبناء البرجوازية المصرية الكبيرة ذوي الثقافة الفرنسية عام ١٩٤٣م وأطلقوا على التنظيم اسم «إسكرا (الشرارة)» التي ركَّزَت على الدراسة النظرية وإعداد الكوادر، وفيما بعد كانت واجهة النشاط العلني تتمثَّل في جريدة «الجماهير» الأسبوعية والمحاضرات التي كانت تلقى بدار الأبحاث العلمية التي يحضرها بعض الطلاب المصريين.

فإذا أضفنا إلى «تحرير الشعب» و«إسكرا» التنظيم الثالث الذي أقامه هنري كورييل عام ١٩٤٣م «الحركة المصرية للتحرُّر الوطني».

أصبح لدينا ثلاث منظمات مستقلة تعمل كلٌّ واحدة منها بمعزل عن الأخرى، رغم صِلات الصداقة التي كانت تربط مؤسِّسيها ببعضهم البعض بحُكم انتمائهم إلى البرجوازية اليهودية، والتقائهم شبه الدوري في مختلف المناسبات الاجتماعية، راحت كل منظمة من المنظمات الثلاث تعتبر نفسها نواة الحزب الشيوعي المصري، وتسعى للحصول على اعتراف الحركة الشيوعية الدولية بها دون غيرها.

كان العُرف السائد في الحركة الشيوعية الدولية أن تتبع الحركة الشيوعية في المستعمرات حزب البلد الأوروبي الذي تخضع له المستعمرة، فالحزب الشيوعي الفرنسي،

مثلًا، يتولَّى من خلال «مكتب المستعمرات» رعاية النشاط الشيوعي في المستعمرات الفرنسية، على أساس أن الطبقة العاملة في المستعمرات، أوثَق ارتباطًا من حيث المصالح المشتركة مع الطبقة العاملة في البلد المستعمر. وكان من المفروض — وفقًا لهذه القاعدة — أن تدخل مصر في نطاق مسئولية الحزب الشيوعي الإنجليزي، ولكن الأخير كان حزبًا صغيرًا، ولم يهتم بأمر مصر، ربما لأنها لم تكن — نظريًّا — إحدى المستعمرات، على حين اهتم بالسودان، وحاول أن يقيم تنظيمًا هناك، غير أن هنري كورييل — الذي سبق الحزب الشيوعي الإنجليزي إلى العمل بين السودانيين — حالَ دون نجاح مبعوث الحزب الشيوعي الإنجليزي.

ولَمَّا كان أقطاب المجموعة الشيوعية التي تكوَّنت بمصر مع مطلع الأربعينيات ذوي ثقافة فرنسية، فقد كانوا ينظرون إلى الحزب الشيوعي الفرنسي باعتباره «الأخ الأكبر»، غير أن جهودهم لإقناع الحزب الفرنسي بأنهم ممثلو «الشيوعية المصرية» باءت بالفشل؛ فالحزب الفرنسي ظلَّ ينظر إلى أولئك البرجوازيين الأجانب الذين يدعون تمثيل الشيوعية المصرية نظرة شك وارتياب، وخاصة أنهم موزعون بين ثلاثة تنظيمات، تدَّعي كلٌّ منها تمثيل الشيوعيين المصريين، كما أن الحزب الفرنسي كان يحذر دائمًا المنشقين عن البرجوازية الكبرى، فلم يفعل أكثر من حثهم على الوحدة، كذلك فعل الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي قامت جسور اتصال بينه وبين أقطاب المنظمات الشيوعية المصرية، والذي كان يحظى باعتراف موسكو. ولكن الخصومات كانت قوية تعلو على الاختلاف بين البرامج، ولذلك لم تُعِر الحركة الشيوعية الدولية نشاط هؤلاء اهتمامًا.

كانت الدولية الشيوعية «الكومنترن»، قد حلَّت عام ١٩٤٣م في ظروف التحالُف التي فرضتها الحرب العالمية الثانية على الاتحاد السوفييتي، بل وقبل الحل بسنوات عديدة أهمل الكومنترن أمر مصر، بعدما يئس من إمكانية إحياء الحزب الشيوعي المصري الذي تمَّت تصفيته عام ١٩٢٤م، ولم تكُن السفارة السوفييتية بالقاهرة (التي افتتحت عام ١٩٤٢م) ترغب في التورُّط في نشاط أولئك الذين يتزعمون منظمات شيوعية رغم نعومة أظفارهم وعدم تمرُّسهم بالنضال في حزب مُعترَف به من قبل، ويبدو أيضًا أنها كانت ترتاب في أولئك الأجانب الذين يدَّعون تمثيل الحركة الشيوعية المصرية.

ويروي لنا هنري كورييل كيف حاول مد جسور التعاون مع السفارة السوفييتية بالقاهرة من خلال «مكتبة الميدان» ومقابلته المثيرة لعبد الرحمن سلطانوف — مستشار السفارة عندئذٍ — فقد قال له سلطانوف: إن الاتحاد السوفييتي لا ينوي القيام بأي نشاط

في مصر، بل طالب هنري بأن تتوقف مكتبة الميدان عن توزيع الكتب السوفييتية حتى لا تسبِّب حرجًا للسفارة وبعد ذلك كتب سلطانوف مقالًا بإحدى المجلات السوفييتية أكَّد فيه عدم وجود شيوعيين مصريين. لم يقتنع الرجل — إذَن — بذلك الشاب البرجوازي الأجنبي الذي يدَّعى التحدث باسم الشيوعيين المصريين. ولعل موقف الحزب الشيوعي الفرنسي وكذلك الحزب الشيوعي الفلسطيني، ثم الحزب الشيوعي اللبناني، كان قد اتخذ بتنسيق كامل مع موسكو.

إنهم من وجهة نظر الحركة الشيوعية الدولية — إذَن — شيوعيون لقطاء لا تقبل الحركة الشيوعية الدولية تبنِّيهم وتصمهم بالانتهازية، وتشم رائحة الشبهات في نشاطهم، وترى أنهم ليسوا أكثر من «حفنة من البرجوازيين الكبار والصغار المنخرطين في معارك ديوك لا تغتفر، تنتمي إلى العمل السياسي المبتذل أكثر من انتمائها إلى النضال الثوري» على حد تعبير أحد المصادر لجيل بيرو.

لقد كان ذلك قدر الحركة الشيوعية في مصر عندئذٍ، ويهمنا هنا الوقوف أمام المنظمة التي أسَّسها هنري كورييل «الحركة المصرية للتحرر الوطني». ويذكر هنري كورييل أن النية كانت متجهة إلى استخدام اسم «الشيوعية»، ولكن تم العدول عن ذلك لتجنُّب التعرض للوقوع تحت طائلة القانون الذي يحرِّم الشيوعية، ولأن الدعاية ضد الشيوعية ربطت بينها وبين شتَّى صنوف الانحلال، ولأن الحركة — في بداية أمرها — لا تستطيع أن تلعب دور الحزب الطليعي للطبقة العاملة المصرية، فكان الاسم الذي اختير للحركة يعني أنها بداية لتنظيم حزب. عندما تكتمل له صفة التعبير عن الطبقة العاملة المصرية، وكان تأكيد مصريتها يعني التمسك بتمصيرها، والنص على التحرر الوطني يعني إعطاء الأولوية للنضال ضد الإمبريالية، وكذلك مجاراة الواقع الاجتماعي لمفهوم التحرر.

وبدأت «الحركة المصرية للتحرر الوطني» نشاطها بتجنيد المصريين وتدريبهم، وهنا يذكر هنري كورييل أنه فضَّل الابتعاد عن الشيوعيين القُدامى الذين يعرفهم البوليس السياسي تجنُّبًا للوقوع تحت طائلة القانون، بينما كان من المنطقي الاستفادة بخبرة أولئك المناضلين وخاصة أن من بينهم مَن عاصروا «الحزب الشيوعي المصري» القديم، كالشيخ صفوان أبو الفتوح، وشعبان حافظ، والدكتور حسونة، ولكن سينضم هؤلاء إلى الحركة المصرية للتحرُّر الوطني فيما بعد.

استطاع هنري كورييل ورفاقه العثور على نحو العشرين من المصريين الذين كانوا من العمال والطلبة الفقراء بينهم أزهري واحد، شكَّلوا الدفعة الأولى لمدرسة الكوادر التي

أقامها هنري في «سراي» عزبة والده بالمنصورية، وكان من بين الدارسين اثنان أصبحا من أهم قيادات الحركة هما فؤاد حبشي وسيد سليمان رفاعي (الرفيق بدر) من صف الضباط الميكانيكيين بالجيش المصري (سلاح الطيران). وتولى التدريس بالإضافة إلى هنري كورييل جوماتالون، ودافيد ناحوم (من أبناء البرجوازية اليهودية)، وطاهر المصري، وزكي هاشم (من أبناء البرجوازية المصرية). وتناولت المحاضرات الآفات الثلاث التي عانى منها المجتمع المصري: الفقر والجهل والمرض، وتطور المجتمعات والطبقات الاجتماعية، والمادية الجدلية (بعد إغضاء الطرف عن القضايا المتصلة بالدين)، والاشتراكية، وتجربة الاتحاد السوفييتي في التنمية. وانقطع الدارسون عن العالم الخارجي في عزبة المنصورية خمسة عشر يومًا متصلة قضوها في الاستماع إلى المحاضرات والمناقشات منذ شروق الشمس حتى مغيبها، ويختمون اليوم بإلقاء النشيد الأممي الذي نقله طاهر المصري إلى العربية. كان ذلك في أكتوبر ١٩٤٣م، ولا يحدثنا هنري كورييل أو جيل بيرو — الذي ترجم له — عن دفعات أخرى تم إعدادها بهذه المدرسة، ولكننا نستنتج من كتابات هنري أن الدارسين انطلقوا للتثقيف في القواعد التي جاءوا منها، فقد تولى الرفيق بدر مسئولية تثقيف رفاقه من صف ضباط سلاح الطيران، على سبيل المثال.

وإلى جانب الكوادر المصرية الجديدة شارك بعض قدامى الشيوعيين المصريين في نشاط «الحركة المصرية للتحرر الوطني» كالدكتور عبد الفتاح القاضي الذي تولى ترجمة الكتب النظرية إلى اللغة العربية، ومسئولية نشر المجلات الداخلية، والدكتور حسونة (طبيب الأسنان) الذي تولى مسئولية مجموعة الإسكندرية وأشرف على طباعة سلسلة «الكتب الخضراء» وكذلك الشيخ صفوان أبو الفتح وعبد الرحمن فضل، أما عصام حفني ناصف فظل بعيدًا عن الحركة لأنه اشترط للالتحاق بها أن يعين سكرتيرًا عامًّا، على حد قول هنري كورييل. وحققت الحركة تقدمًا على طريق «التعميل» بانضمام بعض قادة عمال شبرا الخيمة إليها وعلى رأسهم المناضل النقابي محمد شطا الذي يعده هنري كورييل أحد أساتذته.

لعب أولئك «الشيوعيون اللقطاء» الأجانب اليهود، بقصد أو غير قصد، دور القابلة في «الميلاد الثاني» للحركة الشيوعية المصرية — على حد تعبير كورييل — إذا أيدنا وجهة نظر هنري كورييل الذي يرى أن هناك فترة انقطاع في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية فيما بين ١٩٢٤–١٩٤٠م، وأنه لم تكن هناك حركة، ولم تكن هناك منظمات شيوعية، وإنما كان هناك شيوعيون مصريون، وهو هنا يعارض نظرية استمرارية الحركة التي يقول

بها رفعت السعيد. وأصبح هناك شيوعيون مصريون جدد تربوا في حجر المنظمات الثلاث: «تحرير الشعب» التي ركزت على «تعميل» الحركة واهتمَّت بتجنيد المناضلين النقابيين على وجه الخصوص، و«إسكرا» التي اتبعت أسلوبًا انتقائيًّا دقيقًا لتجنيد عناصرها من المثقفين وخاصة ذوي الثقافة الفرنسية من أبناء البرجوازية المصرية، و«الحركة المصرية للتحرر الوطني» التي اهتمَّت بتمصير الحركة وتعميلها معًا.

ومهما كان من سلبيات «الانقسام» و«التكتلية» ودعاوى «الانحراف» اليميني واليساري، و«الانتهازية» التي غلبت على الحوار بين هذه المنظمات، فإن ثمَّة إيجابية لا يمكن إغفالها؛ فقد أصبح الفكر الماركسي متاحًا ومطروحًا على الساحة السياسية في مصر، فعند قيام الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك سوى ترجمة لبنانية ركيكة لكتاب ماركس «رأس المال»، فجاءت المجلات العلنية والنشرات السرية التي نشرتها تلك المنظمات، والكتب الخضراء التي نشرتها «الحركة المصرية للتحرر الوطني» لتجعل الفكر الاشتراكي مطروحًا ومتاحًا. ولا شك أن هذه الكتب والنشرات لعبت دورًا هامًّا في صياغة فكر الشيوعيين المصريين حتى الستينيات على أقل تقدير.

كانت نواة «الحركة المصرية للتحرر الوطني» — التي أسَّسها هنري كورييل في أكتوبر ١٩٤٣م — مجموعة من الشيوعيين الأجانب الذين انشقوا على «إسكرا» بسبب موقفها من قضية «تمصير» الحركة الشيوعية وإصرارها على الإبقاء على قيادة التنظيم أجنبية خالصة، وقد رأينا كيف حرص هنري كورييل وجماعته على تجنيد عناصر مصرية تلقَّت تدريبًا ماركسيًّا بمدرسة الكوادر التي أقامها بعزبة والده بالمنصورية، ولعبت الكوادر المصرية دورًا هامًّا في اجتذاب عناصر جديدة إلى الحركة في مجالات عملها الخاصة: عمال الجيش، عمال الحكومة، عمال المصانع والشركات الأهلية. وكان التركيز يتم بصفة خاصة على القيادات النقابية النشِطة في الصناعات ذات الوزن الحركي في إطار التنظيم النقابي، فكان انضمام محمد شطا المناضل النقابي لعمال النسيج بشبرا الخيمة كسبًا كبيرًا للحركة المصرية للتحرر الوطني، كذلك جندت بعض العناصر النقابية في قطاعات المواصلات والنقل، فضلًا عن الاهتمام بتجنيد الطلبة — وخاصة الفقراء منهم — وكذلك بعض طلاب الأزهر، هذا بالإضافة إلى النوبيين الذين كان لهم قسم خاص بالحركة المصرية للتحرر الوطني (وهو اتجاه عنصري لم يقدم هنري كورييل تفسيرًا له)، وقسم خاص بالسودانيين.

وبالإضافة إلى «أم درمان» و«العهد الجديد» المجلتين العلنيتين اللتين كانتا تعبِّران عن الحركة المصرية للتحرر الوطني، أصدر قسم النشر بالحركة نشرتين للتداول الخاص

بين أعضاء الحركة هما «الوعي» وتُعنى بالمسائل التثقيفية، و«الكادر» وتهتم بالمشاكل التنظيمية.

ولمَّا كانت «الثورة لا يُعد لها في أوقات الفراغ» كما يقول لينين، فإن الحركة المصرية للتحرر الوطني أخذت بنظام المناضلين «المحترفين» أو المتفرغين، وكان هؤلاء يختارون من بين الطلاب والعمال الفقراء، ويحصل كلٌّ منهم على ستة جنيهات مصرية مكافأة شهرية، وأولت الحركة أهمية خاصة لتجنيد وإعداد المناضلين «المحترفين». ولم تكُن الحركة المصرية — في حقيقة الأمر — أول مَن اهتم بتجنيد المحترفين، فقد كان للأحزاب البرجوازية (وخاصة الوفد) محترفون بين صفوف الطلاب، وكذلك الحال بالنسبة للإخوان المسلمين، فضلًا عن العناصر الطلابية والعمالية التي احترفت العمل لحساب البوليس السياسي.

وقد ركز المناضلون «المحترفون» عملهم بين التجمعات الطلابية (جامعة القاهرة والأزهر) والتجمعات العمالية بالقاهرة والإسكندرية، فتولوا مهام تنظيم الإضرابات، وقيادة وتوجيه المظاهرات، وتوزيع المنشورات والنشرات التي تصدر عن الحركة، كانوا إذَن أدوات الحركة للعمل الجماهيري، ولم يكُن هناك اهتمام كبير بإعدادهم الإعداد النظري الكافي، بقدر الاهتمام بإعدادهم الحركي، وهي سلبية من سلبيات الحركة المصرية للتحرر الوطني يعترف بها هنري كورييل الذي دافع — في سيرته الذاتية — عن المناضلين المحترفين دفاعًا قويًّا مؤكدًا أنهم كانوا من «أفضل العناصر الوطنية»، وينحي باللائمة على المنظمات المنافسة التي وصفت محترفي الحركة المصرية للتحرر الوطني بـ «المرتزقة»، مؤكدًا أن بعضهم كان باستطاعته أن يربح من مهنته أكثر من تلك المكافأة الضئيلة التي كان يحصل عليها لقاء تفرُّغه.

ومهما كان الأمر، يحق لنا أن نتساءل: من أين جاءت تلك الأموال التي أُنفقت على تغطية نفقات قسم النشر. والتي استُخدمت لإصدار المجلات العلنية والنشرات السرية، وكذلك لتغطية مكافآت الاحتراف؟! إن هنري كورييل يتجاهل هذه المسألة تمامًا سواء في سيرته الذاتية أو التقريرين اللذين أعدَّهما عن تطور الحركة (رقم ٢، ٣ من مجموعة الوثائق)، رغم أن قوى الرجعية كانت تتهم الحركة الشيوعية المصرية — وما زالت — بالاعتماد على التمويل الخارجي. إن إلقاء الأضواء على مصادر تمويل نشاط الحركة المصرية للتحرر الوطني كان من الضرورة بمكان. فهل قدَّم كورييل هذه الأموال؟ لقد كان مرتبه من عمله بالمصرف الخاص بوالده أربعين جنيهًا شهريًّا، وكانت زوجته روزيت تعمل مقابل اثني عشر جنيهًا شهريًّا (كما يذكر جيل بيرو)، كما أن الحركة كانت تضم في

عضويتها عمالًا بنسبة ٥٠٪ وطلابًا بنسبة تقترب من ٤٠٪، ولم تكن أحوال العمال المادية خلال الحرب العالمية الثانية تسمح لهم بدفع اشتراكات عضوية للحركة بشكل منتظم، كما كان الطلاب يجندون من بين «أشد الطبقات بؤسًا» على حد قول هنري كورييل، فهل قام دانييل كورييل (والد هنري) بتمويل الحركة، وهو المصرفي المرابي الذي يعيش على امتصاص دماء الفلاحين، والذي كان يعد ولده هنري خائنًا لطبقته؟ إن ذلك أمر مُستبعَد تمامًا، ويتنافى مع المنطق، فمن أين أتى هنري كورييل بالأموال التي غطَّت كل هذا النشاط؟ سؤال سيظل مطروحًا دون إجابة وسيظل يلاحق هنري كورييل حتى منفاه في باريس، ولن يكون السؤال مقصورًا علينا، بل سيكون موضع اهتمام الحزب الشيوعي الفرنسي نفسه الذي كان ينظر بعين الشك إلى مصدر تمويل «مجموعة روما» التي كونها هنري كورييل، وهو ما سنعود إليه فيما بعد.

إن البحث عن إجابة لهذا السؤال بالنسبة لإسكرا أسهل بكثير، فقد كان معظم كوادرها من أبناء الأثرياء الأجانب والمصريين على السواء، الذين باستطاعتهم أن يدفعوا بصورة مستمرة اشتراكات «سخية» للتنظيم، ويذكر هنري كورييل شيئًا من هذا عندما يتحدث عن تحسُّن الأحوال المالية بعد الوحدة وتكوين «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» في مايو ١٩٤٧م، عندما يشير إلى زيادة مكافآت المحترفين بعد الوحدة بفضل ما أضافته «إسكرا» إلى ميزانية الحركة، ولكن يصعب العثور على إجابة له بالنسبة للحركة المصرية للتحرُّر الوطني قبل الوحدة.

وعلى كلٍّ، عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥م، كانت الساحة السياسية في مصر تعج بالنشاط، فقد أثبتت الحرب أن معاهدة «الشرف والاستقلال» التي أبرمتها مصر مع بريطانيا عام ١٩٣٦م، بعيدة كلَّ البُعد عن هاتين الصفتين، فقد ألقت على مصر أعباء حرب لا مصلحة لها فيها، وعرَّضتها لأخطار الدمار، وأضرَّت باقتصادها، وأصابته بداء التضخم، وبذلك أجمعت كل القوى السياسية في مصر — على اختلاف توجهاتها — على ضرورة إعادة النظر في العلاقات المصرية البريطانية وصولًا إلى الاستقلال التام وتحقيقًا لجلاء القوات البريطانية عن مصر.

وكانت الطبقة العاملة المصرية تموج بالحركة الدائبة للمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه، فلم يشفِ قانون الاعتراف بالنقابات — الذي أصدرته حكومة الوفد عام ١٩٤٢م — غليل الطبقة العاملة المصرية، لفرضه القيود على نشاط النقابات وإخضاعها للرقابة الإدارية، فضلًا عن حرمان الطبقة العاملة المصرية من إقامة «اتحاد عام لنقابات

العمال» يعبر عن مصالح الطبقة العاملة ويقود نضالها في مواجهة رأس المال. كذلك كانت تشريعات العمل القليلة التي صدرت في الثلاثينيات والأربعينيات دون آمال الطبقة العاملة المصرية بكثير، وجاء تسريح عمال ورش الصيانة العسكرية التي أقامها الحلفاء في مصر خلال الحرب ليحرم عشرات الآلاف من العمال من حق العمل، وليزيد من حِدَّة مشكلة البطالة التي نجمت عن كساد بعض الصناعات التي تدهورت خلال الحرب.

كانت الحركة السياسية في إطار تلك الظروف الموضوعية — إذَن — تتفجر كالبركان، شقت حناجر الشباب في المظاهرات التي راحت تطالب بالاستقلال التام أو الموت الزؤام، ونهض العمال لمشاركة الطلاب في الحركة الوطنية، فضلًا عن نضالهم المستميت من أجل إقامة اتحاد للنقابات، وإصدار تشريعات العمل.

خلق ذلك كله مناخًا ملائمًا للحركة الشيوعية المصرية للعمل بين صفوف الجماهير، وإذا كانت «تحرير الشعب» قد استقطبت بعض القيادات النقابية العمالية، و«إسكرا» قد استقطبت بعض الطلبة، فإن «الحركة المصرية للتحرُّر الوطني» تحركت بين صفوف الطلبة والعمال بقدر ملحوظ من النجاح بفضل الكوادر التي عملت تحت رايتها، كما كان لها وجود بالجيش، اتسع بعد الوحدة ليضم بعض الضباط الأحرار (أحمد حمروش، يوسف صديق، خالد محيي الدين).

وكان لا بد للحركة المصرية للتحرر الوطني من أن تحدد موقفها من القضية الوطنية، فأيَّدَت المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر وإلغاء معاهدة ١٩٣٦م واتفاقية الحكم الثنائي الخاصة بالسودان (١٨٩٩م)، وتبنَّت مبدأ «النضال المشترك ضد العدو المشترك» الذي يجمع بين المصريين والسودانيين من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، على أن يكون للسودانيين حق تقرير المصير بالوحدة مع مصر أو الاستقلال التام. وقامت الحركة بالتطبيق العملي لمبدأ تقرير المصير، فتم فصل القسم السوداني عن الحركة ليكون الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) التي كانت نواة الحزب الشيوعي السوداني، وكان الموقف من السودان «أول سباحة ضد التيار» العام للحركة السياسية المصرية (على حد تعبير هنري كورييل)، فقد كانت جميع القوى السياسية في مصر تطالب بوحدة وادي النيل تحت التاج المصري، وسوف يكون الموقف من القضية الفلسطينية «ثاني سباحة ضد التيار» على نحو ما سنرى. ويعتبر هنري كورييل قبول ثورة يوليو بمبدأ حق تقرير المصير للسودانيين دليلًا على تأثر الضباط الأحرار بموقف الحركة المصرية للتحرر الوطني، وعلى سلامة موقفها من القضية السودانية.

وثمَّة موقف آخَر للحركة المصرية للتحرر الوطني اختلفت فيه — هذه المرة — مع المنظمات الشيوعية الأخرى، هو الموقف من جامعة الدول العربية، وفكرة «الوحدة العربية» ذلك الموقف الذي جعل بعض المنظمات الشيوعية تصم الحركة المصرية بالعمالة للإمبريالية، نظرًا للدور الذي لعبته بريطانيا في تأسيس «جامعة الدول العربية». وكانت وجهة نظر الحركة المصرية أن «الوحدة العربية» حقيقة لا بد من الاعتراف بها، ومن ثَم كان تأييدها لجامعة الدول العربية، وجعل «وحدة الشعوب العربية» هدفًا من أهدافها السياسية، من منطلق أن موقف بريطانيا من تأسيس الجامعة يستند إلى واقع ملموس، والاعتراض على الجامعة العربية لمجرد أن بريطانيا ساعدت على قيامها، نوع من قصر النظر السياسي، ويأسف هنري كورييل لعدم قيام الحركة المصرية للتحرر الوطني بإصدار نشرة عن الوحدة العربية بسبب عدم توافر الإمكانات المادية والسياسية، وخاصة عدم وجود صِلات مع الأحزاب الشيوعية الدولية، التي «كانت جميعًا تحتقرنا باستثناء الحزب الشيوعي اللبناني» على حد قول هنري كورييل.

وبالنسبة لقضية العمال، ناصرت الحركة المطالبة بتأسيس اتحاد عام للنقابات، واستطاعت اجتذاب بعض الكوادر النقابية الهامة التي تعمل في هذا الاتجاه، كما ناصرت المطالب الخاصة بتشريع العمل، وطالبت بحل مشكلة عمال ورش الصيانة العسكرية المسرحين والقضاء على البطالة.

وحاولت الحركة المصرية للتحرر الوطني أن تدخل غمار العمل الوطني ضد الوجود البريطاني في مصر عشية انتهاء الحرب، ظنًّا منها أن باستطاعتها امتلاك زمام المبادرة في هذا المجال، فانتهزت فرصة بدء العام الدراسي، وقامت بتوزيع عشرين ألف نسخة من منشور موجه إلى طلاب الجامعة (في ٦ أكتوبر ١٩٤٥م)، ومنشور آخَر مُوجَّه إلى العمال والجنود يطالب بالخروج للنضال ضد الإمبريالية. وكانت الحركة تظن أن باستطاعتها امتلاك زمام المبادرة على الساحة السياسية بين صفوف الطلبة والعمال، ولكنها أدركت أنها — والحركة الشيوعية معها — أعجز من أن تقود بمفردها نضالًا فعَّالًا من أجل تحقيق المطالب الوطنية، فلم يستجب الطلبة والعمال لدعوة الحركة، وخاصة أن «الوفد» ظلَّ يتمتَّع بقدرة أكبر على تحريك الطلبة على وجه الخصوص. لذلك دعَت الحركة إلى عقد مؤتمرات جماهيرية، لقيت استجابة من يسار الوفد (الطليعة الوفدية) الذي لعب دورًا كبيرًا في تعبئة الطلبة للنضال الوطني بالتعاون مع الحركة المصرية للتحرُّر الوطني، فتكوَّنَت لجان تنفيذية للطلاب ضمت طلبة الجامعة والمدارس الثانوية والأزهر، وأخرى للعمال تركَّزت في

شبرا الخيمة (ديسمبر ١٩٤٥م)، ثم أسفرت هذه الجهود عن تشكيل قيادة جديدة للعمل الوطني في صورة جبهة وطنية ضمَّت ممثلين للوفد والإخوان المسلمين والحركة الشيوعية فيما عُرف باسم «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» (يناير ١٩٤٦م)، ثم ما لبث أن انسحب الإخوان المسلمون من اللجنة وكونوا مع بعض العناصر الأخرى «اللجنة القومية للعمال والطلبة» التي ناصرت حكومة صدقي، وحاولت شق الجبهة الوطنية ممثلة في «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» التي لعبت دورًا رئيسيًّا في قيادة وتوجيه النضال الوطني عام ١٩٤٦م.

ومن الملاحظ أن هنري كورييل يبالغ في تقدير حجم الدور الذي لعبته منظمته في «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» فهو يؤكد أن الحركة المصرية للتحرر الوطني كانت المحرك الرئيسي لنشاط اللجنة، وأنها كانت وراء انضمام العمال إلى الطلبة، كما لعبت الدور الأساسي في توجيه نشاطها، وأن المنظمات الشيوعية الأخرى شاركت في الحركة على استحياء. والحق أن «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» كانت جبهة وطنية ضمَّت قيادات جديدة انتخبت على أساس ديمقراطي من شباب العمال والطلبة الذين كفروا بالقيادات الحزبية البرجوازية التقليدية، وقد مثلت في اللجنة مختلف الاتجاهات السياسية والأيديولوجية، فقد كان التحرر الوطني مطلبًا عاجلًا حتَّم تكوين الجبهة الوطنية، وإذا كانت الحركة المصرية للتحرر الوطني قد دعت لتكوين تلك الجبهة وشاركت فيها، وكان لكوادرها من الطلبة والعمال دور هام في نشاطها، وكان الطالب السوداني (محمد علي) الذي سقط برصاص البوليس من كوادرها، فإن ذلك لا يدعو إلى التقليل من دور ممثلي الاتجاهات الأخرى التي انضمَّت للجبهة وخاصة «الطليعة الوفدية».

ورغم مبالغة هنري كورييل في تقدير حجم الدور الذي لعبته منظمته — على وجه الخصوص — والمنظمات الشيوعية الأخرى في «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» نجده يتناقض مع نفسه بعد قليل عندما يعزو انهيار اللجنة إلى «ضعف الحركة الشيوعية وعجزها عن التخلص من هذا الضعف من خلال المد الثوري». ولكنه يشير إلى الدور الذي لعبته المجموعات الماركسية المختلفة: الحركة المصرية للتحرر الوطني، وإسكرا، وتحرير الشعب، والفجر الجديد في تشكيل لجنة للتنسيق بين نشاط هذه المنظمات في الأوساط الطلابية والعمالية، ونجاحها في المشاركة في تأسيس اتحاد طلابي «جبهوي» يضم طلابًا من مختلف الاتجاهات السياسية باسم «اتحاد الطلاب المصريين».

كذلك لعبت كوادر الحركة المصرية للتحرر الوطني، والفجر الجديد، وتحرير الشعب، دورًا هامًّا في تأسيس «مؤتمر نقابات عمال مصر» الذي كان بمثابة اتحاد عام للنقابات

العمالية تحت اسم «مؤتمر» تفاديًا من الوقوع تحت طائلة القانون الذي يحرم إقامة اتحاد عام للنقابات.

ولكن من الملاحظ أن الحركة الشيوعية المصرية الموزعة بين عدة تنظيمات — في ذلك الوقت — كانت أشد اهتمامًا بتوثيق الصلات بالمنظمات الجماهيرية الشيوعية الدولية، منها بالنضال بين صفوف الجماهير المصرية، ولعلَّ ذلك يرجع إلى إلحاحها في الحصول على اعتراف الحركة الشيوعية الدولية، ليس بها جميعًا، وإنما بأحدها كحزب شيوعي مصري، وهي جهود باءت دائمًا بالفشل. من ذلك حرصها على إيفاد ممثلين لاتحاد الطلاب المصريين (من بين كوادرها) إلى مؤتمر «جمعية الطلاب الدولية» عام ١٩٤٦م، وكذلك مندوبين (من بين كوادرها النقابية) للاشتراك في مؤتمر «الاتحاد العالمي للنقابات» عام ١٩٤٧م. وفي كل الأحوال، كانت المنظمات الشيوعية تتصارع فيما بينها لإيفاد مندوبين من كوادرها دون غيرهم، وفي الحالتين كانت الحركة المصرية وإسكرا (الأقدر ماليًّا) تنجحان في اختيار مندوبين لكل مؤتمر يختاران من بين كوادر كل من المنظمتين.

وبين المنظمات الشيوعية المتصارعة، كانت «الحركة المصرية للتحرر الوطني» أقدرها على العمل الجبهوي، فأعدت — في نهاية عام ١٩٤٦م — مشروعًا لميثاق وطني للطلاب يحدد الأهداف الوطنية ويتعهد بالنضال من أجل تحقيقها، تقدَّمت به إلى لجنة التنسيق بين المنظمات الشيوعية، وتولى «اتحاد الطلاب المصريين» عرضه على شباب الأحزاب المختلفة، فحظي بموافقتهم جميعًا فيما عدا الإخوان المسلمين، وطبع الميثاق ووزع حاملًا توقيعات ممثلي الهيئات السياسية التي وافقت عليه. كما كانت الجماعات الشيوعية تعمل بين صفوف طلاب الجامعة بتنسيق تام مع شباب الوفد (الطليعة الوفدية).

كان النضال السياسي للجماهير المصرية عام ١٩٤٦م موجهًا ضد الإمبريالية وضد سوء الأحوال الاجتماعية الناجم عن غياب السياسات الاجتماعية للحكومات المتعاقبة — سواء الحزبية منها أو غير الحزبية — وضد مشروع «صدقي-بيفن» لتسوية العلاقات المصرية البريطانية بصورة لا تحقِّق الأماني الوطنية في الاستقلال التام والجلاء. وإذا كانت حكومة صدقي قد تسامحت مع المظاهرات — في بداية الأمر — فإن إحساسها بدقة التنظيم وبخطورة قيادة «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» للعمل الوطني، جعلها تدرك خطورة ترك الحبل على الغارب للقوى الوطنية. وعبثًا حاولت أن تستخدم الإخوان المسلمين وبعض القوى السياسية الرجعية ضد القيادة الوطنية الجديدة. فلم تجِد مفرًّا من اعتقال العناصر الوطنية النشطة.

وفي ليلة ١١ يوليو ١٩٤٦م ألقى صدقي باشا القبض على أكثر من مائتي شخص من الكتاب والصحفيين والقيادات الطلابية والعمالية بتهمة تدبير مؤامرات تخريبية، كما قام بإغلاق الجمعيات والصحف التقدمية، وبعد ذلك بقليل قدمت الحكومة للنيابة نحو مائة متهم فيما عرف بقضية «المؤامرة الشيوعية الكبرى» كانوا يمثِّلون خليطًا من الشيوعيين القدامى (المعروفين للبوليس السياسي) الذين أوقف الكثير منهم نشاطه، وشباب الطليعة الوفدية، وبعض العناصر التقدمية الأخرى، وكان هنري كورييل هو المتهم الأول في هذه القضية، وصدرت أخبار اليوم تحمل صورته بقامته المديدة النحيفة وسرواله القصير وتحمل عناوين مثيرة عن «المليونير الشيوعي … زعيم الحركة الشيوعية في مصر.»

كان ذلك هو الاعتقال الثاني لهنري كورييل، ولم يعتقل معه من كوادر «الحركة المصرية للتحرُّر الوطني» سوى خمسة أفراد ممَّن لهم نشاط سابق، من بينهم عبده دهب، وكان ذلك يعني أن كوادر الحركة لم تكُن معروفة للشرطة، ممَّا جعل هنري كورييل يزهو بالضوابط الأمنية في منظمته.

وخلال تحقيقات النيابة اكتشف كورييل أن التُّهم المُوجَّهة إليه تهم عامة، كنشر وتداول الكتب التي تعرض «الهيئة الاجتماعية» للخطر، ولم يكُن من بين هذه التُّهم إقامة تنظيم شيوعي، لذلك شعر بالاطمئنان، وراح يستفيض في الإجابة على أسئلة النيابة حول الشيوعية. وما لبثت النيابة أن أفرجت عن جميع المحبوسين بكفالة مالية على ذمة «قضية المؤامرة الشيوعية الكبرى» بعد بضعة أسابيع وكان ترتيب هنري كورييل قبل الأخير عند الإفراج عن المحبوسين، أمَّا الأخير فكان لطف الله سليمان. وبعد ذلك بعشرين شهرًا قضت محكمة الجنايات ببراءة هنري كورييل، ممَّا جعله يطمئن إلى قدراته التنظيمية، وسلامة خط النشاط السياسي العلني الذي اتبعه.

وعلى كلٍّ، كان التنسيق بين المنظمات الشيوعية من خلال العمل بين صفوف الطلبة والعمال — على ما يبدو — مقدمة لإذابة الجليد بين المنظمات المتصارعة، ودافعًا للتفكير في وحدة المنظمات الشيوعية في تنظيم واحد، وخاصة أنها جميعًا فشلت في كسب اعتراف الحركة الشيوعية الدولية بأيٍّ منها كحزب شيوعي مصري، بينما كسبت جميعًا «احتقار» الأحزاب الشيوعية الدولية (باعتراف هنري كورييل) التي ضاقت ذرعًا بصراع المنظمات الشيوعية المصرية مع بعضها البعض، وكانت تنصح دائمًا بالوحدة.

كانت هناك عدة منظمات شيوعية عندما بدأ التفكير في الوحدة عام ١٩٤٧م. فهناك بالإضافة إلى الحركة المصرية للتحرر الوطني وإسكرا، الفجر الجديد، والطليعة، والقلعة،

والحزب الشيوعي لشعبي وادي النيل (وكان يطلق عليه الحزب الشيوعي لمصلحة الضرائب؛ لأن جميع أعضائه المحدودين كانوا يعملون بها)، وهناك المنظمة الديمقراطية الشعبية (د. ش) وشراذم أخرى من المنشقين عن المنظمات الرئيسية كوَّنوا مجموعاتهم الخاصة بهم، مثل «العصبة الماركسية» وغيرها. انقسام شديد، وصراع، وكراهية، وتبادل اتهامات بالانتهازية والبوليسية والعمالة، وغير ذلك من نعوت فاضت بها نشرات تلك الجماعات المتعددة التي ضمَّت مصريين وأجانب، أو مصريين فقط. غير أن التفكير في الوحدة لم يدُر بخلد هذه المنظمات معًا، بقدر ما كان هاجسًا من هواجس «الحركة المصرية للتحرر الوطني (حمتو) وإسكرا» اللتين قرَّرتا الوحدة (في مايو ١٩٤٧م) لتكوِّنا «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني».

(٣) مولد الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو)

كانت الفترة التي سبقت الوحدة بين «حمتو» و«إسكرا» قد شهدت «اتحادات» جزئية، فقد انضم إلى «الحركة المصرية للتحرر الوطني» جزء من تنظيمي «تحرير الشعب» و«القلعة»، وأتاح ذلك لحمتو أن تكسب كادرًا هامًّا عمل بين الضباط الأحرار هو أحمد حمروش الذي جاء من تنظيم «القلعة» (الذي سُمي بذلك الاسم لأن معظم أعضائه كانوا يقيمون بحي القلعة)، بينما انضم بقية أعضاء «تحرير الشعب» و«القلعة» إلى «إسكرا» ونجحت الأخيرة في ضم قطاع الإسكندرية من تنظيم «الطليعة» إليها. وخلال مفاوضات الوحدة، سارعت إسكرا — على حد زعم هنري كورييل — برفع جميع المرشحين إلى مرتبة العضوية لتزيد من عدد أعضائها، وعندما تمَّت الوحدة، قدمت «إسكرا» تسعمائة عضو، على حين قدمت «حمتو» خمسمائة عضو، ويزعم هنري كورييل أن «إسكرا» بالغت في رقم عضويتها، وأنه اكتشف — بعد الوحدة — وجود أسماء وهمية، وأسماء أخرى وردت بقائمتي المنظمتين، وبذلك يمكن القول إن «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» (حدتو) كانت تضم عند الوحدة نحو الألف عضو، كانت نسبة الأجانب بينهم حوالي ٢٦٪، والعمال حوالي ٢٨٪، والطلبة حوالي ٢٠٪، والشباب ٦٪، والمثقفين ١٤٪، أمَّا الجيش والأزهر والسودانيون فكانت نسبتهم حوالي ٢٪ لكل منهم (وجاءوا جميعًا من حمتو). وبذلك كان المثقفون والأجانب (وجاءوا من إسكرا). يمثِّلون ٤٠٪ من أعضاء حدتو، ممَّا سيكون له أثره البالغ في إبراز التناقضات داخل المنظمة الجديدة التي كانت تهيِّئ نفسها لتصبح «الحزب الشيوعي المصري» رغم النسبة المتواضعة للعمال بين أعضائها.

ويلاحظ أن ما تم في مايو ١٩٤٧ كان «اتحادًا» لا «وحدة» للمنظمتين، فلم تقُم أيٌّ منهما بحل نفسها للاندماج في الأخرى، بل احتفظت بتنظيماتها الأساسية دون تغيير تعمل تحت إشراف هيئات أعلى اتحادية، ووزعت مقاعد اللجنة المركزية العشرة بالتساوي بين المنظمتين. وبذلك مثل الحركة المصرية للتحرر الوطني خمسة هم: يونس (هنري كورييل)، وحميدو (محمد شطا)، وبدر (سيد رفاعي)، وعلام (على كامل)، وشوقي (كمال شعبان) وبذلك قدمت حمتو ثلاثة عمال إلى اللجنة المركزية. أمَّا مقاعد إسكرا فشغلها: عادل (عبد المعبود الجبيلي)، وسليمان (شهدي عطية الشافعي)، وعباس (عبد الرحمن الناصر)، وشديد (غير معروف) بالإضافة إلى شندي (هلل شوارتز). وبذلك لم تستطع إسكرا أن تقدم إلى اللجنة المركزية أي كادر عمالي.

وأصبح «قطاع الأجانب» منظمًا على أساس الجاليات، فهناك قسم يوناني، وآخَر أرمني، وثالث إيطالي يضم العديد من اليهود. وبذلك انزوى الأجانب الذين لم يكُن لهم باللجنة المركزية سوى يونس وشندي، ولَّما كانت جميع «القوميات» مُمثَّلة في التنظيم الجديد، فقد تمَّت الموافقة على اقتراح هنري كورييل باتخاذ اسم «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» للتنظيم الجديد.

ولا نريد الخوض في التفاصيل التنظيمية التي أوردها هنري كورييل في «سيرته الذاتية» (رقم ١) وتقريره عن مراحل الصراع داخل حدتو (رقم ٣)، فنحن لا نملك مصادر أخرى تتيح لنا فرصة مناقشة المعلومات التي أوردها، ولعل نشرها كما هي يشجِّع آخَرين ممَّن شاركوا في هذه التجربة على تقديم «شهاداتهم». ولكن ما يهمنا هنا إبراز حصاد تجربة الوحدة الأولى في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية المعاصرة.

كان أول رد فعل لقيام «حدتو» نتيجة وحدة الحركة المصرية للتحرر الوطني وإسكرا، قيام التنظيمات الماركسية الأخرى بتكوين «كتلة المعارضة» التي ضمَّت «العصبة الماركسية» و«الفجر الجديد» و«الحزب الشيوعي لشعبي وادي النيل» (حزب مصلحة الضرائب)، وما تبقى من «تحرير الشعب»، وذلك للنضال «ضد حدتو» التي تمثِّل «الفاشية والإمبريالية والصهيونية»، وقد أدَّت حملة كتلة المعارضة «ضد حدتو» إلى خروج بعض الأفراد من التنظيم وانضمامهم إلى «العصبة الماركسية».

وعلى صعيد «حدتو» كان التنسيق تامًّا بين المنظمتين المتحدتين (حمتو، وإسكرا) لمدة لا تزيد على أربعة شهور، رغم شعور الأعضاء من العمال «بالاغتراب» بين صفوف المثقفين والأجانب الذين جلبتهم الوحدة، ومواجهة ذلك من جانب إسكرا بمحاولة تحويل العمال

إلى مثقفين عن طريق تكريس التدريب النظري لهم على حساب النشاط الميداني، ممَّا جعل هنري كورييل يصف مواقف «إسكرا» بالانتهازية. وخلال تلك الفترة القصيرة تغيَّرت اللجنة المركزية ثلاث مرات نتيجة للخلافات التي بدأت تطلُّ برأسها، وخاصة مناداة بعض العناصر المصرية بالتخلص تمامًا من العناصر القيادية الأجنبية شندي ويونس (شوارتز وكورييل).

وإذا كانت المنظمتان قد اتفقتا على الخط السياسي الخاص بالقضية المصرية، فأعلنت «حدتو» بمناسبة عرض القضية المصرية على مجلس الأمن (١٩٤٧)، مطالبتها بالجلاء والاستقلال التام، ووضع السودان تحت الوصاية المصرية بموجب قرار من مجلس الأمن لحين إجراء استفتاء لتقرير المصير بعد جلاء الإنجليز عن السودان، فإن المنظمتين اختلفتا حول الموقف من القضية الفلسطينية. كانت الحركة المصرية للتحرر الوطني (حمتو) ترى في المعارضة الوطنية المصرية لتدفق اليهود على فلسطين نوعًا من «العداء للسامية» وفي مقاومة الصهيونية دربًا من دروب «الإمبريالية»، على حين كانت «إسكرا» تعمل على مقاومة الصهيونية، وشكل شوارتز «العصبة اليهودية لمقاومة الصهيونية» ولكن معارضة حمتو، والأعضاء اليهود بالحركة، أدَّت إلى حل العصبة بعد أسابيع قليلة من تأسيسها.

نقطة خلاف أخرى حول «مدرسة الكوادر»، فقد لعب المثقفون من كوادر «إسكرا» دورًا هامًّا في تدريب العناصر العمالية بمدرسة الكوادر العمالية التي أُقيمَت أساسًا لتقريب الفوارق الثقافية (من الناحية النظرية) بين العمال والمثقفين. فسرعان ما اجتذبت «إسكرا» العناصر العمالية التي تخرجت في مدرسة الكوادر ممَّا كان له أثره في تحديد المواقف عندما احتدم الصراع بين المنظمتين.

وبنهاية فترة «شهر العسل» كما يسميها كورييل، أخذت الانقسامات تطلُّ برأسها، فرغم تأكيد الرفيق يونس (هنري كورييل) — في الخط السياسي الذي قدمه للجنة المركزية وحظي بموافقتها — على «التعميل» أي توسيع قاعدة العضوية العمالية لحدتو، و«التمصير» أي تمصير القيادة، إلا أنه لم يفهم أن التمصير يعني تخليه وشندي (هلل شوارتز) عن قيادة الحركة، واعتبر مطالبة العناصر المثقفة المصرية له بالتخلي عن القيادة نوعًا من «الشوفينية».

وهكذا بدأت «حدتو» تتفجر من الداخل، المنظمة التي أُقيمَت للقضاء على الانقسام، وتهيئة الظروف لإقامة «حزب شيوعي مصري» يحظى باعتراف واحترام الحركة الشيوعية الدولية، خرجت منها انقسامات جديدة كونت تنظيمات أخرى. وهكذا ظهرت منظمة «نحو منظمة بلشفية» و«صوت المعارضة» إلى جانب تكتُّل المثقفين المصريين المطالب بتمصير

القيادة، وأطلق عليه «العادليون» نسبة إلى «عادل» (عبد المعبود الجبيلي) الذي تزعَّم هذه المجموعة. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا الصراع الداخلي — الذي بلغ حد محاولة كل فريق الاستيلاء على قسم النشر — أن أصبحت الضوابط الأمنية مختلة تمامًا، كما أصبحت «حدتو»، مخترقة من جانب البوليس السياسي، وتجلى ذلك في حملة اعتقالات مايو ١٩٤٨م بعد إعلان الأحكام العُرفية بمناسبة حرب فلسطين، فسقط كوادر حدتو في أيدي البوليس، وسيقوا إلى معسكر الاعتقال في الهايكستب.

وبعد الاعتقال، حسمت الجماعات المنقسمة على «حدتو» موقفها، فكون «العادليون» تنظيمًا خاصًّا بهم أطلقوا عليه اسم «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني – عمال ثوريون» (ع. ث)، وشكل شوارتز تنظيمًا مستقلًّا باسم «نحو حزب شيوعي مصري» (نحشم)، وانضم انقسام «نحو منظمة بلشفية» إلى «صوت المعارضة». وظل ما بقي من «حدتو» يعمل بنفس الاسم حتى يونيو ١٩٥٣م، عندما تزعَّم بدر (سيد رفاعي) انشقاقًا جديدًا باسم «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني – التيار الثوري» (ت. ث) وكان ذلك بعد ثلاث سنوات من طرد هنري كورييل من مصر، وإن كان خروجه من مصر لا يعني انقطاعه عن متابعة نشاط «حدتو» والمشاركة فيه، على نحو ما سنرى.

ووسط ذلك الخضم الهائل من الصراعات، كان هنري كورييل «يجمع كل شيء في يده، وكان الوحيد الذي يملك كل المعطيات» — على حد قول إيمي ستون لجيل بيرو — بل إن كورييل يذكر في ختام تقريره عن الحركة (رقم ٢) أنه «يتحمَّل وحده المسئولية الكاملة عن عدم إدراك السلبيات التي ترتبت على تجربة الوحدة عام ١٩٤٧–١٩٤٨، ومن ثَم كان مهيمنًا على قيادة الحركة، مُتشبِّثًا بموقعه، رافضًا ضرب المثل لمبدأ «التمصير» بترك موقعه لقيادة مصرية.

من ذلك أيضًا، موقف حدتو من القضية الفلسطينية، فقد جاء هذا الموقف تعبيرًا عن قناعات هنري كورييل نفسه الذي وقف — في بداية الأمر — إلى جانب إقامة دولة عربية-يهودية واحدة في فلسطين، وكان يحتفظ بصلات وثيقة مع رجال الفيلق اليهودي (الصهاينة) خلال الحرب العالمية الثانية، وتعاون معهم في توزيع المطبوعات على الأسرى الألمان والإيطاليين، وأشاد بهم في مذكراته (سيرته الذاتية)، و«بشجاعتهم»، واستاء لعدم إسناد الإنجليز مهام قتالية إليهم خشية تحسين قدراتهم العسكرية (التي كانت تستخدم ضد العرب طبعًا)، وكذلك رأيناه يعمل على إحباط النشاط اليهودي المُعادي للصهيونية في

مصر، ويتهم ذلك النشاط بالمعاداة للسامية، ومن ذلك أيضًا وَصْفه لحرب فلسطين عام ١٩٤٨ «بالحرب الإمبريالية الظالمة ضد دولة إسرائيل».

وعندما صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، أَيَّدَت «حدتو» قرار التقسيم؛ لأنه نابع من الموقف السوفييتي، وقبلت بقيام دولة إسرائيل، ولم تشاركها في ذلك منظمات شيوعية مصرية ولا عربية أخرى، فيما عدا الحزب الشيوعي العراقي، ولعل ذلك يفسِّر اتهام أعداء حدتو لها — في غضون تلك الأيام — بالفاشية والصهيونية، فقد كان موقف حدتو من القضية الفلسطينية يتناقض تمامًا مع مفهوم «التحرر الوطني» الذي ظلَّت تتبناه، ولا يتفق مع تبنِّيها لهدف «الوحدة العربية» الذي يفخر به هنري كورييل، فكيف تتحقق الوحدة العربية مع وجود الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي؟!

وفي المعتقل عام ١٩٤٨م، كان هنري كورييل وثيق الصلة بالمعتقلين الصهاينة من اليهود المصريين، يتعاون معهم تعاونًا تامًّا، رغم أنه رفض أن يفرج عنه ضمنهم تطبيقًا لأحد بنود اتفاقية رودس الخاصة بالهدنة، والتي كانت تقضي بإخلاء سبيل المعتقلين اليهود وترحيلهم إلى إسرائيل، كان كورييل يعتقد أن له دورًا لا بد أن يلعبه على مسرح السياسة المصرية، وخروجه إلى إسرائيل يفقده مصداقيته، ويدينه، ويحرمه من صلاته بمصر، لذلك رفض أن يقبل الإفراج والرحيل إلى إسرائيل، حتى لا يكون مدينًا بحريته الشخصية لهزيمة الجيش المصري، على حد تعبيره.

وقد ظلَّ الموقف من إسرائيل موقفًا ثابتًا عند هنري كورييل، فرغم «تعاطفه» مع موقف مصر خلال العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م، إلا أننا نجده يلعب دور همزة الوصل بين العناصر الصهيونية الموجودة بالسجون المصرية. وأسرهم في إسرائيل من خلال إحدى كوادر حدتو الموجودة بالسجن (انظر رقم ٥ من الوثائق) بل نجده يصدر مذكراته بالدفاع الحار عن الدور الذي لعبه اليهود في الحركة الشيوعية المصرية، ويتهم مَن يثيرون الشكوك حول هذا الدور بمعاداة السامية (نفس المقولات التي اعتاد الصهاينة على ترديدها) وظلَّ حتى وفاته في ١٩٧٨ يعمل من أجل سلام عربي-إسرائيلي يحقِّق التعايش بين العرب والدولة العبرية دون أن يوجه انتقادًا للسياسات العدوانية التوسُّعية لإسرائيل. وإن كان قد لعب دورًا هامًّا في الحوار بين الفلسطينيين والحزب الشيوعي الإسرائيلي، كما كانت له صلات وثيقة مع عصام السرطاوي الذي دفع حياته فيما بعد ثمنًا لاتصاله بالتقدُّميين الإسرائيليين (باسم منظمة فتح).

(٤) طرد هنري كورييل من مصر

قبِلَ معظم الشيوعيين اليهود الذين اعتقلوا بمعسكر هايكستب عام ١٩٤٨م، أن يفرج عنهم تنفيذًا لشروط هدنة رودس، وأن يغادروا مصر، فقد أدركوا أن قيام إسرائيل قد أغلق الطريق أمام إمكانية متابعة العمل بمصر، بل إن هنري كورييل نفسه اعترف بأن الشيوعيين اليهود المصريين قد أدوا «دورهم التاريخي» وهكذا خرج الشيوعيون اليهود من المعتقل إلى إسرائيل، وكانوا قد قرروا الذهاب إلى أحد الكيبوتزات، والنضال داخل الحزب الشيوعي الإسرائيلي غير أنهم ما لبثوا أن غادروا إسرائيل إلى فرنسا؛ حيث الْتَقوا مجددًا مع هنري كورييل ليكونوا — كما سنرى — مجموعة روما.

خرج الجميع إذَن ما عدا ثلاثة هم هنري كورييل، وجو ماتالون، وشحاتة هارون، الذين رفضوا أن يفرج عنهم لقاء مغادرتهم البلاد، وبذلك تم ضمُّهم إلى الشيوعيين المصريين في المعتقل؛ حيث ظلوا هناك حتى أفرجت حكومة الوفد عن جميع المعتقلين في مايو ١٩٥٠م.

عندما خرج هنري كورييل من المعتقل كان يفكِّر في إعادة تنظيم حدتو بعد أن مزقتها محنة الاعتقال والانقسامات، وإقامة منظمة مصرية علنية للسلام استجابة لنداء ستوكهلم ضد القنبلة الذرية، فإن إقامة فرع مصري لحركة السلام العالمية من شأنه أن يساعد على تعبئة الشيوعيين المصريين، ويجلب العناصر التقدُّمية إلى الحركة، كما أن من شأنه أن يخرج الشيوعيين من عزلتهم ويتيح لهم فرصة الحصول على الاعتراف الدولي بهم.

وهكذا، رغم إدراك هنري كورييل أن الشيوعيين اليهود المصريين قد أدوا دورهم التاريخي، إلا أنه استثنى نفسه استثناء يتعارض مع المنطق، فكيف يستطيع يهودي أجنبي الأصل، مؤيدًا لقيام إسرائيل، أن يستمر في قيادة حركة شيوعية مصرية في بلد كانت قد بلغت فيه القضية الوطنية ذروتها وبدأ العد التنازلي للكفاح المُسلَّح ضد الوجود البريطاني، كما أن البلاد في «حالة حرب» من الناحية الرسمية مع إسرائيل؟! لم يستوعب هنري كورييل تطوُّرات أحداث ١٩٤٨–١٩٥٠م، وظلَّ يتوهَّم أن دوره لم يصبح بعد في ذمة التاريخ، ولو بقي هنري بمصر لأجبرته حقائق الأمور على الانسحاب بهدوء، ولكن جاءت نهاية دوره في مصر على يد أجهزة الأمن التي نجحت في إبعاده عن البلاد.

وكان جواز السفر المصري الذي يحمله هنري كورييل قد سُحب منه عند اعتقاله عام ١٩٤٢م، وأقام دعوى أمام القضاء مطالبًا باستعادته، والاعتراف بجنسيته المصرية، فقضت محكمة أول درجة برفض دعواه، ولكن محكمة الاستئناف حكمت بأحقيته للجنسية

المصرية وبحقه في التعويض عمَّا لحقه من أضرار نتيجة حرمانه من جواز سفره المصري. غير أن وزارة الداخلية المصرية طعنت في الحكم أمام محكمة النقض، فقضت المحكمة ببطلان اكتسابه الجنسية المصرية عام ١٩٣٥م على أساس أن هنري كورييل لم يتخلَّ صراحةً عن الجنسية الإيطالية (رغم أن القانون الإيطالي لا يسمح بازدواج الجنسية، وبذلك يفقد مَن يحصل على جنسيةٍ أخرى جنسيتَه الإيطالية تلقائيًّا).

وفور صدور الحكم (٢٥ يوليو ١٩٥٠م)، أُلقي القبض على هنري كورييل لطرده من مصر باعتباره «أجنبيًّا خطرًا على الأمن العام». وفي ٢٤ أغسطس تم نقله إلى بورسعيد تحت حراسة مشددة؛ حيث أجبر على مغادرة البلاد على متن السفينة الإيطالية سوريانتو بعد أن زوده قنصل إيطاليا ببورسعيد (بتدخُّل من السلطات المصرية) بوثيقة سفر إلى … إسرائيل!

كانت المحطة الأولى لسوريانتو بعد مغادرتها بورسعيد هي مارسيليا، وانتهز كورييل فرصة توقف السفينة بها، وهرع إلى مكتب الحزب الشيوعي الفرنسي في المنطقة؛ حيث روى قصته للمسئولين هناك، فارتابوا في القصة وصاحبها وطلبوا منه الرحيل، فعاد إلى السفينة مرة أخرى لتنقله إلى «جنوة»؛ حيث أجبر على النزول منها بالقوة (على حد قول جيل بيرو)، فقد كان يرفض مبدأ الرحيل إلى إسرائيل أو الحياة في إيطاليا، ويصر على العودة إلى مصر.

وعندما لم يجِد مفرًّا من البقاء في إيطاليا، حاول أن يحصل على تأييد الحزب الشيوعي الإيطالي؛ حيث قابل الرفيق ريناتو ميبلي — الذي كان يعيش في مصر كلاجئ خلال الحرب ويقصر نشاطه السياسي على الجالية الإيطالية — ولكن المسئول الشيوعي الإيطالي أبدى نفوره من كورييل وعدم اكتراثه بموضوعه، وعاد هنري بخُفَّي حنين، ورغم ذلك لم ييأس كورييل فتردد ثلاث مرات على مكتب ميبلي ليقدم تقارير حول الحركة الشيوعية في مصر والأوضاع السياسية في البلاد، ولكن في المرة الرابعة أوصد باب المكتب (قسم العلاقات الخارجية) في وجهه.

هكذا كان موقف الأحزاب الشيوعية الكبرى من هنري كورييل وغيره من القيادات الشيوعية الأجنبية التي عملت في مصر، كانت تلك الأحزاب «تحتقرهم» على حد قول كورييل، وترتاب فيهم دائمًا، وكان الحزب الشيوعي الفرنسي ينظر إليهم باعتبارهم «مثقفين برجوازيين، يزعمون أنهم شيوعيون، ويقضون وقتهم في تبادل الشتائم.»

ولم يَطِب المقام لهنري كورييل بإيطاليا، فبعد ثلاثة شهور خيَّرته السلطات الإيطالية بين السفر إلى إسرائيل (حسب وثيقة السفر التي يحملها) أو مغادرة إيطاليا، ورفض

الحزب الشيوعي الإيطالي — مرة أخرى — التدخل لصالحه، وأخيرًا استطاع التسلل إلى فرنسا بجواز سفر نمساوي قامت زوجته روزيت بتزويره، وبعدما استقر في باريس لحقت به هناك.

وفي باريس، راح يطرق أبواب الحزب الشيوعي الفرنسي، فقابل أندريه مارتي (وكان قد استضافه في بيته بالقاهرة عام ١٩٤٣) الذي كان أحد مسئولي مكتب المستعمرات، فنصحه بطلب اللجوء إلى الاتحاد السوفييتي أو تشيكوسلوفاكيا، فرفض هنري كورييل الفكرة حتى لا يؤدي ذهابه إلى دول الكتلة الشرقية إلى حرمانه من العودة إلى مصر. ورغم الفتور الذي قوبل به هنري من جانب الحزب الشيوعي الفرنسي، إلا أنه واصل طرق باب الحزب عن طريق التقارير التي كان يوافي الحزب بها عن مصر، والتي كان يرسلها مع رفيقه يوسف حزان، حتى كانت قضية مارتي الذي أبعد من الحزب عام ١٩٥٢ بسبب اتصاله «بزوجين مصريين مشبوهين» في إشارة واضحة إلى هنري كورييل، فكانت تلك قطيعة نهائية بين الحزب ومجموعة «المصريين» كما كانت تعرف في أوساط الحزب الشيوعي الفرنسي عندئذٍ.

كان كورييل وزوجته قد نجحا في التقرُّب إلى أندريه مارتي أثناء قدومه من موسكو في الطريق إلى الجزائر مارًّا بالقاهرة عام ١٩٤٣م، وورطاه في لقاء مع قادة الجنود اليونانيين المتمردين على قوات الحلفاء، وعندما حانت ساعة الحساب حسبت هذه العلاقة على مارتي، وخاصة أن المحامي الفرنسي أندريه-فايل كورييل (ابن عمة هنري) كان قد أدين لتعاونه مع النازية خلال الحرب. إذَن كان مارتي — من وجهة نظر الحزب الشيوعي الفرنسي — على صلة بهنري كورييل قريب المتعاون مع النازية والذي كان يقوم بنشاط مريب ضد مصلحة الحلفاء في مصر.

ولم يكن ذلك آخِر المطاف في سلسلة الاتهامات التي وجهتها الحركة الشيوعية الدولية إلى كورييل، فقد حسبت عليه صداقته لضابط إنجليزي بالمخابرات البريطانية هو روبرت براوننج كان يعمل بمصر خلال الحرب، ويزعم هنري كورييل أن براوننج كان ماركسيًّا، وأصبح بعد الحرب عضوًا بالحزب الشيوعي البريطاني، ولكن عندما أقام معه هنري كورييل صداقة حميمة كان الرجل ضابطًا بالمخابرات البريطانية، وتبقى علامات الاستفهام حول هذه العلاقة تطارد هنري.

وجملة القول، أصبح هنري كورييل كالجمل الأجرب (كما تقول العرب) يتحاشاه جميع الأعضاء بالأحزاب الشيوعية الأوربية خشية أن تحل عليهم لعنة الاتصال بهذا الشيوعي اللقيط «المشبوه» ترى هل كان لدى الحركة الشيوعية الدولية ما يبرِّر موقفها

المعادي من كورييل وجماعته حقًّا؟ سؤال لا يزال يبحث عن إجابة رغم الجهود التي بذلها صاحب الكتاب «هنري كورييل، رجل من طراز فريد» لتبرئة ساحته.

على كلٍّ، لم يحفل هنري كورييل بموقف الحزب الشيوعي الفرنسي وغيره من الأحزاب الشيوعية الأوروبية، واستمر يزاول نشاطه من خلال «مجموعة روما للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني».

(٥) مجموعة روما

عادت مجموعة الشيوعيين المصريين اليهود التي خرجت من معتقل الهايكستب عام ١٩٤٩م إلى إسرائيل، عادت للتجمع مرة أخرى في فرنسا، ولا ندري لذلك سببًا، ربما أحسوا بالاغتراب في الكيان الصهيوني بسبب ثقافتهم الفرنسية، ربما لأن وجودهم في فرنسا يتيح لهم صلات مستمرة مع مصر. ولكنهم — على أية حال — تجمعوا في فرنسا حول هنري كورييل؛ حيث كوَّنوا عام ١٩٥١م «مجموعة روما» التي كانت تضم نحو خمسين عضوًا من الشيوعيين اليهود المصريين، وانتخبت المجموعة «لجنة قيادية» تكوَّنَت من هنري كورييل وزوجته، وريمون أجيون وزوجته، وألفرد كوهين، وريمون استانبولي، وأرمان سيتون، وداود ناحوم، ويوسف حزان. وكان كل عضو من الأعضاء الخمسين يدفع اشتراكًا يعادل ما يتراوح بين ٣٠٪ و٥٠٪ من دخله (على حد قول يوسف حزان لجيل بيرو)، واستخدمت تلك الأموال (الوفيرة) لتمويل نشاط المجموعة الذي تمثَّلَ في إصدار نشرة «أخبار مصر» بالفرنسية، وتقديم المساعدات المالية لمناضلي حدتو المعتقلين في مصر، وتغطية نفقات بعض الأعضاء الذين يوفدون إلى الخارج من حدتو لحضور المؤتمرات الدولية، فضلًا عن تغطية نفقات هنري كورييل وزوجته اللذين تفرَّغا تمامًا لأعمال المجموعة، بينما حقق الأعضاء نجاحًا في أعمال التجارة والأعمال المهنية الأخرى.

ظلَّ هنري كورييل على صلة وثيقة بكوادر حدتو أثناء وجوده بباريس، فكان يتراسل مع بدر (سيد رفاعي) وحميدو (محمد شطا) وعاكف (محمد خليل قاسم)، كما كان على اتصال دائم مع الحركة الشيوعية السودانية من خلال راشد (عبد الخالق محجوب).

كانت كوادر حدتو بعد رحيل كورييل «الذي كان يمسك بين يدَيه كل الخيوط» — على حد قول أحد رفاقه — يحسُّون بالضياع، وخاصة أن شوقي (كمال شعبان) — الرجل الثاني في الحركة — انسحب تمامًا من العمل التنظيمي، ولذلك كانوا يرجعون دائمًا إلى قائدهم المبعد «يونس» طلبًا للمشورة أحيانًا، وللاحتكام إليه أحيانًا أخرى.

فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو، كتب أحد كوادر حدتو إلى كورييل يبلغه أن الحركة تراقب الموقف، فكان رد هنري المطالبة بالنزول إلى الشارع لتأييد الجيش، وأيد موقف حدتو المناصر للثورة. على حين ناصبت المنظمات الشيوعية المصرية الثورة العداء ووصفت رجالها «بالفاشيين» و«عصابة بنك مصر» ... إلخ، انسجامًا مع موقف الحركة الشيوعية الدولية التي كانت تنظر بارتياب إلى حركة الجيش المصري وتعتقد أن وراءها أصابع المخابرات الأمريكية.

وتضمَّنَت النشرة التي أصدرتها «مجموعة روما» بعنوان «دراسات ومعلومات حول مصر والسودان» بالفرنسية في باريس، مقالًا طويلًا حلَّل فيه هنري كورييل ما أسماه «كتلة الجيش – الشعب» وبين حقيقة التأييد الذي قدَّمَته مختلف قوى الشعب المصري لحركة الجيش من الطلاب إلى البرجوازية الصغيرة إلى العمال، وختم مقاله بالتعريض الواضح بموقف الحزب الشيوعي الفرنسي قائلًا: «لم تحدث (مؤامرة إمبريالية) على هذا القدر من التأييد الشعبي، إن الجماهير المصرية لا يمكن أن تكون مخدوعة إلى هذا الحد.»

كانت حدتو مطمئنة على سلامة توجهات الضباط الأحرار الذين كان من بينهم بعض كوادرها الهامة من ضباط الجيش كأحمد حمروش، ويوسف صديق، وخالد محيي الدين، وكذلك القاضي أحمد فؤاد الذي كان على صلة وثيقة بعبد الناصر، ولكن المنظمات الشيوعية المصرية — التي ضبطت بوصلتها على اتجاه الحركة الشيوعية الدولية — وصَمَت موقف حدتو بالانتهازية.

وجاء حادث كفر الدوار في أغسطس ١٩٥٢، الذي قُدِّم العمال على أثره لمحكمة عسكرية قضَت بإعدام المناضلَين النقابيَّين: خميس والبقري، ليضع حدتو في موقف بالغ الحرج، وليؤدي إلى هجوم شديد من جانب الحركة الشيوعية الدولية، والشيوعيين المصريين على «الدكتاتورية الفاشية»، واضطرت حدتو أن تغيِّر موقفها من الثورة ١٨٠ درجة، والتزمت «مجموعة روما» بالخط الجديد، فأصدرت النشرات التي تندِّد «بدكتاتورية الكولونيلات الفاشية»، ووزعت على المشاركين في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ بيانات معادية لعبد الناصر، رغم أن مؤتمر باندونج أصبح نقطة تحوُّل في موقف العالم الشيوعي من النظام المصري الجديد. ولكن ما لبث هنري كورييل أن عاد لتأييد النظام خلال العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م، وأصدرت «مجموعة روما» النشرات التي تدافع عن وجهة النظر المصرية وتشجب العدوان.

كان هنري كورييل يرى أن نظام عبد الناصر لا يمثِّل حقيقة القيادة التي تحتاجها مصر، ويعتقد أن التغيير الذي حدث في مصر إنما جاء نتيجة ازدياد مشاركة الشيوعيين

في قيادة الجماهير الشعبية، وأن النظام يقود مصر إلى التقدُّم في حدود الضغوط التي تمارسها الجماهير عليه، وأنه وإن كان يتبنى سياسة وطنية استقلالية إلا أنه يعمل لصالح الرأسمالية المصرية أساسًا، كما أن النظام عاجز عن حل مشاكل مصر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

كان ذلك يمثِّل رأي هنري كورييل ومجموعة روما في ثورة يوليو حتى عام ١٩٥٧م، وعندما ألقى النظام بالشيوعيين جميعًا في المعتقلات، كونت مجموعة روما «لجنة الدفاع عن ضحايا الإرهاب في مصر»، التي لعبت دورًا هامًّا في مساندة المناضلين المعتقلين، بتوجيه النداءات إلى الهيئات السياسية الدولية للإفراج عن المعتقلين، واشتراك كبار الكتَّاب والفنانين الفرنسيين في شجب سياسة العنف ضد الشيوعيين المصريين، وإرسال محامين لحضور جلسات المحاكمات، كما لعبت دورًا أهم — من الناحية العملية — في مد أعضاء حدتو المعتقلين وعائلاتهم بالمعونات المالية، فضلًا عن طرود الملابس والأدوية والأغذية التي كان يتلقاها المعتقلون من المجموعة.

وعلى صعيد علاقة المجموعة بحدتو يفيض أرشيف المجموعة بالمراسلات المتبادلة بين هنري كورييل والمنظمة في مصر: تقارير ودراسات، وآراء تتصل بالمآزق المختلفة التي مرَّت بها حدتو، لعلَّ أحرجها «قضية مارتي» وموقف الحزب الشيوعي الفرنسي من هنري كورييل، فقد وصفت المنظمات الشيوعية المصرية المنافسة لحدتو هنري كورييل بـ «الجاسوس العالمي من طراز تروتسكي» و«الأفعى والمجرم الدنيء».

جاء ذلك في الوقت الذي كانت فيه حدتو تعاني انقسامًا جديدًا قاده بدر (سيد رفاعي) تلميذ كورييل، الذي سارع إلى وصف أستاذه بأنه «شخص مشكوك فيه» ويعلن باسم «حدتو – ت. ث» تأييد موقف الحركة الشيوعية الدولية منه؛ «لأن يونس كان من أعمدة النزاعات اليمينية والانحرافات»، وأعلن رفض التيار الثوري «لكل دور يلعبه يونس باسم الحركة الشيوعية المصرية، أو كممثل لها.»

وعندما دارت المفاوضات بين المنظمات الشيوعية المصرية في المعتقل لتكوين «الحزب الشيوعي الموحد» عام ١٩٥٥، وشاركت فيها منظمات حدتو، وحدتو التيار الثوري، والنجم الأحمر، وطليعة الشيوعيين، ونواة الحزب الشيوعي، وطليعة العمال، والحزب الشيوعي المصري، تقدَّمَت عدة منظمات باشتراط استبعاد يونس (هنري كورييل)، ورفضت حدتو ذلك، بل نجحت في منحه مقعدًا في اللجنة المركزية على أن تجمد عضويته في اللجنة المركزية لحين البت فيها من الحزب الموحد، وبذلك فقدت حدتو صوتًا من أصواتها العشرة

باللجنة المركزية حرصًا على هنري كورييل ومجموعة روما، التي غيَّرَت اسمها لتصبح «مجموعة روما للحزب الشيوعي المصري الموحد». واستمرَّت تمارس نشاطها تحت هذا الاسم، وأصبحت نشرة «أخبار مصر» — التي تصدرها المجموعة بالفرنسية في باريس — تتضمَّن النصوص الفرنسية والإنجليزية للبيانات والمنشورات الصادرة عن «الحزب الشيوعي المصري الموحد». وبهذه الصفة — أيضًا — قادت مجموعة روما الحملة الإعلامية المؤيدة لحق مصر في تأميم قناة السويس، والمنددة بالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

وعندما عادت المنظمات الشيوعية المصرية إلى التفاوض من جديد حول الوحدة (عام ١٩٥٧) بعدما عصفت الأقدار بوحدة ١٩٥٥، بدأ اللغط يدور حول «مجموعة روما» التي بلغها ذلك، فسارعت بالكتابة إلى الحزب الجديد تحذر من حل «المجموعة» وتبدي ولاءها للتنظيم الجديد، ولكن الوضع تغير، فلم تعُد حدتو تتمسك بمجموعة روما ولا ترى مبررًا لوجودها، لذلك أصدر «الحزب الشيوعي المصري المتحد» قرارًا لحل المجموعة وفصل أعضائها ابتداءً من ١٤ مارس ١٩٥٨، وقد استجابت المجموعة لقرار الحل، واستمرَّت في دعمها للمعتقلين من أعضاء حدتو ماديًّا ومعنويًّا «حتى خروج آخِر معتقل»، على حد قول رفعت السعيد.

وهكذا، لم يعرف هنري كورييل كيف يختار الوقت المناسب لينهي دوره، في قيادة وتوجيه الحركة الشيوعية المصرية، رغم يقينه أن «اليهود المصريين قد أدوا دورهم التاريخي»، فعاد لإحياء ذلك الدور من جديد من خلال «مجموعة روما» وكان عليه أن ينتظر اللحظة التي يطالبه فيها «الحزب الشيوعي المصري» بالتقاعد. كان المنطق يقتضي ذلك، وخاصة أن الحزب الشيوعي المصري كان يسعى للحصول على اعتراف الحركة الشيوعية الدولية به، فكان عليه أن يتخلَّص من هذه المجموعة التي أثارت شبهات الحركة الدولية وخاصة فيما يتعلَّق بمصادر تمويلها، فلا شك أن مبالغ كبيرة أُنفقت على مدى نحو عشر سنوات، لا يكفي لتفسير مصدرها ما ذكره يوسف حزان عن تنازل خمسين من اليهود المصريين (الكرماء) عن نحو نصف دخلهم لمساعدة رفاق يعانون العذاب في معتقلات مصر، وخاصة أن يوسف حزان يقدِّر المبالغ التي أُنفقت على المعتقلين بنحو مليار ونصف المليار فرنك قديم، فالنوازع الإنسانية لا تلقى وزنًا في الحسابات السياسية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمبالغ كبيرة كهذه، من شأنها أن تثير الشكوك.

ولكن هل تقاعد كورييل؟ إن رجلًا من طراز هنري الذي لا يعرف سوى التنظيم، والعمل السياسي، ما كان باستطاعته أن يتقاعد، لقد نقل اهتمامه السياسي من مصر إلى الجزائر،

وأيَّد حركة التحرير الجزائرية واعتُقل مع قادتها، وبعد نجاح الثورة الجزائرية كان من بين مستشاري أحمد بن بللا.

كذلك جعل كورييل من قضية إقامة سلام بين العرب وإسرائيل هدفًا استراتيجيًّا سعى في سبيل تحقيقه إلى استخدام علاقاته مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وبعض عناصر منظمة التحرير الفلسطينية فضلًا عمَّا قيل عن علاقاته ببعض حركات التحرير الأفريقية، وما ذكرته المصادر الفرنسية عن صلات تربطه ببعض المنظمات الإرهابية.

ورجل كهنري كورييل، يترك الساحة المصرية مضطرًّا ليتحرك على هذا النطاق الواسع، لا بد أن يتقاطع طريقه مع طرق العديد من أجهزة المخابرات الدولية، التي ربما كان أحدها وراء اغتياله بعد ظهر الرابع من مايو ١٩٧٨، وهو يهم بمغادرة مصعد بيته في باريس في طريقه إلى درس اليوجا، ثم لقاء شخصية أعطاها اسمًا كوديًّا «الدكتور» قيل فيما بعد أنه عصام السرطاوي.

ومهما كان الأمر، فإن الدور الذي لعبه هنري كورييل في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ومعه تلك المجموعة من البرجوازيين اليهود، وإنْ أدَّى إلى جعل الفكر الاشتراكي مطروحًا بشكل أكثر إلحاحًا على الساحة السياسية في مصر، وجعل الفكر الماركسي متاحًا باللغة العربية لأول مرة، (على نحو ما أشرنا من قبل) وكذلك ساعد على إعداد الكوادر المصرية من العمال والمثقفين ممَّن لعبوا أدوارًا مختلفة القيمة والعمق في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، إلا أنه أورث الحركة الشيوعية المصرية، داء الانقسام، والاهتمام بالحركة على الصعيد السياسي دون إعداد نظري كافٍ، وغياب التحليل الدقيق للواقع المصري، وإن كان كورييل يزعم أن حدتو توصَّلَت لمثل هذا التحليل الذي لم يصلنا.

وبغض النظر عن الاتهامات التي كِيلَت لهنري كورييل على صعيد الحركة الشيوعية الدولية، ومن جانب المنظمات الشيوعية المصرية المتصارعة، فإن الحقيقة التاريخية تظل ماثلة للعيان، فقد قدَّم كورييل مساهمة هامة في تاريخ الحركة تمثَّلَت في تأسيس أكثر التنظيمات استمرارًا، وأوضحها رؤية للواقع السياسي المصري رغم ما عاناه ذلك التنظيم من الانقسامات والانشقاقات، فضلًا عن كونه (حتى صدور قرار الحل عام ١٩٦٥) التيار الأوسَع قاعدة بين المنظمات الشيوعية المصرية.

ولعل ذلك يُضفي قيمة خاصة على هذه المجموعة من الوثائق التي تُلقي الضوء على تاريخ الحركة الشيوعية المصرية منذ الأربعينيات، وإن كان ذلك من وجهة نظر تنظيم مُعيَّن، وقيادة بذاتها، إلا أن ذلك لا يقلِّل من قيمتها التاريخية ومن أهميتها.

(٦) مراجع الدراسة

- جيل بيرو: هنري كورييل، رجل من طراز فريد، بيروت ١٩٨٦م.
- رءوف عباس: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩–١٩٥٢م، دار الكاتب ١٩٦٧م.
- رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ١٩٤٠–١٩٥٠م، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٧م. منظمات اليسار المصري ١٩٥٠–١٩٥٧م، دار الثقافة الجديدة ١٩٨٣م. تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٥٧–١٩٦٥م، القاهرة ١٩٨٦م.

- Agwani, M. S., Communism in the Arab East, Calcutta 1969.
- Bashear, S., Communism in the Arab East 1918–1928, Ithaca press, London 1980.
- Laqueur, W., Communism and Nationalism in the Middle East, London 1956.

أوراق هنري كورييل

هذه المجموعة من الوثائق التي أطلقنا عليها اسم «أوراق هنري كورييل» جاءت من بين مجموعة كبيرة من التقارير والدراسات والمراسلات السرية، يتضمَّنها أرشيف «مجموعة روما للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني»، التي كوَّنها هنري كورييل والشيوعيون اليهود المصريون في باريس، والتي أشرنا إلى جانبٍ من نشاطها في الدراسة السابقة، وكان هنري كورييل يكتبها، ثم يدفع بها إلى زوجته روزيت فتنسخها على الآلة الكاتبة لتحفظ بالأرشيف الخاص بالمجموعة، ثم تقوم بنسخها مرَّة أخرى بالحبر السري لتُرسَل إلى أحد كوادر حدتو بالقاهرة، إما مع أفراد يوثق بهم من بين المسافرين إلى مصر، أو مع رسل يوفدون خِصِّيصَى لهذه المهمة مثل جويس بلو (وهي يهودية جاء والدها من أصل روماني وأمها من أصل تونسي، أقامت أسرتها في مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر) التي حمَّلها كورييل رسائل خاصة لحدتو في يناير ١٩٥٤م، واستمرَّت تعمل على خط الاتصال بين باريس والقاهرة، ثم ما لبثت أن وقعت في أيدي البوليس، وقضت عدة شهور بسجن القلعة، ثم أُفرج عنها بضغوط دولية، وكذلك لعبت يهودية أخرى من كوادر حدتو نفس الدور هي نعومي كانل حتى أثناء وجودها بسجن القناطر الخيرية لمدة خمس سنوات (١٩٥٤–١٩٥٩م). ورغم ذلك لم تعدم كوادر حدتو بمصر، ولا هنري كورييل السبيل لتأمين خطوط الاتصال.

وكانت نتيجة هذا كله، ذلك الأرشيف الذي تحتفظ به الآن «جماعة أصدقاء هنري كورييل» في باريس، واستطاع عدد من الباحثين الأجانب الاطلاع عليه، واستطاع رفعت السعيد أن يطَّلِع على بعض هذه الوثائق أيضًا. ومن الطريف أن رفعت السعيد أشار إلى اطلاعه على النص العربي لبعض هذه الوثائق بخط اليد، ورجَّح أن يكون كاتبها هو هنري كورييل، رغم أنه من الثابت أن هنري كورييل لم يتعلَّم العربية قراءةً أو كتابة، وأنه كان يتكلم عربية عامية ركيكة. ولو كان يعرف العربية حقًّا لكتب بها تقاريره التي كانت

تصل إلى كوادر حدتو بالفرنسية، ثم يقوم أحد الرفاق بترجمتها إلى العربية، كما كان — في الغالب — يكلف أحد زملائه من «مجموعة روما» بترجمة بعضها إلى العربية عندما تكون المراسلة خاصة، وموجهة لشخص لا يعرف الفرنسية.

والمجموعة التي بين أيدينا والتي ننشر ترجمة عربية دقيقة لها تنقسم إلى خمسة أقسام، وهي على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدراسات الخاصة بتاريخ الحركة الشيوعية المصرية. وتأتي في مقدمتها «السيرة الذاتية» التي كتبها هنري كورييل أثناء اعتقاله بفرنسا (أكتوبر–ديسمبر ١٩٧٧) وقدم فيها «ذكرياته» عن الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٤٨، والأصل الذي وصل إلينا منسوخًا على الآلة الكاتبة من المسودات التي كتبها كورييل أثناء اعتقاله الثاني والأخير بفرنسا. أما القسم الثاني فيتضمَّن تقريرًا عن نضال الحركة المصرية للتحرر الوطني والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني منذ تأسيسها حتى إعلان الأحكام العرفية في مايو ١٩٤٨، وهو أيضًا منسوخ على الآلة الكاتبة ويحمل غلافه إشارة إلى أنه كتب في سبتمبر–أكتوبر ١٩٥١. والقسم الثالث، يتضمن تقريرًا عن المراحل الرئيسية للصراع داخل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في عام الوحدة (مايو ١٩٤٧–يونيو ١٩٤٨)، وأصله منسوخ — كذلك — على الآلة الكاتبة ويحمل إشارة إلى أنه كُتب في نهاية ١٩٥٥. ومن الواضح أن التقريرين كُتِبا في ظروف تاريخية مُعيَّنة؛ فقد كُتب تقرير عام ١٩٥١، عقب خروج هنري كورييل من مصر، ربما لتستعين به القيادة الجديدة لحدتو في تحديد مراحل نضال المنظمة لأعضائها الجدد، وخاصة أنها كانت تعاني التمزق والتشتت بعد غياب هنري كورييل واعتكاف كمال شعبان، أما التقرير الثاني (عام ١٩٥٥) فلعله كتب بمناسبة مفاوضات الوحدة التي كانت تدور بين المنظمات الشيوعية المصرية، بهدف الاستفادة من دروس وحدة ١٩٤٧–١٩٤٨.

أما القسم الرابع الذي أطلقنا عليه اسم «وثائق مجموعة روما» مجازًا فلا يتضمن «كل» الوثائق، وإنما يتضمن بعضها، وهي عبارة عن تقارير كتبها هنري كورييل فيما بين ١٩٥١–١٩٥٨، باسم مجموعة روما، ولا تتضمن تلك المراسلات التي كانت تصل إلى المجموعة من مصر (والتي يذكر رفعت السعيد أنه اطلع على بعضها) لأنها لم تصل إلينا، كذلك الحال بالنسبة للبيانات والنشرات التي كانت تصدرها «مجموعة روما» في المناسبات السياسية المختلفة، لم نتمكن من الحصول عليها أيضًا. غير أن هذه المجموعة التي يضمها القسم الرابع لها أهميتها التاريخية من حيث تحديد علاقة «مجموعة روما» بالحركة الشيوعية المصرية.

وأخيرًا يتضمن القسم الخامس رسالتين شخصيتين من هنري كورييل إلى نعومي كانل وهي يهودية غير محددة الجنسية، نشأت بمصر وكانت من كوادر حدتو، تعمل بالتدريس والعزف على الكمان، أُلقي القبض عليها في قضية «الجبهة» عام ١٩٥٤، وحُكم عليها بالسجن خمس سنوات. ومن الطريف أن الرسالتين أُرسِلتا لها في السجن، وقد رأينا نشرهما لأنهما تتضمنان رَأْي هنري كورييل، في نظام ثورة يوليو، كما تشيران إلى علاقاته بالإسرائيليين، وأصل الرسالتين منسوخ على الآلة الكاتبة ويحمل إشارة بالقلم الرصاص في هامشه الأعلى إلى أنه مُوجَّه إلى نعومي كانل.

وفيما يلي نقدِّم عرضًا نقديًّا لكل قسم من الأقسام الخمسة من «أوراق هنري كورييل» أو وثائق «مجموعة روما» التي ننشرها في هذا الكتاب.

أولًا: هنري كورييل: سيرة ذاتية

هناك ثلاثة أنواع من المذكرات الشخصية: اليوميات، وهي التي تكتبها الشخصية السياسية أولًا بأول فتضمنها رؤيتها للأحداث عند وقوعها، وهي تُعَد على درجة كبيرة من الأهمية التاريخية كمصدر لدراسة الدور الذي لعبته الشخصية المَعنية في الحياة العامة؛ لأنها أقرب إلى «المادة الخام» التي لم تَنَل منها يد التغيير أو التبديل أو التحريف، وغالبًا ما تكون بمثابة رجع الصدى لفكر كاتبها.

والنوع الثاني هو «المذكرات» وهي التي تكتبها الشخصية السياسية بعد انتهاء دورها في الحياة العامة، وقد يعتمد كاتبها على يومياته يتخيَّر منها ما يريد اطلاع الرأي العام عليه، وتتخذ — عادة — طابع التبرير لمواقفه السياسية، والتستر على السلبيات، وإبراز الإيجابيات، ومن ثَم كانت أقل قيمة من «اليوميات» كمصدر لدراسة تاريخ الحقبة التي لعبت فيها الشخصية صاحبة المذكرات دورها السياسي.

أما النوع الثالث فهو «الذكريات» وهي التي تكتبها الشخصيات العامة بعد إسدال الستار على الدور الذي لعبته على المسرح السياسي، وإطفاء الأضواء، وانصراف النظارة بوقت طويل، وفي هذه الحالة يحاول الكاتب اعتصار ذاكرته يستدعي حوادث الماضي، ثم يعرضها وقد تأثرت ببُعد العهد ومُضي السنين، وكثيرًا ما يؤدي ذلك إلى تشابك المعلومات وتداخُلها، وفقدان الكثير من التفاصيل الهامة، فضلًا عن طابع التبرير والمبالغة والتحريف الذي يغلب على هذا النوع من المذكرات الشخصية، ومن هنا كانت «الذكريات» دائمًا مصدرًا

محدود القيمة بالنسبة للمؤرخين، يتعاملون معه بحذر شديد، ويُخضِعون معلوماته للنقد والتدقيق.

و«السيرة الذاتية» لهنري كورييل تنتمي إلى القسم الأخير، «الذكريات» فهو هنا يُعيد تركيب صورة الماضي بعد انقضاء ما يزيد على ربع قرن على وقوع أحداثها، ولذلك تتشابك فيها الأحداث وتتقاطع، فكثيرًا ما نجده يتوقف أثناء سرده للأحداث أمام شخصية مُعيَّنة فيروي قصته معها، أو جزئية مُعيَّنة فيحدِّثنا عن بعض تفاصيلها، ثم يعود مرة أخرى ليصل سياق ما كان يتحدث عنه من قبل. كذلك يخلط بين بعض الأحداث، فيجعل طه حسين — مثلًا — وزيرًا للتعليم في حكومة الوفد ١٩٤٢ وليس ١٩٥٠.

كذلك تتخذ السيرة الذاتية لهنري كورييل طابع التبرير والدفاع عن المواقف التي اتخذها، والعلاقات التي ارتبط بها، والتي كانت موضع شبهة «الخصوم» و«المنافسين» و«الأعداء» على حد تعبيره، بقدر ما كانت موضع شبهة «الأحزاب الشقيقة» في الحركة الشيوعية الدولية.

فنجده يستهل «ذكرياته» بالتلميح إلى الانتقادات التي يوجهها بعض المؤرخين للحركة الشيوعية المصرية، من أنها كانت تخضع لقيادة يهودية أجنبية، وأنها لم تضرب بجذورها في الريف المصري، وأنها كانت على درجة من التخلُّف من ناحية التنظيم … إلخ. ويرى أن تحليل حركة شيوعية من خلال «ما لم تحقِّقه» يمثل نظرة سياسية محدودة، ويتساءل عمَّا حققه أولئك «الوعاظ»!

ويكاد يدور محور «سيرته الذاتية» حول الرد على الاتهامات التي طاردته حتى وفاته: «الانتهازية»، و«الانحراف اليميني» و«العمالة للمخابرات البريطانية»، و«العمالة للمخابرات السوفييتية»، وهي اتهامات جاء بعضها من منظمات شيوعية مصرية منافسة، أو من أحزاب شيوعية دولية، وبعضها تفجر مع قضية مارتي الشهيرة في الحزب الشيوعي الفرنسي، وهو هنا يروي الأحداث التي جلبت إليه هذه الاتهامات (من وجهة نظره) بينما نجده لا يقدِّم تفسيرًا لقضية تمويل نشاط الحركة (مثلًا) الذي كان موضع الشبهات، ويقطع حبل «الذكريات» عند حرب فلسطين، فلا يوضِّح لنا كيف تبنَّت حدتو — على يديه — مبدأ القبول بقيام إسرائيل، وإمكانية قيام «تعايش» عربي-إسرائيلي في الشرق الأوسط، هذا الموقف الذي عرَّض التنظيم ذاته للتشقق والانقسام، وجلب عليه سخط الكثير من المنظمات الشيوعية المصرية، بل نجده يُسقط تمامًا صلاته بالحزب الشيوعي الفلسطيني قبل ١٩٤٨. حقًّا تفلت منه بعض العبارات هنا وهناك عندما يشير إلى حرب فلسطين

على أنها «الحرب الظالمة ضد إسرائيل» أو «الحرب الإمبريالية ضد إسرائيل»، ولكنه يترك القارئ في منتصف الطريق دون تحديد لمعالم اتجاهه نحو القضية الفلسطينية.

وهكذا، فيما يتعلق بالاتهامات و«الشبهات» التي حامت حوله، نجده دائمًا يلبس ثياب «الشهيد» دون أن يقدِّم تفسيرًا مقنعًا — في كثير من الأحيان — لانطلاق هذه الاتهامات حوله من كل حدب وصوب، سوى إشارته إلى قصر النظر السياسي للخصوم، وبعد نظره هو، وقد يجد تفهمًا من القارئ لتقديم قضية التحرر الوطني على الإعداد النظري وبناء التنظيم في مرحلة «الحركة المصرية للتحرر الوطني» أو لتبني هدف الوحدة العربية، أو لموقف حدتو المؤيد لثورة يوليو على استحياء أحيانًا، وصراحةً أحيانًا أخرى، ولكن تظل الغيوم تلف الكثير من المواقف الأخرى التي تحتاج إلى إيضاح كلما كان الأمر يتعلق بشخصه.

أما فيما يتعلق بالمنظمة التي أسَّسها، نجده أقرب ما يكون إلى الموضوعية، وأكثر اتساقًا ووضوحًا، بل نجده يمارس النقد الذاتي أحيانًا فيراجع مواقف اتخذتها المنظمة (بإيحاء منه)، أو ينتقد خطأً تنظيميًّا وقعت فيه المنظمة، أو تكتيكًا مُعيَّنًا اتخذته ونجده يعطي لبعض الكوادر المصرية التي عملت معه حقه من التقدير، حتى أولئك الذين تنصلوا منه عندما أثار الحزب الفرنسي الشكوك حوله أثناء تفجر قضية مارتي، مثل بدر (سيد رفاعي). أو أولئك الذين انضموا لخصومه أيام صراعات وحدة ٤٧–١٩٤٨ مثل محمد شطا، ولكنه يصبُّ جام غضبه على الكوادر المصرية التي طالبت بتمصير قيادة الحركة وإبعاد يونس (كورييل) عنها، ويتهمهم «بالعنصرية» و«الشوفينية».

ورغم ذلك كله تُعد «السيرة الذاتية» لهنري كورييل مصدرًا هامًّا لدراسة تلك السنوات السبع، الحافلة بالنشاط والحركة من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، منذ تأسيس «الحركة المصرية للتحرر الوطني» حتى نهاية تجربة وحدة ٤٧–١٩٤٨ التي أسفرت عن قيام «الحركة المصرية للتحرر الوطني» (حدتو) فهي في نهاية الأمر شهادة مسجلة لشخصية لعبت دورًا هامًّا في قيادة وتوجيه منظمة من أهم المنظمات الشيوعية يمكن أن تقارن بشهادات أخرى للقيادات التي شاركت في هذه المنظمة أو غيرها من المنظمات الشيوعية الأخرى.

ولعل نشر هذه «الذكريات» يشجِّع بعض قدامى المناضلين على تسجيل شهاداتهم التي لن يتمكن الباحثون من كتابة تاريخ دقيق للحركة الشيوعية المصرية في غيبتها وغيبة الوثائق التي تتصل بهذا التيار السياسي المتشعب الجذور.

ثانيًا: نضال الحركة المصرية للتحرر الوطني والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني منذ تأسيسها حتى إعلان الأحكام العرفية في مايو ١٩٤٨

كتب هذا التقرير عام ١٩٥١، بعد طرد هنري كورييل من مصر بنحو عام كامل، عانت حدتو خلاله الكثير لغياب يونس — الذي «كان يجمع بين يديه كل الخيوط» على حد قول إيمي ستون — واعتزال شوقي (كمال شعبان) ذراعه اليمنى، فضلًا عمَّا كانت تعانيه المنظمة من آثار ضربة ١٩٤٨ التي قذفت بأكثر من مائة من أعضائها إلى المعتقل لمدة تقرب من العامين.

ويشير هنري كورييل في مقدمة التقرير — الذي كتب على عجل — إلى أنه يهدف من كتاباته إلى الرد على «الافتراءات والانتقادات» التي يوجهها «التيار الانتهازي» في الحركة الشيوعية المصرية (ويقصد بذلك جميع المنظمات الشيوعية المصرية الأخرى) ضد «التيار الثوري» الذي تمثله «حدتو»! كما أنه كتبه بهدف «التذكير بأعمال أولئك الذين حاولوا إنشاء حزب شيوعي مصري»، ويقصد بذلك نفسه بطبيعة الحال.

الهدف من كتابة التقرير — إذَن — يحدِّد طبيعته، فهو «مذكرة دفاعية» عن حدتو، والمذكرات الدفاعية تتجه غالبًا إلى انتقاء الحجج وتسعى — دائمًا — لستر العورات. ومن هنا جاء تقرير هنري كورييل مركزًا على «الإنجازات» التي حقَّقها كلٌّ من «حمتو» و«حدتو» بقيادته، مع قَدْر كبير من المبالغة — أحيانًا — والتهويل أحيانًا أخرى اقتضاهما الموقف الدقيق الذي دفعه لكتابة التقرير.

وهنا نجد هنري كورييل يقدِّم عرضًا موجزًا لتطور الحركة منذ إنشائها عام ١٩٤٣، مسقطًا من اعتباره منظمة «تحرير الشعب» على نحو ما فعل في سيرته الذاتية، فهو لا يشير إليها إلا عرَضًا، أما في هذا التقرير فنجده يسقطها تمامًا، رغم أنها أسبق من «إسكرا» التي يضعها دائمًا مع «حمتو» على طرفي نقيض.

ويبالغ التقرير في الدور الذي لعبته «حمتو» في الحركة العمالية فينسب إليها إضرابات عمال المحلة الكبرى، وعمال شبرا الخيمة عام ١٩٤٥ من منطلق وجود بعض كوادر حدتو — المحدودة العدد عندئذٍ — بين قادة هذه الإضرابات، ويبرز الجهود التي بذلتها «حمتو» في العمل على إيفاد ممثلين للنقابات العمالية المصرية إلى مؤتمر الاتحاد العالمي للنقابات ويغفل الدور الذي لعبته كلٌّ من «إسكرا» و«الفجر الجديد» في هذا المجال، بل إن «الإنجاز» كله كان درامي الطابع أدى إلى نشوب الخلافات بين القيادات النقابية وبعضها البعض. وصرفها حينًا عن النضال من أجل تحسين الأوضاع البائسة للطبقة العاملة المصرية عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

و«الحركة المصرية للتحرر الوطني» هي التي دفعت العمل الوطني — في رأيه — بعد الحرب في الاتجاه الذي أدى إلى علوِّ المد الوطني عام ١٩٤٦، وهي التي كانت وراء تشكيل «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة»، ولعبت الدور الرئيسي في قيادتها. وبالطبع يختلف ذلك تمامًا مع حقائق التاريخ، فقد كانت «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» مبادرة طلابية، لعبت فيها قيادات الحركة الطلابية — على اختلاف توجهاتها السياسية — الدور الأكبر لإقامة «جبهة وطنية» تضم ممثلي الأحزاب البرجوازية والجماعات الماركسية والإخوان المسلمين (الذين خرجوا من الجبهة بعد قليل)، وإن كان يسجل لقيادات حمتو الطلابية وكذلك شباب الطليعة الوفدية فضل ضم الحركة العمالية إلى اللجنة، وكانت مقاعد اللجنة موزعة بين الاتجاهات السياسية المختلفة.

ولكن الحقيقة أبدًا لا تموت، فرغم تضخيم هنري كورييل للدور الذي لعبته منظمته في أحداث ١٩٤٦ حتى جعلها القائد والمحرك ومصدر الإلهام، نجده يذكر لجنة التنسيق بين الجماعات الماركسية في الحركة الطلابية، كما يذكر دور العناصر التقدمية الوفدية (يعني بذلك الطليعة الوفدية).

ويعرض التقرير للموقف من القضية الفلسطينية بطريقة تبريرية أيضًا، فالمنظمة امتنعت عن الاشتراك في المظاهرات «المعادية للسامية» على حد تعبيره في نوفمبر ١٩٤٥ لأن الإخوان المسلمين دعوا إليها «بتحريض من الإمبريالية والحكومة المصرية» لصرف الأنظار عن القضية الوطنية، فطالبت «حمتو» بالاستقلال، وجلاء الجيوش الأجنبية وحق تقرير المصير للعرب واليهود في فلسطين «ورفعت الشعارات المعادية للإمبريالية والرجعية العربية والصهيونية»، ونجده يشير في نهاية التقرير إلى موقف «حدتو» عام ١٩٤٧ المؤيد لتقسيم فلسطين وإقامة الدولة اليهودية، الذي أثار ضجة داخل حدتو نفسها، وبين المنظمات الشيوعية المصرية الأخرى، ومن الطريف أن هنري كورييل أعرب عن «أسفه» — في سيرته الذاتية — عن عدم مشاركة «حمتو» في مظاهرات نوفمبر ١٩٤٥ التي نظمت بمناسبة ذكرى «وعد بلفور».

وعند حديثه عن مرحلة الوحدة التي أسفرت عن قيام «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» (حدتو) نجده يغفل ذكر الانقسامات والصراعات التي دارت داخل الحركة، وخاصة ما يتعلَّق منها بتمصير القيادة، وما نجم عنها من ظهور منظمات جديدة ناصبت حدتو العداء، ويكتفي بتعداد مظاهر النشاط الحركي لحدتو بين صفوف العمال والطلبة، واشتراكها في حملة مقاومة «الكوليرا» إلى غير ذلك من مظاهر النشاط السياسي الحركي.

لقد أعد التقرير لتستخدمه «حدتو» أداة للدفاع عن نفسها ضد هجمات خصومها على صعيد الحركة الشيوعية المصرية في فترة من أحرج فترات تطورها (عام ١٩٥١)، وهو — كما قلنا — مذكرة دفاع تبرز إيجابيات الحركة، وتُلقي أضواء باهرة عليها، ولكن التقرير رغم ذلك يقدِّم معلومات هامة حول أسلوب عمل المنظمة التي لعب هنري كورييل الدور الرئيسي في قيادتها.

ثالثًا: المراحل الرئيسية للصراع داخل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في عام الوحدة (مايو ١٩٤٧–يونيو ١٩٤٨)

لعل هذا التقرير من أهم وأخطر ما تتضمنه هذه المجموعة من الوثائق، لأنه يتناول تجربة الوحدة الأولى في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية المعاصرة، ولأن هنري كورييل نقل وجهات نظر الخصوم كما هي، وإن كان قد فسَّرها من وجهة نظره الشخصية، فأجرى «فرزًا» لمؤيديه ومعارضيه، فالأولون يمثِّلون «التيار الثوري» أما الآخَرون فيمثِّلون «التيار الإصلاحي الانتهازي». وهنري لا يعترف في هذا التقرير بأخطائه — ولا ننتظر منه ذلك بالطبع — وإن كان قد اعترف بخطأ واحد في «سيرته الذاتية» عند الحديث عن الوحدة هو أنه كان يفرط في حُسن النية في الآخَرين وفي إمكانية قيام وحدة حقيقية، وهو اعتراف مجرد من القيمة لأنه يعني — في نهاية المطاف — أن كورييل كان دائمًا على حق، وأن خصومه كانوا موغلين في الخطأ.

جمع كورييل كل الأوراق في يده، فرغم المساواة العددية — تقريبًا — بين «حمتو» و«إسكرا»، خرجت منظمته بنصيب الأسد عند توزيع مقاعد القيادة، وجميع مَن تم اختيارهم من «حمتو» كانت تربطهم بهنري روابط ود وولاء، لذلك كان «الرفيق يونس» يمسك زمام القيادة وحده، بعد أن نجح في زحزحة الرفيق «شندي» (هلل شوارتز)، وهو يقف إلى جانب «التمصير» ويعمل من أجله، فإذا تعالت أصوات الأعضاء من بعض المثقفين المصريين تطالب بتمصير القيادة، ضاق هنري كورييل ذرعًا بها، واتهم أصحابها بالشوفينية والانتهازية؛ لأن تمصير القيادة يعني تنحيته عنها. فكان لا بد أن يترتب على هيمنته على قيادة الحركة، وتمسكه بموقعه أن تفجر التنظيم من الداخل إلى «تكتلات»، وأقسام متناقضة مع القيادة التي كانت تحظى بتأييد معظم أعضاء «حمتو» القدامى.

لقد بدا الأمر كله، وكأن «حمتو» تريد احتواء الحركة الشيوعية المصرية، وتفرض عليها توجهاتها، وخاصة ما اتصل منها بالقضية الفلسطينية: القبول بقيام إسرائيل

وسط إجماع شعبي على عروبة فلسطين، والحرص على «مشاعر» القواعد اليهودية للحركة بحي الظاهر بالامتناع عن مقاومة الصهيونية واعتبار أية محاولة من هذا النوع «مؤامرة إمبريالية» و«معاداة للسامية».

ثم هناك موقفه الغريب من شعار «التعميل» الذي نادى به وضمَّنه برنامجه السياسي الذي عُرف باسم «خط الرفيق يونس»، فهو يرى في «التعميل» توسيع قاعدة الانتشار بين العمال، بينما يرى خصومه في «التعميل» رفع الكفاءة النظرية للكوادر العمالية وتأهيلها للقيادة. لذلك نجده يندِّد بانتهازيتهم، ويصبُّ عليهم جام غضبه، ويدين من أيدوا وجهة نظره من رفاقه العمال، حتى ولو كان «حميدو» (محمد شطا) — صاحب التجربة النضالية العريضة بين عمال شبرا الخيمة — من بين أولئك المؤيدين وهو الذي كان موضع تقدير هنري في «سيرته الذاتية» وعدَّه من بين أساتذته الذين تعلَّم منهم الكثير.

كان الهدف من الوحدة — كما يتضح من التقرير — تهيئة الظروف الموضوعية الملائمة لإقامة «حزب شيوعي مصري»، وكان ذلك يعني صَهر المنظمتين المتحدتين في بوتقة واحدة، وكان ذلك يتطلب «نظرية مصرية للثورة» على حد تعبير هنري كورييل، ولكن كيف تُصاغ مثل هذه النظرية في غياب دراسة دقيقة لواقع المجتمع المصري وتناقضاته الأساسية، وهو ما كان يجب التركيز عليه باعتباره «المهمة العاجلة» للحركة، التي كان من بين أعضائها المثقفون القادرون على الاضطلاع بهذه المهمة، غير أن هنري كورييل — على ما يبدو من هذا التقرير — نصَّب نفسه «المُنظِّر» الوحيد للحركة رغم أن خبراته بالواقع المصري كانت متواضعة دون شك.

لقد كانت الحركة تضع أقدامها على الطريق السياسي الصحيح بتبنيها لمبدأ «التحرر الوطني» واتجاهاتها «الجبهوية» من خلال تحالف البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة في مرحلة النضال من أجل الاستقلال الوطني، ولكن كيف يقود «التحرر الوطني» في بلد خاضع للاحتلال، تنظيم يضم ٢٦٪ من الأجانب (معظمهم من البرجوازيين الكبار)؟! بل كيف يستطيع التنظيم أن يحقِّق هذه الغاية بقيادة أجنبي يتحدَّث العربية بصعوبة، حتى لو كان يحمل الجنسية المصرية؟!

وأخيرًا، كيف تتجزأ مهمة «التحرر الوطني» فتوجه في مصر ضد الوجود الأجنبي، وتقبل — في فلسطين — بذلك الوجود؟! بل وكيف يتسق هذا مع هدف «الوحدة العربية» الذي آمنت به «حدتو»؟!

هذه كلها تساؤلات، يكمن في الإجابة عنها جوهر الصراع الذي دار داخل «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني»، والذي انتهى بفرز لعناصر «حمتو»، وتوزع عناصر

«إسكرا» مع بعض أفراد من «حمتو» بين عدد من التنظيمات الصغيرة، التي غرقت — ومعها حدتو — في صراع يدور حول محور الشجب والتنديد وتبادل الاتهامات، بما ترتَّب عليه من آثار بالغة السلبية على مسيرة الحركة الشيوعية المصرية.

ومن هنا تأتي أهمية هذا التقرير الذي أعدَّه هنري كورييل — على ما يبدو — ليسترشد به قادة «حدتو» أثناء مفاوضات وحدة ١٩٥٥ التي أسفرت عن تأسيس «الحزب الشيوعي المصري الموحد» ولكن دون الاستفادة من دروس وحدة ١٩٤٧، فكان التمزُّق والتشرذم والانقسام.

رابعًا: وثائق مجموعة روما للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (مارس ١٩٥١–أبريل ١٩٥٨)

هذه المجموعة من الوثائق — وعشرات غيرها لم نحصل عليها — تعكس نوع العلاقة بين حدتو و«مجموعة روما لحدتو» التي كوَّنها هنري كورييل بباريس عام ١٩٥١، وظلَّت تعمل تحت اسم «مجموعة روما للحزب الشيوعي المصري الموحد» حتى أصدر المكتب السياسي «للحزب الشيوعي المصري المتحد» (عام ١٩٥٧) قرارًا بحلها في بداية عام ١٩٥٨، عقدت على أثره مؤتمرًا بأحد مطاعم باريس في أبريل ١٩٥٨، اتخذت فيه قرارات صدَّرتها بقبول قرار الحل، وإن ظلَّت تمارس نشاطها في الدفاع عن المعتقلين الشيوعيين ومد يد العون المادي لأعضاء حدتو المعتقلين حتى نهاية محنة الاعتقال.

ورغم أن الوثائق التي يتضمَّنها هذا الكتاب جاءت كلها من أرشيف «مجموعة روما» إلا أننا رأينا أن نُصنف الوثائق التسع التي يتضمنها القسم الرابع تحت عنوان «وثائق مجموعة روما للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني»، لأن المجموعة كانت دائمًا تعد نفسها امتدادًا لحدتو بالخارج من ناحية، ولأن هذه الوثائق — بالذات — توضح للقارئ أسلوب التعامل بين المجموعة وحدتو، وطبيعة العلاقة بين «هنري كورييل وجماعته» — كما سمَّاهم خصوم حدتو — وبين حدتو خاصة، والحركة الشيوعية المصرية عامة.

وتكتسب هذه المجموعة أهمية تاريخية خاصة، لأنها أرسلت من هنري كورييل لبعض ثقاته من قادة حدتو، ولم تكُن — في معظمها — مُوجَّهة للَّجْنة المركزية أو لقواعد المنظمة، ولذلك مارس فيها هنري كورييل النقد الذاتي لتاريخ الحركة الشيوعية المصرية منذ الأربعينيات، وكان أقل حِدَّة في الحكم على خصوم حدتو، وإن لم يرفع عنهم وصف «الانتهازيين»، وأقرب إلى الموضوعية في تناول نقاط الخلاف معهم.

ورغم حرص هنري كورييل — في مراسلاته وتقاريره المرسلة لحدتو على وجه الخصوص — على التأكيد على أنه لا يهدف إلى قيادة الحركة من الخارج، إلا أن هذه التقارير — كما يلاحظ القارئ — تضمَّنَت الكثير من التوجيهات للمكتب السياسي واللجنة المركزية، واستمراره في موالاة المنظمة بها يعني أن تلك «التوجيهات» كان لها وزنها عند قيادات الحركة، أو خلصائه بينهم على أقل تقدير.

ففي التقرير الأول — من هذه المجموعة — المرسل من ميلانو بإيطاليا في مارس ١٩٥١ — قبل انتقاله إلى باريس — الذي يدور حول توسيع نشاط الحركة والانتشار بين الجماهير، نجده يزود المنظمة بتوجيهات تنظيمية لتحقيق هذه الغاية؛ مثل محاربة التردد وكشف جذوره ومعالجة أسبابه، والاهتمام بالخلايا باعتبارها مصدر قوة التنظيم مع تبسيط عملها ومنحها قدرًا من حرية الحركة، وتبسيط أساليب العمل بكل المستويات التنظيمية، والاهتمام بقسم النشر وخاصة إصدار المنشورات والدوريات العلنية والسرية التي تعبر عن الحركة. مثل هذه التوجيهات التنظيمية لا يمكن أن تكون مجرد «نصائح» من الرفيق يونس إلى رفاقه بالمنظمة، وخاصة أنها جاءت في وقت كانت فيه المنظمة تعاني مشاكل تنظيمية خطيرة بعد غيابه عن قيادتها.

ويأتي التقرير الثاني — ديسمبر ١٩٥١ — وهو أخطر ما في هذه المجموعة من وثائق، ليشخص الداء الذي كانت تعاني منه الحركة الشيوعية المصرية منذ الأربعينيات، ويصف العلاج الذي يراه مناسبًا للتخلص من ذلك الداء، ويحرص على التأكيد أنه لا ينبغي من وراء ذلك قيادة الحزب من الخارج، وإنما يقدم رؤيته كرفيق نضال مخلص للمنظمة التي شارك في تأسيسها.

في هذا التقرير نجده يتحدث بصراحة لم نعهدها فيه سواء في «سيرته الذاتية» أو في تقريريه حول «نضال حمتو وحدتو منذ تأسيسهما» و«الصراع داخل حدتو في عام الوحدة»، فهو يعترف بالضعف الأيديولوجي الذي كانت تعانيه «حمتو»، وعدم كفاية العمل داخل التنظيم مقارنة بالعمل خارجه، والارتجال في العمل بين صفوف الجماهير، ويطالب المنظمة بالتخلص من هذه السلبيات حتى تتغلب على المصاعب التي تواجهها.

نفس الأسلوب الانتقادي الموضوعي يتجلى في التقرير الثالث — مارس ١٩٥٢ — حول النضال لتحقيق الوحدة بين الشيوعيين المصريين، وهو تقرير على درجة كبيرة من الأهمية التاريخية. فنجده يبدأ بنقد موقف «حمتو» من قضية الوحدة الذي تمثل في التعالي على المنظمات الأخرى، والتهوين من شأن الوحدة كضرورة باعتبار «حمتو» التنظيم الأقوى، وتجنب الصراع الأيديولوجي وعدم الاعتراف بالأخطاء، وتجاهل تحليل مشكلة الاتجاه

نحو الوحدة، وعدم إدراك خطورة الانقسام الذي يؤدي إلى إضعاف الحركة من الداخل، وإضعاف نفوذها بين الجماهير، وغياب الوعي بدور الرجعية والإمبريالية في مساندة الاتجاهات الانشقاقية.

وفي تحليله لأسباب ذلك، يعترف بأن قيادة الحركة كانت تعاني — منذ الأربعينيات — من عدم وجود الخبرة السابقة بالتنظيم، وعدم توافر الإعداد السياسي الكافي لديها لعدم مشاركتها في الحركة السياسية المصرية، وتعدد التنظيمات وتصارعها مع غياب الكومنترن (الذي حلَّ عام ١٩٤٣) كسلطة عُليا يمكن الرجوع إليها للفصل بينها. ويرى أن الخلاف بين التنظيمات لم يكن نظريًّا ولا سياسيًّا، وأنه يرجع إلى الجهل وليس الانحراف، فالأشكال التنظيمية متقاربة، والمطالب الأساسية متفقة إجمالًا وإن اختلفت البرامج، وإنما الخلاف في خطة (تكتيك) كل منها، وموقفها من العمل الخارجي، ومن الغريب أن نجده في «سيرته الذاتية» يعود إلى نغمة ازدراء الآخَرين ووصفهم بالانتهازيين!

ونجده — في نفس التقرير — يبادر بالاعتراف بأن انقسام الحركة الشيوعية يأتي لصالح الإمبريالية، ويرجع أسباب فشل وحدة ١٩٤٧–١٩٤٨ إلى عدم تحديد الجذور الطبقية التي تجعل التنظيمات قادرة على التطور باتجاه الوحدة وعدم فهم الخلاف الحقيقي بين التنظيمات والتهوين من شأن الانقسامين، وعدم إدراك أن الصراع داخل التنظيم يغذي التنظيمات الانشقاقية، وعدم إدراك العلاقة بين الانقسامات داخل حدتو والقرار الخاص بقبول تقسيم فلسطين. ويختتم تقريره بالدعوة إلى الوحدة باعتبارها هدفًا استراتيجيًّا لحدتو، مع تقديم مقترحات الوحدة إلى جميع المستويات التنظيمية وإعطائها الوقت الكافي لدراستها وطرحها على جميع الشيوعيين، وينصح بعدم فرض شروط مسبقة، وخاصة شرط حل التنظيمات واندماجها في حدتو.

ويبدو أن المنظمة — التي شهدت العديد من التغيرات في مطلع الخمسينيات — لم تعُد تعول كثيرًا على توجيهات الرفيق يونس، فنجد هنري كورييل يبدأ خطابه الموجه للجنة المركزية — مايو ١٩٥٣ — بالعتاب لأنها لم تستشره في شيء على مدى عامين ونصف، وأنها الآن تطلب رأيه — من خلال الرفيق حميدو (محمد شطا) — حول «الجبهة الوطنية» و«المجلة الجديدة»، وهنا لا يحاول كورييل أن يُدلي برأي محدد حتى لا يزيد الانقسام حِدَّة بين رفاقه القدامى، وخاصة أن صراعًا — داخل قيادة حدتو — كان يدور حول قضية «الجبهة الوطنية الديمقراطية» الذي كان شعارًا رفعته قيادة حدتو، عارضه بدر (سيد رفاعي) وطالب بتشكيل «اللجان الثورية السرية» وشايعه في ذلك بعض عناصر

قيادة الحركة، كان ثمة انشقاق جديد في مرحلة المخاض، ولذلك حرص هنري كورييل على تقديم نصيحة غامضة هي تبنِّي خط سياسي يجمع بين إيجابيات الرأيين، وقد انتهى الأمر بانشقاق بدر وجماعته وتكوين «حدتو – التيار الثوري». مرة أخرى، «ثوريون» و«انتهازيون»، إنه التراث السياسي للحركة الشيوعية المصرية منذ الأربعينيات، الذي لعب هنري كورييل دورًا هامًّا في تكوينه. على كلٍّ، عندما حدث الانقسام أيَّد كورييل اتجاه «الجبهة الوطنية الديمقراطية» وتخلَّى عن بدر وجماعته الذين قطعوا بدورهم الصلات معه، وأيدوا موقف الحزب الشيوعي الفرنسي منه.

وظلَّت مراسلات هنري كورييل مع بعض كوادر حدتو مستمرة بصفة شخصية، وبفضل هذه الصلات، والإخلاص للروابط التاريخية، ظلَّ للرفيق يونس مقعد خالٍ في اللجنة المركزية لحدتو، وإن كان الكثيرون من الأعضاء لا يُبدون ارتياحهم للتمسك بهنري كورييل وجماعته، ولكن الكوادر الأقوى نفوذًا كانوا هناك دائمًا للدفاع عنه. ولعل هذا يفسر عدم معرفة «مجموعة روما» بتشكيل «الحزب الشيوعي المصري الموحد» (وحدة ١٩٥٥) إلا عن طريق «الحزب الشيوعي السوداني»؛ فقد ظلَّ يونس على علاقة وثيقة برفيقه القديم (راشد) عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي السوداني.

ويتضح ذلك من الوثيقة الخامسة من هذه المجموعة — يونيو ١٩٥٥ — التي تعلن فيها «مجموعة روما» انضمامها للحزب الشيوعي المصري الموحد، بعد أن بلغها نبأ تأسيسه من الحزب الشيوعي السوداني، وتعلن قبولها بشروط الوحدة رغم تحفظاتها على بعضها، وتطالب بمعرفة الأسس التي يقوم عليها الحزب حتى تتوفر على دراستها وتوافي الحزب بتقارير حلولها، وختمت الوثيقة بالاسم الجديد الذي اتخذته المجموعة «مجموعة روما للحزب الشيوعي المصري الموحد».

كانت المفاوضات الأساسية للوحدة قد تمَّت — كما رأينا — داخل السجن، وتعرضت حدتو لانتقاد شديد من جانب معظم المنظمات الشيوعية المصرية لتمسكها بالرفيق يونس وتخصيص مقعد له من مقاعد حدتو العشرة باللجنة المركزية على أن تجمد عضويته لحين صدور قرار بهذا الشأن من الحزب. ولعل ظروف السجن حالت دون تلقى هنري كورييل لنبأ تأسيس الحزب من رفاق حدتو مباشرة.

وعلى كلٍّ، ظلَّت المجموعة تمارس نشاطها تحت الاسم الجديد، ووثقت صلاتها بأعضاء المنظمات الشيوعية المصرية التي انضمت للوحدة من الموجودين بالخارج، وعندما بدأت مفاوضات الوحدة الثالثة (١٩٥٧) بعد تفكك الحزب الموحد، سارعت «مجموعة روما»

بتقديم مذكرة — الوثيقة السادسة — عن نشاطها في مختلف المجالات السياسية والحزبية، وخاصة الحملة التي نظمتها للتضامن مع المعتقلين.

وفي يناير ١٩٥٨ يعرف هنري كورييل من رفيقه حميدو (محمد شطا) أن نقاشًا يدور داخل «الحزب الشيوعي المصري المتحد» حول حل مجموعة روما لأنها تضم أجانب، ولأنها تحاول قيادة الحزب من الخارج، كما أنها تبذل جهودًا من خلال الحزب الشيوعي الإسرائيلي — الذي كانت على صلة وثيقة به — لإقامة سلام «عادل» بين مصر وإسرائيل. لذلك تسارع مجموعة روما بالكتابة للحزب (الوثيقة السابعة) تنفي عن نفسها تهمة قيادة الحزب من الخارج، وتدافع عن صلاتها بالحزب الشيوعي الإسرائيلي وسعيها للسلام مع إسرائيل بحجة أن ذلك لم يتم باسم «الحزب الشيوعي المصري» وإنما تم بصفة غير رسمية.

وينشط هنري كورييل لتأكيد فعالية «مجموعة روما» فيرسل تقريرًا — مارس ١٩٥٨ — عن التناقضات التي يجب طرحها وحلها (الوثيقة الثامنة)، فتحدث عن التناقضات الاجتماعية والسياسية، وقدم تحليلًا لها يقوم على أساس اتخاذ موقف من نظام الحكم يأخذ في الاعتبار إيجابياته وسلبياته معًا ولا يركز على إحداها دون الأخرى. وتقريرًا آخَر عن عداء الحركة الشيوعية الدولية له يقدم فيه وجهة نظره في أسباب هذا العداء.

كان هنري كورييل يوالي إرسال تقاريره لتأكيد أهمية نشاط مجموعته، في الوقت الذي اتخذ فيه «الحزب الشيوعي المصري المتحد» قرارًا بحل مجموعة روما نهائيًّا اعتبارًا من ١٤ مارس ١٩٥٨، لانعزالها عن الواقع المصري، وبعدها عن رقابة الحزب، ولفتح آفاق جديدة أمام أعضائها للالتحاق بأحزاب البلاد التي يقيمون بها، ومن أجل الحرص على سلامة العلاقات بالأحزاب الشقيقة (إشارة إلى إدانة الحركة الشيوعية الدولية لهنري كورييل)، ولأن المجموعة أجنبية التكوين.

هكذا أقفل «الحزب الشيوعي المصري» ملف مجموعة روما نهائيًّا، وأبلغ القرار لهنري كورييل في أبريل، فكان الاجتماع الذي عقدته المجموعة لمناقشة القرار والذي انتهى بالموافقة عليه بأسلوب يغلب عليه طابع العتاب، مع التمسك باستمرار تقديم المساعدات المالية والمعنوية للمعتقلين دون استخدام اسم الحزب، تبرأ الحزب الشيوعي المصري من تبني أولئك الشيوعيين اليهود اللقطاء الذين لفظتهم الحركة الشيوعية الدولية من قبل، وأثارت الشكوك حولهم، ولكنهم يصرون على الالتصاق بالحركة الشيوعية المصرية ويعلقون الآمال على النجاح في إقناع الحزب بالتخلي عن موقفه منهم، وفاتهم أن رفاق حدتو — أنفسهم

— وافقوا على قرار حل المجموعة، بعدما أصبحت تمثل قيدًا على حركتها، ونقطة ضعف في مواجهة المنظمات الشيوعية المصرية.

خامسًا: رسالتان من هنري كورييل إلى نعومي كانل (مايو–يونيو ١٩٥٧م)

يتضمَّن القسم الأخير هاتين الرسالتين من هنري كورييل إلى نعومي كانل، حسبما تشير كلمة كُتبت بخط اليد على أصل كل رسالة، تنص على أن الرسالة كتبت إلى نعومي كانل بالسجن وكانت تلك السيدة اليهودية المتمصرة تقضي عقوبة خمس سنوات (١٩٥٤–١٩٥٩م) بسجن القناطر في القضية المعروفة بقضية «الجبهة» والتي حوكم فيها عدد من الشيوعيين واليساريين المصريين، كان من بينهم بعض المثقفين والفنانين وضباط الجيش.

وقد لعبت نعومي كانل — أثناء وجودها بالسجن — دور ضباط الاتصال بين حدتو وهنري كورييل، وبين الأخير وبعض الإسرائيليين المسجونين، وقد أشار إليها جيل بيرو في كتابه «هنري كورييل، رجل من طراز فريد»، دون أن يذكر اسمها الحقيقي أو الحركي.

على كلٍّ، لا يهمنا كثيرًا أمر نعومي كانل أو دورها في التنظيم بقدر ما يهمنا مضمون الرسالتين فهما تدوران حول محورين: رأي هنري كورييل في نظام الحكم في تلك الفترة، وفي سياسة حكومة الثورة، وكذلك رأيه بالنسبة للقضية الفلسطينية، وعلاقاته مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي، هذا فضلًا عن إعرابه عن سروره البالغ بتمسك حدتو به عضوًا في القيادة، ويبدو أن نعومي كانل لعبت دورًا هامًّا في هذا المجال، فهو يثني على جهودها في إقناع قادة حدتو بالتمسك به.

وفي تحديد موقفه من ثورة يوليو، ينطلق هنري كورييل من مفهوم «الجبهة الوطنية الديمقراطية» التي تجمع بين البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة في مرحلة التحرر الوطني، فرغم اقتناعه أن النظام لا يمثل «حقيقة القيادة التي تحتاجها مصر»، لأنه يعمل لمصلحة الرأسمالية المصرية، وليس لمصلحة الجماهير الشعبية، إلا أنه يتصور أن الشيوعيين المصريين يستطيعون — عن طريق توجيه حركة الجماهير — أن يدفعوا النظام إلى اتخاذ خطوات تقدمية، ويضرب أمثلة على توجه النظام لخدمة مصالح البرجوازية المصرية من خلال سياسة «تمصير» الشركات الأجنبية بعد عدوان ١٩٥٦، وإن كان ينتقد الطريقة التي تم بها تأميم قناة السويس ويرجع انحصار العدوان إلى خروج بريطانيا وفرنسا على قواعد اللعبة في الشرق الأوسط، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تجبرهما على

الانسحاب، وهو تحليل دقيق في مجمله، وخاصة أنه لم يغفل دور الجماهير الشعبية في التصدي للعدوان.

لكن يلاحظ أن هنري كورييل بالغ كثيرًا في تقديم الدور الذي لعبه الشيوعيون في إسقاط النظام القديم، لأن «عملهم بين الجماهير أضعف النظام السابق»، وجعل العناصر «الواعية» من البرجوازية الوطنية يحددون أهدافهم الوطنية، فرغم أهمية الدور الذي لعبه الشيوعيون المصريون في الحركة السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، إلا أنهم كانوا يتحركون — دائمًا — بين الجماهير في إطار الجبهة الوطنية، ومن خلال نشاط جبهوي أساسًا، ولم يكن باستطاعتهم وحدهم توجيه العمل السياسي الذي أدى إلى إضعاف النظام القديم، وخاصة أنهم كانوا موزعين بين منظمات متناحرة متصارعة، ولا يمثلون تيارًا واحدًا قويًّا وفعَّالًا، مهما قيل عن التواجد الجماهيري لحدتو، وعن وجود بعض عناصرها داخل الجيش، فحتى مَن كان منهم بين صفوف «الضباط الأحرار» عجز عن توجيه نظام ثورة يوليو صوب الاشتراكية، وتمَّت تصفيتهم في وقت مبكر (خروج يوسف صديق من مجلس قيادة الثورة، وإبعاد خالد محيي الدين، واعتقال أحمد حمروش) رغم أهمية الدور الذي لعبوه — كأفراد — في إسقاط النظام القديم.

وعلى كلٍّ، يتلخص موقف هنري كورييل من نظام ثورة يوليو (عام ١٩٥٧) في ضرورة الحفاظ عليه، والتعاون معه، والعمل على توسيع نطاق إنجازاته الإيجابية وتوجيهها وجهة اشتراكية بضغط من الجماهير الشعبية التي يحركها الشيوعيون. وهو موقف يتناقض تمامًا مع موقف «الحزب الشيوعي المصري الموحد» من ثورة يوليو، ويتعارض مع المقعد الذي حصل عليه هنري كورييل في لجنته المركزية بضغط من حدتو، لذلك نجده يعلن تمسكه — رغم ذلك — بخط الحزب واستعداده لتبنيه، رغم عدم موافقته عليه.

هذا التبني الغريب لمواقف تختلف عن القناعات الشخصية لهنري كورييل و«مجموعة روما» يتكرَّر في الموقف من تأميم قناة السويس، الذي ينتقد هنري أسلوب تنفيذه ولكنه يتبنى الدفاع عنه علنًا في الأوساط السياسية الدولية، ولا يمكن أن نفسر ذلك إلا في ضوء حرص «مجموعة روما» على إبقاء الجسور ممتدة بينها وبين الحركة الشيوعية المصرية، ولعلها كانت تعتقد في إمكانية استخدام الحركة الشيوعية المصرية نقطة ارتكاز لحوار مصري-إسرائيلي لإقامة «سلام مصري-إسرائيلي» من خلال الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي احتفظت «مجموعة روما» معه بصلات وثيقة.

ويتجلى ذلك من النقاط المتصلة بإسرائيل في الرسالتين؛ فالمجموعة تلعب دور ضباط الاتصال بين الأفراد الإسرائيليين المعتقلين في مصر لأسباب تتصل بالأمن القومي، والذين

أدين بعضهم في قضايا التجسس، وبين عائلاتهم في إسرائيل (من خلال نعومي كانل). كذلك كانت المعلومات المتعلقة بهم التي ترسلها نعومي كانل، تبلغ إلى جهة أو شخص أطلق عليه هنري كورييل اسم «إيلي» ونعتقد أنه اسم كودي، فمن كانت تهمه — في إسرائيل — أخبار الإسرائيليين المعتقلين بمصر؟ من يهمه أمرهم سوى جهة أمنية إسرائيلية كالموساد على سبيل المثال؟!

ويتجلى ذلك أيضًا من إشادة هنري كورييل بموقف «الحزب الشيوعي الإسرائيلي» وخاصة تلك «الأخوة الفريدة التي حققها النضال بين اليهود والعرب داخل صفوف الحزب»، ويرى أن تصريحات المسئولين العرب المعادية لإسرائيل «استفزازية»، وأعمال الفدائيين الفلسطينيين «استفزازية» ويطالب بتنمية «قوى السلام» في البلاد العربية، لقد كان إبرام السلام بين العرب وإسرائيل، وتحقيق تعايش الدولة العبرية الصهيونية مع العرب، هدفًا سعَت إليه «مجموعة روما» وبذلت جهودًا كبيرة لتحقيقه، سواء من خلال مصر أو من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، وعندما اغتيل هنري كورييل قبل مغادرة مصعد بيته، كان يحمل بيده مفكرته الشخصية، وقد وضع إصبعه بين صفحاتها على موعد يشير إلى لقاء مع «الدكتور» وهو الاسم الذي استخدمه كلما حدد لقاء مع عصام السرطاوي — أحد معاوني ياسر عرفات — الذي كان يتولى مسئولية الحوار الفلسطيني مع العناصر التقدمية في إسرائيل.

وبعد ... عزيزي القارئ ... إن هنري كورييل لم يكن بالشخصية التي يسهل تفسير دوافعها وأهدافها، وكانت تحركاته دائمًا موضع ريبة الكثيرين على الصعيدَين المَحلِّي والعالمي — على نحو ما رأينا — غير أن الدور الذي لعبه في «الحركة الشيوعية المصرية» يظلُّ دائمًا موضع عناية مؤرخي هذا التيار المتأصل في الحركة السياسية المصرية، لأنه زود الحركة الشيوعية المصرية بإرث سياسي ثقيل لم تستطع أن تطرحه جانبًا، ولعل هذه الأوراق ترسم أبعاد هذا الإرث، وتوضِّح معالمه، وتعيننا على فهم الظروف التي أحاطت بالحركة الشيوعية المصرية منذ الأربعينيات.

هنري كورييل: سيرة ذاتية

كُتبت في المنفى بدين Digne (ألب دي هوت بروفونس) في أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر ١٩٧٧م ترك المؤلف هذه الصفحات (مسود) بخط يده، ولم تُتَح له الفرصة لمراجعتها.

(١) تحذير للقارئ

عندما يكتب المرء كتابه الأول وهو في الثالثة والستين من عمره، فإن ذلك يعني أنه لا يُعَد من زمرة الكتاب، وها أنا ذا أحذر القراء!

تغطي هذه الذكريات فترة قصيرة وقديمة من حياتي، وإذا كنت أكتبها منتهزًا فرصة اعتكاف إجباري فرضَتْه عليَّ الحكومة، فلا يرجع ذلك إلى ميلي للكتابة، بل أجدني مدفوعًا إليها للتغلب على نفور شديد نحو الكلمة المكتوبة والعودة للوراء لاسترجاع الماضي.

ولكنها الحقيقة الواجبة تجاه رفاقي الذين كثيرًا ما طلبوها مني، وهو واجب كنت دائم التملُّص منه بحجة أعمال أقوم بها. ولقد أصبح عليَّ الآن — بعد أن فقدت هذا العذر — أن أبدأ العمل، بل وأن أنتهي منه سريعًا بدلًا من أن أعمل بلا جدوى على تجويده لكي أجعل منه عملًا هامًّا.

ما الغرض منه إذَن؟ إن الغرض منه الإسهام في كتابة تاريخ نشوء الحزب الشيوعي المصري وبخاصة الفترة من بداية الأربعينيات وحتى بداية الخمسينيات، وليس الغرض منه — للأسف — الاستجابة لطلب الذين ألحوا عليَّ في معالجة تاريخ هذه الفترة ذاتها.

أعرف خيبة الأمل الكبيرة التي سيُصاب بها هؤلاء عندما يطَّلِعون على هذه الذكريات صغيرة الحجم بدلًا من الكتاب العظيم الذي تطَّلَعوا إليه بشغف، ولكن يجب أن نأخذ في الحسبان أنني لا أملك مصدرًا سوى ذاكرتي، وهي ضعيفة للغاية بخاصة أنه كثيرًا ما تم اقتلاعي من جذوري، ليس فقط من مصر ولكن بفعل انتقالي من نشاط إلى آخَر

مختلف تمامًا مع رفاق جدد تمامًا؛ هناك مثلًا التجربة الجزائرية حيث كانت الجزائر شغلي الشاغل لمدة عشر سنوات كسبت خلالها عشرات الأصدقاء الفرنسيين الذين عرفتهم في ذلك الحين والمئات من الجزائريين. فضلًا عن فترة الاعتقال التي قضيتها بفرسن Fresnes وهو اعتقال يتنافى مع الفراغ حيث كان بمثابة حياة مليئة لمدة ما يقرب من عامين ... كان ذلك منذ خمسة عشر عامًا!

بالإضافة إلى ذلك فأنا أجهل كل شيء عن الأنشطة التي لم أمارسها.

وفي الحركة المصرية — المجموعة الشيوعية التي ساعدت على ميلادها — لم نكن أبدًا نهتم اهتمامًا شديدًا بالآخرين. ربما كنا على خطأ في ذلك، ولكن الحقيقة أن الآخرين لم يشكِّلوا إلا أهمية ضئيلة بالنسبة لنا، فلم نفكر مثلًا في «دس» مُخبِرين لديهم على الإطلاق وقد لا أتعرض للأخطاء فحسب، بل ولعدم قيمة الدور الذي لعبوه.

كل ما أستطيع أن أؤكده مع هذا هو أن الحركة المصرية وخليفتها الحركة الديمقراطية كانتا دائمًا في الطليعة. كان هذان التنظيمان سبَّاقين دائمًا إلى اتخاذ المواقف الصحيحة على الأقل خلال الفترة التي عرفتهما فيها، ولا أذكر نموذجًا واحدًا نقلناه عن مجموعة أخرى سواء على الصعيد السياسي أو التنظيمي أو غير ذلك من المجالات. بل على العكس كانت المجموعات الأخرى هي التي تتبنى مواقفنا في كل المسائل الهامة، وإذا لم تفعل ذلك فمرجعه إلى أن هذه المجموعة أو تلك تمسكت بموقفها الخاطئ أو المتخلف.

ولكن حق الحلم مشروع! وقد تساعد هذه الصفحات التي تحكي بكل صراحة، بل وبراءة، قصة مولد حزب شيوعي على إزالة بعض الأفكار الخاطئة.

لا يمكن لحزب شيوعي ألَّا يرتكب أخطاء. فإذا كانت السياسة هي على حد قول لينين «علم تغيير المجتمع» فهي مهمة لا يعادل صعوبتها سوى تعقيدها، وهي تتطلب أولًا أن «تُدرس كأي علم» (إنجلز).

إن إبراء مجتمع دائم التغير من أدوائه أصعب كثيرًا من علاج أمراض الجسم الإنساني، ومن يجرؤ على القول إنه يستطيع ذلك قبل سبعة أعوام من الدراسة المستفيضة؟ فضلًا عن أن المجتمع في حالة دائمة التجديد ويتغير بسرعة متزايدة. وبالنسبة لنا، لم يكن هناك أكثر صعوبة أمامنا من:

- إدماج جميع العناصر المختلطة التي تؤدي دورًا في جسم المجتمع كما طلب لينين.
- تقديرها تقديرًا صحيحًا دائمًا مع أخذ تطور كل منها وتفاعلها فيما بينها في الحسبان.

إن الحزب الشيوعي ينمو مع المراحل المتتالية التي يمرُّ بها. فمن يستطيع أن يلوم رضيعًا وطفلًا على عدم تصرفه كبالغ؟ إن مَن يفعل ذلك بالطبع هم أولئك الذي يحترفون التشهير المنظم اللازم للإبقاء على المجتمع بأوضاعه الراهنة.

أما الآخرون الذين يعتبرون أنفسهم دائمًا أكثر ثورية وصدقًا وكفاءة، الذين لو كانوا «قادة للحزب الشيوعي في فرنسا، أو في فيتنام، أو في الاتحاد السوفييتي، أو على أقل تقدير في مصر، لَتَفادوا أخطائهم» فليقفوا في الصف، وليعرضوا علينا ما قاموا بتحقيقه بكل ما يتصفون به من كفاءة وحقيقة ثورية أعلى كثيرًا من هاتين اللتين يتمتع بهما الشيوعيون، وليبرزوا لنا المجتمعات التي قاموا بتغييرها؛ تلك المجتمعات الخالية من جميع الحدود الموجودة في المجتمعات الاشتراكية؛ على حين أنه من المعروف بحقٍّ أن انتصار الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفييتي والبلاد الاشتراكية الأخرى لم يجعل منها قوة تحول في مجتمعات هذه البلاد فحسب، بل على مستوى جميع دول العالم، فالثورة البلشفية هي القوة الرئيسية التي حققت يوم العمل ذا الساعات الثمانية.

من الممكن واللازم أن تكون هذه الاعتبارات موضوعًا لكتاب على ألا يسخر أحد من «عبادة ستالين»! فلقد انتهيت على سبيل المثال من قراءة كتاب أمورو Amourou الحافل بالعبر، وعنوانه «أربعون مليونًا من البيتانيين» (أتباع بيتان Petain) ووجدت أن «عبادة» بيتان التي تشير إليها جميع أعمال تلك الفترة مغرقة في الهذيان وليس لها ما يبررها إذا ما قُورنت الشخصيتان.

إنني أقولها بصوت عالٍ: إن الشيوعيين ليسوا بمعصومين، إنهم يخطئون في أحيان كثيرة وبخاصة في البداية. ولكن هذا لا يولِّد داخلي أيَّ إحساس بالذنب؛ فالشيوعيون هم قوة التقدم الحاسمة بالنسبة للإنسانية وليتأمل الآخرون مجتمعهم الفاسد والمقزز بامتيازات الثروة فيه، وهي امتيازات أكثر وقاحة من امتيازات الإقطاعيين برذائلهم التي لا تُحصى، وبلبلتهم و«حرية» التفكير المزعومة على الصورة التي يتمناها البرجوازيون المسيطرون عليهم.

لا، ليس هناك ما يدعو للخجل في عقد مقارنة بين المعسكرَين الاشتراكي والرأسمالي مع أخذ مجتمع الولايات المتحدة «النموذجي» كمثال لأكمل إنجازات هذا الأخير. أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي، فلا أعرف مَن كان يستطيع «التفوق» على اللجنة المركزية!

ولا يساورني أي شعور بالخجل لتقديم هذه الذكريات، بل أشعر بفخر شديد، بقدر ما تعطي هذه الذكريات — بغض النظر عن شخصي — لمحة عن تفاني وشجاعة ونبل زملائي أفضل أبناء مصر!

إذا كان للمرء عدد كبير من الأعداء مثلي فهو يرتجف مُسبقًا، عندما يقتحم مجال النشر، من الأساليب الفنية التي سيتم بها تفنيد ما كتبه، والكشف عن كافة الدوافع الخسيسة والانحرافات «اليمينية» أو «اليسارية» إذا لم تكن ثمة أدلة «خيانة».

ومع هذا ليس لديَّ الخيار؛ يجب:

- «الانتهاء» بأقصى سرعة، فكتابٌ كهذا يهدف إلى استخلاص كل شيء مني، أنا المؤمن بالعمل الجماعي فقط، ليس مجازفة فحسب، بل هو أيضًا عملية شاقة جدًّا.
- تفضيل السرعة على الجودة، لن يكون إذَن عملًا متقنًا بالرغم من مزاج ينشد الكمال.

كان لينين يقول: «الأقل والأجود»، ولكنني أعمل تحت شعار: «السيئ أفضل من لا شيء، والأسرع أفضل من الأجود.»

قيل لي أيضًا ألَّا أكثر من «الإيضاحات» وأعتقد أن عليَّ هنا أن أفعل ذلك، على كل الأحوال ليس هناك أصعب على نفسي من الإفصاح عما أريد، ليس إيمانًا مني بالطبع باللاتواصلية (النظرية القائلة بعدم إمكان الاتصال بين الناس) ذائعة الصيت، ولكن من المُسلَّم به أن الأوضاع المركبة قد يُساء فهمها حين يشرحها عجوز مقتلع من جذوره.

سبب هام آخَر وراء الشروع في هذا الكتاب، وهو الغياب التام «للثورة المصرية» وتمثيلها بالإضافة إلى إنكار الحركة الشيوعية المصرية وعنصرها الأساسي: الحركة المصرية والحركة الديمقراطية.

إنني أجهل كل شيء عن ثورة ١٩١٩، ولقد بيَّنت في بحث صغير كيف أنها قامت خارج الوفد ورغمًا عنه، ولا أستطيع القول بأن الحزب الشيوعي المصري قد قام بدور فيها، فضلًا عن تحديد ماهيته.

أما عن الحركة الثورية المصرية التي حققت انتصارات باهرة مثل: الجلاء عن وادي النيل، تحرير السودان، استقلال مصر، نهاية الإقطاع الريفي الكبير، تأسيس العالم العربي كقوة لها أولوية السبق في التقارب من المعسكر الاشتراكي: رفض الأحلاف العسكرية، وقبلها رفض الاشتراك في حرب كوريا التي شنَّتها الولايات المتحدة. الدفعة التي جعلت من مصر دولة مؤثرة في عدائها للإمبريالية: مساعدتها لأفريقيا في نضالها من أجل التحرر من الاستعمار؛ في كل هذه التطورات أستطيع القول بأن الشيوعيين المصريين قاموا بدور رئيسي سواء كقيادة أو كقوة تفسيرية أو كمصدر للإلهام.

حقًّا يمكن القول إن الكثير من هذه الانتصارات لم تكن حاسمة، ولكننا نعرف جيدًا أن الانتصارات الحاسمة نادرة ... والشيوعيون المصريون لم يبلغوا بعدُ بالفعل ذروة

انتصارهم، مثلهم في ذلك مثل الكثيرين غيرهم من الشيوعيين في العالم. ولا أزعم أن التنظيمات الشيوعية المصرية تقارن بأي شكل بالحزب الفيتنامي مثلًا، عِلمًا بأنني لم أؤمن أبدًا بالتعدد في فيتنام.

عادةً ما يُقدم الشيوعيون المصريون في صورة مثيرة للازدراء: مجموعات صغيرة على رأسها «أجانب» يتنازعون فيما بينهم، ويقول رفعت السعيد في كتابه: إن «الشيوعيين الحقيقيين ورثة الحزب الشيوعي المصري القديم لم يكونوا قادرين على مقاومتهم؛ لأن البوليس السياسي كان يترك الأجانب آمنين ويضطهد «المصريين».»

إن مواقف كهذه قد لا تُحدث إلا جروحًا في الكبرياء، ولكن المناضلين الشيوعيين المصريين قد اضطروا إلى التنازل عن كل ملمح للكبرياء من أجل البقاء، والخطير حقًّا هو ما تتضمنه هذه المواقف من ازدراء للثورة المصرية وللمناضلين المصريين الذين وُصفوا بالانقياد للأجنبي بلا تبصُّر!

هذه هي التحليلات التي تبغي الحكم علينا! كان لينين يتساءل: «مَن هم القضاة؟ وما الذي حقَّقه نقَّادنا؟»

إن «تحليلًا» يُنكر وجود المناضلين الثوريين وكفاءتهم التنظيمية ودورهم، قد يكون مقبولًا من الرجعيين الذين يردِّدون دائمًا أن الشيوعيين المصريين قد «فشلوا»، وأنهم «لم يؤدوا أي دور»! والذين يتخذون هذه المواقف نفسها من «اليساريين» إنما يتصرفون على أحسن الفروض، مثل الرجعيين وحلفائهم الذين يتلخَّص التاريخ «من وجهة نظرهم» في كونه مجموعة من الطرائف.

ولسوف نرى أنه بدون الاعتراف بهذا التيار الثوري لا يمكن تفسير مشكلة الوحدة التي طالما وجهنا بها، إلا بتوافر «الألفة» أو غيابها أو توافر الطموح لدى بعض الأفراد أو انعدامه.

كما أن تحليل حركة شيوعية من خلال ما «لم تحققه» يمثل نظرة سياسية محدودة للغاية، ولقد رأينا من جهة أخرى «ما حققه كل هؤلاء الوعاظ».

كيف لم يكن للحركة الشيوعية المصرية جذور قوية بالريف؟ لم تكن معظم قياداتها من العمال؟ كانت على درجة من التخلف أدَّت إلى اعتقال الغالبية العظمى من كوادرها؟ لم تكن تشمل القطر المصري كله؟!

إن هذه الوثيقة تهدف قبل كل شيء إلى المساهمة في توضيح ما شارك فيه رفاقي وعملوا على إنجازه لكي يبرز التاريخ الغني والخصب لهذه الفترة؛ وقد تثير اهتمام مناضلي

الحزب الشيوعي المصري الحاليين الذين يبحثون عن ماضٍ، وهو ماضٍ مجيد يصور لهم على أنه مثير للشفقة؛ وقد يقرؤها في دول أخرى بعض المناضلين الشيوعيين الذين كنا في مصر ننظر إليهم دائمًا نظرة احترام وحب، والذين كنا نحس بقربهم الشديد منا.

أمل من آمال الرجل العجوز الذي أصبحته، هو أن تنمو هذه الأخوة الحقيقية بين الشيوعيين وأن تظل عربونًا على أخوة الشعوب.

(٢) نبذة عن حياتي

لا يألف الشيوعيون — بفعل نشاطهم النضالي — الحديث عن أنفسهم فضلًا عن رواية سيرهم الذاتية، فيما يختص بي فإن أصدقائي يعرفون بأنني لا أتمتع بموهبة التحليل النفسي؛ ولكن بما أنني قررت تقديم هذه الذكريات ينبغي أن أعطي للقراء عددًا من العناصر التي آمل أن تمدهم بشعاع من نور؛ فبالرغم من الفترة الطويلة جدًّا التي قضيتها في النشاط السري، أعتقد أن الاهتمام «بكشف الأوراق» لا يزال يشغلني. لذا أتمنى لو أستطيع التعبير عن الحقيقة فقط، فأنا مدين لأساتذتي الرهبان اليسوعيين بمقولة أن تمويه الحقيقة أمر ميسور، وأن الكذب يسير، مع الالتزام بذكر وقائع صحيحة ... لذلك سأبذل قصارى جهدي لأكون صادقًا.

المراد إذَن هو الإشارة إلى بعض العناصر المكونة لشخصية المؤلف. فإذا كان صحيحًا أن انضمامي للشيوعية هو بمثابة ميلاد جديد لي على كلٍّ من صعيدَي الفكر والعمل المتلازمَين، فإن التغييرات الوجدانية التي طرأت عليَّ تكاد تكون غير محسوسة؛ فلا أظنني تغيرت فيما يتعلق «بالقلب» — من البديهي أن المعنى المجازي للكلمة هو المقصود حتى لا يظن أحد أنني أجعل من القلب المركز الحقيقي للمشاعر — ولكن شتان بين تكويني الفكري «قبل وبعد» الانضمام للشيوعية.

ولدت منذ زمن طويل في «حي راقٍ»[١] من أحياء القاهرة في اليوم الذي عرف فيه الوالدان بانتصار لا مارن La Marne كما كان يحلو لهما القول.

كانا أبوين «غير عاديين» وإن كنت في الواقع لا أعرف عنهما الكثير لأن المشاكل لم تكن لتُثار أبدًا أمام الأطفال.

---

[١] حي الزمالك، وكان مولده عام ١٩١٤ قُبيل قيام الحرب العالمية الأولى.

كان أبي قد فقدَ بصره في الثالثة من عمره، على أن هذا لم يقف حائلًا دون إدارته لبنك خاص برءوس أموال أخيه وأخواته الثلاثة عند وفاة والده وقد استقر هؤلاء جميعًا بفرنسا باستثناء أخت واحدة تزوجت من أحد أثرياء الإسكندرية.

حملَت إدارة البنك لأبي الكثير من المفاجآت، وبخاصة أنه كان عليه — في سبيل ذلك — أن يهجر مهنته كعازف بيانو بادي الموهبة. لم يكن أبي يروي شيئًا عن شبابه وحياته ولكنني عرفت أن في حياته زيجة سابقة، وأن زوجته الأولى قد توفيت.

كانت أمي[٢] هي الأخرى غريبة الطباع، وُلدت باستانبول في عائلة ميسورة وبعد وفاة والدها قام الأبناء على ما يبدو بتبديد الثروة التي تركَها لهم. ومن المؤكَّد أنه تم تعميدها بدير نوتردام – دي – سيون Notre Dame – De Sion حيث تلقَّت تعليمها. ولقد أثَّرَت عليها نشأتها هذه، ممَّا جعلها تقوم سرًّا بتعميدنا أنا وأخي، لكنها أبدًا لم تذكر شيئًا عن هذا. وعلى العكس من ذلك، لم تُخفِ أمي أبدًا إيمانها بجميع الأديان معًا، مرورًا بالكنيسة والمعبد اليهودي، وحتى زيارة أولياء المسلمين.

كانت أمي هي الأخرى تتمتَّع بموهبة العزف على البيانو، أما نزعتها الحقيقية فكانت دينية، وأعتقد أن زواجها من كفيف كان نوعًا من تحقيق الذات. لم يكُن زواجًا سعيدًا جدًّا؛ فقد كان لكلٍّ منهما ميلٌ واضح لتدمير الذات، فأبي مثلًا «عاقبَ» والدتي بهجره للبيانو الذي يُضفي عليها البهجة.

ولا شك أنه كان لكلٍّ من حماس أمي وعاهة أبي أثره العميق في طفولتي، علاوةً على فاجعة فقدهما لأخت صغيرة محبوبة على إثر حادث. ولكن من المؤكَّد أن الأثر الأكبر والدائم كان لـ «عاهة» والدي حتى لو كان هذا الأخير قد عاش حياة «ملكية» يحوطه بلاط صغير مؤلَّف من البنك والأسرة والأصدقاء.

وللإحاطة بجميع أفراد الأسرة يجب ذكر أخي راءُول ذي «العقل الراجح والمليء» الذي عاش هو الآخَر حياةً فوضوية.

استقرَّت عائلة أبي بمصر منذ زمن غير محدَّد، على كل الأحوال منذ إنشاء الدولة الحديثة في مصر حوالي عام ١٨٥٠م.[٣] لم نكُن من اليهود العرب رغم انتمائنا الشرقي إلى

[٢] كانت تُدعى زفيرا بيهار، من أسرة يهودية اشتغلت بتجارة السجاد باستانبول.

[٣] ليس هناك تاريخ محدَّد لهجرة أسرة كوربيل من موطنها في إسبانيا إلى مصر، مرورًا بمدينة توسكانا الإيطالية، ولكننا نرجِّح التاريخ الذي يُورده هنري كوربيل؛ لأن مصر أصبحت منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر أكثر اجتذابًا للمستثمرين الأجانب.

شبه الجزيرة الإيبيرية ومن ناحية الجنسية، كنا — كالعديد من يهود مصر — إيطاليين نازحين من ليفورن Livourne فعقب حريق بلدية هذه المدينة، أُعيد تكوين أرشيف الأحوال المدنية بها، ممَّا أدَّى إلى إعلان عدد كبير من يهود مصر في ذلك الوقت انتسابهم إليها؛ نظرًا للامتيازات المفرطة التي يمنحها الحصول على جنسية أجنبية، وأهمها الخضوع لنظام قضائي خاص؛ لذا أصبحنا ليفورنيين، وإن كان الأصل الإيطالي للعائلة يبدو لي أمرًا محتملًا، فلقد وجدتُ هذا الاسم شائعًا في دليل تليفونات كل المدن الإيطالية الكبيرة.

وباعتبارنا يهودًا إيطاليين، تلقَّينا أنا وأخي تعليمنا كله من السنة الأولى الابتدائية وحتى نهاية الدراسة الثانوية في البتي كوليج Petit College التي تديرها الراهبات، ثم في الجران كوليج Grand College بالفجالة ويديرها الرهبان اليسوعيون. كان بهذه المدارس نظامان للتعليم منذ الصف السادس الابتدائي: ينتهي الأول بالبكالوريا المصرية، والآخَر بمثيلتها الفرنسية. وكان طبيعيًّا أن يقع اختيارنا على هذا النظام الأخير كما أننا لم نتردد في تفضيل اللغة اللاتينية على اللغة العربية.

بعد إتمام دراستنا في عام ١٩٣٠م، على ما أعتقد، تأجَّل رحيلنا الذي كان مقرَّرًا إلى فرنسا بسبب الأزمة الاقتصادية التي عالجها أبي بصعوبة وكان عزاؤنا، إن أمكن القول، هو الحصول على ليسانس الحقوق، الشهادة الفرنسية الوحيدة التي يمكن الحصول عليها في مصر، ثم غادر أخي مصر إلى فرنسا و«تقرَّر» أن أبقى، ربما لأنني كنت أقل تفوُّقًا منه ولكن الإيضاحات لم تتوافر لي.

سبَّب لي هذا الحدث بلبلة شديدة فأنا لم أكُن أفكر إلا في السفر إلى فرنسا، لم يكُن هذا حلمًا، بل كان مصير كل أبناء عمومتي وكل زملائي في الدراسة.

كان من الصعب على يهودي إيطالي تخرَّجَ في مدرسة فرنسية أن يجد نقطة ارتباط حقيقية في بلد مسلم؛ وكانت فرنسا هي الوطن الوحيد الذي أشعر بالارتباط به بعد أن فقدتُ إيماني مبكرًا، فرنسا التي أصبحت فجأةً بعيدة المنال.

إن تفاصيل هذه الفترة قليلة الأهمية، وها هو الإطار المكوِّن لشخصيتي قد تحدد منذ البداية بعناصره المختلفة.

(٣) العداء للشيوعية

لا شك أن الحركة الشيوعية المصرية تلقى بصفة خاصة عداءً فائقًا وتشويهًا منظَّمًا لعملها رغم أنها تمثِّل التيار الثوري، ويجب أن أقدِّم هنا أسباب ذلك:

هناك أولًا العداء الموجود في معسكر «الأعداء» وهو أمر طبيعي. فمصر تُعَد «أهم البلدان» وهو العنوان الكامل لكتاب صدر بالإنجليزية. لقد حللتُ فضلًا عن هذا «وزن مصر» وبيَّنت مدى أهميتها داخل مجموعات عديدة؛ العالم العربي بالطبع، منطقة البحر المتوسط، والعالم الإسلامي، وأفريقيا، وآسيا القديمة، والعالم الثالث بأكمله. في كلٍّ من هذه المجموعات لعبَت مصر دورًا هامًّا في بعض المناسبات، وكان حجم هذا الدور يتفاوت تبعًا لأهداف سياستها، على أنها لم تستطع القيام به، بسبب قصر نظر طبقتها الحاكمة، إلا بعد أن حدَّد الشيوعيون المصريون تحديدًا دقيقًا عددًا من الأهداف سنسرد بعضًا منها في هذا العمل، من الطبيعي إذَن أن تحاول الرجعية العالمية جاهدة أن تقلل من شأن الشيوعيين المصريين الذين يهدِّدون سيطرتها المباشرة وغير المباشرة على هذا البلد. وطبيعي أيضًا أن تتخذ الأنظمة المتتالية المجردة من أية قيمة ذاتية موقفًا مزدوجًا من الحركة الشيوعية المصرية، فهي من ناحيةٍ تنقل عنها تحاليل وحلولًا لم تكن لتتوصل إليها بنفسها، وفي الوقت ذاته تشهِّر بالشيوعيين إلى أقصى درجة. والمدهش أن عبد الناصر قد دفع بهذا الموقف المزدوج إلى الذروة، فليس هناك بين القادة المصريين من يدين مثله للشيوعيين بفهمه للمواقف، وقد كلف الوقت الذي قضاه في بعض منها الشعب غاليًا، كما لم يذهب أحدٌ أبعد منه في عدائه للشيوعيين وازدرائه لهم. إن فترة حكمه لا تدخل بالطبع في نطاق هذا الكتاب، ولكن لا جدال في أن الرصيد الشيوعي الغني بالتحليلات وتحديد الأهداف هو المصدر الذي أخذ عبد الناصر «يتزود»[٤] منه؛ ولنا عودة لهذا.

تحتاج إذن الأنظمة المسيطرة في أحلك الظروف إلى إفقاد الشيوعيين اعتبارهم لكي تؤكد ادعاءاتها.

كل هذا «طبيعي» إن صح القول؛ فالوشايات والأكاذيب السفيهة، والمغامرات الدنيئة التي تدعمها الوسائل الضخمة هي الأساليب التي تستخدمها الأنظمة التي يدينها التاريخ لتُبقي على نفسها. ولقد استعملت كل الوسائل لإهانة الشيوعية والشيوعيين، وحماية مصر من «عدوى الشيوعية» التي قد تُفقدها «حريتها».

[٤] استمد جمال عبد الناصر أفكاره من الفكر البرجوازي الإصلاحي الذي كان مطروحًا على الساحة السياسية في مصر منذ الأربعينيات، كما استمد بعضها من الفكر الاشتراكي بقدر محدود تزايد تزايدًا نسبيًّا في الستينيات على وجه الخصوص.

هذا العداء طبيعي و«شرعي» بشرط أن نجيد الدفاع عن أنفسنا. ولكن للأسف أصبحت «أفكار الطبقة الحاكمة» هذه «أفكارًا غالبة» بين الشيوعيين أنفسهم الذين يتأثرون كثيرًا في بعض الأحيان ببعض وجهات النظر «البرجوازية».

ولكن المدهش والأصعب احتمالًا حقًّا بسبب ما يخلفه من مرارة هو العداء الذي تعرَّضنا له، وما زلنا نتعرض له، من جانب بعض الأحزاب «الشقيقة»؛ هذه الأحزاب التي كانت قادرة على فهمنا، وعلى مساعدتنا، ولمَ كان ذلك؟ سأروي على صفحات هذا الكتاب كيف أساءت هذه الأحزاب[٥] معاملتنا؛ الحزب الشيوعي الإنجليزي، الحزب الشيوعي الإيطالي، بل والحزب الشيوعي اليوناني، وبصفة خاصة الحزب الشيوعي الفرنسي، وأيضًا معظم الأحزاب الشيوعية العربية باستثناء الحزب الشيوعي اللبناني وكأنها رغبة مشتركة في العداء، رغبة لا يمكن تصوُّرها ثانية واحدة!

إن أول ما يسترعي الانتباه في الدراسات التاريخية هو غياب التأريخ لمراحل التطور مع كونها مشكلة جوهرية تشغل بالفعل كوادر الحركة المصرية للتحرر الوطني (MELN) — أين كنا؟ من أين أتينا؟ إلى أين نقصد؟ بدون رؤية واضحة لهذه المسائل، «تفقد تحديد الاتجاه» هذه القاعدة لم تكُن يومًا أكثر صحة منها اليوم.

والتأريخ لمراحل الحركة الشيوعية المصرية، وهو الذي يهمنا، ليس ذاتيًّا فحسب، بل يرتبط بوضع وطني وعالَمي، وسنرى ذلك عندما نعرض لتاريخ الفترات المختلفة.

[٥] حول موقف الحركة الشيوعية الدولية من الحركة الشيوعية المصرية، راجع الدراسة السابقة.

(أ) **فترة «التكوين الأولى»:** لا تزال هذه التسمية التي أطلقناها عليها صالحة للفترة التي تبدأ في تاريخ غير محدد وتنتهي بالنسبة لنا في أكتوبر سنة ١٩٤٣م. وهي تنقسم بدورها إلى مرحلتين:

المرحلة: التي تنتهي في ديسمبر سنة ١٩٤٢م.

والمرحلة: التي تليها والمدهش أن المرحلة الأولى هي التي تلقى الاهتمام مع أنها في الواقع مثيرة فقط؛ ولنا عودة إليها.

(ب) **وتشهد الفترة الثانية:** في أكتوبر سنة ١٩٤٣م ميلاد الحركة المصرية للتحرر الوطني كخلية شيوعية تحمل مسئولية بناء «حزب شيوعي مصري» PCE وتستمر حتى أكتوبر سنة ١٩٤٥م؛ حيث اشتركت الحركة باسمها ورايتها في ظروف معينة في النضال الوطني للجماهير ولم تكُن هذه الفترة قد انتهت بعد.

(ج) **الفترة الثالثة:** وتمتد من أكتوبر سنة ١٩٤٥م حتى حريق القاهرة وثورة سنة ١٩٥٢م وهي تشمل أربع مراحل متتابعة:

(١) أكتوبر سنة ١٩٤٥م إلى مايو سنة ١٩٤٧م: تأسيس الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

(٢) مايو سنة ١٩٤٧م إلى مايو سنة ١٩٤٨م؛ حرب فلسطين.

(٣) حقبة المعتقلات.

(٤) النهضة، أو بالأحرى الميلاد الثاني.

(٤) ذكريات الميلاد (أو الميلاد الثاني) ١٩٣٤–١٩٤٣م

منذ حل الحزب الشيوعي المصري الأول في ١٩٢٤م كان للشيوعيين دائمًا وجود في مصر؛ انطلاقًا من هذه الحقيقة دافعَ المؤرخ رفعت السعيد عن فكرة الوجود الدائم لحركة شيوعية مصرية؛ وهذا خطأ كبير فطوال فترة كاملة لم يكن هناك وجود لحركة شيوعية — مع استمرار وجود الشيوعيين — فضلًا عن عدم وجود حزب شيوعي ولو في شكله البدائي.

عنوان هذا الفصل صحيح إذَن؛ لقد وُلدت بالفعل حركة شيوعية مصرية، وهذا الميلاد هو ما سنتحدث عنه: لم يكن هذا الميلاد وليد الصدفة، بل هو وليد ظروف معينة جديدة تمامًا مقارنةً بالظروف السابقة عليها التي لم تولد فيها الحركة الشيوعية المصرية. ينبغي

إذَن قبل كل شيء دراسة هذه الظروف، وسنرى أنها لم تكُن فقط وراء ميلاد الحركة الشيوعية المصرية ولكنها توضِّح أيضًا بعضًا من معالمها، وبخاصة الدور الذي لعبه «الأجانب» في ميلادها.

ويشمل القسم الأول فترات ثلاث:

- ١٩٣٤–١٩٣٥م إلى يونيو سنة ١٩٤١م؛ دخول الاتحاد السوفييتي الحرب.
- يونيو سنة ١٩٤١م إلى فبراير سنة ١٩٤٢م: حيث تبلغ هذه الظروف مرحلة النضج.
- فبراير سنة ١٩٤٢م إلى نوفمبر سنة ١٩٤٣م: ميلاد الحركة المصرية للتحرر الوطني MELN.

أما القسم الثاني:

فيتكون من أربع فترات قد تصل إلى خمس:

- نوفمبر سنة ١٩٤٣م إلى أكتوبر سنة ١٩٤٥م: فترة «التكوين الأولى».
- أكتوبر سنة ١٩٤٥م إلى يوليو سنة ١٩٤٦م: فترة المد.
- يوليو سنة ١٩٤٦م إلى مايو سنة ١٩٤٨م.
- مايو سنة ١٩٤٨م إلى فبراير سنة ١٩٥٠م.
- فبراير سنة ١٩٥٠م إلى يوليو سنة ١٩٥٢م.

(٤-١) القسم الأول

(١) سنة ١٩٣٤–سنة ١٩٤١م

كان عام ١٩٣٤–١٩٣٥م عامًا فاصلًا على الصعيد الدولي، كما كان عام اختيار هام بالنسبة لي، فقد وضعني هذا العام الذي بلغت فيه سن الرشد أمام خيارين:

الخيار الأول: هو الحصول على الجنسية المصرية.

أما الثاني: فهو الاحتفاظ بجنسية والديَّ الإيطالية التي تضمن لي «الامتيازات الأجنبية» الهائلة؛ مما جعل من ممارسة الاختيار عملية غير متوازنة.

لم أكن في اختياري مدفوعًا بحبي لمصر، هذا الحب الذي يشاركني فيه الكثير من الأجانب، وخاصةً أن الامتيازات التي يتمتعون بها تجعل الحياة فيها ناعمة، بقدر ما كنت مدفوعًا بنفوري من هذه الامتيازات. وقد ساهمَت أيضًا المظاهرات الشعبية آنذاك[٦] في رغبتي في «التمصير» الصريح، وجدير بالذكر أن مؤتمر الدولية الشيوعية السابع كان محددًا لانعقاده الفترة من (يوليو: أغسطس) لهذا العام.

إن الخصومة بين الإمبرياليين الإنجليز والفرنسيين من ناحية، ومن ناحية أخرى الأنظمة الفاشية في إيطاليا وألمانيا، حيث وصل هتلر إلى السلطة عام ١٩٣٣م، وأيضًا اليابان، بدأت تأخذ شكلًا حادًّا لا في أوروبا — ليس بعد — ولكن في منطقة النفوذ الحافلة بالتناقضات الإمبريالية: المستعمرات أو المنطقة التي تُدعى اليوم بالعالم الثالث. ويظهر الصراع في سلسلة من الاعتداءات من جانب الدول الفاشية وأهمها عدوان إيطاليا على إثيوبيا، واليابان على الصين، وإيطاليا وألمانيا على إسبانيا الجمهورية.

كان للدول الفاشية بالإضافة إلى هذه الأعمال السافرة، سياسة حاضرة ونشيطة تعتمد على رعاياها العديدين في الكثير من البلدان مثل الإيطاليين في مصر، وعلى العناصر الوطنية التي يدفعها قِصر نظرها الطبيعي والملازم للوطنية المجردة إلى «التفكير» تبعًا للقاعدة الشهيرة والكريهة معًا على المستوى الوطني: «أعداءُ أعدائنا أصدقاء لنا!»

العنصر الآخر الذي يشكل السمة الهامة الثانية للوضع الدولي هو التأثير المتزايد لحركات الجماهير؛ صعود «الجبهات الشعبية» المعتمد في سنة ١٩٣٥م من المؤتمر السابع للدولية الشيوعية، وهو صعود له تأثير كبير في أوروبا وخارجها.

ولكن، فلنطرح العموميات جانبًا، ولننتقل إلى الوضع المصري الذي لا غِنًى عنه لفهم المسألة التي تشغلنا، وأكرِّر القول بأن عرضه سيكون موجزًا للغاية.

كان هذا العام ١٩٣٤–١٩٣٥م عامًا فاصلًا أيضًا في مصر وإن كانت مشاركتها في التيارات الكبرى للسياسة العالمية غير واضحة؛ ها هي الحركة الوطنية بقيادتها الوفدية[٧] تساعد على اتساع نطاق المظاهرات ضد نظام «صدقي» الاستبدادي والكريه، للتعبير في

---

[٦] يقصد بذلك المظاهرات التي نظمها الطلبة عام ١٩٣٥م للمطالبة بتكوين «جبهة وطنية» من الأحزاب البرجوازية المتصارعة للعمل على عودة دستور ١٩٢٣م، وتحقيق الاستقلال الوطني.

[٧] سنعود لاحقًا لتحليل الوفد الذي يتعذر وصفه «بالبرجوازية» بسبب تكوينه الاجتماعي المركب الذي تقوم فيه البرجوازية بدور متواضع. (هنري كورييل).

آنٍ واحد عن مطالبها الديمقراطية وتطلعاتها الوطنية للاستقلال، وهي تطلعات ومطالب ترتبط بعمقٍ بعضها ببعض.

أما السياسة الإنجليزية فكانت تحت تأثير الوضع الدولي والداخلي تُجري انعطافًا كاملًا لتحقيق حماية أفضل لمصالحها بالطبع، وسيتم هذا الانعطاف على نطاق واسع في الشرق الأوسط كله بصفة خاصة، ولكننا سنكتفي بدراسته في مصر حتى لا ننجرف بعيدًا.

كانت السياسة الإنجليزية في مصر حتى عام ١٩٣٥م تستند على حماية مصالح «الأقليات الأجنبية» العديدة والمؤثرة التي تشكِّل بدورها أكبر دعامة لها وفي مقابل ذلك كانت إنجلترا توفر لهذه الأقليات «الامتيازات الأجنبية» المفرطة التي سبق الحديث عنها؛ ولنذكر هنا أن روسيا البلشفية قد تنازلت من طرف واحد عن هذه الامتيازات منذ بداية الثورة.

في مواجهة الخطر الإيطالي في البحر المتوسط وأفريقيا، وفي مواجهة الدعاية الإيطالية والألمانية الفعالة في البلد ذاته سيقوم الإنجليز بتغيير حقيقي في هذه السياسة؛ حيث سيقدمون بعض التضحيات لتجنُّب الإخفاق؛ ومن هذه التضحيات التخلي الكامل أو شبه الكامل عن هذه «الأقليات الأجنبية»، ومحاولة التوصل إلى تسوية مع الوفد باعتباره ممثلًا شديد الاعتدال للحركة الوطنية (وقد بيَّنتُ في بحث صغير كتبته عام ١٩٥٠م الدور الكبير الذي قام به لكبح الثورة الوطنية عام ١٩١٩م). سيعهد الإنجليز إذَن بالسلطة مؤقتًا إلى الوفد نظرًا لميلهم إلى الديمقراطية على الصعيد الدولي؛ وسيمارس الوفد هذه السلطة على حساب «الأقليات الأجنبية» التي لم تعُد قادرة على الدفاع عن نفسها؛ فهو سيقوم على سبيل المثال بإصدار قانون للديون العقارية، بمقتضى هذا القانون لا تُمس القروض التي تمنحها البنوك الأجنبية الكبيرة بينما تُصفَّى تلك التي تم أخذها من الأفراد «الأجانب» في مصر؛ لا مجال هنا للتباكي على هؤلاء فهدفنا هو توضيح ميكانيزم (تركيب) التحالفات. سيفرض الوفد أيضًا على «الأجانب» إشراك مالكين مصريين في «مشاريعهم»؛ وهذا يمثل في أحيان كثيرة مجرد صورة طفيلية؛ حيث إن مقاعد مجلس الإدارة في معظم الأحيان لم تكن تحقِّق مشاركة فعلية في النشاط بقدر ما تكافئ العلاقات القائمة مع جهاز الدولة «الوطني» ولنتوقف هنا!

وعلى صعيد العلاقات مع إنجلترا، سيوقع الوفد «معاهدة الشرف والاستقلال» التي تؤمِّن للإنجليز قوام سيطرتهم، وتخدِّر الهيجان الوطني لفترة طويلة، وتحول الوفد من

عدو إلى حليف لإنجلترا مع إعطائه ميزة انتصار تُحقَّق بسهولة، هذا بالإضافة إلى الاستخدام المثمر جدًّا لجهاز الدولة.[٨]

ومن الآن فصاعدًا وحتى فبراير ١٩٤٢م تتلخص «السياسة» في مصر في صراع بين السراي والوفد على استخدام هذا الجهاز؛ كلٌّ يريد استغلاله لصالحه ولكن بينما تلتفُّ حول السراي مجموعة واسعة من القوى شديدة الرجعية يستند الوفد على تأييد الجماهير؛ هذا هو الفارق المحسوس بين الطرفين، ولكن هذا ليس مرادنا.

ولنعُد الآن إلى موضوعنا: ما النتائج التي سيسفر عنها الوضع الجديد في مصر؟ الحركة الوطنية في ذروة الاضطراب فالأهداف قد تحقَّقَت حسب الموقف المُعلَن، ولكن هناك بعض العناصر التي تدرك عدم صحة هذه المقولة. ماذا ستفعل هذه العناصر؟ ستتحالف معظمها مع النازيين والفاشيين، كما فعل أنور السادات مثلًا؛ إن هذا الموقف مشابه للموقف الذي أدَّى إلى تصفية الحزب الوطني أثناء الحرب العالمية الأولى كقائد أساسي للحركة الوطنية لصالح حزب الوفد.

وعلى النقيض من هذا، سينفتح فنانون وكتاب ومثقفون على التأثيرات التقدمية الآتية من أوروبا وفرنسا بصفة خاصة؛ وسيصبح الكثير منهم سرياليين في الوقت الذي تشرف فيه هذه الحركة على الانتهاء في أوروبا، وآخرون، وأحيانًا يتحول الأشخاص أنفسهم إلى تروتسكيين (أنصار أفكار تروتسكي والأممية الرابعة)؛ سنجد فيما يلي سطورًا عنهم، والبعض الآخَر شيوعيون؛ ولكن نكرِّر القول بأنه كان انضمامًا فرديًّا إلى مذهب لا يزال مجردًا وغير معروف تمامًا لهم. ويرى هؤلاء الشيوعيون بدورهم أن المسألة الوطنية قد حُلَّت عمليًّا، ويتحدثون عن الصراع الذي يجب قيادته ضد «البرجوازية المصرية» وهذا هو أيضًا اعتقاد العديد من الشيوعيين بالخارج كما قرأناه في المقالات شديدة الندرة المخصَّصة لمصر في أعداد مجلة «المراسلات الدولية» Correspondance Internationale التي كانت — ويا للغرابة! — تصل من حين لآخر إلى مصر بعد مرورها برقابة تتميز بالشدة والغباء معًا.

[٨] بالنسبة لجزء من الوفد سيتم هذا بمنتهى حُسن النية؛ على سبيل المثال طه حسين الذي كان في هذه الفترة على ما أذكر وزيرًا للتعليم سيتحدث عن مهام وزارته «بعد الحصول على الاستقلال». (هنري كورييل).

كان تطور العناصر التقدمية بالجاليات الأجنبية يتم بطريقة سريعة وجذرية ولندع جانبًا الجاليات المرتبطة بدولة مثل اليونانيين الذين يناضل معظمهم داخل جاليتهم ذاتها؛ هناك أيضًا شيوعيون آخرون كانوا عابري سبيل وهم المدرسون الفرنسيون والإنجليز الأعضاء في أحزاب بلادهم. المعنيون هنا هم الآخرون، وهم بصفة أساسية يهود من جنسيات مختلفة — «الامتيازات الأجنبية» الشهيرة تظهر مرة أخرى — يتحدث معظمهم الفرنسية، حيث إنهم تلقوا تعليمهم في الليسيهات (المدارس) المتقدمة للإرسالية العلمانية الفرنسية Mission Laique Francaise وقد تأثر هؤلاء بالنضال الأوروبي ولا سيما في فرنسا؛ حيث انتصر الحزب الشيوعي الفرنسي والجبهة الشعبية في انتخابات سنة ١٩٣٦م، ولكنهم لم يتأثروا كثيرًا بالمشاكل الوطنية الداخلية، كانوا بالطبع ينفرون من الفاشية التي فتنت الكثير من الوطنيين المصريين، وقد نجحوا بحقٍّ في اكتساب البُعد الوطني عن طريق انخراطهم في الشيوعية، العدو الطبيعي للفاشية، فباعتناقهم الشيوعية في مصر أصبحوا شيوعيين مصريين، وكانت الشيوعية هي الجانب الوحيد الذي يعترف بهم كمصريين.

كيف يتسنى ليهودي في نهاية الثلاثينيات أن يصبح حرًّا دستوريًّا أو حتى وفديًّا؟!

بالاختصار لم يكن أمام هؤلاء من سبيل غير الشيوعية، لذا سلكه عدد كبير منهم مدفوعين في ذلك بعدَّة عوامل: تأثرهم بالحركة الشيوعية الدولية أكثر من العناصر المصرية، نفورهم من الخيار الفاشي، بُعدهم عن الحياة السياسية المصرية، وأخيرًا عدم انحيازهم إلى تيار سياسي آخَر؛ إذ كيف السبيل لأن يكون الإنسان راديكاليًّا اشتراكيًّا أو حتى اشتراكيًّا ديمقراطيًّا؟

هكذا يتضح من خلال ظروف معينة الدور الذي قام به هؤلاء في حقبة ميلاد الحركة الشيوعية المصرية؛ لا غموض هناك يستحق كل هذه «العقد» التي يشعر بها بعض الشيوعيين المصريين في هذا الصدد. ومهما يكن من ظن بعض رفاقي المتطرفين في وطنيتهم، لم يكن هذا الدور سلبيًّا على الإطلاق؛ وإلا فلماذا بذلت الرجعية المصرية البالغة السوء كل هذه الجهود لإخراجهم من مصر مسترشدة في ذلك بأصدقائها الإمبرياليين! هل كانت تهدف إلى دعم الحركة الشيوعية المصرية؟ هل أصبحت فجأة الحركة الشيوعية أكثر قوة بعد خروجهم؟ على أية حال ستكون لنا عودة لتحليل الدور الذي قاموا به بدون أفكار مسبقة في هذا الاتجاه أو ذاك.

ولنعد الآن إلى موضوعنا: بميلاد الحركة الشيوعية المصرية؛ يأخذ عدد الشيوعيين في الفترة من سنة ١٩٣٥م إلى ١٩٤١م في الازدياد زيادةً لا يُستهان بها وإن كانت بطيئة؛

ويبذل الشيوعيون الأجانب الذين يتضاعف عددهم جهودًا حميدة لإقناع المصريين دون نجاح كبير. يجب القول بأن المهمة الرئيسية للشيوعيين الأجانب والمصريين على السواء هي بالفعل الدعاية لأفكارهم ومضاعفة عدد الأشخاص الذين يعتنقون الشيوعية «كمذهب» مجرد لا تزال تطبيقاته العملية في مصر مبهمة على أقل تقدير. وتتحقَّق هذه الدعاية عندما تكون القوى كافية لإنشائها من خلال «المنتديات» وعن طريق منشورات صغيرة متفاوتة الانتظام تصدر في مناسبات معيَّنة وكانت الأنشطة «السياسية» تتم على الصعيد الدولي فقط: الدعاية ضد العدوان الإيطالي على إثيوبيا وضد العدوان الياباني على الصين، جمع التبرعات لمساعدة إسبانيا الجمهورية. بالإضافة إلى هذا، يُنشئ الشيوعيون الأكثر نضجًا، وهم الشيوعيون القادمون من الخارج، «رابطة سلام» تعمل على تشجيع النضال من أجل الحفاظ على السلام الدولي، ولكنها تظل مجموعة صغيرة بلا تأثير يُذكر لصعوبة تعميم هذا الهدف.

أما «الاتحاد الديمقراطي» المعادي للفاشية فسرعان ما شل حركته التدخل المنظم للبوليس الذي لا يخفى تعاطفه مع الفاشية، وهو تعاطف تشاركه فيه الحكومات التي خلفت الوفد في هذه الفترة. وقد شاركت عناصر مهاجرة، انضم إليها يونس[٩] من «رابطة السلام» (المتحزبة في رأيهم) في تأسيس هذا الاتحاد على قواعد واسعة من الفرنسيين والإنجليز واليونانيين والإيطاليين واليهود بالطبع، وأيضًا من المصريين الذين كان بعضهم على درجة من النفوذ.

ويبذل الشيوعيون مجهودًا كبيرًا: يكوِّن البعض مجموعات صغيرة، ويعتقل البعض الآخر! البعض يجتهد، وينجح البعض في الاتصال بالأحزاب الشيوعية الأجنبية التي لا تسفر نصائحها عن أي تطور.

ولا يغير إعلان الحرب في سنة ١٩٤٠م بدوره شيئًا يذكر من هذا الوضع، ولا يمثل الاتفاق الألماني-السوفييتي ولا حرب فنلندا أزمة ضمير بالنسبة للمناضلين في هذه الحقبة؛ فالاتفاق مع ألمانيا ليس بالتصرف الشاذ من وجهة نظر الشيوعيين الأجانب الذين فهموا جميعًا موقف ألمانيا على وجهه الصحيح؛ فهي قد خانت تشيكوسلوفاكيا في محاولتها إقامة حلف يجمع بين «الديمقراطيتين» الإنجليزية والفرنسية والفاشية الإيطالية والألمانية، لذا لم يُصدموا لمحاولة الاتحاد السوفييتي من جانبه كسب الوقت لكسر هذا التحالف في مواجهة

[٩] يونس الاسم الحركي لهنري كورييل.

اختبار القوة الحتمي الذي تعده له مجموعة الإمبرياليين «الديمقراطيين» والفاشيين. كنا إذن مقتنعين بأن هذا الإجراء يستهدف الإبقاء على وطن الاشتراكية.

ينبغي هنا ذكر الحادث الذي أخذ شكل الصراع من أجل تغيير اسم «الاتحاد الديمقراطي» قد يكون هذا الحادث بلا قيمة تاريخية ولكنه يبين موقف الشيوعيين في مصر من الإمبريالية الإنجليزية، وإليكم الأحداث.

في بداية الحرب كانت الرجعية المصرية تغازل الفاشية على مرأًى منا، بينما كان الإنجليز الواثقون من تحقيق نصر قريب «يعدون للمستقبل عدته»؛ من أجل هذا اتصلوا بالمعادين للفاشية الإيطالية بالاتحاد الديمقراطي، وقالوا لهم ما معناه: «يجب أن نعدَّ لما بعد الحرب؛ علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لتفادي إقامة نظام شيوعي بعد الإطاحة بالفاشية. تعاونوا معنا للإعداد لنظام «ديمقراطي» في إيطاليا. وسنرى فيما بعد عندما نعرض لـ «المسألة اليونانية» المدى الذي يمكن أن يبلغه هذا الإعداد، ولكن هذا ليس موضوعنا، ولندع جانبًا الشيوعيين المنتمين لجاليات أجنبية وصِلاتهم بالإنجليز، ولنعد إلى مصر.

ذات مساء بعد إعلان الحرب، استقبلنا في «الاتحاد الديمقراطي» زائرًا غريبًا — إنجليزيًا — قال لنا إجمالًا:

«إن رابطتكم تهمنا كثيرًا! ونحن نعرض عليكم كل المساعدة التي قد تحتاجون إليها لكي تصبح قوية وتنتشر في مصر كلها.» عرفنا فيما بعد أنه يقصد مشروع «إخوان الحرية الذي لقي فشلًا ذريعًا لأنه لم يضم سوى عملاء الإنجليز من المصريين؛ ومن الصعب تخيل درجة فقد الثقة التي وصل إليها هؤلاء برغم، أو بسبب، المساعدات التي يحصلون عليها.

أثارت هذه الزيارة اضطرابًا كبيرًا في الاتحاد الديمقراطي؛ حيث كانت الغالبية العظمى بإدارة الرابطة ترغب في الموافقة فهي ترى عناصرها مضطهدة ومشلولة الحركة بسبب البوليس المصري الفاشي، كما أنها ترى أن الدعم الإنجليزي يمكن استغلاله في تنمية أنشطة الرابطة المعادية للفاشية بطريقة هائلة؛ وهذا في نظرها هدف يبيح «الاتفاق» مع الإنجليز.

كنت ثاني اثنين وقفًا في وجه هذا الرأي؛ وكان الآخر هو جورج هنري بوانتي Georges Henri Pointet عضو حزب العمل السويسري ومدرس اللغة الفرنسية بالمدارس الثانوية المصرية؛ وقد انضم فيما بعد إلى قوات فرنسا الحرة ومات بشرف أثناء المعركة؛ لقد كان مناضلًا شيوعيًّا مؤثرًا ومخلصًا بحق، وربما أجد متسعًا للحديث عن نشاطنا المشترك خلال هذه الفترة.

طلب مني جورج هنري بوانتي عند تطوعه — وكان واثقًا من عدم العودة — أن أبلغ حزبه أنه ظلَّ للنهاية مخلصًا له، الأمر الذي لم تُتَح لي فرصة لتنفيذه.

كان جورج عضوًا بإدارة الاتحاد الديمقراطي، أما أنا فلم أرغب في عضويتها حتى لا «أعرِّض» الرابطة للخطر، فتعاركنا معًا، ولكن يجب أن اعترف أن أحدًا لم يعترض على دخولي اللجنة.

كانت الأمور تبدو له بسيطة فحرب سنة ١٩٤٠م هي حرب بين إمبرياليين وعلينا ألا نشارك فيها بمال، وألا نرتبط بأيٍّ من أطرافها. وكان الأمر يختلف معي قليلًا، ففي بداية الحرب تطوَّعتُ في الجيش الفرنسي: لم أكن حينئذٍ أشعر بمسئولية خاصة في مجال العمل السياسي ولم أكن أدرك حقًّا أن الديمقراطية، سواء كانت إمبريالية أو رجعية تعادل الفاشية؛ كنت إلى حدٍّ ما قد اتخذت قراري الذي أنَّبَني عليه بوانتي، على كل الأحوال لم يكن لتطوعي نتيجة عملية؛ حيث إنه لم يتم أبدًا استدعاء المتطوعين.

ولكن التعاون مع الإنجليز أمر مختلِف تمامًا. لم يكُن هذا الموقف صادرًا عن «غريزة طبقية» فأنا لم أمتلك يومًا مثل هذه الغريزة: مع الانسحاب الأوروبي تجمع في مصر العديد من عملاء المخابرات Intelligence Service، هل أحتاج إلى القول بأنني لم أشعر نحوهم بأي نفور؟ يجب هنا أن أعترف بأمانةٍ أن «الحقد الطبقي» تجاه «المستغلين» ينعدم لديَّ، وبأنني كنت وللأسف لا أزال أميل إلى فهمهم؛ الأمر الذي لا يُثير الدهشة على الإطلاق، فالعديد من الغرائز ينقصني، وبخاصةٍ القدرة على تكوين رأي يعتدُّ به محدثي! ولكن في حالتنا هذه، كان الوضع المصري هو القضية: هل كان ممكنًا أن نأمل في إقامة علاقات مع المصريين التقدميين ونحن متورِّطون ولو قليلًا مع مضطهديهم؟! كان هذا الأمر يبدو لي جليًّا.

لم ننجح في إقناعهم، ولكننا انتصرنا بفضل إصرارنا، فغيَّرَت رابطتنا اسمها وأصبحت «الرابطة الديمقراطية»، ولم يعُد واردًا استخدامها لصالح السياسة الإنجليزية، وأخيرًا لم نرَ بعد ذلك صاحبنا الإنجليزي، وأعتقد أنه من ناحيته قد لقي تعنيفًا شديدًا لاتصاله بنا.

ولكننا سنلتقي فيما بعد وفي أكثر من مناسبة بالمشكلة الهامة التي تشكِّلها العلاقات مع الإنجليز أثناء الحرب العالَمية الثانية؛ حيث سنعرض للفترة التي أصبحت فيها إنجلترا حليفًا للاتحاد السوفييتي، وهو وضع أكثر تعقيدًا.

إذا كانت هذه الفترة كلها قد شهدت تزايدًا ملحوظًا في عدد الشيوعيين الأجانب والمصريين على حدٍّ سواء، فإن نشاط هؤلاء ظلَّ نشاطًا فرديًّا يتم من خلال المنتديات على

اختلاف أنواعها ولم يتجاوز الشكل الجماعي المحدود. فلنكرِّر القول: «هناك شيوعيون عديدون، ولكن لا وجود لحركة شيوعية مصرية حيث إن ظروف ميلادها لم تتحقَّق بعدُ.»

(٢) يونيو سنة ١٩٤١م–فبراير سنة ١٩٤٢م

ستتحقَّق هذه الظروف، وهي بالتحديد ثلاثة، في الفترة بين يونيو سنة ١٩٤١م وفبراير سنة ١٩٤٢م: العدوان النازي على الاتحاد السوفييتي في ٢١ يونيو سنة ١٩٤١م، تغيير الحكومة بالقاهرة تحت ضغط من القوات المسلحة البريطانية في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م، وأخيرًا انتصار ستالينجراد في فبراير سنة ١٩٤٣م.

أثارَ العدوان النازي الكثيرين منا؛ وكانت صدمتي في حال مصر البائس — ولا سيما في الريف — هي الدافع وراء بحثي عن حلول لهذه المشكلة، وقد فشلتُ في كل محاولاتي لإيجاد حلول، بدءًا من الجهود الميدانية العملية مثل رعاية «فلاحينا»[١٠] بأقصى جهدنا، أنا والسيدة التي أصبحَت فيما بعد زوجتي، والتي تتمتَّع بكفاءة عالية في مسائل الصحة والنظافة، وميلًا إلى البحث الفلسفي؛ حيث انضمت إلى مجموعة رينيه حبشي الإنسانية بالقاهرة (مجموعة تعتنق مذهبًا يؤكد على أهمية الشخصية الإنسانية وعدم جواز انتهاك حريتها).

لن أطيل الحديث عن هذه الاتجاهات وغيرها، فهي جميعًا قد انتهت إلى طريق مسدود؛ بهذه الطريقة، وفي ظلِّ ظروف لا أتذكَّرُها على وجه التحديد، اكتشفتُ الشيوعية ولم أتخلَّ عنها ليوم واحد في حياتي الطويلة.

في البداية، وجدتُ في الشيوعية الإجابة عن مشاغلي الاجتماعية؛ إنني أذكر في هذا الصَّدَد مقالًا صغيرًا نشرتُه في إحدى المجلات الأسبوعية التي تولَّيتُ إدارتها؛ برهنتُ في هذا المقال على أن حال الحمار في مصر أفضل كثيرًا من حال الفلاح!

أصبحتُ شيوعيًّا إذَن لأنني لم أحتمل سوء أحوال الجماهير المصرية ولا سيما الفلاحين؛ أما الجانب «السياسي» للمذهب فلم أتبيَّنْه إلا فيما بعدُ بالتدريج.

[١٠] يقصد الفلاحين بعزبة والده بالمنصورية؛ حيث قام هنري وروزيت بزيارات متعدِّدة لهم في بيوتهم لتزويدهم بالأدوية الوقائية.

علمت بنبأ العدوان النازي[١١] في طريق عودتي بالقطار من أحد أملاك أبي، بينما كنت أقرأ نشرةً صغيرة عن «التعليم في الاتحاد السوفييتي» كنتُ مندهشًا ممَّا تحقَّق في هذا البلد بينما لم يُبذل في بلدي مجهودٌ لتحسين الوضع، هزَّني النبأ … نتائج كل هذه الجهود معرَّضة إذَن للضياع … لم أحتمل هذه الفكرة، وقرَّرتُ أن الوقت قد حان لكي أهبَ نفسي للنضال أساسًا … أظن أن هذا هو رد فعل الكثير من الشيوعيين، وبصفة خاصة الأجانب منهم؛ حيث شعر الجميع بارتباطهم بمصير هذه الحرب، وكنتُ أتميَّزُ عن معظم هؤلاء بأن أعبائي المهنية الخفيفة تُوفِّر لي إمكانات واسعة نسبيًّا.

الحادث الثاني معروف تمامًا؛ في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م طلبَ السفير الإنجليزي،[١٢] سير مايلز لامبسون، من الملك تغيير حكومة علي ماهر لميولها الفاشية، وإعادة الوفد إلى السلطة، رفض الملك خوفًا من أن ينتقم الوفد لنفسه بعد جميع الضربات التي وجَّهَتها له السراي، فتوجَّه السفير إلى السراي على رأس كتيبة إنجليزية مسلَّحة تصحبها الدبابات. فأذعن الملك.

كان للحدث دَويٌّ هائل بين العناصر الوطنية غير الشيوعية التي رأت فيه الدليل على أن صِلات إنجلترا بمصر لم تزَل صِلات سيادة، وأن شيئًا لم يتغيَّر بالرغم من الاعتقاد الشائع بأن المعاهدة قد أنهت ذلك العهد الذي كانت فيه الحكومات المصرية مضطرة إلى الإذعان أمام تهديد الأسلحة الإنجليزية. مثالٌ من ردود فعل هذا الحدث: استقالة اللواء محمد نجيب الذي جسَّد لفترةٍ ثورة سنة ١٩٥٢م، وقد عاد محمد نجيب وسَحَبها استجابةً لطلب فاروق.

فقدَ الوفد شيئًا من نفوذه في هذا الموقف، وإن كان تولِّيه السلطة أوقف ردود الفعل الشعبية، إلا أن الرأي العام كان بعيدًا عن الابتهاج، كما ظلَّت العناصر الوطنية المتشدِّدة على موقفها المعارض، وهي عناصر غير وفدية، وبالتالي قليلة نسبيًّا.

وأخيرًا العنصر الثالث من الوضع الجديد؛ معركة ستالينجراد، في هذه المعركة لم تُحرز الجيوش السوفييتية انتصارًا حاسمًا ضد جيوش ألمانيا فحسب، بل إنها قلبت رأسًا على عقب البنية الأيديولوجية المُعادية للسوفييت — وأستطيع هنا أن أشهد أنها فعلَت ذلك بالنسبة لمصر — وبالتالي للشيوعية منذ عام ١٩١٧م.

---

[١١] يقصد الغزو الألماني للاتحاد السوفييتي.

[١٢] لورد كيلرن فيما بعد.

كانت هذه البنية تقوم على عنصرَين رئيسيَّين:

أولهما: عدم فعالية اقتصاد يرتكز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: «الإخفاق» المتوالي للخطط الخمسية.

وثانيهما: هو التفكك الاجتماعي في دولة «ملحدة» حيث تُعطي بوفرةٍ التفاصيلَ عن حالة الانحلال الخُلقي السائدة في الاتحاد السوفييتي، فالطبقات المالكة في مصر تُنادي بمبادئ شديدة الصرامة بالرغم من انحلالها!

أخذ تراشُق المدافع في ستالينجراد يدكُّ ويدمِّر جذريًّا هذين المفهومَين، خاصةً أن الجيش المهزوم كان يبدو منيعًا: «الجنرال شتاء» هو الذي فاز أمام موسكو! وبدا المعنى الجليُّ لهذا النصر، وهو ارتكاز النظام السوفييتي على الجماهير الشعبية التي دافعَت عنه ببطولة بلغَت حدَّ التضحيات الخارقة، بالإضافة إلى تمتُّع اقتصاده بقوة وفعالية لا مثيل لهما.

ولنقُل في هذا المجال إن إعادة تأسيس البِنى الأيديولوجية المُعادية للسوفييت في مصر تتطلَّب وقتًا طويلًا؛ وقد أوقف تحالُف الاتحاد السوفييتي مع القوى الغربية الجهود المبذولة في هذا الاتجاه حتى نهاية الحرب، ثم زادت بعد ذلك مساندة الاتحاد السوفييتي الحازمة للمطالب الوطنية من تعاطف جماهير المصريين وأيضًا قطاع هام من البرجوازية. على أنه يجب التركيز بإصرارٍ على أن «الظروف الموضوعية» لا تكفي وحدها؛ فقد لعبَت مساندة الشيوعيين المصريين الحازمة دورًا حاسمًا في ذلك، وكذلك تفسيراتهم المستمرة في مواجهة الافتراءات المعادية للسوفييت وحملات التشهير؛ وعندما أثيرت الأفكار المعادية للسوفييت وغيرها مثل: الاتحاد السوفييتي قوة عدوانية وتوسُّعية أساسًا، الاتحاد السوفييتي هو القوة «الاستعمارية الرئيسية»! الاتحاد السوفييتي قوة عُظمى تهدف إلى اقتسام العالَم مع الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته الاتحاد السوفييتي الدولة ذات الاقتصاد المتأخِّر حتمًا، وجَّهَت الحملات النشِطة للشيوعيين في كل البلاد ضربات حاسمة لتلك الدعاية المعادية، على أساس من الحقائق السوفييتية.

والمثير للأسف حقًّا هو تأثُّر الشيوعيين في بعض البلاد بالحملة البائسة «من أجل حقوق الإنسان» التي اضطرت إلى الارتداد إليها الأنظمة البرجوازية بأزماتها الدائمة والمتزايدة، فهم لم يكتفوا بعدم التصدِّي لها، بل إنهم اعتقدوا أن اشتراكهم فيها سيقوِّي من نفوذهم، لا يمكن وصف هذه السياسة المذهلة بأقل من قصر النظر حتى لا نستخدم

ألفاظًا أقوى. ولنعُد إلى مصر خلال تلك الفترة، ولنقُل إن الظروف الموضوعية لميلاد حركة شيوعية مصرية حقيقية قد اكتملت بنصر ستالينجراد.

وجدير بالذكر أننا بدأنا في تحقيق الظروف الذاتية لميلادها اعتبارًا من يونيو سنة ١٩٤١م؛ حيث افتتحنا مكتبة بإحدى ميادين وسط القاهرة[١٣] وأسميناها «الميدان»، وقع الاختيار على هذا الاسم لمعناه المزدوج: ميدان، وساحة قتال؛ تم الافتتاح الذي أثار استنكارًا شديدًا دون صعوبات كبيرة لاشتراك الاتحاد السوفييتي في الحرب، ولانتمائي إلى الطبقة الاجتماعية المتميزة التي تتمتَّع بحقوق هائلة.

في ظلِّ المقاطعة الكاملة لأوروبا، كانت معظم الكتب ترِد إلينا من الولايات المتحدة؛ وقد قامت المكتبة بدور لا يُستهان به في تزويدنا بأعمال عن الاتحاد السوفييتي والنظرية الماركسية، وهذا هو الغرض من إنشائها؛ حيث كانت هذه الأعمال ممنوعة منذ عام ١٩٢٤م بينما كان مصرَّحًا بمؤلفات تروتسكي؛ مما أدَّى إلى اعتناق العديد من المصريين للشيوعية، مرورًا بالتروتسكية، الأمر الذي يبدو شاذًّا في الغرب؛ يعود الفضل إذَن في تكويننا الماركسي العميق نسبيًّا إلى هذه الكتب التي درسناها بحُب ومثابرة.

أدَّت المكتبة أيضًا دورًا هامًّا في إعلام الجمهور المصري المستنير؛ كان الكثير من الناس يأتون للتزوُّد منها بالكتب والمجلات، وبالرغم من كثرة العملاء لم تكُن الحالة مزدهرة؛ لأن العاملين بالمكتبة، وهم أصدقاء من ذوي القلوب الرقيقة، كانوا يغمضون عيونهم عندما يغادر أحد الطلاب — وأكثرهم فقراء جدًّا — المكتبة دون أن يسدِّد ثمن ما يحمله من كتب.

وأخيرًا كان للمكتبة دور شديد الأهمية كحلقة اتصال؛ كان في مصر حوالي المليون من جنود الحلفاء الذين ينتمون إلى جميع الجنسيات ويتحدثون مختلف اللغات: فرنسيون، إنجليز، أستراليون، نيوزيلنديون، سنغاليون، يونانيون، بولنديون، يوغسلافيون، وفلسطينيون يهود ... إلخ. وكانت المكتبة تتلقى كتبًا بكل هذه اللغات، خلاف الكتب الإيطالية والألمانية التي تُوزَّع داخل معسكرات الاعتقال — وحدات يهودية فقط — بالاتفاق مع الجنود الفلسطينيين المكلَّفين بالحراسة. لم يكُن الإنجليز يرحِّبون باشتراك الفلسطينيين في المعارك الحربية حتى لا يكتسبوا الخبرة العسكرية، فقط عدد قليل منهم يتميَّز بالجرأة الشديدة كان يُكلَّف بأشد المهام خطورة، وغالبًا ما تكون مهامَّ

[١٣] ميدان مصطفى كامل.

انتحارية؛ ساعد هذا النشاط على تكوين مجموعات تقدُّمية مُعادية للفاشية داخل هذه المعسكرات. وحتى لا نعود مرة أخرى لهذا الموضوع أودُّ الإشارة إلى المجلة المعادية للفاشية التي أصدرَتْها الحركة المصرية للتحرُّر الوطني بعد ميلادها في إطار المهام الدولية التي قامت بها؛ كانت هذه المجلة موجهة إلى معسكرات الاعتقال باللغة الألمانية، وقام بتوزيعها أيضًا الجنود اليهود الفلسطينيون؛ هكذا كانت المكتبة وسيلة الاتصال بين التقدُّميين من كل البلاد (وبيننا).

لم تكُن المكتبة هي النشاط الوحيد لنا، فقد ازدادت خلال هذه الفترة كثافة النشاط الدعائي داخل الأوساط المصرية لا سيما الشعبية؛ وأحبُّ هنا أن أقول إنني أعتبر لقائي بعبده دهب فرصة كبيرة لي.

إن عبده دهب سوداني الأصل، وهو يكاد — حينذاك — أن يكون بلا مورد؛ ولكنه ذكي نشِط، مُناضل، سريع البديهة، والأهم من ذلك شعبي جدًّا؛ ويجدر بنا الإشارة إلى انتصار مذهل حقَّقَه التضامن النوبي مع حصافة عبده دهب عندما نجح هذا الأخير في الاتصال بأحد المحيطين بأحمد حسنين، رئيس الديوان الملكي آنذاك، وحصل منه على التقارير العديدة التي ترِد إلى السراي عن الشيوعيين؛ وهو الذي حصل على الرخصة — التي لا غِنى عنها عند نشر أية دورية — للمجلة الأسبوعية «حرية الشعوب» حيث قمتُ باستئجارها من المالك الذي أقنعه عبده دهب بمواجهة جميع صداماتنا مع البوليس السياسي، وكان هو أيضًا الذي اجتذب معظم المحررين. وأودُّ هنا الحديث عن أحدهم للدور الخاص الذي قام به وهو النوبي عبد الرحيم صلاح عرابي.

كنت أشعر دائمًا بالحب تجاه النوبيين — المصريين منهم والسودانيين — قد يرجع هذا إلى المودة الكبيرة التي كنتُ أكنُّها للإنسان الرائع الذي يعمل بخدمتنا: أحمد صاحب القلب النادر والهيئة العظيمة، الدرة التي حسَدَنا عليها جميع الأصدقاء؛ كان لأحمد ابنٌ في مثل سني وكنا متفاهمَين، بدأ هذا الابن طريقًا لامعًا وأعتقد أنه أكمله وإن كانت أخباره انقطعت عني؛ أما أحمد فما زلت نادمًا ندمًا لا يخفُّ مع الزمن لأنني لم أوفِّر له حياةً أكثر راحة في أيامه الأخيرة.

كان أحمد هو الذي يقوم باختيار بقية العاملين: الطباخ وغيره من الخدم ذكورًا وإناثًا، ولا أذكر أنني تعوَّدت على قيام أحمد «بخدمتي» على المائدة، ولا أظنني تناولتُ وجبة واحدة — كنت الأصغر سنًّا وبالتالي الأخير في الترتيب — دون أن تثير ضيقي الشديد

فكرة ذهاب «بقايا الطعام» إلى المطبخ ليتناولها الخدم؛ أما عن اهتمامه بي فلم يؤثِّر فيَّ كثيرًا؛ حيث إن أمي وعمتي كانتا تفعلان الشيء نفسه.

ولنعُد إلى عبد الرحيم الذي أخبرني يومًا أن أحد الضباط المصريين، وهو سوداني من جهة الأم، سأله في إحدى الجمعيات التي اعتاد النوبيون اللقاء فيها عن موقف الشيوعيين من المسألة السودانية؛ هذه هي المناسبة التي كتبتُ فيها، لهذا الضابط، التقريرَ الطويل الذي يحدِّد بصفة نهائية موقفنا من هذه المسألة.

تعرَّفتُ على هذه المشكلة بفضل عبده دهب والطلبة السودانيين الذين كان يحضرهم للقائي. أذكر حماسي عند اجتماع أول خلية شيوعية كلها من السودانيين! وساعدني أصدقائي على أن أقيم وزنًا للحقائق السودانية حتى لا يكون تصوُّري للمشكلة «مصريًّا» تمامًا.

كانت السياسة السودانية الداخلية تنقسم إلى تيارَين كبيرَين:

الأول: يُنادي بالوحدة مع مصر؛ لا أريد أن أحلِّل بالتفصيل التكوينَ الاجتماعي لهذا التيار، ولكنه — بداهةً — مُعادٍ للسيطرة الإنجليزية، ولشدة ضعفه لا يتصوَّر مستقبلًا ذاتيًّا للسودان في مواجهة الإمبراطورية البريطانية المهيبة؛ ويرتكز هذا التيار على مجموع القوى السياسية المصرية التي لا تقبل شعارًا خلاف «وحدة وادي النيل»[١٤] تحت التاج المصري أي تحت السيادة المصرية.

ويُنادي التيار الثاني الذي يُسانده الإنجليز بكل قواهم — والذي يُدعى أعضاؤه بـ «الانفصاليين» — باستقلال السودان، ولن نعرض لتكوينه الاجتماعي هو الآخَر.

عن أي الموقفَين دافعَ التقرير؟ كان التقرير مُؤلَّفًا من عنصرَين: الأول خاص بالنضال المشترك للشعبَين ضد الإمبريالية، وهو موقف أساسي وإنْ لم يكُن لدى بعض الأوساط «الديمقراطية» بالبداهة التي يظنها البعض. أذكر أنني التقيتُ في هذه الفترة — لا أذكر سنة اللقاء بالتحديد — بأحد الشيوعيين الإنجليز الذين عملوا بالتدريس في السودان؛ وكان هذا الشخص يرى أنه من المُسلَّم به أن يرتبط الشيوعيون السودانيون مباشرة بالحزب الشيوعي الإنجليزي عملًا بالمبدأ القائل بـ «تحالُف البروليتاريا (الطبقة العاملة) في البلد الإمبريالي مع حركات التحرُّر في المستعمرات» التابعة لهذا البلد، أكدت له — وأنا على يقين مما أقول — أن الصِّلات المتميِّزة التي يقيمها الشيوعيون السودانيون ينبغي أن تكون معنا

---

[١٤] عند إلغاء معاهدة ١٩٣٦م في عام ١٩٥١م نادى الوفد بـ «وحدة الوادي تحت التاج المصري».

نحن الشيوعيين المصريين. غضب لرأيي وعرفت بعد فترة أن الحزب الشيوعي الإنجليزي أعلن أنني «تروتكسي».

كان هذا الاتهام هو الأول في سلسلة طويلة استمرَّت في كل مكان حتى يومنا هذا؛ وقد أثَّر فيَّ هذا الاتهام وأضعَفَ من نفوذي لمغزاه الكبير في هذه الفترة؛ حيث أصبح عليَّ مواجهة العداء — داخل مصر نفسها — من التيارات التقدمية وخاصة الشيوعيين الإنجليز العديدين المتواجدين بالجيش، وهم باعتبارهم «شيوعيين معترفًا بهم» يتمتعون بتأثير كبير علينا نحن — الشيوعيين المناضلين «غير المُعترَف بنا» — الذين نسعى وراء هذا «الاعتراف» بكل قوانا؛ لأنه القادر وحده على إعطائنا الثقة في أننا شيوعيون حقيقيون.

وإذا بالحزب الشيوعي الإنجليزي الذي ندينُ له بصورةٍ ما بالتبعية حسب المبدأ المذكور عاليه يتهمني — في أول موقف له من الشيوعيين بمصر — بالتروتسكية؛ يا له من نصر بالنسبة لأعدائي!

إنه إذَن «نضال مشترك»؛ وبما أننا نحب الانتقال من القول إلى العمل فسرعان ما وجد عبده دهب «رخصة» أخرى للإيجار لنشر مجلة سودانية أسبوعية: أم درمان التي تحمل منذ عددها الأول اسم «نضال مشترك» بحروف كبيرة إلى جانب الاسم الأصلي المطبوع بحروف أصغر بصورة ملحوظة؛ وقد قامت هذه المجلة التي تحمَّلَ عبده دهب مسئوليتها بالكامل بدور رئيسي سواء في السودان أو في مصر.

كان العنصر الثاني في التقرير هو «حق الشعب السوداني في تقرير مصيره بعد التحرُّر من سيطرة الإمبريالية»، ويتكوَّن هذا العنصر بدوره من شقَّين:

الشق الأول: حق تقرير المصير، وهو من المبادئ الدائمة في الحركة الشيوعية؛ وكانت ميزته الأولى في رأينا تكمن في أن النداء به وممارسته يؤسِّسان القاعدة لوحدة القوى المعادية للإمبريالية في السودان. كما أنهما يَحُولان دون انقسام الوطنيين السودانيين بسبب مشكلة مستقبل بلدهم، الأمر الذي يقوِّي النضال ضد الإمبريالية.

كانت القوى «الانفصالية» مع حلفائها من الإنجليز دائمة الإشارة إلى «تقرير المصير» هذا، ممَّا أدَّى إلى تعرُّضنا مرَّة أخرى للهجوم من جانب جميع الذين يتهموننا بأننا «عملاء للإنجليز» — لا شعوريًّا على الأقل — وبأننا، على أحسن الفروض، «نساعد الإمبرياليين على تحقيق أهدافهم» ... إلخ.

لم نتأثر؛ فلقد كان هناك بالفعل اختلاف جوهري بين التصوُّرَين؛ فالشق الثاني من هذا العنصر ينصُّ على أن هذا الحق لا يجب ممارسته إلا بعد الانتصار على الإمبريالية، وليس تحت رعايتها، كما تعد لذلك المخططات الإنجليزية.

أثار الموقف بكامله مناقشات كثيرة قبل أن يتم قبوله واعتباره «مُسلَّمًا به»، حتى إننا اكتشفنا، أنا وعبد الخالق محجوب، عند لقائنا في الخمسينيات بباريس أن ظروف ميلاد هذا الموقف قد انمحت، وأنه بطريقةٍ ما يظنه «موجودًا دائمًا».

لم أستطِع نسيان هذا الموقف — خاصةً أنه هو الذي أتاح للسودان في عام ١٩٥٣م أن تكون أول بلد يتحقَّق لها الجلاء التام بالشرق الأوسط — في إطار انتمائها جزئيًّا على الأقل إلى هذه المنطقة، وأن الضابط الذي استفسر عن موقفنا هو «محمد نجيب»!

يُعتبر «محمد نجيب» أخصائيًّا كفؤًا في هذه المسألة؛ فهو كنصف سوداني عاش وعمل وناضل في الفترة الأولى من حياته في السودان الذي احتفظ فيه بصداقات عديدة؛ وفي مذكراته «كلمتي للتاريخ» الذي خصَّص فيه فصلًا كاملًا لهذا الموضوع تبنَّى «محمد نجيب» هذا الموقف وأثبَتَه كما فعلتُ وانتهى إلى الحصول على تطبيقه، ولكنه أغفلَ ذِكر أن الشيوعيين المصريين والسودانيين فقط هم الذين دافعوا عنه حتى ذلك الحين بسبب عدائه الشديد للشيوعية؛ كان ينبغي لهذه الواقعة أن تُكتب، وهذا هو أحد أهداف هذا الكتاب؛ ذِكر فضل الشيوعيين في تاريخ مصر الحديث، الأمر الذي حُرموا منه طويلًا.

إن الأنشطة التي تمثِّلها السودان — بالرغم من أهميتها — والمكتبة كانت تتم بالارتباط مع اتجاه سياسي ينبغي عرضه، ولكن أودُّ قبلَه أن أنتهي من نشاط إضافي له أثَر كبير في إعدادنا منذ بداية نشاطنا، هذا النشاط هو ما سُمِّي ب «المسألة اليونانية» التي لن أعرض لها إلا من خلال عملنا، فهي موضوع يطول شرحه، كما أن عناصر كثيرة تعوزني، ولكنها ستُتيح لنا مع هذا تصحيح بعض الأخطاء، وكذلك التشويه المتعمَّد الفاضح.

من المعروف أنه حدث عصيان بين الجنود اليونانيين في مصر عام ١٩٤٣م، لم يُكتب لهذا العصيان تاريخ حقيقي، فكلُّ ما كُتب عنه هو تحليل جادٌّ؛ وأنا في الواقع أجهَلُ ما إذا كان ذلك حدثَ داخل الحزب الشيوعي اليوناني. ماذا كان موقفنا؟

يبدو أن إسكرا Iskra قد اتخذ من هذه الحركة موقفًا سلبيًّا تمامًا. وإن كنتُ لا أعلم ذلك علم اليقين لأنني — كما سبق لي القول — أجهَلُ ما يدور عند «منافسينا» مع أنها حركة جمعت بين ثقافة نظرية بدَت لي عميقة، وإن لم أتمكَّن من التحقُّق منها وإيمان مُطلَق «بالطهارة الثورية» لأفرادها الذين «يُصدِرون أحكامًا» على كل شيء، فهم على يقين من قدرتهم على التحليل الصحيح للموقف في أيٍّ من بلدان العالم وليس في مصر فقط. كما أنهم على ثقة ليس من انتصار القضية التي يدافعون عنها فحسب، بل من عدم إمكان خسارتها مؤقتًا في أي مكان، وأذكر تحليل الانسحاب «الاختياري» للجيوش السوفييتية في

يونيو سنة ١٩٤١م وأخيرًا وقت الفراغ الهائل لدى أعضائها، بالإضافة إلى الفرصة الممتازة التي أُتيحَت لشغلهم.

كُتب تحليل إسكرا في هذه المناسبة لينتهي إلى أن هذا العصيان قد أُدين بشدة لأنه «يحدُّ من جهد الحلفاء في الحرب»، ولكنني لم أصدِّق شيئًا من هذا؛ فجهد الحلفاء بالحرب — وأقصد الإنجليز بالذات — يحدُّ منه الحكام الإنجليز؛ كان هناك مليون من الجنود البريطانيين يُحشَدون بلا قتال في الشرق الأوسط.

إن الهزيمة لم تبدُ لي قطُّ دليلًا كبيرًا على خطأ قرار الحرب، ونذكر هنا موقف لينين بعد هزيمة الثورة الروسية في ١٩٠٥م تجاه الذين قالوا: «كان ينبغي ألا نحمل السلاح» ... إلخ.

مرَّة أخرى لا يمثِّل حُكمي إلا «رأيًا عابرًا»، أما موقفنا المساند للعصيان فكان قائمًا على اعتبارات أخرى، أولها وأهمها هو عدم إمكان المناقشة عندما يطلب منا الممثلون الرسميون لحزب شيوعي «شقيق» شيئًا — كان شعورنا بهذه الأخوة قويًّا لدرجة لا مثيل لها — لم يكُن أمامنا سوى تنفيذ المهام المطلوبة بأقصى جهدنا، وخاصةً أن العداء الإنجليزي للعصيان لم يبدُ لنا بالضرورة عنصر إدانة، بل على العكس من ذلك أكَّد جهودنا لصالحه، وقد سبقَ لي أنْ قلت هذا الكلام وسأعود إليه مرَّة أخرى.

ما أهمية عملنا في هذا المجال؟!

لا أعرف إلى أي حدٍّ ساعد عملُنا الحركة، كانت أنشطتنا عديدة بالطبع فهي تشمل توزيع المنشورات والتستُّر على المناضلين العديدين الجاري البحث عنهم. أذكر أنه في إحدى المرات قيل لنا إنهما اثنان، ووجدنا عند اللقاء سبعة عشر، وكنا نُخفيهم في أماكن مختلفة ... مرَّة ثانية كان لديَّ مسئول يوناني لم أتمكَّن من إيجاد سرير له إلا حيث أقطن في الطابق الثالث عشر من عمارة كبيرة وحديثة تضمُّ أندية للضباط البريطانيين، وتلقَّينا تحذيرًا بأن البوليس السياسي يُحاصر العمارة ويفتِّشها، كنا نُئوي حينئذٍ ضابطًا من القيادة العامة البريطانية العظيمة، وهو جامعي النشأة تؤهِّلُه معرفته باللغات التي يجهل عدد ما يجيده منها لاستجواب السجناء، لم يتردَّد صاحبنا هذا؛ ارتدى لباسه العسكري الخاص بالضباط من مرتبة القادة وتأبَّط زميلنا الذي لم يكُن عظيم الهيئة واجتاز الحواجز تصحبه تحيات الشرطة والحرس، انضمَّ هذا الضابط بعد تسريحه إلى الحزب الشيوعي الإنجليزي الذي لا يزال عضوًا فيه حتى الآن، ومع هذا كان هذا الضابط هو المقصود عندما اتهمني الحزب الشيوعي الفرنسي في عام ١٩٥٢م بالاتصال بعميل من المخابرات البريطانية.

ولنستأنف إحصاء نشاطنا في مساعدة الوطنيين اليونانيين المتمرِّدين الذين كنا نوفِّر لهم أماكن اللقاء ... فضلًا عن تأمين الصِّلات بين مركز الحركة بالقاهرة والجنود اليونانيين المحاصرين بالجنود الإنجليز في الصحراء، عَبَرَ اثنان من زملائنا الصحراء مرَّتَين، وفي إحداهما تعرَّضا لرصاص حرس الحدود المصري. أما أنا فكان دوري هو المساعدة في تزويد الجنود المحاصرين بالمئونة، فكوَّنتُ في أحد أملاك أبي على أطراف الصحراء احتياطيًّا من البنزين والغذاء وكنتُ أذهب ليلًا لتسليمه في أماكن مُتفَق عليها. لم يستمر هذا لأكثر من خمسة عشر يومًا، أو بالأحرى خمس عشرة ليلة كان عليَّ أثناءها الاستمرار في أنشطتي اليومية بما فيها الأنشطة المهنية، لذا لم أستطِع الصمود إلا بتناول كميات متزايدة من البنزدرين benzedrine — وهو مُستحضَر يُعطَى للحرس الليلي لِمَنْعهم من النوم — الذي يمدني به رفاقي الإنجليز، يجب أن أقول إن جهازي العصبي اهتز لسنوات طويلة.

نقطة أخيرة: كان لي حديث بعد سَحْق التمرُّد مع قواد الحركة الذين شكرونا بتأثُّر وقال لي أحدهم، واسمه نيفيلوديس Nephelodis: «نحن نعرف أن موقفك حرِج في مصر ونحن أقوى مما تظن فإذا تعرَّضتَ لخطر أنذِرْنا وسنبعث بغواصة لإحضارك.»

لماذا أروي هذا؟ بسبب ما يلي: في سنة ١٩٥٢م انعقد بفيينا المؤتمر الدولي لرجال القانون الديمقراطيين وقد مثَّل مصر فيه أحد رفاقي، الْتَقى هذا الرفيق بعضو هام من الوفد اليوناني قال له: «أنت قادم من مصر، حسنًا نحن نعرف أن بها (كنت قد أُبعِدتُ منذ سنتين في ظروف سأرويها فيما بعد) تروتسكيًّا معروفًا: هنري كورييل ... هل تعرفه؟»

والآن إلى واقعة لقاء المسئول اليوناني مع أندريه مارتي Andre Marty[١٥] حيث إن الرواية الموجودة في الكتاب اليوناني المترجَم بالفرنسية مشوَّهة للغاية: كان أندريه مارتي مارًّا بالقاهرة في طريقه إلى الجزائر — سأقصُّ هذا في مناسبة أخرى — وألَحَّ علينا المناضلون اليونانيون عندما علموا بذلك في ترتيب لقاء معه، كان لدى مارتي تعليمات مشدَّدة جدًّا بعدم إجراء أي اتصال وبخاصة في مصر حتى لا تُثار الشبهات حول قدومه للجزائر، فكيف بلقاء سرِّي مع مناضلين في صراع مع حلفاء الاتحاد السوفييتي ومطلوبين أيضًا! كيف استطعنا إقناعه أنا وزوجتي؟ لا أذكر، لعلَّه تأثَّر باستعدادنا الطيِّب وعدم

[١٥] أحد الكوادر القيادية بالحزب الشيوعي الفرنسي ومن مسئولي «مكتب المستعمرات» وقد أقصاه الحزب عام ١٩٥٣م بسبب صِلاته بهنري كورييل.

إدراكنا للأمور ... نجحنا في النهاية، وتمَّت المقابلة في سيارتي التي تولَّيتُ قيادتها لمدة تقرب من ساعتين قدَّم فيهما المسئول اليوناني إلى مارتي تقريرًا عن كل الأحداث المتعلِّقة بهم، سَمِعه هذا الأخير باهتمام، محاذرًا اتخاذ موقف ووعد بنقل الحديث؛ لم يتعدَّ الأمر ذلك.

كانت المشاركة في المسألة اليونانية هامة جدًّا بالنسبة لنا؛ حيث كانت المخاطر في الأنشطة المصرية التي تتم في ظل ظروف أمن مرضية نسبيًّا، كما سأبيِّن ذلك فيما بعد، تبدو لنا بعيدة، أما المشكلة اليونانية التي كانت بحقٍّ شكلًا ضاريًا من أشكال الصراع ضد الإمبريالية فقد واجهنا معها حقائق فظيعة، من تفتيش فظٍّ إلى تعذيب مخيف للمناضلين المعتقلين، ونحن مَدينون لها بالقوة التي اكتسبناها من مشاركتنا المتواضعة.

ولنعُد الآن إلى الفترة التي تنتهي بميلاد حركة شيوعية مصرية حقيقية وثورية؛ لقد كانت بحقٍّ فترة غنية جدًّا.

ولنتصوَّر الوضع أولًا: قُمنا حتى ذلك الحين بإذاعة الأفكار الشيوعية المرتكزة على نشر النظرية الماركسية والدعاية للاتحاد السوفييتي؛ ومن الآن فصاعدًا نريد الذهاب لأبعَد من ذلك؛ لذا ينبغي أولًا الإجابة عن هذه الأسئلة، مع إعطاء إجابات عملية لا إجابات مجرَّدة أو تعريفات حكيمة:

- ما معنى اعتناق الشيوعية؟
- ما الأهداف التي ينبغي للشيوعيين أن يتخذوها؟
- ما المهام التي ينبغي أن يقوموا بها؟

يجب الاعتراف بأننا لم نُسِئ التصرُّف، وخاصةً أنه لم يكُن لنا معلِّم: لقد كنا في آنٍ واحد مبتدئين بلا معلِّم، وقادة بلا إعداد، حاولنا بالطبع أن «ننقل» عن المناضلين الذين اتصلنا بهم من خلال المكتبة، ولكن التجارب لم تكُن مثمرة جدًّا، فالغالبية العظمى منهم مناضلون بأحزاب شرعية بدائية التكوين، والمسئولون المهمين — مثل بعض المسئولين الإنجليز (راجع ما سبق) — يقاطعونني، أو يزدروننا، أو كانوا غير قادرين على فهم مشاكلنا وإيجاد حلول لها.

كانت أكثر الصِّلات ثراءً هي صِلاتنا بالزملاء اليونانيين ولا سيما إتيين Etienne الذي قام بدور كبير في تنظيم جنود الجيش الملكي، وهو حسب اعتقادي، عامل خراطة مريض بالسل، له تحياتي ... كم أكون سعيدًا لو عرفت أخباره! وأستطيع القول، رغم أحاديثنا

الشيِّقة أحيانًا مع مناضلين شيوعيين أجانب، فإننا لم نتلقَّ أبدًا نصائح ولا توجيهات ولا تعليمات من أي شخص. وأرغب هنا في الحديث عن صِلاتي بسفارة الاتحاد السوفييتي التي فتحت أبوابها عام ١٩٤٢ أو ١٩٤٣م: كنت الوحيد في مصر الذي أقام علاقات عمل مع الاتحاد السوفييتي وهي صِلات لا يمكن اعتبارها تجارية فحسب، ومن جهة أخرى كانت زوجتي أمينة صندوق «السيدة تشرشل! للإعانة الروسية!» يا لها من هيئة مدمرة!

كان من الطبيعي إذَن أن أقابل المستشار عبد الرحمن سلطانوف الذي ربما اختير لهذا المنصب بسبب أصله الإسلامي ولمعرفته باللغة العربية، قابلني المستشار عبد الرحمن ثلاث أو أربع مرات، وقد أعلنني على الفور في أول مقابلة أن الاتحاد السوفييتي لا ينوي القيام بأي نشاط في مصر التي يجهل عنها كل شيء، شرحتُ له أفكارنا عن الوضع في مصر وأعتقد أنني لم أؤثِّر فيه كثيرًا، فقد عرفت بعدها أنه كتب مقالًا في مجلة سوفييتية أكَّد فيه عدم وجود شيوعيين بمصر!

وفي آخِر مرَّة طلب مني أن أتخلَّى عن استيراد الكتب من الاتحاد السوفييتي لأدير مكتبة «برجوازية» لأنني أسيء إليهم … رددت بنبرة مُستنكِرة: إنه لا توجد مكتبة قادرة على بذل الجهود والتضحيات التي نقوم بها، ولا على الحصول على نتائج تُقارَن بنتائجنا. فلم يعلِّق على هذا، ولكنني لم أرَه بعدها؛ وقد تمَّت هذه المقابلات بالطبع على مرأًى ومَسمع من الجميع.

إن تقارير بعض هيئات المخابرات التي أعلنت أنني «عميل سوفييتي» تعود إلى هذه الفترة، تصوروا! مقابلة مستشار بالسفارة! لا يحتاج المرء أكثر من ذلك ليكون «عميلًا»! لقد تحدَّث القذر جورج سوفرت Georges Suffert في إحدى مقالاته المقزِّزة عن صِلاتي بسلطانوف «الرهيب» تنطق هذه الصفة «بالعلم» وتعطي لهذه «الصِّلات» طابعًا مثيرًا للقلق، ولكن إذا كان الشخص قذرًا … يجب أن أعلن أن السبب في هذه الصِّلات المحدودة بالاتحاد السوفييتي لا يعود إليَّ.

بدأنا إذَن العمل بحماس في الفترة التي تلَت العدوان النازي، أعطاني مارسيل إسرائيل ثقته في وقتٍ ما، وأشركني في عمله، ولكن لم تُسفِر أبحاثنا المشتركة عن شيء يُذكر فقد تركتُ العمل منذ الاجتماع الأول بمجموعة مارسيل إسرائيل؛ حيث كانت لي رؤية أوسع — تعود لأصلي «البرجوازي» — من تصوُّرهم الضيِّق للأمور الذي روعني؛ كانوا أناسًا جادين ولهم «اتصالات دولية» لا أعرف عنها الكثير، ولكنهم — في رأيي — يحملون أنفسهم على مَحمل الجد أكثر من اللازم، ومع هذا تعاونت معهم «من الخارج» لفترة، ولكن ساءت

علاقاتنا إلى أن انتهت بهجرهم «بسببي» الاتحاد الديمقراطي الذي أنشَئُوه، والذي انعقدت اجتماعاته الأولى في مركز محفل ماسوني إيطالي، فالماسونيون أعداء منطقيون للفاشية التي تضطهدهم وقد أصبح بعضهم مناضلين شيوعيين نشِطين مثل ساندروروكا الذي قابلتُه في تورين Turin عام ١٩٥١م، وجدتُ بعد ذلك خلف مكتبه مركزًا بدا لي رائعًا بالمقارنة بالحجرة الرثة التي وضعها الماسونيون تحت تصرُّفنا.

بعد ترك الاتحاد الديمقراطي قامت مجموعة مارسيل بتأسيس نادٍ جديد أكثر شعبية وذي إلهام مصري «الثقافة وأوقات الفراغ» وذلك لعدم قدرتها على تغيير أسلوب عملها، هكذا كنت أُعتَبر ممثلًا للبرجوازية بينما يمثِّلون هم الجماهير الشعبية! لست أعرف بالتحديد تاريخ المقابلة الحاسمة التي جمعتني ومارسيل بعد رجوعه من فلسطين حيث اقترح عليَّ، في محاولة جديدة للوحدة شجعته عليها الأحزاب الشقيقة، أن أنضم لمجموعته، حاولنا معًا الإلمام بالموقف ولكن سرعان ما توقفنا عند تعرُّضنا لمسألة الدين؛ كان مارسيل يؤكد في جميع الحالات على ضرورة الإلحاد بالنسبة للشيوعيين وعلى أهمية الأنشطة المعادية للدين بالنسبة للحزب؛ راعني موقفه بالرغم من أنني فقدتُ إيماني مبكرًا؛ كنت يهوديًّا في مدرسة كلها من المسيحيين (مدرسة الرهبان اليسوعيين المدهشة بالفجالة. وهي مدرسة أحتفظ لها بذكرى طيبة للغاية، فهي قد ربَّت فيَّ القيم الأخلاقية العالية، كما أدين لها بتلقيني فلسفة التومائية الحديثة التي أشعرتني بحاجتي لتصوُّر شامل للعالم، هذا التصور الذي وجدته في الماركسية) ولأنني عشت في بلد مسلم أدركت نسبية العقائد ومنافاة تمييز إحداها على الأخريات — باعتبارها جامعة لجميع الحقائق — للعقل، ساعدتني أيضًا على التخلُّص من «الأفكار» الدينية «المُسبَقة» الذي لم يتطلب وقتًا طويلًا، معلمة فرنسية غادرتنا لتُدير ليسيه البنات التابع للإرسالية العلمانية بالقاهرة ... ولكن مصارعة الدين في مصر حيث يتمتع بجذور عميقة عملية انتحارية بحق.

كان جوهر المناقشة في الواقع غير هذا: هل يهدف الشيوعيون إلى نشر الماركسية كأفكار، كمفاهيم، كعقيدة؟ أم يهدفون إلى جعلها دليلًا للصراع من أجل تحرير الشعب المصري؟ يجب أن أقول إن مفاهيمي «الانتهازية العميقة» أثارت تقزُّز مارسيل لمدة طويلة، ومع هذا كانت ولا تزال المناقشة أساسية، فالشيوعيون إما سيبرزون أن الماركسية هي الأسلوب الأكثر فعالية لتحسين أحوال الجماهير المصرية جذريًّا، وفي هذه الحالة يكونون جديرين بثقتها، أو سيقاتلون مع أو ضد مفاهيم فلسفية ودينية، مما يؤدي إلى انقسام قوى التحرير.

سيُقال لي إن الثورة البلشفية ناضلت ضد الكهنة الأرثوذكس! ولكن ما العلاقة بين الكنيسة الأرثوذكسية التي تمثل السند الرئيسي للقيصرية الطاغية في العشرينيات وإيمان الجماهير المصرية!

حقًّا إن أكثر القوى رجعية تستخدم الدين ضد الشيوعية وقد قدمتُ واقعة من هذا الصراع (راجع موضوع القذر جورج سوفرت Georges Suffert في بوان دي جوان (نقطة يونيو) Point de juin سنة ١٩٧٦م) ولكن هذا يحدث أيضًا في دولة فرنسا العلمانية؛ من الغباء إذَن الرد على مثل هذا الهجوم بهجوم على الدين لا على الرجعية.

إن العالَم بعد ثورة أكتوبر، وهذه الفكرة من الأفكار العزيزة جدًّا عليَّ، لم يعُد هو عالم سنة ١٩١٧م، فالقوة المحولة للثورة البلشفية المنتصرة يزيد وزنها في جميع المجالات شيئًا فشيئًا، كل شيء في المجتمع يتغيَّر كما أن دور الدين قد تطوَّر كثيرًا؛ حيث وقف إلى جانب الجماهير عدد متزايد، لا من المؤمنين فقط، بل ومن رجال الدين الذين انضموا بعزم إلى قوى التحرُّر الاقتصادي والاجتماعي وشاركوا في النضال من أجل إجراء تغييرات اجتماعية عميقة كفوا عن محاولة كبحها.

سأسبق الأحداث بعض الشيء وأتحدَّث هنا عن عملي بالأزهر: كان للحركة المصرية للتحرُّر الوطني قطاع بالأزهر، وكان هناك — في الفترة التي تولَّيتُ فيها مسئولية هذا القطاع (!) — مجموعة في كلٍّ من كليات: أصول الدين، الشريعة، اللغة، ومجموعة أخرى في المعهد الثانوي الذي يؤهِّل لدخول هذه الكليات، وكانت لجنة الأزهر تضم عضوًا من كل مجموعة.

كان طلبة الأزهر هم أكثر الطلبة فقرًا في مصر، وهم نازحون من الريف، ويقطنون لدى عائلات فقيرة هي الأخرى، ويحصلون من الجامعة على منحة شهرية: جنيهان مصريان يتدبرون بهما أمرهم، بحيث يبعثون إلى ذويهم بجزء منهما، كان يأتيهم من الريف بعض الطعام: جرة الجبن الذي يأكلون به الخبز الموزَّع عليهم مجانًا بالجامعة، وكانوا يظنونني لعدم معرفتي باللغة العربية، وهي اللغة الوحيدة التي يمكنني التحدث بها إليهم، عاملًا فرنسيًا (!) ويجدون طبيعيًّا اهتمامي بهم.

كنت أحضر اجتماعات «لجنة الأزهر» وكانت كثيرًا ما تتوقف في أوقات الصلاة، ولأعلن رسميًّا أنه لم تحدث قط «مشكلة» — ولو صغيرة — تتصل بالدين: نَظَم أحدهم قصيدة شعرية من خمسمائة بيت عن الجدلية (الديالكتيك)! وقد اتخذ طلبة الأزهر في سنة ١٩٤٦م موقفًا تقدميًّا حازمًا إلى جانب طلبة جامعة القاهرة، وبالإضافة إلى ذلك أقاموا الصِّلة الأولى

بين الشيوعيين والريف المصري الذي عادوا إليه، كان عملًا مثاليًّا ينبغي استئنافه باستخدام كل القوى، وهي قوى أكثر عددًا من تلك المُتاحة لنا.

يحيا ثوار الأزهر! وليسقط استخدام الدين بواسطة الرجعية المنحلة والفاسدة ممثلة في الطبقات التي تزدهر فيها جميع المباذل!

وليحيا الشيوعيون المدافعون عن أخوة شعوب الأرض جميعًا، سواء تلك التي تحرَّرَت أو التي لا تزال تناضل في سبيل تحرُّرها، مثالًا للاستقامة والخلق والإخلاص للوطن وللجماهير المصرية!

كان أكثر مواقف الحركة الشيوعية المُقبلة حسبما هو الموقف المعادي للإمبريالية، بيَّنتُ قبلًا أن للبرجوازية المصرية والقوى التقدُّمية رأيًا في معاهدة سنة ١٩٣٦م تكريسًا فعليًّا للاستقرار في مصر، كما بيَّنتُ أن أحداث سنة ١٩٤٢م هي أحداث «تقدُّمية» في رأي مجموع التقدميين، فهي قد انتهت إلى:

(١) الإتيان بحكومة أغلبية بدلًا من حكومة أقلية.

(٢) الإتيان بحكومة حليفة لـ «الديمقراطية» بدلًا من حكومة موالية للفاشية، مما يزيد من قوة المعسكر المُعادي للنازية.

منذ البداية أوضَحَ لي كتاب لينين «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» الجانب المُعادي للإمبريالية في النشاط الشيوعي، لم يكُن هناك شك في أن النضال ضد الإمبريالية هو جوهر نضال الشيوعيين في العالم كله، وحسب ما تراءى لي لم تغير الإمبريالية الإنجليزية من قوامها، فناديت على الفور (في مواجهة المناضلين ضد البرجوازية العدو الرئيسي للجماهير المصرية، وفي مواجهة المؤيدين للنضال ضد الفاشية، العدو الرئيسي للشعوب) بالنضال ضد الإمبريالية الإنجليزية، العدو الرئيسي للشعب المصري، وضد فاشية النازيين الذين لا يفضلونهم بحال.

كان أول نشاط «عملي» لي هو توزيع منشور كتبه زملاء مصريون لبوانتي Pointet وقمت أنا وهو بتوزيع أربعة آلاف نسخة منه في أحياء القاهرة الشعبية، ليلة بعد ليلة في ظلِّ الأحكام العُرفية بعد تقدُّم الجنود الإيطاليين عن طريق ليبيا: كانت الأحكام العرفية قد أُعلِنَت منذ بداية الأعمال الحربية ولكن تطبيقها ظلَّ غير مشدد حتى ذلك الحين. ماذا يقول هذا المنشور؟ باختصار «إن الغزاة الجدد ليسوا بأفضل من الإنجليز. وهنا أيضًا ينبغي الاختيار بين الانطلاق من مفاهيم مجرَّدة أو من وقائع يجب تغييرها؛ لا وزن إذَن

لنشاط يُعادي الفاشية ويميز الإمبريالية، فنشاط كهذا ليس إلا دعاية إنجليزية: (الرجوع إلى واقعة إخوان الحرية).

أما إدراكي الداخلي للصراع ضد الإمبريالية كهدف للشيوعيين في مصر فقد تحقَّق في الزيتون.

في سنة ١٩٤٢م حدثت دفعة قوية للجنود الألمان الذين توغلوا في مصر بقيادة روميل فأحرقت سفارة إنجلترا الأرشيف الخاص بها وشاهدت القاهرة كلها الدخان يرتفع فوق حدائق السفارة، وقامت بتخصيص قطار لنقل «المناضلين المعادين للفاشية» من كل الجنسيات إلى فلسطين، في هذا القطار كانت الرفيقة التي أصبحت زوجتي ترتدي — كبقية زميلاتنا — زيَّ الجنود اليونانيين، ولحُسن الحظ أن تم تفتيشهن عند الحدود بواسطة رقيب إنجليزي شيوعي تزوَّج فيما بعد من الصديقة المصاحبة لها، وقد أصبحت هذه الصديقة منذ وصولها إلى إنجلترا — ولا تزال — عضوًا بالحزب الشيوعي الإنجليزي. وكان هذا الرقيب واحدًا من الشيوعيين الإنجليز الذين انحازوا إلى مجموعتي، فدفع مع زوجته غاليًا جدًّا ثمن هذا العمل الذي أدَّى إلى عزلهما لفترة داخل لجنة الشرق الأوسط للحزب الشيوعي الإنجليزي.[١٦]

أتاحت هذه الرحلة للشيوعيين إقامة صِلات مع ممثِّلي الأحزاب الشيوعية العربية وبخاصة الحزب الشيوعي الفلسطيني، ولا أعرف من مضمون هذه الصِّلات غير مطالبتها الشديدة «بوحدة» الشيوعيين المصريين!

أما أنا فقد قرَّرتُ البقاء لأنني ظننت بمنتهى حُسن النية إمكان تنظيم «المقاومة ضد الألمان» … الأمر الذي لم يكُن ممكنًا ولا سيما أنني لا أستطيع الذوبان داخل الجماهير بسبب شكلي «الأجنبي» وعدم إجادتي اللغة العربية. ولكن هذا لم يحل دون مضاعفة نشاطي خلال هذه الفترة التي كانت فيها «أسماء البقلي» الطالبة آنذاك هي السند المعنوي القوي لي، وكانت عائلتها القاطنة في المعادي تستقبلني هي الأخرى بكرم الضيافة الحار الذي يميِّز المصريين من كل الفئات: تزوَّجَت أسماء فيما بعد من شاب لامع هو «أسعد حليم»

[١٦] كان هنري كورييل قد زوَّد كوكس — صديقه الإنجليزي، عضو لجنة الشرق الأوسط بالحزب الشيوعي الإنجليزي — بالمعلومات الخاصة بموقف حدتو من ثورة يوليو (أوائل أغسطس ١٩٥٢م) مما دفعه إلى كتابة مقال بالدايلي ووركر أيَّد فيه حركة الجيش المصري، وعندما اتخذت الحركة الشيوعية الدولية موقف الإدانة للثورة، عوقب كوكس وزوجته.

الذي سيصبح الساعد الأيمن لمارسيل إسرائيل، ولقد قابلت والدها الذي كان مديرًا لسجن محكمة الاستئناف؛ حيث تم حجزي في سنة ١٩٤٦م على ذمة القضية المسماة ب «المؤامرة الشيوعية الكبرى» وكان استقباله للمعتقلين السياسيين العديدين طيبًا للغاية.

ولكن هذا النشاط لم يدُم طويلًا ففي أوائل يونيو تقريبًا وجدت ذات صباح في المكتبة مجموعة كبيرة من رجال البوليس بالداخل والخارج، وقد قاموا بتفتيش دقيق للمكتبة وحجزوا بعض الكتب وتم ترك الباقي، ثم صحبوني إلى فيلَّا العائلة؛ حيث لم يُسفِر التحقيق عن شيء، فالفيلَّا كبيرة وتتيح بسهولة نَقْل ما قد يورطني من غرفتي الخاصة بواسطة المصعد، وإخفاءه في القبو بمساعدة جميع الموجودين.

تم اقتيادي بعد ذلك إلى فيلَّا كبيرة بضاحية الزيتون ووجدت هنالك ما يقرب من خمسين شخصًا من «الخطِرين على الأمن العام» (كم من مرَّة عرضت فيها هذا «الأمن العام» للخطر!) الذين تم حجزهم بمقتضى القانون القائم على الأحكام العُرفية، وهم جميعًا من المصريين، فقد تم وضع الأجانب وبصفة خاصة رعايا دول المحور في معسكرات واسعة بالصحراء، ويمكن القول بأن عزلتهم هذه نسبية؛ حيث ذهبت مرَّة هنالك لزيارة أحد أصدقائي الإيطاليين الذي لم يكُن فاشيًا على الإطلاق!

قضيت في الزيتون ستة أو سبعة أسابيع شيِّقة كجميع فترات اعتقالي اللاحقة: كانت المرَّة الأولى التي اعتقل فيها وبينما كنت في حالة من الإعياء البدني لا يمكن وصفها كنت على درجة من التأهُّب النفسي جعلها تبدو لي «مألوفة»، بل ومثيرة للحماس، لم أشعر بالطبع «باستحقاقي» لها، لذا عاهدت نفسي أن يكون كشف حسابي إيجابيًّا في المرَّة القادمة حتى لا يُثير لديَّ شعورًا بالذنب من هذه الجهة، ولقد حافظت على العهد.

لماذا ألقى القبض عليَّ بينما خُصِّص قطار لحماية المناضلين اليساريين الآخَرين؟ عرفتُ بعدها أن البوليس السياسي المصري هو الذي اتخذ قرار اعتقالي — خلافًا لِما جرت عليه العادة حيث كان للإنجليز اليد الطولى في هذا المجال — على أساس من منطق بسيط: إن الألمان سيدخلون مصر، ونحن في نظرهم متورِّطون بسبب تعاوننا مع الإنجليز، كما أن اعتقال وتسليم شيوعي — يهودي علاوةً على ذلك — يُعَد عربونًا عن حقيقة مشاعرهم تجاه الألمان، كان هذا شرفًا كبيرًا لي!

كان المعتقلون الآخرون — وبينهم عميل فرنسي بيتان Petain — مناضلين نشِطين لصالح دول المحور ويتميَّزون بعدائهم الشديد للشيوعية والسامية، وكان الاتصال الأول بهم مثيرًا للقلق؛ إذ اتفق الجميع على تصفية الحساب معي في الليلة نفسها، فلم يتمَّ قبولي

بأية غرفة، ولكنَّ هناك شخصَين أتيا لنجدتي: أحدهما بارون روسي أبيض عرض عليَّ مشاركته غرفته بعد أن وجد فيَّ شخصًا من وسطه، أما الآخَر، وكان شخصًا ذا نفوذ، فهو أمين سابق في الحزب الشيوعي المصري[١٧] «!» أُقصِي في ظروف لا أعرفها حتى اليوم بواسطة الدولية الشيوعية فأصبح عميلًا ألمانيًّا! لماذا أظهر تعاطفًا؟ ربما لأنني أمثِّل بالنسبة له ماضيًا لا يزال يشعر بالحنين إليه؟ لست أدري ولكنه ذهب إلى حد قبول انضمامي إلى مائدته وكانت لنا محادثات طويلة ناشدني خلالها أن أتحوَّل إلى الإسلام تحسُّبًا لوصول الألمان الوشيك، كان الإغراء شديدًا؛ إذ كنت في هذه الفترة أتمنَّى أن «أتمصر» وبدا لي أن اعتناق الإسلام إحدى الوسائل لتأكيد «مصريتي» وكان ما أنقذني من هذه الهفوة هو بالفعل خطر التقدُّم الألماني ونفوري من أن يبدو الغرض من هذا التحول هو حماية نفسي.

كان هناك العديد من اليهود الذين يشعرون بالرغبة نفسها فتحوَّل الكثير منهم إلى الإسلام، وتعمَّقوا في دراسة اللغة العربية وتناولوا الأكلات المصرية وحاولوا جادِّين تذوُّق الغناء والرقص والأفلام المصرية، آملُ أن يكونوا قد نجحوا في هذا، أما أنا فقد حللتُ المشكلة بطريقة مختلفة؛ حيث إن العبرة هنا أيضًا بأفعال المرء وليس بماهيته، فتحسين لغتي العربية مثلًا لم يكُن مفيدًا لأحد سواي، بينما يُعد وقف جهودي لتعلُّم الماركسية أكثر فائدة لزملائي وبلدي، لن أصبح مصريًّا إذَن إلا بالنضال من أجل بلدي وشعبه: لا أزال مؤمنًا بأنني سرت في الطريق الصحيح.

ولنعُد إلى اعتقالي وهو بمثابة أول غوص لي في واقع السياسة المصرية التي لم أكُن أعرفها جيدًا، فهو قد أتاح لي إدراك أن المواطن المصري الحق لا يمكنه قبول أية «مرونة» تجاه إنجلترا! وإذا كان هدفنا هو حقًّا النضال ضد المحور فكيف يمكننا الحصول على نتائج أفضل انطلاقًا من الموقف المجرد: «إنجلترا تُقاتل المحور وينبغي مساعدتها» الذي يؤدي إلى نتيجة وحيدة ألَا وهي حرماننا من اهتمام الرأي العام؛ على العكس من ذلك بدا لنا أن الطريق الأفضل هو الانطلاق من موقف ثابت في عدائه للإمبريالية وتنمية أقوى حركة شيوعية يمكن إقامتها على هذه القاعدة ونشر الشعور بالاحترام والحب نحو الاتحاد السوفييتي، وأعتقد أننا كنا على حق. ولكن كم من معارضةٍ أثارَها هذا الخط! وكم من

[١٧] يقصد محمود حسني العرابي السكرتير العام للحزب الشيوعي المصري ١٩٢٣–١٩٢٤م.

اتهام — «مرة أخرى» — لإثبات أنني انتهازي قذِر ... إلخ. صممنا وأطلقنا على مجموعتنا التي سنعود إليها لاحقًا اسمَ «الحركة المصرية للتحرُّر الوطني».

كان الحدث الآخَر أثناء الاعتقال هو مشاركتي في إضرابٍ عن الطعام.

انتخبنا عضوًا ونائبًا سابقًا عن الحزب الوطني ممثلًا للمعتقلين، لست أذكر ظروف هذا الانتخاب كما أنني لا أذكر اسم هذا العضو ولا سبب إبعاده عن مركزنا الذي أسفر عن قرار المعتقلين بالإضراب عن الطعام للمطالبة بعودته.

كنت قد اتخذت قراري بالتضامن مع جميع المعتقلين حتى لو كانوا ينتمون إلى المعسكر المُعارِض لمعسكري، لذا سمحت لنفسي أن أنتقل مباشرةً من صيام رمضان إلى الإضراب عن الطعام، بينما لم يبدأ الآخَرون الإضرابَ إلا في اليوم التالي بعد وجبة حافلة بالطعام. كنت أصوم رمضان كالآخَرين؛ إذ إن المرء لا يُعتد بكلامه إذا تحدَّث وهو شبعان إلى أناس خاوية بطونهم، كما أن من اللائق احترام العادات الاجتماعية للوسط الذي يتواجد فيه الإنسان وبخاصةٍ إذا كان في هذه العادات ما يزعج، وعلى الشيوعي أن يسلك سلوكًا مثاليًّا؛ لأن هذا يخدم قضيتنا أكثر من الأحاديث الطويلة.

كان هذا الإضراب ناجحًا، على كل حال فيما يخصني، فهو أقصَر — إذ لم يستمر سوى عشرة أيام — وأنجَح إضراب في حياتي.

كانت الظروف العامة مُواتية، فالألمان قد هُزموا وعاد قطار الديمقراطية حاملًا إياهم إلى مصر، والظروف العامة شرط هام يجب أخذه في الحسبان عند الإعداد لإضراب، والإضراب عن الطعام «كغيره من الإضرابات» التي يتشابه معها في التكتيك، يتطلَّب مراعاة بعض القواعد مثل عدم تعبئة كل القوى منذ البداية، حتى لا تضعف بمرور الوقت.

ينبغي إذَن البدء بأكثر العناصر عزمًا مع الانضمام التدريجي للآخَرين حتى تزيد قوة الموقف بدلًا من أن تضعف ... إلخ. لم ينقص هذا الإضراب إلا «الإعداد» وهو أحد العناصر الرئيسية التي يجب توافُرها مع التعبئة في الخارج حتى يحتفظ بتأثيره، إذ إن الإضراب عن الطعام هو السلاح الأخير في يد المعتقل، وينبغي ألا يضيعه. وهو — للأسف — ما فعلناه في النهاية! عادةً ما تتم التعبئة في الخارج ببطء ولكن هذا لم يكُن مهمًّا في حالتي لأن الخارج بالنسبة لي هو العائلة التي تحركت على الفور فتدخلت لصالحي تعزيزات قوية حالت دون إصدار قرار اتهام ضدي.

إن العزيمة هي العنصر الأساسي لإنجاح الإضراب عن الطعام ولم يكُن هناك شك في إصراري على المُضيِّ لـ «النهاية»؛ لن أذكر الضغوط التي مُورِسَت عليَّ لحملي على قطع هذا

الإضراب، ولكن في المستشفى، حيث نقلت، قيل لي حين طالبت بإطلاق سراحي: «النحاس باشا يقول لك إنه سيطلق سراحك إذا توقَّفتَ ويُنذرك أنه لن يفعل إذا استمررت ... إلخ.» ولكنني صمدت!

أُطلِق سراحي وتم وضعي إداريًّا تحت المراقبة فكان عليَّ ألا أغادر منزلي منذ الغروب إلى الشروق، وقد اتُّخِذ هذا الإجراء لسلب المجرمين في نظر القانون العام القدرة على الإيذاء؛ إذ إن المعروف أن هؤلاء يتحركون ليلًا، وهو يُعتبر امتحانًا كبيرًا عانى منه سنين طويلة رفاقي الذين تعرَّضوا له، فالاستيقاظ فجأةً عدة مرات بالليل ليس دائمًا بالأمر المحتمل، وهو قاسٍ في كل الأوقات، أما أنا فلم أتأثَّر به على الإطلاق لصِلتي الوثيقة بامتيازات البرجوازية الكبيرة.

كان أحد رجال البوليس يمرُّ مرتين أو ثلاثًا للاطمئنان، وكان مدركًا تمامًا لوضعه، فهو لانبهاره من مظاهر البذخ المحيطة لم يكُن يجرؤ على الدخول من الباب الرئيسي، وكان يدخل من الباب المخصَّص للخَدَم؛ حيث تتم مقابلته في غرفة الخدمة فيُقدَّم له شيء من الطعام مع أجر بسيط، ثم ينصرف بعد التوقيع في سجل التفتيش، غادرت في النهاية منزل والدي إلى المنزل الذي أقيم فيه مع زوجتي، ولكن رجل البوليس رابط الجأش، استمر في المرور على الفيلَّا ثلاث سنوات، أي حتى انتهاء الأحكام العرفية، ومن المؤكد أنه استاء بعدها كثيرًا لفقد هذا المورد من الرزق.

شدَّت فترة الاعتقال أزري من كل النواحي، واستأنفتُ جهودي لتكوين حركة شيوعية مصرية بعزيمة أكبر من ذي قبل، وأخذَت بعض المواقف تتضح شيئًا فشيئًا:

- المضمون المُعادي للإمبريالية كمحور لنضال الشيوعيين.
- الموقف من السودان.
- الحياد الديني.

كنا في طريقنا للإعداد لهدفنا الرئيسي، وهو بناء الحزب الذي أصبح حديث الكثيرين، ولكنَّ أحدًا غيرنا لم يُعطِه مضمونًا فعليًّا، فمعظم الشيوعيين حتى سنة ١٩٤٣م ينظرون لتأليف الحزب على النحو التالي: تكوين مجموعة من الشيوعيين المخلصين والصادقين والأحسن إعدادًا من «الآخَرين»، وتتويج هذه المجموعة باعتراف من الدولية الشيوعية، وأنا اليوم أكثَر تفهُّمًا لهذا الموقف الذي ينظر إلى الأحزاب الشيوعية على أنها «أقسام» من

الدولية الشيوعية التي تُعد الإدارة الحقيقية لها بصفتها الهيئة التي تحدِّد للأحزاب خُطَّتها وتكتيكها كما تقوم بتصحيح الأخطاء التي قد تحدث ... إلخ. من هنا يتضح أن إنشاء «قسم» أكثَر سهولة من تأسيس حزب. ولكن مفهومنا الذي أكَّدَه لنا عمل الدولية الشيوعية مختلِف تمامًا، فنحن نرى أن الحزب هو طليعة الطبقة العمالية، وليس من الممكن اكتساب هذا الاسم بغير انضمام جميع العناصر العمالية الطليعية إليه، ومن هنا كانت المهمة التي أسميناها «بناء» الحزب، والتي رأينا تنفيذها على مراحل.

ولكنها ليست مهمة لمُناضل واحد أو مجموعة صغيرة، بل هي مهمة للحركة الشيوعية المصرية التي يتعيَّن البدء بها، وهي أيضًا مهمة معقَّدة بطريقة غريبة، إذ إنها تتطلَّب مناضلين ثوريين من الجماهير الشعبية لا من المثقفين، كما أن هؤلاء المناضلين ينبغي أن تكون لهم «رسالة»، وكان هذا الأمر على درجة من البساطة على الصعيد الاجتماعي، حيث يجب التركيز على أن معاداة الإمبريالية — وهو ما نتفق فيه ظاهريًّا على الأقل مع تكوينات سياسية أخرى — ليست الرسالة الوحيدة للحركة المصرية للتحرُّر الوطني؛ المجموعة الوحيدة التي تخاطب مناضلين لا يمكنهم الاستغناء عنها لأنها مجموعة ذات رسالة اجتماعية حقيقية.

كانت الصيغة بسيطة:

«الفقر، الجهل، المرض» هذه الأوبئة الاجتماعية الثلاثة:

- ليست حتمية.
- لا يمكن القضاء عليها في إطار نظام رأسمالي يُضيف إلى عدم عدالة التوزيع عَجْزه الواضح عن زيادة الإنتاج بدرجة كافية لتصفية هذه الأوبئة.
- لا يمكن القضاء عليها إلا في ظِل نظام اشتراكي على غرار ما حدث في الاتحاد السوفييتي.
- إن تاريخ المجتمعات يجعل من قدوم المجتمع الاشتراكي أمرًا حتميًّا.

سيُقال إن كل هذا ليس مُبتكَرًا! ولكنه واضح ومُقنِع، وقد أثبتت التجربة أن هذا كافٍ.

من جهة أخرى كان علينا تحديد خبراتنا «السياسية» من أجل التقدُّم في مجال غير مألوف لنا وهو مجال التنظيم، أعني التنظيم السري، الذي كان نقطة ضعفنا.

في بداية «نشاطي» استدعاني عمر «بك» حسن، مدير «القسم المخصوص» (ضمنيًا لمكافحة الشيوعية) الذي يتحدَّث الروسية، وهو قد تم إعداده مع سليم زكي «باشا» — رئيس البوليس فيما بعد — الذي يتحدَّث الروسية[١٨] هو الآخَر على يد الأوكرانا القيصرية؛ البوليس السياسي الرهيب التابع للقيصر، وقال لي:

«إنني أقدِّر أسرتك كثيرًا وأعرف «مثاليتك»، وأنا أعمل منذ عشرين سنة بهذا المكتب «وتحت يدي» جميع الشيوعيين؛ إن عملائي يُحيطون بكم! تعقَّلْ وكرِّس نفسك للنشاط الاجتماعي.» حقيقةً كان المخبرون وقتئذٍ أكثر عددًا من المناضلين!

لم ينَل هذا من عزيمتنا وقرَّرْنا مواجهة الموقف بوعي؛ فأنا لست من المؤمنين بـ «القوة غير المحدودة» للبوليس السياسي، ولكنى أُومِن بالإعداد «الكافي» أو بعدم الإعداد للمناضلين، وإلى الآن لم أقابل استثناءً واحدًا لهذه القاعدة؛ إن الفشل والاعتقال يرجعان لا إلى التقدُّم «الفني» أو القدرات الفائقة للبوليس، بل إلى تخلُّف الشيوعيين أنفسهم، وليسأل هؤلاء أنفسهم بأمانة عن «تجاوزاتهم» غير المعقولة لأبسط قواعد الأمن والتنظيم.

بدأنا إذَن بوضع هذه القواعد وهو بداهةً أسهَل كثيرًا من تطبيقها، ولكن يجب ألا ننسى أننا لم نتلقَّ إعدادًا، وأن اكتشاف القواعد الأولية، وهي أهم القواعد، يطلب منا جهودًا كبيرة، وقد أدَّى تناولنا الجدِّي للأمور إلى النجاح في تطبيق هذه القواعد بطريقة لائقة، وإحاطة عملنا بـ «الهامش الأمني» اللازم لازدياد نشاطنا على الأقل خلال الفترة التي امتدَّت حتى سنة ١٩٤٧م، كما ساعد إعداد اللوائح على تحديد المشاكل التنظيمية وكانت أولى هذه المشاكل هي اختيار الاسم، وهي مشكلة حلَّتْها على طريقتها كلٌّ من المجموعات الأخرى، سواء بعدم اختيار اسم أو باختيار «اسم مستعار» مثل مجموعة «الديمقراطية الشعبية» التي تدعى غير ذلك وترى أن خداع الرأي العام حيلة جيدة! هناك أيضًا الأسماء الموجهة «للمبتدئين»: إسكرا Iskra مثلًا، ما الذي يعنيه هذا الاسم أو ترجمته العربية لغير الشيوعيين؟

وقفنا في اختيارنا للاسم عند اقتراحين فقط:

(١) الأول هو اتخاذ اسم «الشيوعية» المجيد بشكل ما، ولكننا تراجعنا لثلاثة أسباب:

---

[١٨] هذه المعلومات غير صحيحة، فكلٌّ من عمر حسن وسليم زكي تدرَّبا على يد الإنجليز وليس الروس، ولم تكُن أعمارهم — عندئذٍ — تنبئ بأنهم أدركوا الأوكرانا، اللهم إلا إذا كان تدريبهم قد تم في مرحلة الطفولة.

- **السبب الأول:** يتعلَّق بالأمن فهذا الاسم يعرضنا للهجوم لأن الشيوعية «خارجة على القانون».
- **السبب الثاني:** وهو أهم من الأول، هو أن هذا الاسم يؤدِّي إلى الحكم علينا لا من خلال حقيقتنا أو أهدافنا الحقيقية بل انطلاقًا من أفكار مُسبَقة غير معقولة أدخلتها في العقول دعاية مستمرة تصوِّر «الشيوعية» على أنها المرادف لأكثر المباذل شذوذًا.
- **ويتعلَّق السبب الثالث:** وهو أهم الأسباب جميعًا، بما تنتظره الطبقة العمالية والجماهير المصرية من الشيوعيين، إذ يعني هذا الاسم بث الاعتقاد في النفوس بأننا قادرون على أداء دور قيادي: دور الحزب الطليعي بينما نحن لم نزَل في المرحلة الأولى من بنائه.

وقد حدث آنذاك إجماعٌ على هذا الرأي، لذا كان الشباب المثقَّف[١٩] الذي تم «إعداده» من خلال المناقشات داخل الحزب الشيوعي الفرنسي — لا عن طريق النضال في بلاده — على خطأ حين خرج عن الإجماع في هذا الشأن وألَّف «حزبًا شيوعيًّا مصريًّا» فاختيار هذا الاسم وإن كان حسنة لا جدال فيها، إلا أنه يُعد غلطة سياسية عميقة، الذنب الأول فيها هو خداع الجماهير (ولم يكُن — للأسف — الخطأ الأخير فهم لم يتركوا خطأً إلا وارتكبوه).

(٢) ولنعُد إلى مسألة اختيار الاسم للمجموعة التي كنا بسبيل إنشائها: اتخذنا قرارنا بأن يكون الاسم معبِّرًا عنا وعن هدفنا فوقع اختيارنا على ما يلي:

- حركة: لا حزب للإشارة إلى أننا لا نزال في البداية.
- مصرية: لأن التمصير يجب أن «يتم» وسنرى أنه تحقَّق مع ميلاد المجموعة.
- تحرر وطني: فالتحرُّر الوطني هو المهمة التي حددناها لأنفسنا حتى في ذروة نضالنا ضد النازية والتي تعبِّر عن نشاطنا المعادي للإمبريالية، وبالإضافة إلى هذا هناك الواقع الاجتماعي الذي لا يمكن إنكاره لمفهوم التحرُّر.

---

[١٩] يقصد د. فؤاد مرسي ود. إسماعيل صبري عبد الله اللذين أسسا تنظيمًا حمل اسم «الحزب الشيوعي المصري» عام ١٩٥٠م، عرف في أوساط الحركة الشيوعية المصرية باسم «الراية»، وهو اسم الجريدة التي أصدرها الحزب.

ها هو العرض الملخص للطريقة والسبب اللذين تم بهما اختيار اسم «الحركة المصرية للتحرُّر الوطني»؛ هناك ملحوظتان أخريان فيما يتعلَّق بالاسم:

الأولى: وهي أنه عند وحدتنا مع «إسكرا» تم بناءً على اقتراحي اختيار كلمة «ديمقراطية» بدلًا من «مصرية» التي فقدت مع تأليف المجموعة الجديدة سبب وجودها مع الحفاظ على اسمنا السابق: لقد أصبح اسمنا — أكثر من أي وقت مضى — هو رايتنا، فالتحرُّر الوطني والنضال من أجل الديمقراطية هما المهمتان اللتان حدَّدناهما لأنفسنا.

الملحوظة الثانية: هي أن اختيار الاسم لمجموعة ما، لا يعني بالضرورة ظهورها به فور اختياره، فقد أصدرنا منشورنا الأول (نكاد نكون مجبرين كما سنرى لاحقًا) في سنة ١٩٤٥م بينما اختير الاسم في سنة ١٩٤٣م.

واجهتنا أيضًا بقية اللوائح بالعديد من المشاكل:

ما شروط دخول المجموعة؟ مَن يكون داخل وخارج المجموعة؟ كان هذا على درجة من الأهمية وخاصة أن عدد الشيوعيين في تزايُد: أعني هؤلاء الذين كانوا حينئذٍ يعتبرون أنفسهم كذلك، هل سيصبحون أعضاءً من «تلقاء أنفسهم» وبعضهم معروف بل و«شهير» وسبق له دخول السجن؟ هل سنتركهم جانبًا؟ هل هذا من حقنا؟

هاكم الطريقة التي عملنا بها:

أولًا: «غيرنا الوسط»، غادرنا «عالم الشيوعيين» المعروفين والمكشوفين الذين لا يعرفون للنظام معنًى، ولا يرغبون في دخول «ثكنة»! هذه هي الكلمة التي استخدمها لينين للإشارة إلى نظرة العديد من المثقفين للحزب؛ «نزلنا» (اعذروا جرأتي في استخدام هذا اللفظ، فالأولى أن أقول «صعدنا») إلى الجماهير العديدة داخل هذا المحيط الحقيقي الذي لا يمكن للبوليس أن يعرفه جيدًا وبالتالي لا يمكنه التحكُّم فيها؛ هذا «النزول» يمكن أن نقول إننا نجحنا فيه في حدود متطلباتنا المتواضعة فقد عدنا منه بعددٍ من المناضلين يعدون من أكثر المناضلين الذين عرفتهم مصر صدقًا في ثوريتهم، والذين يفخر بهم أيُّ «حزب» لم يزِد عددهم على العشرين، فنحن لم نكُن قادرين على «استيعاب» عدد أكبر، ومع هذا فقد أنشأنا الحركة الشيوعية المصرية بهم.

كان العثور عليهم هو المرحلة الأولى، ويليها بعد ذلك الإعداد الذي كان أيضًا مغامرة مثيرة: مدرستنا الأولى للكوادر، لقد كانت مغامرة حاسمة.

تمَّت تسوية المشاكل المادية بسهولة بفضل إمكانياتي «البرجوازية» مرَّة أخرى؛ حيث كان مقر مدرسة الكوادر الأولى «السراي» وهو بيت ريفي كبير يقع في مزرعة واسعة يمتلكها أبي وأتولى إدارتها.

ضمَّت المدرسة خمسة عشر مناضلًا استمرَّ تدريبهم خمسة عشر يومًا على ما أذكر، وكانوا من العمال والطلبة الفقراء — بينهم أزهري واحد على الأقل — و«صغار البرجوازيين»، الأحرى أن أقول «صغار» بدون برجوازيين.

ماذا تعلَّمُوا؟ لقد نقلنا إليهم كل ما نعرفه تقريبًا. أولًا: من المقصود بـ «نحن»؟ مجموعة صغيرة جدًّا لا تزيد على ستة أو سبعة أشخاص من المثقفين بالطبع، وقد نجح معظمهم في حياتهم العملية وأصبح أحدهم وزيرًا![٢٠] كانوا جميعًا مُخلِصين، متواضعين، راغبين في نقل معلوماتهم بطريقة بسيطة ومباشرة للغاية وكذا في «نقل الشعلة» بقدر إمكانهم إلى مَن هم أقدَر على حملها مدة أطول ومسافة أبعَد؛ إنني أذكرهم بمودة عظيمة فرغم طريقهم اللامع في الحياة لم يركن أحدهم أبدًا لـ «الخيانة».

عاش الدارسون حياةً بسيطة وزاهدة في ظروف مادية شديدة التقشُّف وجوٍّ معنوي غير عادي، وقد ترجم أحد المرشدين «النشيد الأممي» بقدر كبير من الدقة والفن، وكان سماع هذا النشيد بالعربية من مناضلين صادقين قاموا على الفور «باتخاذه نشيدًا لهم» مكافأة أكبر من كل الجهود التي بذلناها.

كانت مهام التدريس أكثر تعقيدًا بالطبع فالمقرَّر «غير مُنسَّق»، وإن كنت لا أستطيع تذكُّره إلا أنني أعرف أنه يضم بعض العناصر عن مصر؛ مواردها وبؤسها، مع تحليل أوَّلي — على الأرجح — للطبقات بها، ومبادئ عن الاقتصاد السياسي والفلسفة الماركسية: نص ستالين الشهير عن «المادية الجدلية والمادية التاريخية»، مبادئ عن تاريخ الحزب الشيوعي البلشفي بالاتحاد السوفييتي وإنجازات الاتحاد السوفييتي في جميع المجالات: القضاء على البطالة، المساواة بين الجنسين، التعليم للجميع … إلخ. كل ما يبدو خرافيًّا وما تم اكتسابه بفضل أكبر جهود بذلها شعبٌ من الشعوب في ظِل ظروفٍ، كثيرًا ما بلغت في صعوبتها حد القسوة … ولأتوقف هنا، فأنا كلما فكرت في الاتحاد السوفييتي أتحول إلى شاعر.

---

[٢٠] تولَّى التدريس بهذه المدرسة هنري كورييل، وجوماتالون، ودافيد ناحوم (من العناصر البرجوازية اليهودية)، بالإضافة إلى ثلاثة من أبناء البرجوازية المصرية هم: طاهر المصري، وأحمد التوني، وزكي هاشم، والأخير كان وزيرًا للسياحة لفترة قصيرة في عهد أنور السادات.

ولنعُد إلى مدرسة الكوادر، أُقيمَت المدرسة حوالي أكتوبر سنة ١٩٤٣م، ولم يداخلنا شك في أنها علامة على الميلاد الحقيقي للحركة الشيوعية المصرية، حيث «استوعب» الماركسية مثلنا، مناضلون من الجماهير الشعبية استعدوا لأخذ مكاننا، كانوا بالطبع يعترفون لنا بالجهود التي قُمنا بها، وكنا نحس بحبهم واحترامهم لنا، فهم يُولوننا ثقتهم وينوون على الاحتفاظ بنا إلى جانبهم لا التخلُّص منا، ومع هذا فقد أصبحوا هم الشيوعيين من الآن فصاعدًا، أما نحن فكنا في ذروة السعادة لأننا أقرب الأصدقاء إليهم.

كنا قد اتفقنا أن التنظيم الشيوعي يمرُّ بسلسلة من المراحل وإن لم نتفق على مغزًى ولا مضمون هذه المراحل:

في أول مراحله يعمل الحزب — فلنسمِّه هكذا لتبسيط الأمور — «من الداخل»، وقد اختلفنا على معنى هذا العمل؛ حيث يرى أكثر «منافسينا» جدية أنه يرتكز بصفة خاصة على الإعداد النظري؛ أما نحن فكانت لنا رؤية مختلفة.

ولكني أولًا أودُّ توضيح نقطة: في كتابه «تاريخ المنظمات اليسارية المصرية» يزعم رفعت السعيد — «لتبرير» الدور الذي قام به «الأجانب» في إنشاء الحركة الشيوعية المصرية — أن البوليس السياسي لم يكُن يهتم بهم بينما تشل رقابته حركة الشيوعيين المصريين، وسأثبت خطأ هذا الرأي.

أثناء بحثنا عن مناضلين «ذوي خبرة»، أحطنا بكل «قدماء» الشيوعيين وبخلاف عصام حفني ناصف الذي طالب كشرط لاشتراكه بتعيينه أمينًا عامًّا ولم نكُن مستعدين لقبول «شرط» كهذا، وياناكاكيس Yannakakis تاجر الإسفنج الشهير الذي كرَّس نفسه للعمل بين مواطنيه اليونانيين، انضم إلينا جميع مَن توجهنا إليهم من الآخرين وناضلوا معنا، أي كان بوسعهم النضال، وهم الذين دخلوا الحركة المصرية ولسنا نحن الذين أصبحنا أعضاء في مجموعتهم؛ وأودُّ ذكر بعض ممَّن أتذكرهم بصفة خاصة: الدكتور عبد الفتاح القاضي، تحدثت عنه كناشر ومحرِّر للمجلة الألمانية التي أصدرتها الحركة المصرية لأسرى الحرب الألمان (الرجوع إلى ما سبق)، وقد عمل كثيرًا في ترجمة الكتب النظرية ونشر المجلات الداخلية التي سأتحدث عنها لاحقًا؛ ظلَّ عبد الفتاح القاضي لفترة طويلة عضوًا في لجنتنا المركزية إلى أن صده أخيرًا المعدَّل السريع لاجتماعاتنا الليلية التي تستمر طَوال عشر ساعات من الساعة السادسة مساءً حتى الرابعة صباحًا فضلًا عن عمله صباحًا.

هناك أيضًا «الدكتور» حسونة، المسئول عن مجموعة الإسكندرية، وهو في الواقع طبيب أسنان على درجة عالية من التعليم، وإنْ كان أقل «ثقافة» من الدكتور القاضي، وقد

تولَّى الإشراف على مشاكل الطباعة السرية؛ مجموعة «الكتب الخضراء»، المنشورات ... إلخ. والشيخ صفوان، وعبد الرحمن فضل الذي أصبح شهيرًا بسبب منعه من دخول مصر عند عودته من الاتحاد السوفييتي، فظلَّ لشهور طويلة جوَّالًا لا يرسو في مكان، و«كوَّاء» لا أذكر اسمه ... انضمَّ هؤلاء جميعًا إلينا وقاموا بعمل هام بالرغم من معرفة البوليس بهم جيدًا، وقد مات جميعهم للأسف، وإنني أتمنى أن يتولى إنسانٌ ما جَمْع كل الذكريات التي يحتفظ بها عنهم البعض منا؛ لإحياء ذكراهم كما آمل ألا يتخذ المناضلون «الجدد» الذين يبحثون بجدية عن الخبرة الناقصة لديهم، موقفًا مزدريًا من «القدماء»، إذا كان هؤلاء لا يريدون التعاون مع مناضلين «ارتكبوا أخطاءً» فإن هذا يعني الادعاء غير المعقول بعدم ارتكابهم أخطاءً؛ لأن الوحيد الذي لا يخطئ هو مَن لا يعمل، على حد قول لينين، كما أن موقفهم المزدري للعطاء القليل إنما يعني في الواقع عدم التمسُّك بالثورة، ونحن الذين كنا على استعداد للزحف تحت أقدام مَن يتيحون لنا التقدُّم خطوةً واحدة في أي مجال!

أخذت مجموعتنا إذَن في الاتساع بعض الشيء، وقد تألَّف — إنْ صح القول — «العمود الفقري» الثوري في المرحلة الأولى من عمَّال الجيش بقيادة سيد سليمان رفاعي الذي يستطيع المساهمة في تاريخ حزبنا بكتابة مذكراته، وآمل أن يحذو حذوي؛ ينبغي أيضًا نشر المعارك التي قادها هؤلاء العمَّال المتعلمون والمؤهلون، وهم بحق صفوة الطبقة العمَّالية في مصر ومعاركهم جديرة باحتلال مكان مشرِّف بين معارك الطبقة العمَّالية في العالم.

إنني أذكر جيدًا — مع كثرة الأشياء التي نسيتها — التقرير الذي قدمته إلى اللجنة المركزية، بعد دورة مدرسة الكوادر وهو «خط إعداد الكوادر»؛ قوبل التقرير بحرارة، وبخاصة من الأعضاء الجدد باللجنة المركزية، فلقد كان معبرًا عن المطلب الرئيسي للمرحلة التي نمرُّ بها، إذا كان هدفنا الأساسي هو «بناء الحزب» فإن الحركة الرئيسية في هذا البناء هي «إعداد الكوادر» الذي نجحنا فيه بقدر معيَّن ولفترة ما، والدليل على هذا هو رأى «منافسينا»: يا لهنري من شخص مزعج! لم تكُن الأوصاف بهذا اللطف — للأسف — إن كوادر الحركة المصرية لا مثيل لهم؟! ومن الأخطاء الكبرى التي ارتكبناها عدم الانتباه إلى توقُّف عملية «إعداد الكوادر» بينما تتطلَّب الزيادة السريعة في التنظيم عددًا متزايدًا من الكوادر الجديدة، وربما كان السبب في المقاومة غير الكافية التي واجهت بها الحركة الديمقراطية للتحرُّر الوطني حملات الشرطة في مايو سنة ١٩٤٨م هو هذا التفاوت المستمر بين عدد الكوادر الموجودة وعدد الأعضاء، وبالإضافة إلى هذا فإن كوادر الحركة

المصرية — لانغماسهم بالكامل في النشاط العملي — لم يتطوروا باتساقٍ في جميع النواحي، اكتفاءً بتطورهم من خلال المشاركة في المعارك الحادة التي قُدناها، وسنرى أن اجتماعات اللجنة المركزية للحركة الديمقراطية خلال الفترة الطويلة للصراع الداخلي لا تشغلها مهام الإدارة الفعلية للعمل، فضلًا عن محاولة التحليل الواعي والهادئ للوضع، وقد كلف هذا «الانحراف» الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني غاليًا، ولكنني أشك في وجود تحليل كافٍ لهذه الظاهرة. أقول هذا لأن اجتماعات اللجنة المركزية بالحركة المصرية ساهمت في إعدادنا؛ كانت المشاكل كلها تُطرَح وتُناقَش بعمق، على سبيل المثال تحليل الوضع السياسي للبلد الذي سنتحدَّث عنه عند ذكر أحداث سنة ١٩٤٥–١٩٤٦م، وهو تحليل لم تقُم بمثله الحركة الديمقراطية، كما أننا قمنا وحدنا في مواجهة الجميع بتحليل لضرورة المد الثوري في أكتوبر سنة ١٩٤٥م بالتحديد، على أننا لم نكتشف ولم نتصور الهجوم المتطوِّر للرجعية في منتصف سنة ١٩٤٧م تقريبًا؛ لذا كانت الإجراءات التي اتخذناها لمواجهته سطحية، أو على أية حال غير كافية؛ ولا أذكر أننا تناقشنا مرَّة واحدة حول ما قد يحدث في ١٥ مايو: الحرب، إعلان الأحكام العُرفية … فكان «الإجراء» الحازم الوحيد هو توجيه «النصح» للقادة بتغيير أماكن إقامتهم؛ لم يكُن مدهشًا إذَن نجاح الهجوم الرجعي من هذا النوع من الإعداد، ولنا عودة لكل هذا.

لا نزال حتى هذه اللحظة في الحقبة التي تَلَت «فترة التكوين الأولى» وهي المرحلة الأولى في بناء الحزب، تلك المرحلة التي يعمل فيها الحزب من الداخل فيُنشئ كوادره ويحدِّد أسلوب العمل وتجارب التنظيم والوسائل الفنية، ويحلِّل واقع البلد تحليلًا ماديًّا وليس مجردًا: إلى أين وصلت بالفعل كلٌّ من القوى الاجتماعية التقدمية، والمحافظة والرجعية؟ ما درجة نضوجها الفعلي؟ ما هو بالضبط التأثير المتبادل بين هذه القوى؟ إلخ … إلخ.

من أكثر دراساتنا خصوبةً تلك الدراسة التي أسفرت عن إدراكنا بأن القلب الثوري المصري للطبقة العمالية ينبض بشبرا الخيمة: يا عمال شبرا، ها هي المناسبة للانحناء لكم ولقائدكم المحبوب والمحترم محمد شطا، القائد بلا منازع الذي أنشأ «مجالس المصانع» قبل ثلاثين عامًا من تشكيل «اللجان العمالية» بإسبانيا، والذي قاد المعارك المثالية الجديرة بأن يذكرها التاريخ.

ساعدت مجموعة من العناصر الموضوعية التي أدركناها جيدًا على حب عمَّال شبرا للنضال:

- ضخامة الطلب وارتفاع الأسعار؛ حيث أوقفت حالة الحرب الاستيراد الخارجي، كان إذَن من صالح أصحاب العمل شديدي الجشع الاستجابة لمطالب العمال، إذ إن الخسارة في حالة الإضراب مرتفعة للغاية.
- على العكس من هذا كان الموقف في المحلة التي لم يكُن بها سوى مصنع كبير واحد، وكان الطرد منه يعني إما الاغتراب إلى القاهرة مثلًا، أو العودة إلى الأرض؛ أما في شبرا حيث المصانع العديدة — كان البعض منها مجرد ورشة بسيطة — وحيث تنقص الأيدي العاملة المؤهلة كان من السهل أن يجد العامل المطرود بسبب نشاطه مكانًا آخَر للعمل.

كانت الظروف إذَن مواتية، وأعطت جهود شطا ثمارًا أخرى، ولم تقتصر على انتصار المطالب، ففي وقت بسيط أصبح عدد كبير من عمال شبرا شيوعيين، وأي شيوعيين! أتذكر بيانًا لي عن «الأجر، السعر، الفائدة»، يصف هذا البيان ميكانيزم استغلال العمال وكان عمال النسيج الذين يستمعون إليه يفهمونه بصورة أفضل مني، فهم يعيشون هذا الاستغلال وبإمكانهم حساب معدله بدقة … لقد كان الأمر جليًّا بالنسبة لهم، من هنا كان انضمامهم الفوري والنهائي.

أحسست هذا الإحساس «بالحب من أول نظرة». مرَّة أخرى أودُّ أن أرويها هنا: في سنة ١٩٤٧م تم القبض عليَّ واعتقالي في سجن الأجانب في ظروف سأعود إليها؛ قابلت في السجن معتقلًا آخر، وهو قاطع طريق قادم من الريف، قتل عددًا لا أذكره من الأفراد، وإن كنت أظن أن الإحصاء شمل أكثر من عشرة، ولكن أحدًا لم يشهد ضده لما يثيره من خوف ورهبة؛ هذا السجين أدين له بفهمي المادي لمعنى النضال الفوري التلقائي في الريف؛ حيث يأخذ هذا النضال شكل «قطع الطريق» لعدم قيام الطبقة العمالية بقيادته، كما أدين له أيضًا بمعرفتي باحتياج الفلاحين إلى «تجسيد» طموحاتهم في صورة أشخاص «يفوِّضون» إليهم أمرهم وينقادون إليهم بلا تبصُّر، على أن تكون لهم جميع المزايا، إنه شكل من أشكال «عبادة الشخصية» … ولنعُد إلى «قاطع الطريق» الذي كانت لي معه مناقشة قصيرة: كلَّمتُه، وإنْ لم أحسن التعبير لعدم كفاءتي في هذا المجال، عن مبدأ «الأرض لمَن يزرعها»، لم أرَ في حياتي رد فعل أسرع من هذا، فقد نادى السجانين، وكان أطول منهم قامةً ويثير في نفوسهم الرعب، وقال لهم مأخوذًا بحق: «لقد وصل المهدي!» عبثًا حاولت أن أشرح له أن هذه المواقف ليست شخصية وأنها مواقف يتبناها حزبي وكل الشيوعيين في العالم … تم الفصل بيننا على أنني أظن أن قاطع الطريق هذا كان بإمكانه أن يصبح تشابايف Tchapaiev مصريًّا بحق.

ولنعُد إلى عمَّال شبرا الخيمة الذين يعرف عنهم الجميع أنهم رمح الحركة الوطنية في سنة ١٩٤٥–١٩٤٦م، فهم القوة الأساسية لمظاهرات الجماهير؛ حيث كان قادتهم هم المحرِّكين الرئيسيين «للجنة الطلبة والعمال» — والأجدر تسميتها «لجنة العمال والطلبة» — ومصر مدينة لحبهم للقتال وللتضحيات التي بذلوها في قيادتهم للجماهير بأول انتصار ثوري تحقَّق بعد الحرب وهو الجلاء عن وادي النيل المحتل منذ سبعين عامًا.

إن كتابة ملحمة عمَّال شبرا مهمة لمحمد شطا الذي لم يتوقف دوره الوطني عند حد قيادة عمَّال شبرا أو عمَّال النسيج بصفة عامة، بل امتدَّ إلى «لجنة الطلبة والعمَّال» وإلى اللجنة المركزية للحركة المصرية التي كان عضوًا بها، ثم الحركة الديمقراطية بعدها؛ إن محمد شطا أحد أساتذتي، وكان يقول لي أحيانًا: «ليس في مقدوري الرد على حججك ولكنك مخطئ مع هذا.» وكان على حق.

ولكن الوقت لم يُتَح لنا للذهاب أبعَد من ذلك.

أخذنا في العمل بجدية لـ «تحويل» الحركة المصرية إلى حركة «عمَّالية (بروليتارية) شبراوية»، وصعد عمال آخَرون من شبرا إلى اللجنة المركزية بالحركة المصرية.

إن تحويل التكوين الوطني أو الاجتماعي لهيئةٍ ما ليس بالعملية الميكانيكية، إنه تحوُّل حقيقي ينبغي إجراؤه، لذا يجب النجاح في العمل على ألا يشعر العنصر الجديد بالاغتراب أو بأنه «في ضيافة الآخَرين»، بل يجب أن يشعر أنه «في بيته» وأن «الآخرين» هم الذين «في ضيافته»، يجب أن يمرَّ سريعًا من «أنتم» إلى «نحن»؛ صدِّقوني ليس هذا بسيطًا، وبخاصةٍ أن القادة الجدد لا يتم اختيارهم بواسطة زملائهم الذين لم يصلوا للقيادة بعد، وإنما بواسطة الآخرين؛ كيف ينبغي لهذا الاختيار أن يتم؟ ليس تبعًا للمعايير الخاصة «بنا»، وهي درجة الإعداد والحكم على القيم، بل يجب أن يتم على أساس وجهة نظر الآخرين: العنصر العمالي الطليعي هو العامل الذي يعتبره زملاؤه كذلك، سواء في المصنع أو في المهنة، وإذا كان هذا العامل محترمًا من زملائه فإن هذا بالضرورة يعود إلى:

- أنه يجيد النصح، ومن الطبيعي التوجُّه إليه عند مواجهة صعوبة.
- أنه يهتم بالآخرين أكثر من نفسه؛ هذا الإخلاص لزملائه، الإخلاص الذي سيكرِّسه سريعًا للطبقة العاملة كلها وللمصالح العميقة لشعبه، هو قوام شخصية العامل الطليعي.
- وأخيرًا أنه لم «ينتظرنا» ليبدأ النضال، فالمعرفة بقوانين الماركسية لم تكُن هي ما جذبه للنضال، بل إنه هو الذي قاد النضال على الفور من أجل زملائه وطبقته وشعبه، وعندما «قابل» الماركسية وجد فيها ما يبحث عنه بكل روحه وقواه، المغزى العميق لقتاله

والسلاح القوي الذي سيمكنه من القتال بفعالية أكبر وهما تجربة كل الذين — من قبله — قادوا المعركة نفسها في العالم أجمع؛ يا لها من حقيقة مثيرة للحماس، إنها حقًّا المعركة ذاتها!

ولكن الوقت لم يُتَح لنا، كما سبق أن قلتُ، لإعداد عدد كافٍ من عمَّال شبرا ككوادر فقد عرقلَتْنا عن هذا الإعداد الوحدةُ التي ينبغي تحقيقها، وكنا نظن تراجعنا مؤقتًا ولكن للأسف لم نستطِع استئناف جهودنا في هذا الاتجاه، إذ يبدو أن المشاكل الداخلية شلتنا؛ كنا نعمل بجدية في كل الاتجاهات، ونشرت الحركة المصرية دوريات داخل الحزب لحل مشاكل التكوين الداخلي: «الوعي» وكانت بمثابة «لسان حال نظريتنا»، وأخرى لا يحضرني اسمها عن الاتحاد السوفييتي، والثالثة واسمها «الكادر» مركزة على مشاكل التنظيم.

أما على الصعيد «الخارجي» فكما قلتُ لم نكُن قد ظهرنا بعدُ كتنظيم، وكنا على حق في هذا الموقف المطابق للنظرية الماركسية اللينينية عن البناء المرحلي للحزب الثوري، ولكن هذا لم يكُن يعني على الإطلاق أن مناضلي الحركة المصرية قانعون بـ «دراسة الماركسية» كما يحدث لدى «آخَرين».

لم يكُن بالطبع كل المناضلين صادقين في ثوريتهم، إذ انضم بعضهم إلى تنظيمات أخرى «أكثر جدية» و«أفضل تنظيمًا» من وجهة نظرهم لعدم استطاعتهم مجاراتنا، وأصبح بعضهم أشد الأعداء ضراوة، كما ألف آخرون «تنظيماتهم الخاصة» التي يشعرون فيها أنهم «في بيوتهم».

ولكن هؤلاء لم يمثِّلوا إلا أقلية، وكنا نرى في موقفهم تأكيدًا لصحة خطِّنا الثوري فنكتفي، حتى لا نرثي كثيرًا لفرارهم، بذكر جملة لينين عن «أولئك الذين ينقلبون بعرباتهم عند المنعطفات»؛ وكنا في أحيانٍ أخرى نتنفَّس الصعداء لتُخلِّصنا من هذا «الثقل المعوق» بحق، ولا أذكر أنني أو أننا — مجموعة كوادر الحركة المصرية — رثينا حقًّا لمغادرة هؤلاء التي هي في الواقع بمثابة سقوط الأجزاء الفاسدة في التنظيم.

كان العمل «خارج» التنظيم يعني بالنسبة لمناضليه استئناف النشاط الذي تقوم به غالبيتهم بطريقة أكثر فعالية وأكثر إدراكًا وأكثر وعيًا فزادت الإضرابات في كل مكان، وأصبحت أحسن إعدادًا وقيادة وأثمرت نتائج أفضل من ذي قبل.

من المشاكل التنظيمية التي كان علينا حلها مشكلة «المتفرغين» أو «المحترفين»، وهو اسم لا يحمل أي معنًى مهين، وقد اتبعنا في مواجهتها وصية لينين — وإن لم يتم قبولها بسهولة — القائلة بأن «الثورة لا يُعَد لها في أوقات الفراغ»، والتي تتطلب أكبر عدد من

«المحترفين» الثوريين لمواجهة «محترفي» البوليس السياسي المصري والآخَرين، أحصينا سبعة أنماط من البوليس ينبغي علينا مواجهتها.

كانت المكافأة الزهيدة التي يحصل عليها المحترفون، وهي ستة جنيهات مصرية، غير كافية إلا بالنسبة للمناضلين من أشد الطبقات بؤسًا، مما يضطرهم إلى الاستدانة من رفاقهم ميسوري الحال، وكان السبب في هذا الجو غير الصحي هو مواردنا المحدودة التي كان لها ثقلها. فَلْأعترف بأمانة: عند تحقيق الوحدة مع إسكرا Iskra حيث يتيح الحصول على موارد وفيرة تطويرًا حاسمًا لنشاطنا، وذلك عن طريق زيادة عدد ومكافأة المحترفين؛ ومع هذا كان خطؤنا الرئيسي هو الاعتقاد بأن «المعجزة» أو المهارة كفيلة بحل المشاكل المالية التي لم ننظر إليها باعتبارها مشكلة سياسية ينبغي مواجهتها بالنشاط الذي نكرِّسه بصفة عامة لحل المشاكل الهامة.

كان من الضروري إذَن إعطاء أهمية حاسمة لتجنيد وإعداد المتفرغين الذين يُعتبر إطلاق هذا الاسم على عدد منهم نوعًا من «التحايل» مثل الطلبة الذين لا يزالون يعيشون مع عائلاتهم.

إن النظرية بدورها لم تأخذ الأهمية الواجبة في جهودنا لبناء الحزب؛ وسألخِّص هنا العناصر المختلفة التي لا غنى عنها داخل وخارج الحزب، وهي عناصر يقوم تسلسلها على درجة الالتزام، حيث نجد على القمة هؤلاء الذين يكرِّسون أنفسهم بالكامل لخدمة الحزب ويتخذون من الثورة حرفةً لهم؛ ينبغي إذَن أن تكون مواردهم من الحزب نفسه؛ إذ إنهم جميعًا يتمتعون بقدرات عقلية وتنظيمية تُتيح لهم ممارسة أنشطة أكثر إيرادًا، ومن هؤلاء المناضلين تتكون، ما لم يكُن هناك استثناء، الهيئات الموجهة لأنهم بالفعل الوحيدون القادرون على ممارسة «مهنة» ترتكز على العناية بجسم المجتمع، وعندما يصل الثوري منهم إلى منصب «نائب» مثلًا يقوم بتسديد ما تقاضاه للحزب، من المعروف أن هذه المبالغ تمثل مصدرًا هامًّا جدًّا من المصادر المالية للحزب الشيوعي الفرنسي مثلًا … وقد حاول الرجعيون دائمًا النَّيْل من هؤلاء المحترفين بوصفهم بـ «المرتزقة» و«العملاء»، لذا لزم الرد عليهم بحزم؛ إذ كان علينا مواجهة «محترفين» لا يحركهم مثل أعلى، ومعظمهم من المرتزقة بحق: البوليس السياسي بأنماطه، ثم الأحزاب البرجوازية التي تضم عددًا كبيرًا من الأعضاء وربما لا يحصل هؤلاء الأعضاء على مكافأة أو قد تكون المكافأة غير مباشرة، إلا أن إمكاناتهم «الشخصية» تتيح لهم العيش ببذخ.

أصبح لدينا إذَن «محترفون» رغمًا عن الرأي العام، على أن هؤلاء المحترفين في نظرنا لم يكونوا على درجة كافية من الاحتراف، إذ إننا — كما قلت سابقًا — لم نهتم بإعدادهم

إعدادًا كافيًا، واكتفينا في الواقع باستغلالهم لأقصى درجة، ومع هذا فهم الثروة الحقيقية للحزب الثوري.

هناك أيضًا «الانتشار الاستراتيجي» الواسع الذي بذلنا كل ما في وسعنا لتحقيقه، بالتوازي مع جهودنا للعثور على الحلقة الثورية التي يمثِّلها في هذه الفترة عمَّال شبرا، وتطويرها؛ لا أقصد هنا الجهود التي بذلناها مع اليونانيين والإيطاليين والألمان والفرنسيين ... إلخ. فهذه الجهود قمنا بها على أساس «دولية عمالية (بروليتارية)» وكنا فخورين جدًّا بتقديمها حتى أنني لا أذكر اعتراضًا واحدًا على الأنشطة العديدة لنا في هذا المجال، وهي أنشطة كان بإمكاننا استغلالها بحكمة في تطوُّرنا الذاتي، ومع هذا لم نتهرب أبدًا من أية مهمة وكان لنا العديد من المبادرات مثل مساعدة الإثيوبيين، وبرغم ضعف الإمكانات طبَّقنا حرفيًّا القول المأثور: «يَثرى المرء بما يُعطيه» إذ كان ثراء الحركة المصرية من هذه الناحية لا ينفد.

إن هذه الأنشطة قد أفادتنا كثيرًا أيضًا؛ حيث حصلنا من مساعدتنا لليونانيين مثلًا على خبرة في العمل الثوري السري، كما ربَّت فينا هذه المواقف الإحساس الذي ذكرته «بالدولية العمالية (البروليتارية)» التي تؤلف القوام الحقيقي للشيوعية وهو إحساس لا يتنافى مع معنى الوطنية التي ينبغي أن تكون عليها الشيوعية، فالشيوعيون هم أحسن الوطنيين، وهم يفضلون كثيرًا هؤلاء الذين يدعون أنفسهم كذلك، والذين يتسبَّب مفهومهم الضيِّق والمحدود في إلحاق الفشل الذريع بالوطن بدلًا من أن يخدمه في حين أن الدولية العمالية — قلنا هذا عددًا لا يُحصى من المرات — لا تضع حدًّا لأشد الوطنيات تصلُّبًا، بل إنها تضيف إليها تألُّقًا، ولقد ساعدنا هذا الإحساس على اتخاذ موقفين ضد التيار في مشكلتَي السودان وفلسطين اللتين سنعود إليهما بالطبع.

إنني أتحدث هنا عن المرحلة الأولى التي تمتد من أكتوبر سنة ١٩٤٣م إلى أكتوبر سنة ١٩٤٥م، هل استطعت إعطاء فكرة عن اتساع وتعقيد مهامنا مع ضعف الإمكانات المتاحة؟ هل كان بوسعنا عمل «كل شيء» في هذه الظروف؟

كان «انتشارنا» داخليًّا وقد وُجِّه إلينا اللوم لأننا لم «نعمل بالريف» وهو بداهة ما لم يقُم به نقادنا، ولكن هذه قصة أخرى؛ حقيقةً إننا عملنا بالقاهرة أساسًا — والإسكندرية أيضًا — ولكنَّ هناك امتدادًا لنا يتمثَّل في المناضلين الذين يعودون لبلادهم لسبب أو لآخَر: الطلبة الذين يعودون إلى ذويهم أثناء العطلة، العمال العائدون إلى قراهم بعد الاستغناء عنهم، الأزهريون، أو بصفة عامة حمَلة الشهادات المقيمون بالريف ... إلخ.

كان «الانتشار» في القاهرة نفسها لا يُستهان به؛ تحدثت عن العمل بين السودانيين، وهنا ينبغي القول إنه إذا كانت الكوادر العمالية الرائعة للحزب الشيوعي السوداني تدين بتكوينها إلى العمل معنا؛ عملنا بين النوبيين وذكرت فخر حزبنا بكوادره النوبية التي شاركت في القيادة على جميع المستويات، فإن العديد منهم، كوادر ومثقفين، قد ناضل إلى جانبنا ومنهم عبد الخالق محجوب، وهو بلا جدال أكثرهم تأثيرًا، الذي قام بدور رئيسي، أهَّلَه له الدور القيادي الذي أدَّاه كاملًا في الحركة المصرية والحركة الديمقراطية وفي الحركة السودانية والحزب الشيوعي السوداني؛ هذا ولا ينال من جدارته الدور الكبير الذي لعبته في تكوينه الفترة التي قضاها في مصر، والتجربة التي حصل عليها أثناءها سواء على الصعيد السياسي والتنظيمي أو على صعيد مشاكل النضال الداخلي.

لقد تحدثت عن الأزهر وعمَّال الجيش كما سأذكر كلمة عن «الجنود» (ضباط الصف) عند الحديث عن الجيش وعمال النسيج، أما الآن فإنني أودُّ الحديث عن قطاع «الطلبة» لدينا، في كل بلاد العالم الثالث كثيرًا ما يلعب الطلبة دورًا هامًّا في النضال الثوري؛ إذ إنهم بتعليمهم وتجمعهم الضخم داخل الكليات التي تجتمع بدورها داخل الجامعة كما هو الحال في جامعة القاهرة بالجيزة يمثِّلون بحق شباب البلد، وبالتالي مستقبله، ولكن فلنطرح العموميات جانبًا ولنعُد إلى مصر؛ حيث كانت الخاصية الأولى للطلبة هي الفقر الشديد، فرق واضح بينهم وبين الطلبة الأثرياء الوافدين علينا بعد الوحدة مع إسكرا Iskra، لقد كانوا بالفعل من طبقة اجتماعية مختلفة! أما الشباب من غير الطلبة الذي تضطره الظروف إلى العمل للوفاء باحتياجاته واحتياجات أسرته، والذي يصِل مبكِّرًا إلى مرحلة النضوج بفعل هذه الظروف، فهو لا يمثِّل طبقة مختلفة عن بقية العاملين أو على الأقل لم يظهر لنا هذا الاختلاف.

كان الطلبة ثوريين لأقصى درجة وسنرى فيما بعد الدور الوطني الذي قاموا به في مصر؛ حيث كانوا قوة مشاركة لا «مساعدة» فحسب في إدارة الحركة الوطنية، ويعود الفضل في هذا الدور إلى الطلبة الشيوعيين بالحركة المصرية.

كان العمل مع لجنة القطاع الطلابي بالحركة المصرية هامًّا جدًّا بالنسبة لي فهو يُعَد أول محاولة لي للعمل «المباشر» في قطاع ما، بدأت هذا العمل عندما «يئس» منه المسئول السابق الذي لم أعُد أذكر اسمه المستعار، وكان ما شجعني على الاهتمام بهذا القطاع هو أن العمل مع هؤلاء المناضلين كان معرضًا للتوقف.

«أمين، شوقي، سلطان» كم كانت رائعة فكرة عملي معهم! أي نوع من البشر هم؟! لقد كانوا على درجة من الفقر لا تُتيح لهم ركوب الترام البالغ ثمن تذكرته آنذاك ستة

مليمات، فكانوا يذرعون القاهرة وضواحيها سيرًا على الأقدام، وهو ما كانت تضطرهم إليه عودتهم المتأخِّرة في أحيان كثيرة عن موعد آخِر ترام، ومع هذا كانوا، ككل الشباب الثوري، تزيد سعادتهم ويزيد عملهم كلما زادت المطالب وتعدَّدَت المهام التي يقومون بها.

وأودُّ هنا الحديث قليلًا عن عبد الرحمن الشرقاوي، لا أذكر الظروف التي انضمَّت فيها مجموعته، وهي مجموعة بها عدد كبير من الموظفين بمصلحة الضرائب «!» إلى الحركة المصرية للتحرر الوطني MELN؛ ربما كان هناك سبب خفي وراء هذا الانضمام المؤقت — غادرت المجموعة التنظيم في سنة ١٩٤٥م في ظروف سأعرض لها فيما بعد — ويبرِّر هذا الظن اتخاذهم أسماء «أوروبية» مستعارة تساعدهم على التعرف بعضهم على بعض دون «الذوبان» في التنظيم، وفي رأيي فإن الهدف منه هو الحصول على أعمال ماركسية باللغة العربية، واكتساب الخبرة التي تنقصهم في مجال التنظيم؛ وقد قاموا بعد مغادرة التنظيم بتأسيس «الحزب الشيوعي لشعبي وادي النيل»، وأنا هنا أتحدث عنه لأعطي مثالًا «للتنظيمات» الشيوعية التي هي في معظم الأحيان «تكتُّلات»؛ مجموعات من «الأصدقاء» متجانسة تمامًا تُنشئ سويًّا تنظيمًا شيوعيًّا، أو بمعنًى أدق «تنظيمًا خاصًّا بهم» تسوده نظرة مشتركة للمشاكل؛ وكانت هناك بالفعل صِلات شخصية قوية جدًّا تجمع بين هؤلاء، وكانوا أقدَر على التفاهُم فيما بينهم منهم على التفاهُم معنا ومع الآخَرين بصفة عامة، فهم يرون أنهم وحدهم يمتلكون الصِّدق الثوري والقدرة على الفهم الصحيح للأوضاع.

كان الوضع في الحركة المصرية التي لم تضم «تكتُّلات» مختلفًا تمامًا، فالقادة لم يتعارفوا إلا داخل التنظيم، وكنا نختلف تمامًا عن بعضنا البعض بصرف النظر عن انتمائنا الطبقي الذي قد يكون مشتركًا، لم يكُن هناك — مثلًا — تشابُه بين بدر الميكانيكي بالجيش والحاصل على شهادة من مدرسة فنية، وشطا عامل النسيج وثيق الصِّلة بمسقط رأسه، على أن هذا لم يحُل دون تشكيلنا فريقًا تجمِّعه الأخوَّة الحقَّة، وكانت هذه الاختلافات المتبادلة تزيد من ثرائنا؛ حيث كنا نشعر بالتضامن مع الآخرين، أما التشتت فكان يمثِّل عنصر ضعف بالنسبة لكلٍّ منا.

لا أود الرجوع إلى أحداث أكتوبر–نوفمبر سنة ١٩٤٥م، التي كثيرًا ما تحدَّثتُ عنها، إلا بقدر ما تمس المشاكل الداخلية وإن بقي واردًا أمر عودتي إليها عند كتابة هذا الكتاب بصفة نهائية.

إنها مرحلة جديدة للحركة المصرية التي «خرجت إلى النور» في جوٍّ حماسي بهيج؛ حيث قامت بالدعوة إلى العمل في منشورات تحمل، للمرة الأولى، اسمها وكان الأعضاء

يوزعون ويلصقون هذه المنشورات على الحوائط برغم الأخطار التي يتعرضون لها، فإن هذه الأخطار تعني أن عملنا من الآن فصاعدًا أصبح يتم على صعيد أعلى.

لم نكُن مع هذا مستعدين لمواجهة علنية مع البوليس، لقد كان اندفاعنا إلى العمل بمثابة زوبعة شديدة أدَّت إلى انهيار هيكلنا التنظيمي لا اهتزازه فحسب — دليل آخَر على عدم استعدادنا — وإذا كنا استطعنا الصمود فإن ذلك يعود إلى المد الثوري الذي كان في ذروته، وإلى معرفة البوليس غير الجيدة بنا.

أثبتت الأحداث التالية ضعفنا الحقيقي، هذا الضعف أدركه صدقي الذي تولى السلطة، فطرح في يوليو سنة ١٩٤٦م قضية «المؤامرة الشيوعية الكبرى» التي كنت — ولي الشرف — المتهم الأول فيها؛ كنا أكثر من مائة الْتَقينا في سجن الاستئناف المجاور للعمارة التي توجد بها محافظة القاهرة والنيابة العامة المسئولة عن إجراء الاستجواب، حقًّا لقد شاهدت الكثير من «السينما» بدون مغادرة السجن المشترك؛ حيث كان الجو مثيرًا ومرِحًا أكثر منه باعثًا على الخوف؛ إذ أدركنا أن المؤامرة المدبَّرة ضدنا يحيق بها الفشل التام، تخفَّف عبده دهب مثلًا من ملابسه وارتدى «جلبابًا» فهذا ليس أول اعتقال له وهو يشعر كأنه في بيته، أما أنا فكنت أتعرَّف للمرة الأولى على سجن حقيقي، وكان البق هو مبعث خوفي الرئيسي، وقد وافق المدير الذي كان رفيقًا بنا وبي بصفة خاصة — كما قلت سابقًا — على رش دي دي تي، كانت هذه هي أول مرة يتم فيها الرش، لذا حضر إلى زنزانتي المدير يتبعه الممرض مع مجموعة من السجانين الذين يحملون الرشاشة ويتخذون كافة الاحتياطات كما لو كانت قنبلة، وعند انتشار البخار بصوته المميز ساد الهرج المكان لمدة دقيقة.

ذهبت إلى النيابة العامة بصحبة ثمانية من الجنود يرأسهم ضابط، وقام باستجوابي رئيس النيابة، كانت لنا في الواقع أحاديث طويلة عن «الشيوعية» وطبيعتها الحقة؛ لأن ملفي لم يكُن به عنصر محدَّد، في البداية كنت أرد بإيجاز بقدر الإمكان إلى أن فهمت أنه يرغب في الحصول على ملف يحتوي على أكبر عدد ممكن من الصفحات المليئة … أعطيته قدر طاقته وتحدثت باستفاضة … كان المعتقلون في مجموعهم يشكِّلون خليطًا غريبًا من وفديين «يساريين» إلى كل «الشيوعيين القدامى» أي الشيوعيين المعروفين منذ بداية الأربعينيات، وقد توقف معظمهم عن العمل واقتصروا — على كل حال — على الأنشطة الفردية على صعيد المواقف؛ أما أعضاء الحركة المصرية المعتقلون — مثلي ومثل عبده دهب — فقد تم اعتقالهم لوجود أسمائهم في القوائم القديمة، هذا وقد أثبت توزيع المنشورات بالخارج فور القبض علينا أن اعتقالنا لم يؤثِّر بحال على الحركة الشيوعية المصرية وعلى الحركة المصرية قبل كل شيء.

وتوالى الإفراج بكفالة عن المعتقلين، كان ترتيبي قبل الأخير في قائمة المُفرَج عنهم، أما الأخير[٢١] فكان تروتسكيًّا — الوحيد في مصر أو يكاد يكون كذلك — وقد أدلى بتصريحات خطيرة ... للانتهاء من هذه المسألة من الطريف أن أقول إن محاكمتنا تمَّت بعد عشرين شهرًا من ذلك بمحكمة الجنايات وصدر الحكم — الغيابي فيما يخصني — بالبراءة التامة.

وفي العام التالي، حدثت محاولة أخرى «لتغذية» ملف خالٍ، ففي أحد الأيام بينما كنت جالسًا في مقهًى مع بعض الزملاء إذا بالبوليس يعتقلنا ويقودنا إلى سجن الأجانب حيث عزلوني عن زملائي واتهموني بإصدار منشور، هذه هي الفترة الوحيدة التي انتابني فيها شيء من القلق، ولكن سرعان ما أُطلِق سراحنا؛ إذ إن التحدي كان سافرًا.

لمحة عن الأخلاق في السجن، عندما رأى مدير السجن هزالي، وكان يشعر بمودة نحوي، نصحني بأن أتعاطى «الحشيش» حتى «يفتح شهيتي» ... وكان في الطابق العلوي؛ حيث تجمع زملائي تاجر حشيش أظهر نحوهم الود، وفي يوم من الأيام إذا بالضحكات المصاحبة لعسر الهضم الناتج عن الحشيش ترنُّ عاليًا داخل أرجاء السجن ولا تتوقف، كان السجانون يُغمضون أعينهم، وخاصة أنهم يتلقون مكافأة من جرعات الحشيش التي لا يستطيع معظمهم الاستغناء عنها.

إنني لا أعرف في أية فترة بالتحديد يأتي تأسيس الحركة السودانية للتحرُّر الوطني الذي تحكي عنه روايات مختلفة وأودُّ هنا أن أقص روايتي:

إنني على يقين من أنني صاحب اقتراح فصل ما كان حتى الآن القسم السوداني من الحركة المصرية للتحرر الوطني، وتحويله إلى حركة مستقلة، كما أنني أذكر جيدًا أن زملاءنا السودانيين قابلوا هذا الاقتراح في بادئ الأمر بالوجوم: «هل تخلَّيْتم عنا؟!» ولكنهم سرعان ما استدركوا؛ شرحتُ أولًا أن المسألة «مسألة مبدأ». وكانت هذه الكلمات السحرية كافية للتغلب على جميع الصعوبات — إذا استُخدِمَت في محلها — لأننا كنا على استعداد دائم للتضحية في سبيل «المبادئ»، ثم أكَّدتُ لمحدثي أننا لن نهمل أبدًا في أي ظرف من الظروف تقوية الصِّلات بين الحركتين، ويجب أن أقول إن المشاعر الأخوية التي تربط بين «الحركة السودانية للتحرر الوطني» MSLN التي أصبحت فيما بعد الحزب الشيوعي

---

[٢١] يقصد لطف الله سليمان، وعندما أورد جيل بيرو في كتابه «هنري كورييل، رجل من طراز فريد» هذه العبارة، رد عليه لطف الله سليمان بمقال نُشر بمجلة «فرنسا والبلاد العربية العدد ١٢٠، يوليو-أغسطس ١٩٨٤م» دون أن يدري أن بيرو ينقل عن مذكرات هنري كورييل.

السوداني والحركة المصرية ثم الديمقراطية للتحرر الوطني لم تضعف أبدًا بعد رحيلي، ولكنها للأسف لم تتعدَّ المشاعر، فأنا لا أعرف مواقف مشتركة اتُّخِذَت بالتنسيق بين الحركتين: اتُّخِذ قرار حَل الحزب[٢٢] مثلًا — واسمحوا لي أن أقول كلمات عنه بالرغم من أنه لا يقع في الفترة التي يتناولها هذا العمل — بدون الرجوع إلى الحزب الشيوعي السوداني، وقد وجه هذا ضربة حقيقية لهؤلاء الذين يناضلون في السودان، وعلى رأسهم عبد الخالق محجوب، ضد «الحزب الواحد» الذي تُحاول القوى البرجوازية فرضه ويساندها في هذا تيار يميني داخل الحزب الشيوعي السوداني؛ لست أقصد عدم وجوب اتخاذ هذا القرار بل أقصد وجوب اتخاذه بمضمون مختلف — سأتحدث عنه في موقف آخَر — أي بالرجوع الصريح إلى الموقف السوداني؛ حيث كان ينبغي مناقشته مع الرفاق السودانيين، وأخذ القرار السوداني في الحسبان.

إن هذا الموقف ليس إلا مثلًا، ولكنه يبدو لي مثلًا صارخًا وخاصةً أنني أشعر أن صِلات «النضال المشترك» لا غِنى عنها — اليوم أكثر من ذي قبل — وإن أصبحت ذات طبيعة عميقة الاختلاف عن تلك الموجودة في الفترة التي أتحدث عنها.

ويقودنا هذا الموضع إلى دراسة مشكلة قريبة منه وهي مشكلة الوحدة العربية، تعرضت الحركة المصرية في موقفها منها إلى أعنف الهجمات التي تبدو اليوم مثيرة للدهشة، ولكن فلنتذكَّر بأن إنجلترا هي التي أوجدت «الجامعة العربية» وساعدت على إنشائها، وقد اشتركت فيها آنذاك جميع الأنظمة التي تُخلص لها الإخلاص كله؛ وفي مصر حيث كانت الملكية في خدمة الجامعة العربية، حاولت حكومة الوفد برغم صِلاتها الممتازة بالإنجليز أن تُعطي المشروع مضمونًا أكثر وطنية، ولكنها سرعان ما انقلبت — بتحريض من الإنجليز — لتأخذ مكانها حكومة أحمد ماهر.

كان بديهيًّا أن إنجلترا — بعد خروجها من الحرب — ضعيفة للغاية، ولا سيما في مواجهة الإمبريالية الأمريكية، منافسها الجديد — في السيطرة على العالم — تنوي أن تجعل من الجامعة العربية أداةً لفرض سيادتها؛ إذ فكر قادتها في الاحتفاظ على الأقل بسيطرتهم على الشرق الأوسط؛ حيث المصالح البريطانية الضخمة: قناة السويس، الوضع الاستراتيجي،

[٢٢] يقصد قرار ١٩٦٥م الذي اتخذه الحزب الشيوعي المصري بعد انتهاء محنة المعتقلات على أساس أن النظام أصبح يسير في اتجاه الاشتراكية. (لمزيد من التفاصيل راجع: رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الوحدة، الانقسام، الحل، ١٩٥٧–١٩٦٥م، دار الثقافة الجديدة.)

الموارد الاقتصادية مثل القطن، وبصفة رئيسية البترول، وحيث الجنود الإنجليز لا مثيل لكثرتهم، وخاصة أن التحكم في المنطقة يبدو يسيرًا، إذ إن فرنسا قد تم طردها بمساعدة الشرق التابع للإنجليز، كما أن التأثير الأمريكي كان لا يزال غير محسوس.

أثار التمرد دفاعنا عن فكرة الوحدة العربية، رغمًا عن السياسة البريطانية، فلا تزال الصفات الرقيقة من نوع «عملاء الإمبريالية» وغيرها تطلق علينا ولكننا كعادتنا في هذه الفترة رفضنا الإذعان — كان تقويمنا ضربًا من المستحيل — وجعلنا وحدة الشعوب العربية هدفًا من أهدافنا؛ كان رد فعلنا البسيط والرافض للمواقف التي تحاول الإمبريالية إملاءها قائمًا على إدراك أن قوة مواقف أعدائنا تكمن في أنهم يحاولون دائمًا الاستناد إلى وقائع محسوسة وأننا حين نعترض بلا تبصُّر إنما نحقِّق أهدافهم، لذا بدلًا من الاعتراض على الجامعة العربية الذي يُظهرنا بمظهر المُعادِين للوحدة العربية، أصبح الشيوعيون المصريون هم المدافعين عن هذه الوحدة، وإذا كنا امتلكنا الإمكانات المادية و«السياسية»: إلمام كافٍ بالموضوع، محررون أكفاء، صِلات بالأحزاب الشيوعية الشقيقة — ولكنها كانت جميعًا تحتقرنا باستثناء الحزب الشيوعي اللبناني — لأصدرنا نشرة عن الوحدة العربية، وإنني آسف لعدم إصدارها.

إن أحداث الفترة من ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥م حتى ٤ مارس سنة ١٩٤٦م معروفة جيدًا، ولست أملك الحق في كتابة تاريخ لجنة الطلبة والعمال، فهذا الحق ملك لهؤلاء الذين شاركوا فيها، لذا سأكتفي بملاحظات إضافية.

أولًا: يعود الفضل في توقُّع المد الثوري الذي حدث بعد الحرب إلى الحركة المصرية للتحرر الوطني وإن كان يبدو أننا أخطأنا حين عللَّنا النفس بأن الوفد — بعد إبعاده المهين عن الحكم — سينتهز فرصة بدء الدراسة بالجامعة، حيث يمثل الطلبة الوفديون طليعة حقيقية له، ليبدأ العمل: وزعنا — لأول مرة — في هذه المناسبة منشورين باسم الحركة المصرية، الأول مُوجَّه إلى الجماهير والآخَر إلى «البوليس والجيش»، وقد تم توزيع عشرة آلاف نسخة من كلٍّ منهما في جوٍّ لا يُنسى من الحماس، لقد كانت مرحلة رئيسية تم اجتيازها، إذ قمنا باتخاذ موقف خاص بنا في القضية الوطنية الرئيسية وهي قضية النضال ضد الإمبريالية، هذا الموقف الذي أعلنا به عن وجودنا، وإن ظللنا محتفظين بسريتنا.

قلت قبل ذلك إننا لم نكُن مستعدين لهذا على الإطلاق؛ العمال لم يحاولوا التنظيم بعد، ولم يصِل عدد كوادرنا إلى العشرين، كما أن القدامى منهم لم تمُرَّ عليهم ثلاثة أعوام من النشاط داخل تنظيم لم يزَل في طور الطفولة، حيث لم يكُن لتنظيمنا وجود سوى

في القاهرة والإسكندرية ودمياط والمنصورة، وكان بناؤه لا يزال بسيطًا إذ لم يكُن لدينا إلا «لجنة فنية» تهتم بالطباعة «المركزية»، ولم تعمل بعض الأجهزة مثل «لجنة الإشراف» و«المالية» … إلخ. بالإضافة إلى هذا كنا نجهل تمامًا الصِّلات بين العمل الشرعي والعمل السري … وإذا كنا قد «هاجمنا» بالرغم من نقاط الضعف الكبيرة هذه، فإن هذا يعود لسببَين:

أولهما: اعتقادنا بأن المد الثوري سيقوم برأب الصدع فينا.

والثاني: هو إحساسنا بالضرورة الوطنية للعمل الحاسم.

من المعروف أن شيئًا لم يحدث في هذا اليوم وأن الجامعة ظلَّت هادئة لعدم تلقِّي الطلبة الوفديين أوامر، بخلاف الأمر بعدم العمل؛ فالوفد مقتنِع تمامًا بأنه حقَّق الاستقلال بمعاهدة سنة ١٩٣٦م التي طلب مراجعتها، وهذه المراجعة من وجهة نظره تتعلَّق بنقاط صغيرة وسيتم الحصول عليها، كما أن الوضع الاجتماعي الذي ازداد خطورة بسبب ظروف الحرب قد يعبِّر عن نفسه في شكل «اضطرابات» قد تصبح خطيرة إذا حدثت مظاهرات.

كان هذا الموقف انتصارًا — داخل الحركة المصرية — لعبد الرحمن الشرقاوي الذي انسحب بجنوده، إزاء «إصرارنا» على التمسُّك بتحليل المد الثوري الحتمي، وأسَّس معهم الحزب الشيوعي لشعبي وادي النيل، الذي أطلقت عليه الحركة المصرية الاسم الساخر: «الحزب الشيوعي لمصلحة الضرائب»، كان هذا هو أول انشقاق هام في الحركة المصرية، ولنقُل هنا إن رأي عبد الرحمن الشرقاوي كان أيضًا رأي كل «منافسينا»[٢٣] فلم يتظاهر أحد سوانا.

كنا في الواقع على حق، إن المد الثوري موجود بالفعل ولكن التوجيه الذي انتظرته الجموع من الوفد في المعارضة انعدم فأخذ مكانه — على الأقل لفترة — توجيه آخَر يقف على استعداد.

بينما كنا الوحيدين الذين تصرَّفنا بطريقة لائقة على صعيد النضال من أجل استقلال مصر، لم تقِف الرجعية مكتوفة الأيدي؛ إذ حاولت أداتها الطيِّعة جاهدةً تحويل الانتباه إلى القضية الفلسطينية، وهي القضية التي لم تزَل تخدمها حتى انتهت بالقضاء عليها؛ وأود هنا أن أقول إننا أهملنا القضية الفلسطينية آنذاك؛ كنا — كشيوعيين — الأعداء

[٢٣] يقصد إسكرا والتنظيمات الأخرى.

المنطقيين (الطبيعيين) الوحيدين للصهيونية في الوقت الذي كانت فيه المنظمات الصهيونية في مصر تُناضل، بموافقة السلطات ومساندتها، ضد «الرابطة المُعادِية للصهيونية» التي قام بتأسيسها القطاع الأجنبي في الحركة الديمقراطية للتحرُّر الوطني، وتولى مارسيل إسرائيل مسئوليتها السياسية؛ وكان عداؤنا للصهيونية، المبطَّن بنفور عميق من معاداة السامية (حتى أننا لم نتمكَّن من التعاون مع أبسط أعداء السامية) موقفًا مبدئيًّا، فقد كنا نحس أن معاداة الشيوعية للصهيونية هي جزء من تكويننا إلى حدٍّ لم نستشعر معه الحاجة إلى إهدار الجهود «لإثباته»، لذلك عندما قام الإخوان المسلمون بالدعوة للاحتفال بذكرى «يوم بلفور» بقصد صرف الأنظار عن العمل الوطني، لأنهم لم يقوموا قبلها بالدعوة لتخصيص يوم للإمبريالية، اكتفى منشور الحركة المصرية بفضح عملية الإلهاء هذه، وأظن اليوم أن الحكمة كانت تقتضي منا الاشتراك في هذا «اليوم».

إن الأحداث بعد هذا معروفة، المظاهرات التي قام بها الطلاب بدفعة من الطلبة الشيوعيين، والبُعد الوطني الذي أعطاها إياه نشاط الطبقة العمالية المصرية وكتيبتها الطليعية: عمال شبرا، ثم الإعلان الإنجليزي في ٨ مارس سنة ١٩٤٦م بالجلاء غير المشروط عن وادي النيل (الجزء المصري منه بالطبع).

هناك ملاحظات أخرى تبدو لي هامة:

في الفترة التي كانت فيها الجماهير على استعداد لتتبع خطانا، لم نكُن نعرف إلى أين نقودهم لافتقارنا إلى الخبرة، أدرك هذا صدقي باشا الذي كان حينئذٍ في السلطة، إذ يكفيه أن يستقبل وفدًا من لجنة الطلبة والعمال ليعرف أنه ليس لدينا خط سير، وهو لوم يمكن توجيهه إلينا. ولكن فلنتذكر أن خبرتنا في الاتجاه السياسي لم تتجاوز الشهور الستة، وأن وضعنا الداخلي يكاد يوصف بالفوضوية الكاملة؛ حيث ألغيت جميع أقسامنا ولم يعُد لنا هيكل تنظيمي؛ أما في الجامعة فكان الطلبة الشيوعيون من كل المنظمات، والمنظمات الشيوعية جميعها تضم طلبة، يتصلون ببعضهم البعض؛ حيث أدَّت هذه الفترة المضطربة إلى نبذ القواعد التي تمثِّل قيودًا على العمل.

ولأذكر هنا تجربة مشابهة تم الحكم فيها علينا ونحن عارون:

كان هذا في الهايكستب؛ حيث انتهينا من إضراب عن الطعام، لقد كانت معركة حقيقية نُقل أثناءها عددٌ منا، وكنت بينهم، باعتبارهم القادة إلى أماكن أخرى: زنازين عارية ننام فيها مباشرة على الأرض، ثم اجتمع بعضنا أخيرًا في ثكنة بلوكات النظام بالعباسية، وكان أول ما ضايقنا هو توقُّف الإضراب بينما كنا نرى وجوب استمراره لثقتنا من إمكان الحصول على الإفراج.

ذهب رئيس البوليس السياسي إلى الهايكستب وقابل وفودًا من المعتقلين لمناقشة مطالبهم وقد ترك هؤلاء «باعتدالهم» «انطباعًا ممتازًا»، إذ لم يكُن لهم في الواقع مطلب سوى عودتنا … إزاء هذا الضعف المحقق اتخذت الإدارة رد فعل عنيف بدلًا من الاستجابة للمعتقلين «لحُسن سلوكهم» ولم يقف الأمر عند عدم عودتي بل تعدَّاه إلى عدم منح تيسيرات، وإلغاء عدد من الامتيازات التي حصلنا عليها. ولأكمل ذكرياتي عن الإضراب بما أنني بدأت الحديث عنه؛ بدأ هذا الإضراب عندما تم الإفراج عن المعتقلين الصهيونيين بينما ظلَّ الشيوعيون محتجزين، ولأعترف أولًا بغبائي — يا لقسوة الاعتراف! — الذي لا أزال نادمًا عليه: بعد اتفاقات الهدنة، وكان الإفراج عنا متوقعًا بالفعل مع نهاية الحرب، صارحتُ أحد ضباط البوليس بحرجي، لأنني وأنا المصري أدين بخروجي من السجن إلى هزيمة الجيش المصري! لقد كنت مخطئًا في هذا ولكنني لم أكُن مدركًا لتأثير هذا الرأي على مجرى الأحداث، حيث عدلت السلطات — وأنا على يقين من هذا — عن رأيها بسبب هذه الفكرة الصائبة في نظرها! على أنني لست واثقًا من الاستفادة دائمًا من الدرس.

قمنا بإضراب عام عن الطعام، وكان موقفنا قويًّا جدًّا في ظِل ظروف نهاية المعارك؛ حيث فقدَ اعتقالنا، الذي أدَّى إليه بدء الأعمال الحربية، مُبرِّرَه: قمنا بعمل وصلة تليفونية على الخط الوحيد الذي يصل معسكرنا بالقاهرة وبوزارة الداخلية! كنا إذن على علم بما يجرى ولقد أدركنا ما وراء الأمر الذي جاءنا بأن الوزارة ترغب في رؤية المسئولين بكل عنبر — كانت العنابر هي «مأوانا» بالفعل — لذا طلبت كلمة شرف من نائب القائد الذي أرسلوه للتفاوض معنا فلم يجرؤ على إعطائها، وكان اختياره بسبب صِلاتنا الممتازة أثناء الفترة التي قضيتها في سجن الأجانب في عام ١٩٤٧م، وقد طلب مني هذا الأخير الذهاب لمقابلة الوزير. عندها أغلقنا علينا الأبواب عازمين على المقاومة وبخاصة أننا نعلم أن الأوامر المُعطاة حتى هذه اللحظة تقتصر على اتخاذ إجراءات تهديدية.

كان الوضع إذَن يبدو مشجِّعًا عندما علمنا بأن زملاءنا في العنابر الأخرى وافقوا على الذهاب معلنين ثقتهم من استمرار الإضراب في غيابهم بالقوة نفسها، وبالرغم من هذا التبرير «الثوري» داخلني الإحساس بأنهم إنما استسلموا للضغط، لم يعُد بوسعنا إذ ذاك التمسُّك بموقفنا، فقد تم نقلنا في عربات شحن، وكنت مرتديًا سروالًا قصيرًا جدًّا بدون قميص، وقد صاحبت خروجنا أغانٍ حماسية ينشدها المئات من المعتقلين، وإن لم أكُن واثقًا من أن عددًا من هؤلاء لم يكونوا في أعماقهم مستريحين للتخلُّص منا.

قادتنا عربة الشحن المكشوفة التي عبرت بنا القاهرة وأنا نصف عارٍ إلى المحافظة؛ حيث تم توزيعنا على عدد من أقسام البوليس، ولقد كلفنا فشل الإضراب غاليًا؛ إذ إن

الوضع تغيَّر مع استمرار الأحكام العرفية لمواجهة حالة الإرهاب التي أدَّت إليها محاولات الاغتيال المدبَّرة من جانب الإخوان المسلمين، كما أن الرجعية كانت تعلم حدود تصميمنا، لذا انتظرت السلطات وهي مطمئنة انتهاء الأسابيع الثلاثة التي نتوقف بعدها حتى لا نتسبَّب في اضطرابات خطيرة لدى ذوي الصحة الضعيفة؛ أما الإضرابات الأخرى فقد أسفرت عن الإفراج عن غير المشتركين في الإضراب من المعتقلين فاستخلصت «المجموعة الأخرى» من هذا أن الإضرابات غير مجدية وأن العمل داخل المعسكرات فكرة جنونية، وانتهت الغالبية العظمى من الشيوعيين اليهود بالموافقة على مغادرة مصر؛ حيث «لا فائدة» من الإصرار، أما نحن فكنا نقول إن الإفراج عنا لن يتم حتى يُطلق سراح المجموعات الأخرى من المعتقلين، كما أن البروليتاريا (الطبقة العمالية) لا يمكنها التحرُّر إلا بتحرير كل الطبقات المستغلة!

ها نحن قد بعدنا عن عام ١٩٤٦م؛ فلنعُد إليه.

كان صدقي باشا على حق في رأيه بأن لجنة الطلبة والعمال لا تمثِّل خطرًا حقيقيًّا، ولكنه مع هذا ارتكب خطأً كبيرًا عندما أنشأ لجنة على غرارها تضم جميع القوى الرجعية، وطليعتها الإخوان المسلمون بغرض إضعاف تأثير لجنة الطلبة والعمال، وعندما شن الهجوم «بالمؤامرة الشيوعية الكبرى» التي سبق لي الحديث عنها والتي أدَّت إلى القبض على مئات الأشخاص بناءً على قوائم مُعدَّة منذ زمن طويل … وقد رويت كل هذا فيما تقدم.

ظنَّ صدقي باشا أنه بهذا قمع الحركة الشعبية فذهب لتوقيع معاهدة دفاع مشترك مع إنجلترا، وكان هذا من سوء حظه؛ لأننا وإن كنا لا نعرف ما نريده، كنا على علم تام بما لا نريده وهو معاهدة مع إنجلترا، وقد أعطتنا هذه المعاهدة هدفًا واضحًا فاستُؤنف نضال الجماهير بالاشتراك المتصاعد للوفديين، ويعود هذا للأسباب التالية:

- كان العديد من الوفديين قد أُلقي القبض عليهم في يوليو مع الشيوعيين، ومن ناحية أخرى كان العديد من الشيوعيين (وبخاصة د. ش) تعمل داخل الوفد وتُساهم في تثبيت جذوره على الأقل بين الطلبة والصحفيين، كما كان هناك التأثير المتزايد لموقف العمال النضالي في «لجان الأحياء».
- كان الوفد خارج السلطة، وكانت قيادته، التي تظنُّ أن إنجلترا ستعيدها إلى الحكم، وأنها ستجد بسهولة وسيلة للتفاهم معها، كما حدث في سنة ١٩٣٦م، سعيدة بإثبات أن الاتفاق بدونها مستحيل.

كان هناك خطأ في الحساب كما هو معروف؛ فالرجعية لا تزال في حوزتها أوراق لم تلعب بها إذ خلفها صدقي النقراشي باشا الذي ذهب بالمشكلة إلى الأمم المتحدة.

ثم حدثت «حرب فلسطين».

كان هناك أثناء ذلك حملة مشوَّشة للوحدة: لقد انتهت فترة الاحتقار المتبادل بين التنظيمات المختلفة وإن ظلَّ هذا الاحتقار موجودًا بين القيادات، لا أستطيع التحدث عن الآخَرين، ولكن حزبنا لم يكُن يحمل للتنظيمات الأخرى إعجابًا شديدًا ومع هذا كنا المحركين النشِطين للوحدة معها، ولي كعادتي في ظروف أخرى مسئولية خاصة في اتخاذ هذا القرار وكنت أستند على ثلاثة اعتبارات:

- أنه كانت لمنافسينا قيمتهم بالرغم من عيوبهم العديدة.
- أن مفاهيمنا ستنتهي بالانتصار في جميع المجالات لأنها مفاهيم صحيحة، والمفاهيم الصحيحة تنتهي دائمًا بالانتصار، وهذا في الواقع مفهوم خاطئ.
- أن مواجهة العدو بوحدة وإن كانت هشة إلا أنها أفضل من تشتيت القوى، هنا أيضًا كان الموقف مفرطًا في السذاجة، وهذا ما أدركناه في الشهور التي سبقت مايو سنة ١٩٤٨م.

تطوَّعنا إذَن للبدء في عملية الوحدة بأسرع ما يمكن وكانت المماطلة من جانب إسكرا Iskra التي عرفنا فيما بعد أن ما دفعها لهذا هو حاجتها لضم أكبر عدد من المجموعات الأخرى حتى تتمكَّن من مواجهة «الوحش» الذي نمثِّله؛ ومن المجموعات التي انضمَّت إلينا مجموعة «القلعة» — سُمِّيت كذلك لأن المسئول عنها يقطن هذا الحي — وكان يزعم هذا المسئول أنها تضم مائة ألف عضو! وقد بلغت عدم واقعية الأعضاء، الذين لم يتجاوز عددهم العشرين، حد تصديقه! ويعود إلى هذا المسئول الفضل التاريخي الكبير في اجتذاب الضابط الشيوعي الأول الذي لعب فيما بعد دورًا رئيسيًّا في ظروف عديدة من تاريخ مصر؛[٢٤] هناك أيضًا مجموعة مارسيل، وفي الإسكندرية مجموعة «أناتول»، بالإضافة إلى إسكرا ومجموعة شهدي-الجبيلي، أي إن خمس مجموعات اتحدت معنا.

الإجراء الثاني وهو التجنيد المكثَّف والسريع عن طريق ضم الأشخاص المتواجدين في محيط التنظيم، وإذا كانت الحركة المصرية تُدخل أعضاءها بهذه السرعة، فلماذا لا تشعر المجموعات الأخرى بالحق في إدخال مناضلين بدون المرور بمرحلة «الإعداد» التي وضعتها

[٢٤] يقصد أحمد حمروش، وكان عندئذٍ برتبة ملازم، وقد لعب دورًا كبيرًا في العمل بين الضباط، وكان من أبرز كوادر قسم الجيش داخل حدتو.

الحركة المصرية؟ ومع هذا كان هناك فارق رئيسي في الطبقات التي يتم الاختيار منها، وفي أسلوب الاختيار، وهل يتم من خلال العمل، أو أثناء حفل أو استقبال يختلط فيه الرقص والغزل بالحوار السياسي.

لست أذكر الوقت الذي استغرقه الإعداد للوحدة الذي تلخص من جانبنا في إبعاد بعض العمال من المرشحين للقيادة، حيث كان واضحًا عدم استعدادهم لتحمُّلها. تم إذَن هذا الإجراء الثاني وقد أفضى بلا شك إلى نتائج إيجابية — على الأقل — في البداية: انضم الأجانب في «قطاع» هائل بقيادة مارسيل، وكنت مسئولًا عن هليل Hillel نظريًّا، فهو يُعد — لمعرفته التامة بالعربية — أكثر «مصرية» مني، كما أنه الأقدم والأكفأ في عمله الذي كان غزيرًا، وقد وافق هليل Hillel على عدم المشاركة في القيادة مع قصر اهتمامه على «الأجانب».

تطور «قطاع» الأجانب على أساس الجاليات، كان هناك قسم يوناني يضم بين أعضائه ياناكاكيس Yannakakis الذي أصبح بعد ذلك مدرسًا بإحدى كليات فرنسا وواحدًا من أنشط المناضلين المعادين للسوفييتية بجريدة المراقب الجديد Novel Obser Vateur وقسم أرمني يضم «جوجو» Jojo البسيط اللامع، وقسم إيطالي يضم بصفة خاصة العديد من اليهود النشِطين، المتواضعين المتفانين وشديدي الكرم؛ وقد توزع هؤلاء منذ ذلك الحين على بلاد عديدة ولا سيما فرنسا، وبرغم هجرهم النشاط النضالي احتفظ معظمهم بمعتقداته وساعدوا ماديًّا أحزاب البلاد التي استقروا فيها بكرم فائق النظير لقد كانوا حوالي الألف، ونجح جميعهم بلا استثناء في المهن التي عملوا بها، كما أن الغالبية العظمى من أبنائهم يعتبرون من الطبقة المثقفة في جيلهم (بإمكاني الحكم على الوضع في فرنسا حيث يتركَّز، كما قلت، أكبر عدد ممكن وليس هناك ما يدعو لأن يختلف الوضع في البلاد الأخرى).

أصبح التمصير إذَن أمرًا واقعًا، لم يعُد للأجانب الدور الحاسم، لا في الحركة المصرية فقط، ولكن أيضًا في التنظيم الجديد الذي تحقَّقَت به وحدة الحركة الشيوعية آنذاك، ومع هذا لم يكُن هناك مواقف وطنية متطرِّفة، فقد ظلَّ اثنان من الأجانب وهما يونس وشندي[٢٥] في القيادة، وأصبحت أميرة مسئولة عن قطاع المرأة بينما ضم قطاع الطلبة شقيقها مع العديد من الشباب غيره، كان هناك أيضًا دور لأوليفييه Oliver وتولى جو المجلة، من الآن فصاعدًا أصبحت جميع القوميات ممثلة بدرجة كافية؛ لهذا تم بناءً على اقتراح يونس

---

[٢٥] يونس الاسم الحركي لهنري كورييل وشندي الاسم الحركي لهليل شوارتز.

الاحتفاظ باسم الحركة المصرية مع تغيير لفظ المصرية إلى لفظ جديد أكثر أهمية وهو «الديمقراطية»، وكانت هذه التسمية بالفعل صحيحة ودقيقة حتى إن الموافقة عليها تمَّت بالإجماع، بالرغم من تشابهها مع اسم إحدى المجموعات التي يضمها التنظيم الجديد، هكذا أصبح التحرُّر الوطني والديمقراطية هما أهدافنا العامة من الآن فصاعدًا.

اتخذنا إجراءً آخَر بدا لنا مُلائمًا، وهو تجميع القطاعات في أمانتين تتكون أولاهما من القطاعات التنظيمية، والأخرى من القطاعات غير التنظيمية، وهي تشمل بالطبع مجالات عمل هامة جدًّا مثل المجلة التي تمثِّل أهم إضافة لإسكرا، وكان ما يضمن الحماية لهذه المجلة هو استنادها القوي على اثنين من أبناء شخصيتين هامتين من البرجوازية الكبيرة؛ بالإضافة إلى المجلة كان هناك القطاع الطلابي الذي انتشر بسرعة مذهلة، وقطاع المرأة، والأجانب، والجيش ... ربما أنسى أحدها ... نعم، وقطاع الأقاليم، وقطاع السودان.

كان انضمامي إلى هذه القطاعات خطأً كبيرًا لأنها تمثل قطاعًا ثانويًّا إلى جانب القطاعات التنظيمية التي كان يجدر بي أن أوليها اهتمامي، ولكنني كنت أبغي الانسحاب عن الأنظار كما أنني كنت أظن صادقًا أن قطاعًا يضم بدر وحميدو وعادل[٢٦] ليس بحاجة لوجودي.

لكن المهم هو تحديد الظروف التي أدَّت إلى وجود الأزمة التي لا أذكر إلا القليل من أحداثها وإن كنت أظنني قادرًا على تحليل أسبابها: هناك سببان رئيسيان تضافرا لإحداث الأزمة.

أولهما: وهو السبب الموضوعي، أن الوضع العام يبدو مشجعًا؛ فالحزب لم يكُن يتطوَّر فحسب بل يكاد يتفجر في جميع القطاعات، وقد تكون النتائج التي حققها قطاع الأقاليم هي النتائج المذهلة بحق وخاصة أن الوحدة ضاعفت من إمكاناتنا المالية، حيث بلغت ميزانية الحركة الديمقراطية للتحرُّر الوطني حوالي ألف جنيه مصري بينما كانت ميزانية الحركة المصرية سبعين جنيهًا؛ كان العمل بهذا القطاع الذي تطوَّر بسرعة كبيرة لا يزال في بدايته، إذ إنه يرتكز أساسًا على اجتذاب أعضاء، وتوزيع المنشورات والمجلات، ازددنا إذَن كفِرق وليس ككوادر؛ حيث إننا لم ننجح في إنشاء مدرسة للكوادر بالأقاليم، وهذه الحلقة الرئيسية هي القوة الأساسية للحزب.

[٢٦] بدر: هو سيد سليمان رفاعي، وحميدو: محمد شطا، وعادل: عبد المعبود الجبيلي.

لا أزال إلى اليوم أجد التحليل الذي قمت بعمله عن الطبقات في الريف صحيحًا إلا أنه، لأسباب لا أستطيع تحديدها، لم يكُن «مقنعًا»، وهذا ما يدعو للأسف، وخاصةً أن برنامج الضباط الأحرار للإصلاح الزراعي، وهو البرنامج الذي قام بإعداده عضو اللجنة المركزية للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، وقد أخبرني بذلك بنفسه دون حرج، يعكس المفهوم البرجوازي للإصلاح الزراعي، حتى أنني ظننت أنه أُعِد بواسطة خبراء أمريكان!

كان قطاع «المرأة» أيضًا ينمو داخل الحزب، وكذلك قطاع «الطلبة» الذين بلغ عددهم ألف طالب، وهم العناصر اللامعة النشيطة التي تُسمى اليوم «باليسارية»؛ أما قطاع «الجيش» فكان يتطوَّر بأقسامه الثلاثة: ضباط وصف ضباط (وهو القسم الذي أعطى أفضل النتائج) وعمال؛ أما القسم الذي شعرنا بالحاجة الشديدة إليه فهو قسم يضم «الجنود».

هناك إذَن زيادة سريعة جدًّا في عدد الأعضاء بالحزب، كما أن هناك تفاوتًا متزايدًا بين عدد الأعضاء وعدد وكفاءة الكوادر؛ أما على صعيد الأنشطة فكان يبدو أن كل شيء يسير على ما يُرام؛ حيث تضاعفت أنشطة القطاعات المختلفة وقامت إضرابات هامة جدًّا وعنيفة جدًّا بعد الوحدة.

ولكننا لم نكتشف الضغط المتزايد للرجعية في حينه، لم نُدرك في الوقت المناسب أن الرجعية لا تزيد من ضغطها فحسب (قمع الإضرابات بوحشية متزايدة، اعتقالات مستمرة للمناضلين) بل هناك بالإضافة إلى هذا وضع اقتصادي يتضافر معها، وهو الوضع المرتبط بنهاية حالة الانتعاش التي أدَّت إليها الحرب، وبداية الأزمة وعلى وجه التحديد ظاهرة العمال الذين بلغ عددهم ٣٠٠,٠٠٠ بالمعسكرات الحربية، هؤلاء العمال الذين وجدوا أنفسهم بين يوم وليلة بلا عمل وبلا إمكانية العثور على عمل.

هناك إذَن في «الخارج»:

- وضع اقتصادي يزداد خطورة، وقد أفضى هذا الوضع إلى جو من المعارك تزداد شراستها ويندر الانتصار فيها.
- وضع سياسي يزداد خطورة: إن الرجعية لم تكُن لتقف مكتوفة الأيدي أمام التزايد المدهش للقوى الشيوعية والقوى الوطنية التي يوازي تطورها تطور قوانا.

وبينما كان النضال بالداخل يتطوَّر هو الآخَر بقوة، كنا قد أصبحنا عاجزين عن مواجهة هذا الوضع فضلًا عن تحليله.

كان العنصر الثاني في هذا الوضع هو الصراع ضد يونس، وقد أخذت بسذاجتي المعهودة وقتًا طويلًا — أقصد سنوات طويلة — لإدراكه.

جلبت الجامعة إلى الحركة الديمقراطية مثقفين لامعين يتطلَّعون إلى اليوم الذي يتولون فيه زمام أمور الحزب؛ لقد كانوا كمثقفين متطرفين بعض الشيء، وهم يتساءلون لماذا لا يتم التمصير كاملًا بتصفية يونس؟ وبينما يرون أن دور «الأجانب» ينبغي خفضه إلى الصفر. يميلون من ناحية أخرى إلى الإقلال من أهمية مرحلة التحويل إلى الوضع البروليتاري؛ كان المهم بالنسبة لهم هو أن يكون المرء مصريًّا، أما مقابلة المثقفين بالعمال في مصر فهو في رأيهم مظهر من مظاهر التعميل (القول بأن العمال وحدهم قادرون على قيادة الحركة الاشتراكية)؛ بدأ إذَن الصراع ضد يونس، في البداية بغير وضوح ثم بطريقة حازمة وحاسمة.

كان ما أثار الاضطراب هو تضافر هذين العنصرين (الصراع ضد يونس والسبب الموضوعي) الذين لولاهما لاستطعنا تحليل الأحداث ثم مواجهتها بالاتحاد ولأمكننا التغلب على خلافاتنا الداخلية بسهولة، بالإضافة إلى الصعوبات المتزايدة التي تواجهنا؛ من هنا عظم الصدمة للهجوم الذي يضع مسئولية هذه الصعاب على عاتق مناضل بعينه ودوره.

كان أول انفصال فوجئنا بحدوثه انفصالًا «يساريًّا» كاملًا، وهو انفصال أُدِين بشدة من الجميع بمَن فيهم عادل والإسكريون وقد تم بناءً على مبادرة شُهدي التي أثرت على قطاع الطلبة الذين «يريدون الذهاب إلى العمال»، كما أثرت على قطاع الأجانب؛ إذ لم يوافق بعض أعضائه على دورهم المحدود في إطار القطاع، وعلى المثقفين الذين تمكَّن شهدي من ضمهم إليه.

ضم الانفصال أيضًا عددًا كبيرًا من الأعضاء الذين لم نشعر بغيابهم على صعيد القيادة، إذ إن شخصًا واحدًا هو الذي غادرها، وهو مسئول بالمجلة التي لم ينقصها المحررون، كما أن إدارات القطاعات الغنية بالأعضاء والخبرة لم تتأثر هي الأخرى بهذا الانفصال؛ ستكون لنا عودة لدور القطاعات في الحركة الديمقراطية، أما بالنسبة لقطاع الطلبة فقد كان هدفنا هو إنشاء تنظيم طلابي شيوعي يمكنه احتواء عدد كافٍ من الأعضاء حتى يتخلص القطاع من الزيادة الفائضة.

تم الانفصال الحقيقي بعد الانفصال الأول بفترة قصيرة على أثر تقرير قمت بتقديمه، ويهدف هذا التقرير إلى توسيع تمثيل الحزب والاقتراح بأن يصبح «حزب القوى الوطنية والديمقراطية»؛ في جو عادي تبدو المشكلة بسيطة. ما الصيغة القادرة حقًّا على التعبئة

في ظل الظروف التي نمرُّ بها؟ هل هي قاعدة الحزب العمالي أو صيغة أكثر اتساعًا؟ من البديهي أن التنازل عن إقامة الحزب الشيوعي التقليدي لم يكُن هو غرض التقرير الذي يعبِّر في الواقع عن حقيقة أساسية، وهي أن الطبقات ذات الجوهر العمالي يمكن أن تقبل قيادة شيوعية وأن تعتبرها ممثلًا شرعيًّا لها في ظِل انتصارات الاشتراكية الباهرة؛ وقد عرفت فيما بعد أن أحزابًا شيوعية عديدة تبنَّت هذه الصيغة نفسها.

على كل الأحوال كان التقرير قابلًا للمناقشة، لماذا إذَن لا تتم مناقشته بهدوء وتعديله وإلغائه إذا لزم الأمر؟ لهذا السبب أقول إن التقرير كان ذريعة — وخاصة أنني سحبته إزاء ردود الفعل التي أثارها — للصراع ضد يونس الذي أصبح التصالح معه أمرًا مستحيلًا؛ إذ أُنشِئ تيار سُمِّي بـ «العادلي» لمواجهة اليونسية، ولنقل فورًا إنه تيار سلبي لا يقترح سوى مقاومة خط القوى الوطنية الديمقراطية، ولنقل أيضًا إن التاريخ أصدر حكمه حين غادر عادل مصر بإرادته للعمل في معمل جوليو Joliot حيث بدأ إعدادًا علميًّا لامعًا، مما أهله ليصبح المسئول عن المشاكل الذرية في مصر على أعلى المستويات.[٢٧]

كان الطريق مسدودًا؛ إذ لم يكُن في وسع العادليين الانفصال بعد إدانتهم الشديدة لانفصال شُهدي، وخاصةً أن العمال — بعد تذمُّرهم الوقتي — لم يكُن لديهم أدنى رغبة في الانفصال؛ أما نحن فقد واجهنا بالإضافة إلى عقمنا وإلى القمع المتزايد، هجمات عديدة على درجة عالية من الدقة، إذ بدأت الحركة الديمقراطية إلى جانب معاركها ضد المعاهدات أهم معركة لها، وهي المعركة المتعلِّقة بمستقبل فلسطين، وسأعود إليها فيما بعد.

بالرغم من سحب التقرير وعدم تغير شيء في الممارسة، وبرغم مناشدتنا للمعارضين بأن الواقع يفرض علينا مشاكل خطيرة وهامة جدًّا، إلا أننا كنا كمَن ينطح الصخر؛ وكان علينا قبل كل شيء مقاومة هذا الخط المشئوم الذي يُعَد السبب الحقيقي في جميع المصاعب ... يمكن التساؤل: لماذا لم أنسحب؟ يجب أن أقول بمنتهى الصدق إنني لم أفكِّر في الانسحاب ثانية واحدة، إذ إنني بالرغم من عدم وضوح الرؤية تمامًا، كنت أعرف أن الحركة المصرية، وهي التي تجتمع على الأساسيات مع استثناء مؤقَّت لحميدو الذي انضمَّ إليه مجاهد، هي الممثلة للتيار الثوري الصادق داخل الحركة الديمقراطية وهذا ما أثبتت الأيام صدقه، كما أن زملائي كانوا سيعتبرون هذا الانسحاب، الذي أقول للمرة الثانية إنني لم أفكِّر فيه أبدًا، خيانة.

[٢٧] تولى د. عبد المعبود الجبيلي (عادل) رئاسة هيئة الطاقة الذرية عند تأسيسها في عهد عبد الناصر.

لقد كانت فترة حزينة ظهر فيها بقوة الوجود المستمر «لتيارين من الحركة الشيوعية المصرية»، وقد كتبت عن هذين التيارين تقريرًا ركزت فيه على ضرورة إعداد كوادر قيادية على جميع المستويات على أن تكون هذه الكوادر لا من «المثقفين اللامعين» بل بقدر الإمكان من العناصر «سليلة الطبقات الثورية» فهذه العناصر هي وحدها التي لا تتحرك في جميع الاتجاهات، وهي التي لا تشعر بالخوف وتحتفظ بقدرتها على القتال كاملة في الفترات الصعبة ... إن «الحزم» أهم كثيرًا من المعلومات الواسعة المستمدة من الكتب: هذا هو الدرس المستفاد من التجربة المريرة في سنة ١٩٤٧–١٩٤٨م.

وظلَّت المشكلة: «هل كانت الوحدة ضرورية؟» بعد تفكير أقول: إن الأسباب التي أدَّت إليها لا تزال صحيحة، ولم يكُن في إمكاننا ألا نقوم بها، ولكن كان علينا أن نكون أكثر يقظة وأكثر قدرة على الاستفادة من الدروس، ولكن فيض الأحداث لم يُتِح لنا الوقت الكافي للتفكير، وأتحمَّل وحدي مسئولية ذلك؛ حيث إن هذه المهمة تقع على عاتقي بصفتي الأكبر سنًّا والأقدم والأقل اتصالًا بالأحداث؛ ولكن ما جدوى الندم المستمر على هذه الحقيقة: «لو كنا أكثر قدرة لحقَّقنا نتائج أفضل.»

بالنسبة لإسكرا التي تمثِّل التيار الآخَر في هذا الوقت، حسم التاريخ بوضوح نقطة: مَن هم الثوريون؟ وعلى الرغم من أنني لم أعاصر حقبة الحزب الشيوعي المصري إلا أنني لا أعتقد أن التاريخ قد أجاب بطريقة مختلفة على السؤال نفسه.

نضال الحركة المصرية للتحرُّر الوطني منذ تأسيسها حتى إعلان الأحكام العرفية في مايو عام ١٩٤٨م

تقرير من هنري كورييل إلى رفاقه بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في سبتمبر–أكتوبر ١٩٥١م.

تمهيد

منذ فبراير سنة ١٩٤٨م والحركة الشيوعية المصرية تعيش أخطر أزمة عرفتها من حيث العمق والاستمرار والآثار المصاحبة لها إذ ركزت الحركات والانقسامات المختلفة التي تنتمي بدرجات شديدة التفاوت إلى الماركسية، هجماتها على الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني التي كانت أهم تنظيم شيوعي مصري في بداية سنة ١٩٤٨م.

إن هناك مع هذا حدثًا رئيسيًّا في الصراع الأيديولوجي في الحركة، وهو الحدث الذي ظهر بصفة خاصة في المواقف العملية، ثم أخذ يتضح يومًا بعد يوم، فقد تكون معسكران: «الحركة الديمقراطية للتحرُّر الوطني» من ناحية، ومن الناحية الأخرى جميع التنظيمات والانقسامات التي كانت تتناسى خلافاتها لتتحالف ضد الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني؛ أي التيار الثوري الذي تمثله في الوقت الحاضر الحركة الديمقراطية أساسًا، والتيار الانتهازي بأشكاله المختلفة والمتنوعة التي تميل إلى التكتل لإفشال العمل الثوري.

أدَّى هذا الصراع داخل الحركة الشيوعية المصرية إلى سيل من الافتراءات والانتقادات الموجهة ضد الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني بهدف إنكار جميع الأعمال الإيجابية

للحركة، أي الجانب الثوري من نضالها في مصر؛ ويعرض هذا التقرير، الذي كتب على عجل في ظِل ظروف صعبة، الأعمال الرئيسية للحركة المصرية للتحرُّر الوطني والحركة الديمقراطية للتحرُّر الوطني في إيجاز، فهو لا يُعد دراسة تاريخية ولا سياسية، ولا يشكِّل محاولة للنقد أو النقد الذاتي، حيث إن الهدف منه هو مواجهة الافتراءات والانتقادات، بالتذكير السريع بأعمال أولئك الذين حاولوا إنشاء حزب شيوعي مصري جديد بأن يحتل مكانًا بين الأحزاب الكبيرة الشقيقة في النضال ضد الإمبريالية العالمية من أجل السلام والاشتراكية، على أساس من مبادئ ماركس وإنجلز ولينين وستالين.

نضال الحركة المصرية للتحرر الوطني ثم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني منذ تأسيسهما حتى إعلان الأحكام العرفية في مايو سنة ١٩٤٨م

مقدمة: إن الغرض من هذا التقرير هو إبراز النواة الثورية التي تأسَّست في الحركة المصرية للتحرر الوطني، تلك النواة التي شكلت بالاتحاد مع العناصر الثورية في إسكرا نواة النضال في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، وهي الحركة التي لا يزال النضال مركزًا بها إلى حد كبير؛ أما الوصف التفصيلي لجميع أعمال هذا التيار السياسي المصري فهو أمر يستحيل علينا في ظِل الظروف الحالية.

يمكننا تقسيم حياة الحركة المصرية للتحرُّر الوطني إلى خمس فترات على أساس الظروف الملموسة الخاصة بميلادها وتطورها وتأثيرها الكبير على نشاطها واتجاهاتها؛ وسنكتفي في هذا التقرير بالحديث عن الفترات الأربع الأولى من نشاط الحركة المصرية للتحرر الوطني، أما الفترة الخامسة فسنتحدث عنها فيما بعد؛ حيث إن ظروف كتابة هذا التقرير لا تتيح لنا العرض التفصيلي لعمل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (٢) منذ إعلان الأحكام العرفية في مصر حتى اليوم.

(١) الفترة الأولى

(١-١) منذ تأسيس الحركة في سنة ١٩٤٣م إلى رفع الأحكام العرفية في سنة ١٩٤٥م

كان للانتصارات العالمية التي ولدت في ظلِّها الحركة المصرية للتحرر الوطني (سحق الجيوش الفاشية في ستالينجراد، والاندحار النازي في العلمين) انعكاس على الرأي العام

المصري إذ خلق الصعود المتزايد للقوى الديمقراطية العالمية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، والهزائم السياسية والعسكرية والفاشية ظروفًا مواتية جدًّا لتأسيس حركة شيوعية مصرية ثورية بحق بشرط أن تتوافر لها القيادة الجيدة والعناصر السليمة.

(١-٢) ميلاد الحركة المصرية للتحرر الوطني

ولدت الحركة المصرية للتحرر الوطني على أثر انشقاق مجموعة صغيرة من العناصر الماركسية غير المصرية التي كوَّنَت حركة إسكرا المنتسبة أيضًا إلى الماركسية، وكانت مشكلة «التمصير» هي السبب في الانشقاق، إذ اعتبرت العناصر الإسكرية الحديث عن ضرورة «تمصير» الحركة الشيوعية وهي لا تزال جنينًا تطرُّفًا وطنيًّا، وفضلت الاحتفاظ بتركيبها العضوي وقيادتها غير المصرية بدعوى أن الفصل بين المصريين والأجانب، والعمال والمثقفين أمر غير وارد «بين الشيوعيين».

كان «التمصير» إذَن هو شعار الحركة التي اتصلت عناصرها بمثقفين مصريين ينتمي أغلبهم إلى البرجوازية المصرية شديدة الفقر، فحمل هؤلاء مذهب الماركسية — اللينينية — الستالينية إلى مجالات عمل أخرى: الطلبة، العمال … إلخ؛ واستمر النشاط الناجح للحركة المصرية للتحرر الوطني في هذا الاتجاه حتى سبتمبر سنة ١٩٤٣م؛ حيث انشقت فجأةً مجموعة من المثقفين المصريين والأجانب الذين ألفوا مجموعة «تحرير الشعب» ذات القيادة الأجنبية، برغم شعار «كل المسئولية للمصريين» الذي اتخذوه، وقد انهارت هذه المجموعة التي لم يتعدَّ عدد أعضائها الثلاثين عضوًا في سنة ١٩٤٧م.

إن الحركة المصرية للتحرر الوطني، برغم ضعفها وبساطتها، لم تتخلَّ أبدًا عن واجبات النضال منذ اليوم الأول لإنشائها:

(١-٣) بين المتمردين اليونانيين

ساعدت الحركة المصرية للتحرر الوطني المتمردين اليونانيين بفعالية في القاهرة والإسكندرية فأمدَّتهم بالمؤن أثناء حصار الجيش البريطاني لهم، وعاونتهم على الهرب والاختفاء، وعلى طباعة وتوزيع نداءاتهم؛ وقد قدمت الحركة المصرية في هذا السبيل تضحيات كبيرة، وأظهرت تفانيًا لا يمكن إثباته في هذا التقرير.

(٤-١) بين العمال

في عام ١٩٤٣م، تضامنت الحركة المصرية للتحرر الوطني مع الحركة النقابية المتصاعدة وشاركت في إعداد قانون عقد العمل الفردي؛ وفي سنة ١٩٤٤م، طورت الحركة نقاط ارتكازها في مجالات نشاط مختلفة، وبصفة خاصة في التجمع العمالي القريب من القاهرة؛ شبرا الخيمة التي تضم ١٥٠٠٠ من عمال النسيج، وكذا في بعض الأحياء العمالية بالإسكندرية، في مصنع السجائر، وبين الميكانيكيين الذين يعملون بالطيران الحربي وبالهندسة، كما اتصلت بعمال المطابع الأميرية وعمال ورش ومخازن السكة الحديد، وعمال شركة قناة السويس بالإسماعيلية.

النضال الخارجي: الذي أخذ خلال هذين العامين ١٩٤٣-١٩٤٤م خطًّا واسعًا جدًّا تبعًا لإمكانات ومبادرة الأعضاء أو مجموعات الأعضاء العاملين في أحد الأوساط، وتبعًا لإمكانات هذا الوسط بدون توجيهات محددة من القيادة إذ كانت الحركة عاجزة عن إدارة أو تنسيق هذه الأعمال؛ ولقد تضاءل هذا الضعف شيئًا فشيئًا مع نمو المد الثوري وتزايد قوى الحركة نفسها.

في سنة ١٩٤٥م استمرَّت الحركة المصرية للتحرر الوطني في تطوير نقاط ارتكازها بين العمال ومدتها إلى الأقاليم لا سيما المحلة الكبرى، مركز صناعة النسيج الكبير الذي يضم حوالي ٣٠٠٠٠ من عمال النسيج الآلي وعشرات من عمال النسيج اليدوي، كما شاركت في عدد من الإضرابات الاقتصادية الكبرى في شبرا والمحلة بنشر وتوزيع المنشورات على نطاق أوسَع من العام السابق.

في شبرا الخيمة، نظمت بعض كوادر الحركة إضرابًا عامًّا للمطالبة بإعادة فتح النقابات التي أغلقتها الحكومة؛ ضم الإضراب ١٥٠٠٠ عامل، واستمر عشرة أيام اضطر بعدها العمال إلى التراجع، ولكن الحركة المصرية للتحرر الوطني نادت بتكوين لجان تنفيذية عن طريق الانتخاب المباشر في المصانع، وذلك للحفاظ على وحدة العمال بالدائرة رغم الإغلاق التعسفي للنقابة، استجاب العمال لهذا النداء وشُكِّلت بالمصانع لجان تتبع لجنة تنفيذية إقليمية انتُخِب بها أعضاء من الحركة المصرية للتحرر الوطني.

وفي الإسكندرية، ناضلت عناصر الحركة المصرية بفعالية داخل نقابات النسيج العمالية التي يسيطر عليها أرباب العمل، وحصلت على ثقة العمال بتشكيل لجان من ممثلي المصانع، وقد أخذت هذه اللجان في البداية شكل لجان الإعانة الاجتماعية.

هكذا لعبت الحركة المصرية للتحرر الوطني دورًا هامًّا جدًّا بين عمال النسيج وعمال الحكومة والجيش، وتمكنت جزئيًّا من القضاء على تأثير الأحزاب البرجوازية في هذه الأوساط العمالية التي ظهر بينها اتجاه جديد، فلأول مرَّة تنعزل الطبقات العمالية التقدمية عن هذه الأحزاب لتقوم ببناء قوتها المستقلة، ومنذ ذلك الحين والعمال أكثر قدرة على مقاومة استغلالها لهم في الصراعات الحزبية والبرلمانية.

قامت الحركة المصرية أيضًا بنشاط كبير من أجل تمثيل مصر في الاتحاد العالمي للنقابات فرشَّحت اثنين من أعضائها لهذا الغرض، وجمعت تفويضات عديدة لهذين المرشحين الذين يضمهما رسميًّا الوفد المصري، كما أعدت جميع التقارير والدراسات المقدمة للاتحاد العالمي للنقابات .F.S.M؛ وبينما يقوم أعضاء الحركة المصرية بالنشاط الدعائي داخل التجمعات العمالية والنقابات لبيان أهمية مشاركة مصر في الاتحاد العالمي، تعمل الحركة المصرية للتحرر الوطني على تأسيس مؤتمر نقابات العمال بالشركات الصناعية والتجارية (الخدمات العامة، صناعات ذات طابع احتكاري ... إلخ).

وفي هذه الفترة انضمَّت مجلة «العهد الجديد» العمالية إلى الحركة المصرية للتحرر الوطني التي استعملتها للدعاية للديمقراطية وفي نضالها الوطني.

(١-٥) المشاركة في النضال الاقتصادي

شاركت الحركة المصرية للتحرر الوطني، بالإضافة إلى عملها السياسي ونشاطها في مجال الإعداد في المراكز العمالية، في النضال الاقتصادي لعمال النسيج والأحذية، وعمال الجيش؛ وقد أعطى هذا النضال نتائج إيجابية، منها زيادة أجور عمال النسيج، وتجميع القوى العمالية بغرض إنشاء النقابات المختلفة.

(١-٦) المشاركة في النضال الوطني

في سنة ١٩٤٤م أعدَّت الحركة المصرية للتحرر الوطني تحليلًا للحركة الوطنية في مصر، وحددت فيه المطالب الوطنية، التي لم تكُن واضحة آنذاك، فطالبت بالجلاء، وإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م واتفاقية سنة ١٨٩٩م.

أُنشِئ في آنٍ واحد داخل الحركة قسمان: أحدهما: نوبي والآخَر: سوداني، ولقد أصبح القسم السوداني فيما بعد الحركة الشيوعية الوحيدة في السودان؛ الحركة السودانية

للتحرر الوطني التي حافظت بعد استقلالها على صِلات النضال الوثيقة التي تربطها بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

أحسَّت الحركة في هذه الفترة بالحاجة إلى جريدة تصبح منبرًا سياسيًّا لها فحصلت على مجلة سودانية تصدر في القاهرة باللغة العربية وهي مجلة «أم درمان» التي أُسمِيَت «النضال المشترك»؛ وتُعد هذه المجلة أول لسان للحركة يعرض آراءها في النضال الوطني وأيضًا في بعض المسائل ذات الأهمية المحلية؛ وقد نشرت المجلة رأيها في المسألة السودانية، ودافعت عن ضرورة النضال المشترك لشعبي مصر والسودان من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، وجلاء جيوش الاحتلال الإنجليزية، في مواجهة البرجوازية التي تنادي بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري.

لقد كانت الحركة المصرية للتحرر الوطني هي الحركة الشيوعية المصرية الوحيدة التي تبنَّت موقفًا مستقلًّا من هذه المشكلة، وقد أوضحت الحركة أن على السودانيين، بعد تحرير وادي النيل من قبضة الإمبريالية، ممارسة حقهم الكامل في تقرير المصير بالوحدة أو الانفصال، أو أي حل آخَر.

(١-٧) أنشطة أخرى

طورت الحركة المصرية للتحرر الوطني نشاطها خلال هذه الفترة في مراكز أخرى: الجنود، صف الضباط، الموظفون بالجيش، الجامعة، الجامعة الدينية (الأزهر) وأيضًا في مدن الأقاليم.

هناك أيضًا عملها بين الأسرى الإيطاليين والألمان؛ حيث ساعدت على إصدار نشرتين سريتين باللغتين الإيطالية والألمانية، وقد قامت هاتان النشرتان بدعم الحركة المعادية للفاشية بين الأسرى.

(٢) الفترة الثانية

تبدأ هذه الفترة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث هبت الشعوب الخاضعة للاستعمار تناضل بشراسة من أجل التحرر الوطني بعد الهزيمة الساحقة للفاشية ونمو القوى الديمقراطية لا سيما الاتحاد السوفييتي.

(٢-١) مشاركة الحركة المصرية للتحرر الوطني في النضال الوطني

في نوفمبر سنة ١٩٤٥م رأت الحركة المصرية للتحرر الوطني في الإضرابات التي اندلعت بشائر المد الثوري فاستعدت للمشاركة في النضال وتوجيهه إلى المطالب الوطنية السابق تحديدها وهي: «الجلاء الفوري عن مصر والسودان، إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م واتفاقية سنة ١٨٩٩م الخاصة بالسودان.»

كانت الحركة المصرية للتحرر الوطني تعتقد أن المعارضة البرجوازية، لا سيما الوفد الذي أُبعد عن الحكم، ستعمل على تطوير النضال بين الطلبة المحدد شهر أكتوبر لعودتهم إلى الجامعة، فقامت في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥م، اليوم المحدد لبدء الدراسة في الجامعة، بتوزيع عشرين ألف نسخة من منشورين:

أحدهما: موجَّه إلى الطلبة والعمال والجماهير الكادحة وينادي بالنضال.

والآخر: يخاطب الجنود والبوليس.

ولكن شيئًا لم يحدث في هذا اليوم إذ اتفق الوفد مع حكومة النقراشي على تفادي المظاهرات، وأفسد الإخوان المسلمون محاولة الوحدة داخل الجامعة، وكانت الحركة المصرية للتحرر الوطني أو الحركة الشيوعية بصفة عامة أضعف من أن تقود الحركة بمفردها، فنادت بعقد المؤتمرات المحلية للدعاية والتحريض على الثورة والنضال الفعَّال من أجل تحقيق المطالب الوطنية، وقد انتهت هذه المؤتمرات بسلسلة من المظاهرات؛ وزعت الحركة المصرية أيضًا منشورًا ينادي بالنضال الوطني ويكشف خيانة الأحزاب البرجوازية وتخليها عن النضال الوطني.

لقد كانت الحركة المصرية للتحرر الوطني هي الحركة الشيوعية الوحيدة التي تشارك في النضال الوطني، بينما اكتفت الحركات الماركسية الأخرى ب «مراقبة» المد الثوري غير الطبيعي في رأيهم؛ ومع هذا امتدت دعوة الحركة المصرية للثورة إلى الشباب الوفد الذي تزايد ضغطه على القيادة الوفدية، وقد زاد من اشتعال ثورة الحركة المصرية للتحرر الوطني المذكرة الضعيفة التي بعث بها النقراشي إلى إنجلترا تحت الضغط الشعبي، طالبًا بدء المفاوضات.

في عطلة أعياد المسلمين نادت الحركة المصرية للتحرر الوطني بانتخاب لجان تنفيذية في الجامعة والمدارس تمهيدًا لانتخاب لجنة تنفيذية للطلاب، وقد رفعت النداء نفسه بين عمال شبرا الخيمة التي أُجريت بها انتخابات جديدة وتم بالفعل انتخاب لجنة تنفيذية محلية بها.

وفي ديسمبر تم تشكيل اللجنة الطلابية التنفيذية من الجامعيين وطلبة المدارس الثانوية وطلاب الأزهر، وكان أعضاؤها من الشيوعيين والتقدميين، وقد أثَّر هذا العمل التنظيمي تأثيرًا كبيرًا على الحركة الوطنية في سنة ١٩٤٦م.

(٢-٢) موقف الحركة المصرية للتحرر الوطني من المشكلة الفلسطينية

في الثاني من نوفمبر سنة ١٩٤٥، اليوم الموافق لذكرى إعلان بلفور، حاول الإخوان المسلمون، بتحريض من الإمبريالية والحكومة المصرية، إثارة المظاهرات المعادية للسامية، وقاموا بالفعل بمذبحة حقيقية في حماية البوليس، ولكن الحركة المصرية للتحرر الوطني استعدت لهذا اليوم وكشفت هذه المناورة في منشور يحدد المطالب الوطنية مرة أخرى ويربطها بالمشكلة الفلسطينية، ويرفع الشعارات المعادية للإمبريالية والرجعية العربية والصهيونية؛ وقد أوضحت مجلة «النضال المشترك» موقف الحركة من المشكلة: «استقلال البلاد، جلاء الجيوش الإمبريالية، وحق تقرير المصير للعرب واليهود» إذ رفضت الحركة رؤية المشكلة من زاوية «الهجرة» كما فعلت إسكرا حتى لا تحول الاهتمام عن المشكلة الرئيسية.

لقد استمرت الحركة المصرية للتحرر الوطني في جهودها لدعم الحركة الوطنية فرأت في الأعياد الدينية والتجمعات الشعبية فرصة مواتية لتحقيق الارتباط العضوي بين الطلبة والعمال فأثارت سلسلة من المظاهرات شعارها النضال الوطني، كما وزعت منشورًا بهذا المعنى، وقد اشترك في هذه المظاهرات العمال والطلبة والجماهير.

تحقق إذَن الارتباط العضوي بين العمال والطلبة داخل الحركة المصرية للتحرر الوطني التي أنشأت «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة»، وهي لجنة تمثل عمال شبرا الخيمة، وعمال مؤتمر النقابات، وعمال الشركات الكبرى، بالإضافة إلى طلبة الجامعات والمدارس الأخرى، وقد انضمت إليها فيما بعد رابطة طلاب كليات الأزهر، ورابطة خريجي الجامعات، ورابطة خريجي المدارس الصناعية.

بدأت اللجنة عملها في تنظيم الحركة الوطنية تحت إشراف الحركة المصرية للتحرر الوطني في النصف الثاني من يناير سنة ١٩٤٦م، أي في الوقت الذي أدركت فيه الحركات الأخرى لا سيما إسكرا أن المد الثوري ليس صناعيًّا كما تزعم، فاضطرت، تحت ضغط من قواعدها وبخاصة الطلبة، إلى المشاركة في النضال، وإذ رأى الإخوان المسلمون أن قيادة النضال القومي انتقلت إلى الشيوعيين، الأمر الذي قد يؤدي إلى انعزالهم وتخلفهم، انضموا

إلى إسكرا في المطالبة بانتخابات جديدة لإعادة تشكيل اللجنة التنفيذية للطلاب وانتخبت بالفعل لجنة جديدة في نهاية يناير، وأحرز الشيوعيون في هذه الانتخابات فوزًا كبيرًا يليهم الوفديون، ثم الإخوان المسلمون فالمستقلون وبعض ممثلي الأحزاب الأخرى، وقد انسحب الإخوان المسلمون من اللجنة بعد فترة قصيرة لأنهم وجدوا التيار الوطني بقيادة الشيوعيين والوفديين شديدًا جدًّا عليهم.

كانت كوادر الحركة المصرية للتحرر الوطني هي التي تقود النضال وتشجِّع الطلبة عليه، عاملة على إبعاد وكشف الإخوان المسلمين الذين يحاولون بث الخوف والتراجع، وفي الخامس والسادس والسابع من فبراير نظمت لجنة الطلاب التنفيذية مظاهرات ضخمة في الأحياء الشعبية بقيادة الشيوعيين والوفديين، وقد فشل الإخوان المسلمون في تحويل المتظاهرين الذين كانوا يهتفون بالشعارات الوطنية.

وفي مظاهرة التاسع من فبراير التي رُفع فيها شعار «الجلاء بالدماء» اصطدم البوليس بالطلبة على كوبري عباس في مذبحة النقراشي الشهيرة التي أسفرت عن مئات من الجرحى وأكثر من عشرة من القتلى.

كان لهذه الأحداث آثار خطيرة استغلتها الحركة المصرية للتحرر الوطني لمضاعفة جهودها التنظيمية فطلبت من العمال الانضمام إلى الطلبة في الجامعة التي حاصرها البوليس والجيش غداة هذا اليوم، وقد انتهى هذا الحصار بصدامات عنيفة أُحرقت فيها الزينات المعدة بمناسبة عيد ميلاد الملك في الحادي عشر من فبراير، وقُتل فيها الطالب السوداني الشاب محمد علي من مجموعة مجلة «أم درمان»، واجتمع الطلبة في كلية الطب للسهر على جثمان زميلهم، وحاصرهم البوليس بها يومين وليلتين، ثم لجأ إلى الغازات المسيلة للدموع والأعيرة النارية لسرقة جثمان الطالب وتحطيم مقاومة المتظاهرين الذين هاجموا الشعلة الملكية عدة مرات.

كانت الحركة المصرية للتحرر الوطني آنذاك توزِّع المنشورات، التي تدور كلها حول القضية المصرية، مطالبة باستقالة النقراشي، وقد اضطر هذا الأخير بالفعل إلى الاستقالة إزاء الضغط الشعبي الضخم وخلفه صدقي باشا فوزعت الحركة في اليوم ذاته منشورًا بعنوان «صدقي عدو الشعب رقم ١» كما قادت مجلة «النضال المشترك»، (أم درمان سابقًا) بالاشتراك مع صحافة المعارضة حملة واسعة ضد صدقي باشا الذي اضطر إلى التنازل قليلًا أمام الحركة الوطنية بغرض استنزافها.

كان يوم ٢١ فبراير هو يوم الجلاء، فاستعدت له اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بنشر النداءات وتوزيع المنشورات، كما أعدت له عدته الحركة المصرية للتحرر الوطني وإسكرا،

فوزعت المنشورات العديدة — بين العمال بصفة خاصة — لشرح مضمون النضال الوطني، ونادت «بضرورة الإعداد للنضال المسلح».

هكذا بلغت الحركة الوطنية درجة من القوة أفزعت الإمبريالية والرجعية اللتين تحاولان القضاء على الحركة الشيوعية في مصر، لماذا؟ لأن الشيوعيين هم الداعون للاحتفال بهذا اليوم الذي شارك فيه الوفد على استحياء، ولم يشارك فيه على الإطلاق الإخوان المسلمون؛ وقد أدى النجاح الكبير الذي حققه هذا اليوم إلى زيادة النفوذ الشيوعي في الجامعة، والإقلال من نفوذ الإخوان المسلمين، بالرغم من محاولاتهم إفساده بالاشتراك مع التجمعات الفاشية التي شكلت لجنة وطنية أخرى تولت إذاعة الدولة الدعاية لها.

إن أهمية هذا اليوم الذي أُعلن «يومًا لنضال الشعوب المستعمرة» ترجع إلى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، القيادة الشعبية الجديدة من نوعها في مصر، وإلى تأييد الجماهير التي أعربت عن شكها في الأحزاب البرجوازية التقليدية الخائنة، وانضمام هذا العدد الكبير من عمال النسيج والترام والأوتوبيس والمقاولات العامة والسينما ... إلخ، إلى الطلبة والجماهير الوطنية المصرية.

بعد هذا عجزت الحركة المصرية للتحرر الوطني عن الحفاظ على هذا المستوى من النشاط؛ إذ سيطرت العناصر الانتهازية على لجنة العمال والطلبة وقادتها في طريق المهادنة والتبعية، الذي لم يكُن ليقودها إلا إلى الفشل، ولم تملك الحركة حيال هذا إلا توزيع المنشورات وفضح هذه السياسة في مجلتيها «النضال المشترك» و«العهد الجديد»؛ ومع هذا، وبالرغم من الهدوء النسبي الذي ساد القاهرة والإسكندرية عقب فترة الثورة ناضلَ أعضاء الحركة المصرية بطريقة عفوية مع الجماهير في الرابع من مارس، يوم الحداد الوطني على أبطال ٢١ فبراير، وفي مظاهرة الإسكندرية الكبرى يوم السادس من مارس، كما امتد تأثير الحركة إلى الأقاليم؛ حيث قاد أعضاء الحركة مظاهرة كبرى في المنصورة والزقازيق وأسيوط.

وبعد فترة قصيرة انهارت اللجنة الوطنية لأسباب عديدة لا داعي لذكرها جميعًا اكتفاءً بالسبب الرئيسي في هذا الانهيار، وهو ضعف الحركة الشيوعية وعجزها عن التخلص من هذا الضعف من خلال المد الثوري.

قامت عندئذٍ المجموعات الماركسية المختلفة: الحركة المصرية للتحرر الوطني – إسكرا – تحرير الشعب – الفجر الجديد، بتشكيل لجنة للتنسيق بينها في القطاعات العمالية والطلابية، كما أسست تنظيمًا طلابيًّا جامعًا هو «اتحاد الطلاب المصريين» ويُعد إنشاء هذا

الاتحاد انتصارًا للحركة المصرية التي دعت إلى تنظيم طلابي «جامع» في مواجهة فكرة تكوين تنظيم «أحمر» التي روَّجت لها «إسكرا».

أخذ اتحاد الطلاب المصريين يستعد بنشاط للمشاركة في مؤتمر جمعية الطلاب الدولية التي أرسلت إليه دعوة لحضوره، وقرَّر إيفاد عضوين، أحدهما من الحركة المصرية.

والآخَر من إسكرا، ولكن عضو إسكرا سافر بمفرده لوجود عضو الحركة المصرية للتحرر الوطني بالسجن آنذاك.

في ١٦ مارس سنة ١٩٤٦م احتفل الديمقراطيون المصريون وعلى رأسهم الشيوعيون بجلاء الجيوش الإمبريالية من سوريا ولبنان، وحدثت صدامات دموية مع الإخوان المسلمين الذين تدخَّلَت النيابة لحمايتهم؛ وفي الثامن من أبريل نظَّمَت الحركة المصرية، بالاشتراك مع الديمقراطيين الآخرين، مظاهرات واسعة في مقر مؤتمر نقابات عمال مصر وفي الجامعة لتكريم الوفد السوداني عملًا بشعار الحركة المصرية «نضال مشترك ضد عدو مشترك، وحق تقرير المصير للسودانيين».

(٢-٣) بين العمال العاطلين

في بداية سنة ١٩٤٦م حاولت الحركة المصرية جاهدةً تنظيم العمال المسرحين من ورش الجيش البريطاني الحربية، وحثَّت على إنشاء اتحاد يجمعهم بالقاهرة والإسكندرية.

انضم هذا الاتحاد فيما بعد إلى مؤتمر نقابات عمال مصر، وأثارت مظاهرات العاطلين التي نظمها ضجة صحفية؛ وفي الإسكندرية قام عدة آلاف من العمال العاطلين بمسيرة تلبية لدعوة قيادة الحركة المصرية للتحرر الوطني.

(٢-٤) المؤتمر الدولي للسيدات الديمقراطيات

في يونيو سنة ١٩٤٦م، أوفدت الحركة المصرية للتحرر الوطني إحدى عضواتها حاملة تفويضات من العاملات للمشاركة في مؤتمر السيدات الديمقراطي التي مثلت إسكرا فيه ثلاث مبعوثات.

(أ) أول مايو ١٩٤٦م

في هذا اليوم احتفل الديمقراطيون بالعيد العالَمي للعمال، وطالبوا بالدعوة لمؤتمر من أجل إنشاء اتحاد عام للنقابات المصرية.

تدخل البوليس لتفريق المؤتمرين الذين عادوا للاجتماع مرة أخرى، ولكن المواقف الانتهازية للفجر الجديد حالت دون بلوغ المؤتمر النتيجة المأمولة.

(ب) في نهاية مايو ١٩٤٦م

نظمت الحركة المصرية للتحرر الوطني أكبر إضراب عرفته مصر في تاريخها، ووقفت «إسكرا» تراقب عن بعد، بينما حاول «الفجر الجديد» إفساده، مثله في ذلك مثل الإخوان المسلمين.

استمر الإضراب خمسة أيام وشارك فيه ١٥٠٠٠ ألف عامل من شبرا الخيمة، وكانت أهدافه هي ضمان حق الإضراب، والحفاظ على مستوى الأجور التي يرغب أرباب العمل في تخفيضها، وإيقاف فصل العمال.

هذا، وقد نظمت الحركة المصرية أيضًا إضراب عمال شركة غزل القطن بالإسكندرية.

(ج) ١١ يوليو ١٩٤٦م

طالبت الحركة المصرية للتحرر الوطني بتشكيل لجنة اتصال للتنسيق بين الحركات الديمقراطية في النضال ضد مشاريع صدقي باشا الإمبريالية في المفاوضات مع إنجلترا، وتشكلت بالفعل لجنة من مجلة «النضال المشترك»، واتحاد الطلاب المصريين، ونظيريه السوداني والنوبي، والشباب الوفد، وشباب الكتلة (الكتلة الوفدية المستقلة)، والشبان المسلمين، والشباب السعدي الحر، وشباب الحزب الوطني ... إلخ.

نظمت هذه اللجنة المظاهرات بمناسبة ذكرى قصف الأسطول البريطاني للإسكندرية في الحادي عشر من يوليو، وشاركت الحركة المصرية والجرائد في هذه المناسبة بتوزيع المنشورات ونشر النداءات.

(٣) الفترة الثالثة

(٣-١) من ١١ يوليو سنة ١٩٤٦م إلى سبتمبر سنة ١٩٤٧م: تجمع القوى الرجعية

تشهد هذه الفترة نهاية «الرخاء» الاقتصادي والصناعي الناتج عن الحرب: ارتفع معدَّل البطالة والتسريحات، وأخذ مستوى الأجور في الهبوط، بينما أصبحت الإضرابات العمالية

أشد قسوة وأقل نجاحًا لازدياد شراسة وسائل القمع؛ حيث أصبح «النظام القائم» الأداة الطبيعية التي تستخدمها الإمبريالية لتحطيم الحركة الشعبية، والوقوف في وجه المطالب الاقتصادية والنقابية للعمال ولطبقات الشعب المختلفة التي تناضل من أجل رفع مستوى المعيشة.

ومع هذا تفشل الحكومات المتعاقبة في محاولاتها لهدم الحركة الشيوعية، فتتجمع القوى الرجعية بقيادة الإمبريالية للقضاء على الحركة الوطنية في بدء المفاوضات الإنجليزية المصرية، وتحاول أولًا تصفية الحركة الشيوعية في ١١ يوليو سنة ١٩٤٦م؛ حيث يُلقي صدقي باشا القبض على أكثر من مائتي شخص بتهمة تدبير «مؤامرات تخريبية» كما يقوم بإغلاق الأندية والجرائد التقدمية؛ ولكن تنظيم الحركة المصرية السري يتصدى للمحنة بقوة؛ إذ لم يقبض إلا على خمسة من أعضائه بالرغم من أعماله العديدة، ويقوم التنظيم بعد يومين بكشف الأهداف الحقيقية لحملة صدقي باشا الإرهابية كما يصدر العدد الأول من مجلة «المقاومة» نصف السرية، التي تم طبعها في مطبعة التنظيم السرية، وقد قامت هذه المجلة بدور هام في النضال ضد صدقي باشا ومحاولات التراضي مع الإمبرياليين الإنجليز وكشفت عن ضعف وانهزامية بعض مثقفي الحركة الذين انشقوا وشكلوا حركة مستقلة باسم «العصبة الماركسية» منذ أن ضربت الرجعية ضربتها الأولى.

(٣-٢) موقف الحركة المصرية للتحرر الوطني من النضال

لم تنجح «حملة» صدقي باشا في تنفيذ مشروع الإمبريالية والنظام الرجعي الحاكم في مصر إذ انضم الوفد والكتلة، تحت الضغط الشعبي، إلى الحملة الشرسة التي قام بها الشيوعيون والديمقراطيون ضد مفاوضات صدقي-ستانسجات Stansgate (ستانسجات): إن الجامعة فتحت أبوابها في أكتوبر، وبدأ الطلبة، في القاهرة والإسكندرية، سلسلة من حركات الاحتجاج التي كانت كثيرًا ما تُفضي إلى صدامات دموية مع البوليس والجيش، فأعلن «الحصار» الدائم للجامعة بقوات من البوليس والجيش، وفي نهاية سنة ١٩٤٦م اضطر صدقي باشا إلى تقديم استقالته التي كرست نهائيًّا فشل مشروع صدقي-بيفن.

في هذه السنة الدراسية، قدمت الحركة المصرية للتحرر الوطني مشروع ميثاق وطني للطلبة إلى لجنة التنسيق بين الحركات الماركسية، وقام اتحاد الطلاب المصريين بتقديمه إلى شباب الأحزاب المختلفة الذين وافقوا عليه جميعًا باستثناء الإخوان المسلمين، فطُبع الميثاق وتم توزيعه بتوقيعات جميع الموافقين عليه.

كانت هذه هي المرة الأولى التي يصدر ويُوزَّع فيها في مصر ميثاق وطني يحدِّد بوضوح الأهداف الوطنية ويتعهَّد بالنضال من أجل تحقيقها؛ وبعدها أصبح الشيوعيون، بتحالفهم مع الشباب الوفدي، القوة الرئيسية في الجامعة.

في سنة ١٩٤٧م، يستأنف طلبة الجامعة؛ بالقاهرة والإسكندرية، النضال فيحتفلون بذكرى توقيع المعاهدة الإنجليزية-المصرية بخصوص السودان (سنة ١٨٩٩م) في ١٩ يناير؛ وتنظم الحركة المصرية للتحرر الوطني وإسكرا مظاهرات كبرى للاحتفال «بيوم نضال شعوب المستعمرات» في ٢١ فبراير فيتدخل البوليس بعنف ويفتح الكوبري الذي يصل شبرا الخيمة بالقاهرة لمنع العمال من التظاهر.

في ٣١ مارس: مظاهرات دموية بمناسبة جلاء الإنجليز عن القاهرة والإسكندرية، ويشارك في هذه المظاهرات عناصر من إسكرا والحركة المصرية للتحرر الوطني التي تفضح هذا الجلاء الزائف، ويردد فيها الشعب الشعارات الموجه بعضها ضد السراي خادم الإمبريالية.

في مايو، حوَّل العمال الأعضاء بالحركة المصرية للتحرر الوطني جنازة صبري أبو علم باشا أحد أمناء الوفد إلى مظاهرة وطنية واسعة ضد الإمبريالية، وفي العاشر من أبريل «يوم السودان» كشفت الحركة المصرية علنًا في المظاهرات وفي المجلات والمنشورات عن المواقف الانتهازية للوفد السوداني.

ثم نادت الحركة المصرية بعد هذا «بنقل المشكلة المصرية إلى مجلس الأمن» إذ كانت هذه هي الحلقة التي تتيح للنضال الوطني فرصة التطور، وذلك لعدم استعداد الشعب للقتال المسلَّح بعد فشل المفاوضات المباشرة.

أخذ هذا النداء يتكرر، وأخذ مضمونه في الاتساع حتى أصبح شعارًا وطنيًّا تُسانده جميع القوى الديمقراطية في البلد فاضطرت حكومة النقراشي تحت الضغط الشعبي إلى حمل المسألة المصرية إلى مجلس الأمن.

في هذه الفترة، بدأت أيضًا الحركة المصرية للتحرر الوطني في طبع مجلة «نضال العمال» في مطبعتها السرية الخاصة، وقد أدَّت هذه المجلة دورًا كبيرًا في الدفاع عن الحقوق العمالية وربط نضالهم بالنضال الوطني ضد الإمبريالية.

ومن الأعمال الاقتصادية للحركة في هذه الحقبة أيضًا إضراب الميكانيكيين الحربيين بمطار ألماظة القريب من القاهرة، وقد نجح هذا الإضراب تمامًا بعد أن احتل العمال مواقع العمل؛ لذا لزم التنويه.

(٣-٣) الوحدة

في مايو ١٩٤٧م، تكوَّنَت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني باتحاد الحركة المصرية للتحرر الوطني وحركة إسكرا؛ وفي الشهور الأولى لتكوينها كان العمل الخارجي صعبًا بسبب اتصالات ومشاكل التنظيم الداخلية.

وفي يونيو جمعت الحركة الديمقراطية التوكيلات، وقامت بالدعاية اللازمة لسفر المبعوثين إلى الاتحاد العالمي للنقابات لتمثيل مصر في اجتماع جمعيتها العامة برغم معارضة الحكومة والعقبات التي أقامها «الفجر الجديد»؛ كما شاركت بفعالية في إضراب خريجي المدارس الصناعية من أجل تحسين ظروف العمل.

كررت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني النداء بنقل المسألة المصرية إلى مجلس الأمن في صحافتها السرية والرسمية، وحاولت إيفاد أحد أمنائها لإسماع صوتها في الأمم المتحدة ولكن سفارة الولايات المتحدة رفضت السماح له بدخول الولايات المتحدة.

أعدَّت الحركة الديمقراطية أيضًا دراسة عن المسألة السودانية تتيح للأمم المتحدة إضعاف المواقع الإمبريالية بوادي النيل، ووجهت إلى الوفد المصري في مجلس الأمن نداءً بالمطالبة بوصاية مصر على السودان بدلًا من «وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري» التي تُطالب بها البرجوازية المصرية، وبالاعتراف بحق السودانيين في تقرير المصير بعد جلاء الجيوش الإمبريالية؛ هذا بخلاف التقريرين عن معاهدتَي سنة ١٩٣٦م وسنة ١٨٩٩م.

في سبتمبر سنة ١٩٤٧م، ظهر وباء الكوليرا الذي ساهمت الحركة الديمقراطية في مكافحته؛ حيث شكَّلت بواسطة اتحاد الطلاب المصريين ولجان المصانع «لجانًا لمكافحة الكوليرا» في مختلف أحياء المدينة والمصانع والمدارس … إلخ، وأيضًا في الأقاليم؛ وقد ساعدت هذه اللجان على امتداد نفوذ الشيوعيين إلى الكثير من الأوساط.

وفي الشهر نفسه أضربَ المدرسون عن تصحيح الامتحانات بقيادة ومشاركة أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

حاولت الحركة الديمقراطية إعادة تشكيل اللجنة الوطنية على قاعدة أكثر متانة فنادت «بتكوين لجان وطنية في المصانع والمدارس والأحياء الشعبية … إلخ»، وتضم هذه اللجان، إلى جانب الشيوعيين، أعضاءً من مختلف الأحزاب؛ وقد صاحبت هذه الحركة المنشورات والنشرات الرسمية وغير الرسمية، وعمل عدد من هذه اللجان بنجاحٍ أدَّى إلى امتداد نفوذ الحركة إلى الأحياء الشعبية، خارج الدوائر المحدودة للعمال والطلبة؛ وقد زادت هذه اللجان من وعي العمال الطبقي وإدراكهم لضرورة الوحدة العمالية.

وفي ديسمبر قادت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وشاركت في إضراب المدرسين.

(٣-٤) مجالات جديدة للنشاط

امتد نشاط الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني إلى الأقاليم بالوجهين القبلي والبحري؛ حيث أسست مراكز لها في جميع مراكز المديريات تقريبًا، واتصلت بعمال الأتوبيس، وعمال النسيج الآلي واليدوي، وعمال محالج القطن؛ كما أنشأت قِسمًا جديدًا للحركة في دمياط وكفر الدوار وعشرات القرى التي أقيمت بها صِلات مع العمال الصناعيين وعمال مصانع السكر، فضلًا عن صِلاتها بالعصابات المسلَّحة في الريف.

وفي القاهرة، بدأ قسم المرأة في التطور بين المصريات فضم مثقفات، وعاملات ... إلخ؛ واجتذبت الحركة أيضًا أعضاءً بالمطبعة الوطنية والنقابة، وبين الميكانيكيين والحجارين كما توسَّعَت بين عمال النسيج والسكك الحديدية ووكلاء النيابة.

(٣-٥) ملاحظات عن الفترة الثالثة

جدير بالذكر أن المشاركة العمالية في النضال الوطني خلال هذه الفترة أضعف منها في الفترة السابقة؛ ويعود هذا إلى الظروف الاقتصادية الصعبة، وتسريح عدد كبير من المناضلين النقابيين بالإضافة إلى ضعف التنظيمات العمالية إزاء الهجمات الوحشية المتكررة للرجعية التي لم تتردد في استخدام الدبابات والبنادق ضد العمال، فاضطر أولئك إلى التركيز ضد النضال الاقتصادي الذي كان بالنسبة لهم مسألة حياة أو موت بحق (النضال ضد نقل المصانع إلى القاهرة ... إلخ).

وبالرغم من هذا، فقد زادت هذه المحن الصعبة من إحساس الطبقات العمالية بوحدتها.

(٤) الفترة الرابعة

(٤-١) الإعداد لحرب فلسطين – إعلان الأحكام العرفية

عاد النقراشي باشا من مجلس الأمن معتقدًا أن الضجة التي أثارها والموقف الانتهازي لحزب الوفد الذي رفض كشفه طوال عرض المسألة المصرية بالأمم المتحدة نجحا في خداع الرأي العام، ولكن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني استقبلته في محطة القاهرة بمظاهرة عنيفة شاركت فيها السيدات.

أخذت إجراءات النقراشي لقمع الحركة الوطنية والحركة العمالية تزداد شدة، وأصبحت القاهرة والإسكندرية ساحتين للقتال ضد المضربين من العمال والممرضين،

والطلبة والمدرسين والمهندسين ... إلخ؛ وفي بداية سنة ١٩٤٨م وبرغم القمع البوليسي الشديد، حرضت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني الطلبة، بصفة خاصة، على القيام بسلسلة من الإضرابات وحركات الاحتجاج بمناسبة ذكرى معاهدة السودان.

وفور إعلان الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين الذي أيده الاتحاد السوفييتي أصبحت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني هي المدافع عن هذا المشروع برغم معارضة بعض أعضائها ومعارضة الحركات الماركسية الأخرى، وقد أثارت حملتها الصحفية الدعائية الرجعية التي وضعت قنبلة بالجريدة، والبوليس الذي يعتبر الحركة الديمقراطية العدو الرئيسي القادر على تهديد الجيش المصري من الخلف.

(٤-٢) ٢١ فبراير

رغم إجراءات البوليس الشديدة، احتفلت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني «بيوم نضال البلاد المستعمرة» بتوزيع المنشورات ونشر النداءات في مجلاتها؛ وقد حدثت مظاهرات في هذا اليوم بين عمال النسيج والطلبة ولكن البوليس منع العمال من بلوغ المدينة وفرق مجموعة صغيرة من المتظاهرين بميدان الإسماعيلية، موقع المظاهرات الكبرى في سنة ١٩٤٦م.

في أبريل، قام الضباط وصف الضباط بإضراب، وطالبت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني بانضمام العمال والطلبة إلى الحركة فحدثت مظاهرات عنيفة بالقاهرة وبصفة خاصة في الإسكندرية، حيث أعادت مظاهرات العمال العنيفة ذكرى أيام سنة ١٩٤٦م العظيمة.

كان للمظاهرة الشعبية الناجحة التي نظمتها لأول مرة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في أحياء الجامعة والأزهر المكتظة بالسكان لتأييد مشروع تقسيم فلسطين تأثير كبير، وقد وجد البوليس صعوبة كبيرة في تفريق المتظاهرين، ولم ينجح في هذا إلا بعد القبض على بعض السيدات بالحركة.

(٤-٣) النضال في المجال الاقتصادي

يعود الفضل في النداء بـ «وحدة عمال المهنة الواحدة» إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني التي عمل أعضاؤها على دعمه من خلال الصحافة والمنشورات كما أنشئت اللجان

التي تضم ممثلي المصانع والمناطق المختلفة، وذلك على الرغم من اعتراض الحكومة على هذا الشعار بكل الوسائل.

إن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني قامت بدور أساسي في إضراب المحلة الكبرى الذي شارك فيه حوالي ٢٥٠٠٠ من عمال النسيج، وقد انتهزت الحركة هذه الفرصة لمناشدة جميع عمال النسيج في مصر بالتضامن مع زملائهم فحدثت إضرابات ومظاهرات بين عمال شبرا الخيمة والإسكندرية ... إلخ، وفي دمياط تظاهرت جميع المصانع وامتدت المظاهرات إلى المدينة ذاتها كما انعقد اجتماع يضم ممثلي العمال بهذه المناطق لتأييد مطالب المحلة وهي «تغيير النقابة الصفراء، وتعديل لوائح المصنع»، وكانت غالبية المشاركين في الاجتماع أعضاءً بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني أو مؤيدين لها.

انعقدت في هذه الفترة أيضًا اجتماعات لممثلي المطابع المختلفة.

قادت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني حملة قوية ضد مشروع «كادر عمال النسيج» الذي قدمته الحكومة، واحتجَّت عليه لجان المصانع التي تشرف عليها الحركة ونجحت بالفعل في إلغائه.

وإزاء ضعف الحركة النقابية قررت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني إنشاء مكتب نقابي للاتصال بعدد كافٍ من أعضاء النقابات بالقاهرة والأقاليم، وقد قدم المحامون الأعضاء بهذا المكتب خدمات لا تُحصى للعمال المناضلين ودافعوا عن حقوقهم، كما قام المكتب في أول مايو بجمع المساهمات لصالح عمال مصانع «سباهي» المضربين.

بالإضافة إلى هذا تولَّت الحركة طبع ونشر وتوزيع الكتب والمجلات التالية:

(٤-٤) الكتب

- لماذا ساندنا الاتحاد السوفييتي؟
- إندونيسيا المناضلة.
- الجلاء عن فلسطين!
- تقرير الرفيق جدانوف عن الوضع الدولي.
- ملخص «رأس المال» لكارل ماركس.
- أحمد حسين الفاشي.
- الثالث عشر من نوفمبر، يوم الكفاح الوطني.
- نريد أن نتعلم.

- الحكومة والشعب.
- مائتا مليون سيدة معنا.
- الجبهة الشعبية.

(٤-٥) المجلات

«**الجماهير**»: مجلة سياسية أسبوعية تصدر رسميًّا ويوزع منها في المتوسط من ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ نسخة، ويبلغ الحد الأقصى في التوزيع ١٥٠٠٠ نسخة.

«**نضال العمال**»: مجلة أسبوعية نصف سرية.

«**صوت الطالب**»: من أعمال الحركة الديمقراطية أيضًا في هذه الفترة الإضراب الذي قام به الميكانيكيون بالمطارات الحربية من أجل رفع مستوى المعيشة، وقد حقَّق هذا الإضراب النجاح بعد أيام من بدايته، وأُلقي القبض أثناءه على بعض أعضاء الحركة بصفتهم «المحرضين» عليه، ولكن سرعان ما أُفرج عنهم بعد أن تضامن العمال معهم.

ينبغي هنا الإشارة إلى الأزمة الداخلية التي تنمو داخل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وتعرقل العمل بها منذ سنة ١٩٤٨م، وبالإضافة إلى هذا كان نضال أعضاء الحركة قاسيًا بسبب المعارضة الوحشية التي يصطدم بها يوميًّا من جانب البوليس السياسي؛ وقد قدم هؤلاء المناضلون تضحيات مادية لا نظير لها، وأظهروا روح فداء وتفانيًا فريدين.

خاتمة

قدمنا فيما سبق لمحة سريعة عن أعمال الحركة المصرية للتحرر الوطني ثم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني بالخارج، ومنها يتضح:

(١) أن الحركة المصرية للتحرر الوطني هي الحركة الوحيدة التي حاولت منذ البداية:

- ربط النظرية الماركسية بحركة الجماهير المصرية والعمال بصفة خاصة.
- الاتصال بالمثقفين المصريين رغم معارضة غالبية العناصر غير المصرية آنذاك.
- الاتصال بالعناصر الفقيرة والطبقة العمالية.
- اجتذاب الأعضاء بصفتهم الشخصية.
- قيادة بعض الأنشطة المحلية بطريقة غير مباشرة.
- المشاركة الكاملة في صراع الطبقات وفي النضال الوطني.

وقد عملت الحركة المصرية للتحرر الوطني في هذه المجالات بدون مساعدة خارجية باستثناء مجال الكتب والدراسات التي يصعب فهمها على أشخاص لا خبرة لهم.

إن الحركة المصرية للتحرر الوطني لم تكن لتستطيع «البقاء» بعد كل الضربات التي وجهتها إليها الرجعية لولا خطها الثوري القائم على تجارب النضال المصري الملموسة في وقت لم تعرف فيه مصر العمل الثوري.

(٢) إن الحركة المصرية للتحرر الوطني هي الحركة الوحيدة التي أُعدت في أتُّون العمل، بعيدًا عن التأثير البرجوازي غير الثوري، مواقفها من المسائل الحيوية الخاصة بالنضال من أجل التحرير في مصر والسودان والبلاد العربية فكانت الحركة الوحيدة التي تبنَّت موقفًا مستقلًّا من المسائل الوطنية، في مصر والسودان، على أساس مبادئ الماركسية-اللينينية؛ حيث اعترفت بحق تقرير المصير للسودانيين، ونادت بإلغاء معاهدتي سنة ١٩٣٦م وسنة ١٨٩٩م، وطالبت بعرض المشكلة المصرية على مجلس الأمن؛ وكانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني هي الحركة الوحيدة، سواء في مصر أو على الصعيد العربي، التي تبنَّت موقفًا سليمًا من المسألة الفلسطينية بالدفاع عن مشروع التقسيم.

ويمكننا اليوم أن نؤكد أن الشعب بأجمعه وافق على الشعارات التي رفعتها الحركة المصرية للتعبير عن تطلعاته رغم اعتراض التنظيمات الأخرى عليها في كل مرة.

(٣) إن الحركة المصرية للتحرر الوطني هي الحركة الوحيدة التي اتخذت وحدة النضال أساسًا للتنظيم فحولته من تنظيم دراسي شبيه بنظام إسكرا إلى تنظيم نضالي يتفق تطبيقه مع تطور الحركة ويخدمه.

(٤) إن الحركة المصرية للتحرر الوطني هي الحركة الوحيدة التي لم ترَ في هجمات وضربات الرجعية داعيًا للخوف والقلق إذ اعتبرتها دائمًا سببًا للتفاؤل بمستقبل النضال، وقد نجحت الحركة بالفعل في التكيُّف مع الظروف المتغيرة والقاسية للحفاظ على سيرتها.

لقد كانت الحركة المصرية هي الحركة الديمقراطية الوحيدة التي ردَّت على حملة صدقي الإرهابية بنشاط متزايد، كما كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني هي الحركة الوحيدة التي ساندت علنًا مشروع تقسيم فلسطين رغم هجوم الفاشيين والرجعية بأكملها، بينما سيطر التشاؤم والانهزامية على الحركات الأخرى؛ وكانت العناصر الثورية داخل الحركة الديمقراطية هي التي أصرَّت على دعم العمل الخارجي في الفترة الحرجة من فبراير إلى يونيو سنة ١٩٤٦م، بينما كانت عناصر إسكرا الانتهازية ترغب في التركيز على العمل الداخلي.

(٥) إن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني تشارك اليوم أيضًا بفعالية في النضال الوطني فتنمي ارتباطها بالطبقة العمالية وبالشعب بينما تجد التنظيمات الأخرى جميع الظروف صالحة للهرب من النضال مفضلة بث الفرقة والانقسام داخل الحركة الشيوعية.

إن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، امتداد الحركة المصرية والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، هي الحركة الأكثر تماسكًا، من ناحية الأيديولوجية والتنظيم، في الوقت الذي تزداد فيه الحركات الأخرى انقسامًا، وتكاد تصل إلى حافة اليأس، وهي اليوم تواصل نضالها من أجل التحرر الوطني، ومن أجل نظام ديمقراطي شعبي، ومن أجل الاشتراكية والسلام مليئة بالتفاؤل والثقة في القوى الديمقراطية الوطنية وعلى رأسها قوة الاتحاد السوفييتي ورئيسه الفذ الرفيق ستالين.

المراحل الرئيسية للصراع داخل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في عام الوحدة مايو ١٩٤٧-يونيو ١٩٤٨م

تقرير من هنري كورييل إلى رفاقه في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في نهاية عام ١٩٥٥م.

مقدمة

إن الغرض من هذا التقرير هو تقديم وصف سريع للمراحل الرئيسية للصراع داخل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، أثناء العام المسمى «بعام الوحدة» (مايو سنة ١٩٤٧-يونيو سنة ١٩٤٨م)، وهو لا يُعد تقريرًا تحليليًّا، ولا نقديًّا، كما لا يمكن اعتباره من قبيل النقد الذاتي.

وبالرغم من ضعف الموضوع إلا أن لهذا التقرير أهمية خاصة، فهو يكشف بالفعل مجريات الأمور في أعنف صراع داخلي عرفته الحركة الشيوعية المصرية إلى اليوم، وهو الصراع بين الحركة المصرية للتحرر الوطني والتيار المدعو «بالإسكري».

إن هذا الصراع لا يُعد جديدًا بالنسبة للعارفين بتاريخ وتطور الحركة الشيوعية في مصر، فهو قد بدأ منذ عام ١٩٤٢م داخل دوائر محدودة جدًّا من الشباب المثقف ثقافة أجنبية والذي ينتمي إلى الماركسية، في وقت كانت تُعد فيه الشيوعية غريبة تمامًا على المصريين، الذين كانوا لا يعرفون شيئًا عنها؛ حيث إنهم قد نسوا بالكامل تجربة الحزب الشيوعي المصري في الفترة من سنة ١٩١٩م إلى سنة ١٩٢٤م، ولم يبقَ أحد من كوادر

الحزب القديمة؛[1] ينبغي إذَن إعادة البناء كله، والبدء من الصفر دون دراية بالصراع السياسي ولا التنظيم السري.

كان تفسير الكتب الماركسية التي لم يترجم واحد منها في هذه الفترة يؤدي إلى مناقشات لا نهاية لها، وقد ظهر اتجاهان داخل هذه الدوائر الأولية: اتجاه ثوري يحدِّد قولًا وفعلًا قلب نظام الحكم الإمبريالي القائم كهدف له؛ وينتمي التيار الثاني إلى الماركسية اللينينية قولًا، ويتبنى بالفعل مواقف مُهادنة توفيقية فهو تيار ثائر فحسب على بعض القيود والعراقيل في المجتمع المصري ولا يرغب في قلب «النظام» الإمبريالي.

انفصل هذان التياران في سنة ١٩٤٢م، وبينما أنشأ التيار الأول الحركة المصرية للتحرر الوطني أسَّس التيار الثاني إسكرا؛ ولم يكُن كلٌّ من التيارين يضم أكثر من اثني عشر عضوًا.

أخذ هذان التنظيمان يعملان ويتطوران بسرعة في ظِل انتصار النظام الاشتراكي، وهزيمة الفاشية، والدفعة المحررة للشعوب، حيث لم تكن الإمبريالية والبرجوازية المصرية مسلحتين بدرجة كافية لمقاومة التنظيمات السرية محدودة الاتساع.

إن الحركة المصرية للتحرر الوطني وإسكرا كانتا تشكلان بلا جدال التنظيمين الشيوعيين المصريين الرئيسيين من حيث العدد والتأثير والتنظيم ... إلخ؛ وهما مع هذا، وبالرغم من انتساب كلٍّ منهما إلى الماركسية اللينينية، غير متطابقين؛ وقد تأكدت ونمت الاتجاهات المختلفة فيهما خلال ثلاث سنوات حتى انتهت بالانفصال عام ١٩٤٢م.[2]

بينما كانت الحركة المصرية للتحرر الوطني تمارس سياسة «تمصير» وترتبط بالبرجوازية المصرية الصغيرة والفقيرة وبالعناصر العمالية «البروليتارية» الأولى، كانت إسكرا التي ترفض التمصير باعتباره علامة من علامات التطرف الوطني تنمو بصفة خاصة بين طبقات البرجوازية اليهودية ميسورة الحال، وبين العناصر المثقَّفة والمتقدمة في البرجوازية المصرية الثرية.

---

[1] هذا افتئات على الحقيقة التاريخية؛ فقد كان هناك مناضلون من الحزب القديم يمارسون نشاطهم عندئذٍ مثل شعبان حافظ، وصفوان أبو الفتح ود. حسونة وغيرهم.

[2] من الملاحظ أن كورييل يخلط بين مرحلة «الصالونات» الماركسية السابقة على تكوين التنظيمات، ومرحلة التنظيم، فإن كلًّا من «إسكرا» و«حمتو» تأسَّسا في ١٩٤٣م، ولم يكُن لهما وجود تنظيمي قبل ذلك التاريخ.

كان للتركيب العضوي لهاتين الحركتين أثر حاسم على تنظيم وأسلوب عمل كلٍّ منهما: كانت الحركة المصرية تعد أساليب للنضال مرتبطة بالجماهير الكادحة «البروليتاريا» وصغار البرجوازيين الفقراء، أما إسكرا فكانت تُعد سياسة «حزبية» كنشاط سياسي (؟) ووسيلة لاجتذاب الأعضاء؛ وبينما تعد الحركة المصرية للتحرر الوطني «مفهوم الخلية وحدة النضال» كأساس للتنظيم، كانت إسكرا تطبِّق مبدأ «الخلية وحدة الدراسة»؛ وبينما تؤيد إسكرا براودر Browder وتتحيز لنظرياته browderisme، كانت الحركة المصرية للتحرر الوطني ترفض مواقفه الإصلاحية منذ البداية، أي قبل النقد العظيم الذي قدمه الرفيق دوكلوس Duclos عن هذه النظريات.

ومع هذا، ليس من المبالغة القول بأن معرفة الحركتين ببعضهما البعض، بعد صراع دام ثلاث سنوات في مجالات عمل واسعة الاختلاف، معرفة محدودة لدرجة يصعب معها، حتى على أقدم القادة، تحديد أوجه الخلاف بينهما بدقة؛ وكان الأعضاء الأساسيون غير قادرين على فهم أو تبرير الانفصال. وخاصة أن العمل الممتد للتنظيمين، لقاء عناصرهما أثناء العمل: في الجامعة بصفة رئيسية وفي الأحياء العمالية بالقاهرة، كل هذا جعل من محاولة الوحدة ضرورة.

كان لقاء تيارين إصلاحيين ثوريين في تنظيم شيوعي واحد شيئًا جديدًا في مصر فهو يُعد تجربة جديدة بالنسبة للثوريين المصريين؛ لقد عرفت الحركة المصرية للتحرر الوطني في تاريخها القصير صراعًا داخليًّا أخذ في بعض الأوقات طابعًا لا ينقصه العنف، ولكن العمل مع أعضاء تنظيم مختلف لهم مفهومهم السياسي المختلف كان أمرًا جديدًا عليها؛ أما إسكرا فلم تعرف انشقاقًا ولا صراعًا داخليًّا.

بالنسبة للحركة الشيوعية المصرية، كان عام الوحدة، وهو فترة قصيرة للغاية بالقياس إلى أهمية وتأثير الأحداث التي جرت فيه، هو العام الذي حدثت فيه تجربة سياسية ذات أهمية بالغة إذ أدرك التياران اللذان عملا جانبًا إلى جنب تناقضهما الأساسي في هذا العام، ولم تكُن الحركة المصرية للتحرر الوطني هي التي وضعت نهاية للوحدة، فالإسكريون هم الذين انشقوا وانقسموا إلى مجموعات عديدة؛ واليوم يعتبر اسم «إسكرا» أو الوصف «بالإسكرية» إهانة داخل الحركة التقدمية المصرية، وأول المتنكرين لماضيهم والرافضين له هم المؤسسون والأعضاء القدماء بإسكرا الذين يظنون أن الكلمات قادرة على الإقناع بأن انتهازيتهم قد انتهت.

واليوم إذ تستمر الحركة المصرية للتحرر الوطني في طريقها باسم «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» فهي تواصل النضال من أجل التحرر الوطني، والسلام، والاشتراكية، غنية بتجربة جديدة، وقوية بالنضال الذي قادته بلا هوادة ضد جميع التيارات والانحرافات، وممتلئة ثقة وإيمانًا.

(١) الصراع بين التيار الثوري والتيار الانتهازي داخل الحركة المصرية للتحرر الوطني

(١-١) الحقبة الثانية: من يونيو سنة ١٩٤٧م إلى يوليو سنة ١٩٤٨م

مقدمة

(١) الإعداد للوحدة

تمَّت في الفترة التي تسبق مباشرة الوحدة بين الحركة المصرية للتحرر الوطني وإسكرا اتحادات ثانوية تدور حول هذين القطبين الرئيسيين إذ انضم إلى الحركة المصرية للتحرر الوطني جزء من تنظيمي «تحرير الشعب» و«القلعة»، بينما انضم بقية أعضاء التنظيمين إلى إسكرا التي لم تنجح مع هذا في ضم قطاع الإسكندرية من تنظيم «الطليعة».

كانت إسكرا تستعد للوحدة برفع جميع مرشحيها إلى مرتبة الأعضاء وبإعلانهم بالوحدة مع الحركة المصرية للتحرر الوطني؛ وبهذه الطريقة تقدَّمَت إسكرا للوحدة وعدد أعضائها حوالي الثمانمائة، بينما كان عدد أعضاء الحركة المصرية للتحرر الوطني خمسمائة تقريبًا.

(٢) الاتحاد

تم الاتحاد على الصعيد التنظيمي بين الحركة المصرية للتحرر الوطني وإسكرا على قاعدة من المساواة حوالي نهاية مايو سنة ١٩٤٧م، وتكوَّنَت اللجنة المركزية من عشرة أعضاء يتم اختيارهم بالتساوي من أعضاء الحركتين، وظلَّت التنظيمات الأساسية بلا تغيير، وإن أصبحت تابعة لهيئات متحدة أعلى.

(٣) مراحل هذه الحقبة

يمكن تقسيم هذه الحقبة إلى أربع مراحل رئيسية وفقًا لتطور الصراع الداخلي بين التنظيمين اللذين يمثِّلان في جوهرهما تيارين مختلفين:

(أ) من يونيو سنة ١٩٤٧م إلى سبتمبر سنة ١٩٤٧م: مرحلة «شهر العسل».

(ب) من سبتمبر سنة ١٩٤٧م إلى فبراير سنة ١٩٤٨م: ظهور اتجاهات للانقسام والانشقاق مرتبطة بفشل كوادر إسكرا في الصراع.

(ج) من فبراير إلى مايو سنة ١٩٤٨م: تبلور الانقسامات وفساد الحركة.

(د) من مايو إلى يوليو سنة ١٩٤٨م: انشقاق «عادل»[٣] وإعلان الأحكام العرفية.

والجدير بالذكر أن جميع هذه المراحل حدثت خلال سنة واحدة، وهي فترة قصيرة بالمقارنة بما جرى فيها من أحداث وتبلور الاتجاهات، وبالمقارنة بالخطوات الواسعة التي قطعها الوعي الشيوعي في مصر، رغم الانقسامات والانشقاقات؛ لقد كانت الوحدة بين «الحركة المصرية للتحرر الوطني» و«إسكرا» مرحلة ضرورية ينبغي المرور بها سواء في مايو سنة ١٩٤٧م أو بعدها.

المرحلة الأولى: ويمثلها تشكيل الحركة الديمقراطية للتحرُّر الوطني كنتيجة للوحدة، ومواقفها السياسية، ووجود أسلوبين للعمل بها، إنها مرحلة شهر العسل الممتدة من يونيو سنة ١٩٤٧م إلى سبتمبر سنة ١٩٤٧م.

التركيب الاجتماعي للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

يمكن إعطاء الجدول التالي من خلال الأرقام التي قدمتها كلٌّ من الحركتين عند القيام بالوحدة.

	الحركة المصرية		إسكرا		الحركة الديمقراطية	
عمال	٢٥٠	٥٠٪	١٤٠	١٦٪	٣٩٠	٢٨٪
طلبة	٨٠	١٦٪	٢٠٠	٢٢٪	٢٨٠	٢٠٪
شباب	٩٠	١٨٪	—	—	٩٠	٦٪

[٣] عبد المعبود الجبيلي.

	الحركة المصرية		إسكرا		الحركة الديمقراطية	
مثقفون	—	—	٢٠٠	٪٢٢	٢٠٠	٪١٤
أجانب	—	—	٣٦٠	٪٤٠	٣٦٠	٪٢٦
جيش	٢٥	٪٥	—	—	٢٥	٪٢
أزهريون	٢٥	٪٥	—	—	٢٥	٪٢
سودانيون	٣٠	٪٦	—	—	٣٠	٪٢
المجموع	٥٠٠		٩٠٠		١٤٠٠	

كان نصف الأعضاء التسعمائة الذين قدمتهم إسكرا من المرشحين الذين أصبحوا أعضاءً عند القيام بالوحدة، ولكن الأهم من هذا هو أن الأرقام التي قدمتها إسكرا مُبالَغ فيها إلى حدٍّ لا يُستهان به، إذ اكتشفنا عند الوحدة وجود أسماء وهمية وأخرى موجودة على قائمتي التنظيمَين معًا؛ يمكننا إذن القول إن الحركة الديمقراطية تضم حوالي ألف عضو؛ وقد يحتوي هذا التقدير أيضًا على نسبة من الخطأ.

وجدير بالذكر أيضًا أن المستوى العام للأعضاء قد انخفض بالنسبة لِما كان عليه في الحركة المصرية للتحرر الوطني، حيث قلَّت كثيرًا بالنسبة المئوية للعمال، بينما زاد التدفق الحقيقي للمثقفين والأجانب بين صفوف الحركة؛ ومع هذا فقد تقدَّمَت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني على إسكرا من حيث التركيب العضوي، وهذا ما ظهر في تحمُّس أعضاء إسكرا المُطلَق للوحدة.

ولإدراك هذه الحقيقة، يكفي إلقاء نظرة على طبيعة الأعضاء الذين تتشكل منهم اللجنة المركزية الجديدة والأمانة.

اللجنة المركزية: حركة مصرية: حميدو،[٤] بدر،[٥] علام[٦] من العمال، يونس[٧] يهودي ثقافته أجنبية، وشوقي[٨] طالب.

[٤] محمد شطا.

[٥] سيد رفاعي.

[٦] على كامل.

[٧] هنري كورييل.

[٨] كمال شعبان.

إسكرا: عادل،[٩] سليمان،[١٠] عباس[١١] من المثقفين، شديد[١٢] طالب، وشندي[١٣] يهودي ثقافته أجنبية.

الأمانة العمالية: بدر وحميدو من الحركة المصرية، عادل وعباس من المثقفين بإسكرا.

الأمانة غير العمالية: يونس، شوقي، عارف من المثقفين بالحركة المصرية، شندي، شديد وسليم[١٤] من المثقفين بإسكرا.

يلاحَظ في تشكيل اللجنة المركزية عجز إسكرا عن تقديم عضو من العمال للترشيح للإدارة مقابل ثلاثة قدمتهم الحركة المصرية، ومقابل ذلك قدمت إسكرا عددًا كبيرًا من المثقفين؛ يلاحَظ أيضًا وجود صِلات قُربى أو زمالة دراسية بين الأعضاء من القادة الذين قدمتهم إسكرا، وهو أمر لا وجود له في الحركة المصرية للتحرر الوطني.

رد فعل الوحدة

(أ) في الداخل

- بين الأعضاء: حماس عام بين أعضاء إسكرا وحماس جزئي بين أعضاء الحركة المصرية للتحرر الوطني؛ كان من نتيجة هذه المشاعر المتنوعة أن اعتبر الأعضاء أنفسهم في فترة «شهر عسل»، فأهملوا الصراع الداخلي من أجل تحقيق وحدة حقيقية بعد الوحدة على الصعيد التنظيمي.
- بين قادة إسكرا: استسلام مؤقَّت يصحبه ميل إلى التحكم في القطاعات العمالية التي يركزون كوادرهم المثقفة بها.

بين قادة الحركة المصرية للتحرر الوطني: حماس ساذج للوحدة واعتقاد خاطئ بضعف التيار الانتهازي في إسكرا مع تركيز العمل الخارجي.

---

[٩] عبد المعبود الجبيلي.

[١٠] شهدي عطية الشافعي.

[١١] عبد الرحمن الناصر.

[١٢] غير معروف.

[١٣] هليل شوارتز.

[١٤] سدني سلامون.

(ب) في الخارج

- اتحاد تنظيم «الطليعة» بالإسكندرية مع الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، ويمثِّل «الطليعة» في اللجنة المركزية «صلاح».
- اتحاد التنظيمات الماركسية الأخرى مثل «العصبة الماركسية» و«الفجر الجديد» و«وادي النيل»، والبقية الباقية من «تحرير الشعب» في كتلة واحدة هي «كتلة المعارضة» التي تهدف إلى القضاء على «الفاشية والإمبريالية الصهيونية» الممثَّلة، من وجهة نظرهم، في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، إذ ترى هذه التنظيمات أن الحركة المصرية للتحرر الوطني التي تمثِّل تيارًا سليمًا نسبيًّا قد وقعت تحت التأثير الانتهازي لإسكرا؛ لم يكُن لهذه الحملة المصحوبة بجميع أنواع الافتراءات إلا تأثير ضعيف جدًّا أدى إلى انفصال بعض أعضاء تنظيم «القلعة» بقيادة شخص يُدعى «خانا» Khana وانضمامهم إلى «كتلة المعارضة» بالاتحاد مع «العصبة الماركسية».

كانت هذه الكتلة تعبِّر عن ميل الدوائر الصغيرة للاتحاد من أجل التصدي لتأثير الحركة الديمقراطية الكبيرة على أعضائها؛ وبينما هي تدَّعي محاربة انتهازية إسكرا، كانت في الواقع تريد تحطيم الوحدة القائمة.

أسلوبان للعمل

كان لكلٍّ من التنظيمَين سياسة وأسلوب خاص في العمل، بالإضافة إلى الاتجاهات الذاتية لكلٍّ منهما؛ والمهم هنا هو التركيز على أسلوب العمل الذي جرَّبه تيار الحركة المصرية للتحرر الوطني؛ وهو التيار الثوري داخل التنظيم الموحد.

- سياسة «تحويل» الحركة الديمقراطية إلى «حركة عمالية (بروليتارية)» والاستمرار في تطوير خط الحركة المصرية.
- سياسة عزل الأجانب داخل الحركة باعتبارهم عناصر لم يتم تمصيرها، وهي عناصر من إسكرا.
- محاربة التأثير السيئ للعناصر الإسكرية المثقَّفة، ومحاولة عزلها حتى لا «تحول» العمال إلى «مثقفين» بالمعنى السيئ للكلمة.
- وضع حد للفضائح الجنسية المنتشرة في إسكرا، وتشكيل قطاع مستقل للمرأة.

- وضع حد «للأقسام» و«الأندية الحمراء ١٠٠٪» التي تشكِّل أسلوب إسكرا الرئيسي في العمل والنضال السياسي، مع إقامة فواصل رأسية وأفقية لضمان الحماية للتنظيم السري.
- وضع حد «للشللية» — سواء العائلية أو تلك المؤلَّفة من أصدقاء — التي هي أساس التنظيم في إسكرا، وإقامة التنظيم على أساس «الخلية وحدة النضال» مكان العمل، وبدرجة أقل المسكن، كما كان الحال أثناء فترة الكوليرا، والنضال من أجل عرض المسألة المصرية على مجلس الأمن.
- دعم نقاط الارتكاز الضعيفة بإعطائها استقلالًا واسعًا يُتيح لها التطور مع ربطها بالمركز: العمال، السودانيون، الأزهريون، والأقاليم.

من المهم ملاحظة أن مستوى التنظيم والإدراك لمعنى كلمة «تنظيم» وماهيته كانا ضعيفين للغاية، حيث إن مفهوم «الخلية وحدة النضال» الذي تم إعداده وتطويره في الحركة المصرية كان مجهولًا تمامًا في إسكرا، أي إنه مجهول من أكثر من نصف أعضاء التنظيم الجديد؛ و«مراكز النشاط» لم تتعد في أغلب الأحيان تشكيل «الدوائر المحدودة»؛ أما «النضال»، والارتباط بالجماهير»، و«المشاركة في نضال الجماهير»، هذه المفاهيم في مجموعها كانت مجهولة تمامًا في إسكرا التي يركِّز أسلوب العمل بها على الدراسة النظرية للماركسية، على ضم الأعضاء على «أساس القناعة الشخصية»؛ لذا شعر الأعضاء الأساسيون بالحركة المصرية للتحرر الوطني «بالاغتراب»، فالغالبية العظمى منهم تنتمي إلى البرجوازية الصغيرة والفقيرة أو إلى العمال، كما أنهم أقل «تعليمًا» من عناصر إسكرا التي يغلب على تكوينها المثقفون من كبار البرجوازيين، وهم لا يعرفون كيف يجذبون هذه العناصر إلى النضال؛ هذه هي عناصر الوضع بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني التي تسود مفهوم التنظيم لديها فكرة تكوين قطاعات، بصفة عامة مستقلة، تتعاون فيما بينها وتجمعها أمانة عامة مشتركة أو غيرها؛ كان هذا الأسلوب يتيح لأعضاء كل قطاع إدراك معنى النضال في الوسط المناسب لهم: العمال بين العمال، والطلبة بين الطلبة، وجنود الجيش بالجيش، والأزهريون بالأزهر ... إلخ. كما يتيح أيضًا عدم إغراق العمال الضعاف جدًّا من الناحية السياسية، والذين لم يحصلوا إلا على القليل جدًّا من التدريب باستثناء عدد محدود من الكوادر العمالية، في أوساط المثقفين بإسكرا الذين لا تعني «المسئولية» لديهم «أكثر من دراسة نظرية ولَبَاقة في الحديث».

على هذا الأساس، انقسمت الحركة إلى قطاعات، ويُعد هذا الشكل التنظيمي شكلًا انتقاليًّا إلى شكل تنظيمي أعلى، وتم تشكيل أمانتين: أمانة عمالية، وأخرى «غير عمالية» مكلَّفة بإدارة نضال القطاعات غير العمالية والتنسيق بينها.

بعد شهرين تقريبًا من التنظيم الأول، اتضح أن القطاعات تتطلب إشرافًا مباشرًا من المركز، أي إن اللجنة المركزية عليها أن تتخلَّص من بعض العناصر لتصبح أكثر إنتاجية، وقد استبعد منها بالفعل أربعة أعضاء وهم شوقي وعلام وعباس وشديد، كما تم حل الأمانة غير العمالية التي تبين عجزها الفعلي عن إدارة جميع القطاعات غير العمالية، وتكونت أمانة أخرى من شوقي وشكري وشديد وعادل الذي أُقصي من الأمانة العمالية ليحل مكانه حلمي،[١٥] وهو مثقف مصري حاصل على لقب جامعي وعضو بإسكرا.

تم أيضًا تشكيل «مكتب دعاية» ثم «لجنة إشراف» مؤلفة أساسًا من عناصر من الحركة المصرية؛ وقد عملت القيادة عندئذٍ على دعم العناصر العمالية بالوجه البحري كما استعدت لتطوير هذا العمل في الوجه القبلي.

(٣) المواقف السياسية

(أ) اسم الحركة

كان اختيار الاسم بمثابة معركة صغيرة وهادئة اقترح فيها يونس اسم «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني»، الذي لا يُعد جديدًا بالنسبة للأعضاء القدامى بالحركة المصرية للتحرر الوطني، نظرًا للمضمون السياسي الذي تحتويه كل كلمة من كلماته، واقترح عادل اسم «الحركة العمالية للتحرر الوطني» الذي رفض بالإجماع، بعد تقرير الزميل يونس على أساس أنه ذو جوهر «انعزالي» ولا يُعد مطابقًا لتكوين الحركة ولا لحقيقة نضالها.

(ب) السودان

كان على الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، أثناء نظر المسألة المصرية بمجلس الأمن، تقديم حل فوري، وعدم الاكتفاء بصيغ عامة مثل: «النضال المشترك ضد الإمبريالية»

[١٥] جلال كشك.

و«حق تقرير المصير للسودانيين» بعد الجلاء، فقدم يونس تقريرًا يقترح فيه «الوصاية المصرية على السودان تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة إلى أن يتمكَّن السودانيون من ممارسة حق تقرير المصير بعد جلاء الجيوش الإنجليزية» بينما كان الهم الوحيد للقادة الإسكريين الذين تبنوا موقفًا سلبيًّا من المسائل السياسية هو الطريقة التي يتم بها إيفاد عادل إلى الأمم المتحدة لعرض وجهة نظر التقدميين المصريين؛ وقد انتهت قيادة الحركة إلى الموافقة على اقتراح يونس بعد مناقشة واسعة له.

المرحلة الثانية: من سبتمبر ١٩٤٧م إلى فبراير ١٩٤٨م

تشكيل قيادة مركزية، الإعداد لمشروع الخط السياسي المقدم من يونس إنشاء «مدرسة كوادر» عمالية، بداية ظهور وتبلور اتجاهات للانقسام والانشقاق، المواقف السياسية، فشل الإسكريين وانكشافهم في الصراع المحتدِم بين التيارين، تشكيل قيادة مركزية.

أوضحت تجربة الشهور السابقة عجز اللجنة المركزية عن قيادة الحركة، حيث أصبحت الحاجة مُلِحَّة إلى قيادة حقيقية لا مجرد لجنة للتنسيق بين القطاعات المختلفة؛ لهذا قررت اللجنة المركزية الدعوة إلى مؤتمر لتشكيل قيادة جديدة حوالي منتصف سبتمبر.

المؤتمر

ضم المؤتمر واحدًا وعشرين عضوًا منهم أعضاء اللجنة المركزية السبعة، وأعضاء الأمانتين، والمسئولون السياسيون بالقطاعات، وفيما يلي نقدِّم هؤلاء الأعضاء وفقًا لانتمائهم الأصلي:

الحركة المصرية: يونس، بدر، شوقي، حميدو، علام،[١٦] منتصر، خليل، وعارف.

إسكرا: شندي، عادل، سليمان، عباس، شديد، حلمي، أميرة،[١٧] ومجاهد.[١٨]

الطليعة: نور[١٩] وصلاح.

---

[١٦] علي كامل.

[١٧] إيمي ستون.

[١٨] أحمد حمروش.

[١٩] عدلي جرجس.

كانت القرارات الرئيسية للمؤتمر هي:

- انتخاب أمانة اللجنة المركزية وتضم: يونس، بدر، شندي، عادل.
- انتخاب المكتب السياسي للجنة المركزية: شوقي، حميدو، سليمان، نور، يونس، بدر، عادل.
- تكليف الأمانة والمكتب السياسي بتشكيل اللجنة المركزية.

الاتجاه «السليماني»![٢٠]

أثناء انعقاد هذا المؤتمر ظهرت أولى النغمات الشاذة أو أول صراع مُعلَن وضع نهاية لـ «شهر العسل»، اقترح سليمان في هذا المؤتمر استبعاد يونس وشندي لأصلهما الأجنبي، فهما يهوديان مثقفان ثقافة أجنبية وإنْ كانا يتمتعان بالجنسية المصرية، ولحجب المعنى الحقيقي لاقتراحه باستبعاد يونس مؤسس الحركة المصرية للتحرر الوطني وقائدها الرئيسي، تحدث سليمان عن «تمصير» القيادة مكررًا الشعار الذي تستخدمه الحركة المصرية للتحرر الوطني لفضح طبيعة إسكرا الحقة؛ ولكن التمصير لم يكُن مشكلة إذ ذاك، حيث لم يكن بوسع أحد التشكيك في الطبيعة المصرية للحركة وقيادتها؛ وقد رفض المؤتمر اقتراح سليمان بالتصويت بعد مناقشة عنيفة له، وكانت نتيجة التصويت: عشرون صوتًا مقابل صوت واحد هو صوت سليمان الذي قد يكون اتخذ هذا الموقف لفشله كمسئول سياسي عن المجلة الرسمية للحركة وبسبب النقد الموجَّه إلى إدارتها.

الأمانة والمكتب السياسي في العمل

كان أول عمل للأمانة هو إقصاء سليمان بالإجماع من إدارة المجلة، لسان حال الحركة الرئيسي في ذلك الوقت، وتعيين عباس، مثقف من أعضاء إسكرا، بدلًا منه، وقد اختير عباس أيضًا للمكتب السياسي، واستُبعد «مرسي» الإسكري من قطاع الأجانب الذي يتولى مسئوليته ليصبح مسئولًا عن مكتب الدعاية، هذا المكتب الذي أصبح فيما بعد وكرًا

[٢٠] نسبة إلى «سليمان» وهو شهدي عطية الشافعي.

للمؤامرات الانفصالية من جانب إسكرا، كما أصبح عارف مسئولًا عن لجنة الإشراف التي تسيطر عليها عناصر الحركة المصرية للتحرر الوطني.

كان عادل يعمل بـ «الدعاية» بطريقة سطحية وغير محدَّدة، مما أثار الدهشة ثم الشعور بالغضب والثورة ضده، وكان عدم انتظام صدور نشرة «الكادر»، اللسان السري الداخلي للحركة، أحد الأسباب الرئيسية للشكوى منه، فاضطرت الأمانة بكاملها إلى أن تتولى مسئولية إصدار هذه النشرة بانتظام، وقد جعلت منها بحق لسانًا لقيادة الحركة، وكان الأعضاء يشكون أيضًا من الضعف السياسي والصحفي للمجلة الرسمية بالحركة؛ أما شندي، وهو المسئول عن قطاع الأجانب، فقد تولى إدارة «العصبة اليهودية لمكافحة الصهيونية»، وهي الرابطة التي شكلتها إسكرا بالرغم من معارضة الحركة المصرية العنيفة لها، وكان تأسيس هذه الرابطة في هذه المرحلة من الحياة السياسية المصرية ومن تطور المسألة الفلسطينية خطأ خطيرًا، حيث أدى تطبيق الخط السياسي للرابطة إلى أحداث استفزازية في أوساط الشباب اليهودي، وقد بلغت هذه الأحداث حد التحدي السافر بين الأعضاء اليهود من ساكني الأحياء التي يتمركز فيها صغار البرجوازيين (كحي الظاهر مثلًا) وبين قيادة القطاع فقام شندي بحل العصبة «بهدوء» لأن الاعتراف بخطأ تشكيل العصبة يعني الاعتراف بفشل إسكرا كلها؛ وقد زاد من الغضب على شندي الذي يتولى مسئولية التنظيم استيلاء البوليس على مخزن سرِّي للكتب.

بالإضافة إلى هذا، كانت الأمانة المحلية بالقاهرة عاجزة عن قيادة القطاعات المختلفة؛ كما أدَّى الفهم الخاطئ للمركزية إلى عدم استقلال القطاعات التي لم تتح لها فرصة التطور، وتبيَّن فشل الأمانة العمالية حين ظهر — نتيجةً لتأثير العناصر الإسكرية التي تولت مسئولية القيادة — اتجاهٌ لعزل العمال عن الجماهير إذ إن هذه العناصر تُعتبر قيادة النضال مسئولية تربوية وفكرية.

زاد الغضب في القطاعات العمالية: إذ بدأ الإسكريون حملة إثارة داخلية، مدعين أن الحركة تقف في طريق وصول النظرية إلى الطبقة العمالية، وطالبوا بتدفق المثقفين على القطاعات العمالية كرد على شعار «ربط التثقيف بالنضال» الذي رفعه الرفيق بدر وهو عامل من أعضاء اللجنة المركزية بالحركة المصرية للتحرر الوطني.

قررت اللجنة المركزية تخفيض الإعانات الممنوحة للمحترفين إلى ثمانية جنيهات أو اثني عشر جنيهًا مصريًّا؛ كانت هذه الإعانات تتراوح، تحت قيادة عادل، بين ستة عشر وثمانية عشر جنيهًا مصريًّا أي ثلاثة أضعاف ما كانت الحركة المصرية للتحرر الوطني

تدفعه: أربعة أو ستة جنيهات مصرية، وأعقب هذا التخفيض انهيار بالقطاعات العمالية الإسكرية الصامدة فقط بفعل النقود (!).

- الاتجاه إلى عزل بعض العناصر من وسطها الطبيعي، ومن مركز عملها، أو التقليل من مسئوليتها: علام، منتصر، حميدو ... إلخ.
- بداية تبلور الصراع بين أسلوبين لإعداد الكوادر العمالية: من ناحية التثقيف والعمل وسط الجماهير.
- توقف شبه كامل يتلوه هجر جزئي للعمل الخارجي بالقطاعات العمالية.
- إن هذه الأحداث كلها لعبت دورًا كبيرًا في التفشي السريع لروح الغضب داخل هذه القطاعات المختلفة.

في قطاعات القاهرة: بين الطلبة بصفة خاصة

- ازدياد عدد الأعضاء الجدد والمستويات الرأسية.
- سيطرة «التكتلات» القائمة بين العناصر الإسكرية على هيئات القيادة، ووجود جو من عدم الاستقرار، بالإضافة إلى فَقْد الكثير من الأعضاء بسبب «إعادة التنظيم».
- سيطرة الإسكريين على هيئات القيادة العاجزة والضعيفة للغاية.

في الإسكندرية: صراع شرِس بين عناصر الحركة المصرية وإسكرا للسيطرة على اللجنة المحلية التي يديرها، تحت ستار من «الحيدة»، عناصر قديمة بالطليعة:

- انشقاق الإسكريين بالإسكندرية وانسحابهم بقيادة «عابدين»[٢١] ولكن عادل يقنعهم بالعودة ويلومهم على «تسرعهم الشديد في إظهار غضبهم»!
- اتحاد العناصر «الإسكرية والطليعية» ضد عناصر الحركة المصرية التي يتم إبعادها عن كل المسئوليات: أبعد الرفيق «فوزي» عن اللجنة المحلية وأوفد إلى القاهرة.
- رد فعل عنيف من عناصر الحركة المصرية التي تطالب بعودة المسئولين إلى مواقعهم، فتقوم لجنة تحقيق بإعادة الأمور مؤقتًا إلى نصابها عن طريق توزيع المسئوليات بين

[٢١] عبد المنعم إبراهيم.

عناصر الحركة المصرية وإسكرا، ويوفد الرفيق «خليل»[٢٢] من الحركة المصرية إلى اللجنة المحلية بالإسكندرية.

تغيير الأمانات

تبنَّت الأمانة المركزية أسلوب الإشراف المباشر على العمل في القطاعات المختلفة بواسطة نظام الاتصالات الأفقية فقامت بحل الأمانة المحلية بالقاهرة وتولَّت مسئولية القيادة مباشرة، كما تم اختيار الرفيق «شوقي» لأمانة العمال.

وبعد فترة انحلَّت الأمانة العمالية لتأخذ مكانها «لجنة سياسية عمالية» مؤلَّفة من:

بدر وحميدو: عاملان من أعضاء الحركة المصرية.

شوقي: طالب فقير من صغار البرجوازيين وعضو بالحركة المصرية أيضًا.

حلمي: مثقف من البرجوازيين الأثرياء وهو عضو بإسكرا، وكانت هذه اللجنة على اتصال مباشر بالأمانة المركزية.

خط الإعداد للكوادر العمالية

قبل حَل الأمانة قدمت عناصر الحركة المصرية مشروعًا لمحاولة القضاء على موجة المعارضة داخل القطاعات العمالية، ويشمل هذا المشروع إنشاء مدرسة للكوادر على المدى الطويل بهدف الحد من سياسة الإثارة التي ينتهجها الإسكريون باحتجاجهم على «الحواجز» القائمة بين العمال والنظرية.

علينا هنا أن نعترف بأن عناصر الحركة المصرية كانت على خطأ في هذا الموقف؛ إذ إنها بدلًا من أن تعارض علنًا الاتجاهات الإسكرية؛ وبدلًا من أن تفضحها وتكشف عن جذورها، قدمت هذا التقرير الذي يُعد تنازلًا ساعد على زيادة السخط وعلى نمو الاتجاهات الانقسامية.

في الوقت ذاته، كان هناك الاكتتاب الاستثنائي لجمع أربعة آلاف جنيه مصري كمحاولة لحل المشكلة المالية التي تعاني منها الحركة، وقد تم جمع ثلاثة أرباع هذا المبلغ ودفع الأجانب النسبة الغالبة منها.

---

[٢٢] كمال عبد الحليم.

اللجنة المركزية الجديدة (نوفمبر)

قرر المكتب السياسي والأمانة المركزية بالإجماع تشكيل لجنة مركزية من تسعة[٢٣] عناصر من الحركة المصرية وهم: يونس، شوقي، بدر، حميدو، علام، مجاهد، عامر، أميرة (وهي من عناصر إسكرا ولكنها تساند أفكار ومواقف الحركة المصرية)؛ وخمسة من إسكرا: شندي، وعادل، عباس، سليمان وشديد وعنصر من «الطليعة»: نور.

لم يُثِر هذا الاختيار اعتراضًا واحدًا إذ كانت هذه العناصر في رأي الجميع هي بحقٍّ العناصر التي تمثل الحركة وتتولى قيادتها.

وافقت اللجنة المركزية على الاكتتاب وعلى مشروع إنشاء مدرسة للكوادر، كما وافقت على تقرير عن «وحدة الحركة» يطرح الدفاع عن هذه الوحدة كواجب ويطالب بالنضال الجدي من أجل التأسيس السريع للحزب، ووافقت أيضًا على صيغة «قسم» يلزم جميع الأعضاء بالدفاع عن وحدة الحركة واتباع مبادئها.

صفحة مفقودة من الأصل (حوالي ٤٥٠ كلمة).

بتأثيرٍ من قيادة إسكرية مؤلَّفة من أبناء الباشوات و«الأجانب» — يطلق هذا الاسم على عناصر من جنسيات أجنبية مختلفة تعيش بعيدة تمامًا عن الحياة في مصر، وعلى اليهود البرجوازيين الأثرياء الذين لا يعرفون العربية حيث إن ثقافتهم أجنبية — الذين لا يشاركون في نضال الحركة إلا في نطاق ضيق جدًّا، والذين رأوا تأثيرهم الطاغي في إسكرا يصل إلى الصفر في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني؛ كان طبيعيًّا إذن أن تثور هذه العناصر ضد «المركزية وضد التنظيم» في تنظيم لا يسوده صراحة التيار الثوري.

كانت «الكتلة الثورية» هي طليعة العناصر الإصلاحية، والتي يزيد شعورها بالاختناق داخل التنظيم كلما زاد تأثير التيار الثوري بالحركة (انظر التشكيل الجديد للجنة المركزية)، وقد تبنَّت هذه الكتلة شعارات مثل «المركزية الدكتاتورية» و«الإرهاب داخل اللجنة المركزية» و«١٠٠٪ عمل بين العمال الصناعيين» إلى آخِر هذه الشعارات التي رفعها فيما بعدُ المنشقون الآخرون.

---

[٢٣] يلاحظ أن هنري كورييل لم يعدِّد هنا سوى ثمانية أفراد فقط.

مدارس الكوادر العمالية

في يناير سنة ١٩٤٨م، تم تأسيس المدرسة من فصلين، وكان من المتوقع أن يضم هذان الفصلان أربعة عشر كادرًا عماليًّا، ولكنهما لم يضمَّا بالفعل إلا ثمانية أو تسعة؛ وقد أظهر الإسكريون حماسًا بالغًا لهذه المدرسة، وجنَّدوا أفضل كوادرهم للتدريس بها والإشراف عليها: عادل، حلمي، عباس، مرسي ...[٢٤] إلخ. ولم تُعطِ عناصر الحركة المصرية مثل شوقي ومنير إلا عددًا محدودًا جدًّا من المحاضرات.

وسرعان ما أصبحت المدرسة مدرسة للانقسام الإسكري إذ كان لها تأثير كبير على تطور الصراع الداخلي الذي ساعدت على إثارته وازدياده.

مشروع الخط السياسي

كلَّف المكتب السياسي والأمانة المركزية الرفيق يونس بإعداد مشروع خط سياسي؛ قام يونس بإعداد المشروع وقدمه في اجتماع اللجنة المركزية في يناير سنة ١٩٤٨م؛ صدقت اللجنة على المشروع وأمرت بنشره وتوزيعه على جميع الأعضاء لمناقشته على أساس أنه مقدَّم من اللجنة المركزية جمعاء.

كان المشروع يعرض للوضع الدولي، ويحدِّد أهداف النضال بالحركة وهي: التحرر الوطني، نظام ديمقراطي شعبي، والاشتراكية، ويبرز دور جميع طبقات المجتمع المصري في هذا النضال، ويضع استراتيجية الحركة على أساس تحالُف متين بين الطبقة العاملة والفلاحين أولًا، ثم صغار البرجوازيين الفقراء بالمدن والريف وجميع العناصر الراغبة بصدق في النضال ضد الإمبريالية.

ومن الناحية الداخلية، أعلن يونس في مشروعه أن الحلقة الرئيسية في خط التطوير بالحركة هي «التعميل» بمعنى إعداد كوادر عمالية، والتحسين من تركيب الحركة الاجتماعية عن طريق الزيادة المستمرة للعناصر العمالية بها، وتحقيق الارتباط الوثيق بين الحركة، وبصفة خاصة الأقسام المتقدمة بها، والطبقة العاملة، وتوسيع ودعم النضال الخارجي للحركة، و«التحول» الأيديولوجي إلى «التعميل»، وتجنيد الحركة ككل لبلوغ هذا

[٢٤] مارسيل إسرائيل.

الهدف، كما طالب المشروع أيضًا بالنضال من أجل إعداد «نظرية مصرية» أي ملائمة للظروف الخاصة بالمجتمع وللنضال في مصر.

أما من ناحية التنظيم، فيوصي مشروع الرفيق يونس بالانتقال من مرحلة التنظيم ذي القطاعات، إلى «تنظيم حزبي ماركسي-لينيني» على أساس مفهوم «الخلية وحدة للنضال»، ويتألف هذا التنظيم من نواة مركزية من الثوريين المحترفين أساسًا، ومن تنظيمات دائرية أساسية، وتنظيمات حزبية من نوع «الشباب الشيوعي» ... إلخ، وتنظيمات ديمقراطية يشرف عليها الحزب؛ وقد وافقت اللجنة المركزية على التقرير، وأمرت في الاجتماع ذاته بالتحقيق في المؤامرات الانفصالية التي يدبِّرها «التكتل الثوري».

بعد فترة قصيرة من هذا الاجتماع، قام المكتب السياسي والأمانة المركزية بتعيين ثلاثة رفاق جدد باللجنة المركزية وهم سالم،[٢٥] وتوفيق، ومنتصر؛ والثلاثة أعضاء بالحركة المصرية.

الاتجاهات الانقسامية تنمو بين العناصر الإسكرية التي تحاول التحكم في قيادة الحركة

كان موقف كلٍّ من شندي وعادل ضعيفًا للغاية بسبب فشلهما المحقَّق والمستمر في العمل، وقد حاول شندي الذي رأى الجميع ضرورة تركه للجنة المركزية، بمساعدة مرسي المسئول عن مكتب الدعاية، العودة إلى الفكرة القديمة وهي فكرة «التمصير الكامل للقيادة»، فبدأ معًا سلسلة من الاتصالات السرية بالعناصر الإسكرية في قطاع الأجانب، وقدَّم شندي اقتراحه «بتمصير القيادة» في اجتماع اللجنة المركزية في فبراير، واستغلَّ هذا الاقتراح كلٌّ من منتصر وعلام اللذين طالَبَا بـ «إفساح مكان» للعمال في القيادة بالرغم من أن الرأي العام يرى أنه باستثناء العمال الموجودين بالفعل في القيادة لا يوجد عمال على درجة كافية من الإعداد لتولي المسئولية.

في اجتماع اللجنة المركزية في فبراير سنة ١٩٤٨م، كشف سليمان تمامًا عن موقفه الانقسامي ودافع عن فكرة «تكوين أقسام» داخل الحركة.

---

[٢٥] فؤاد عبد الحليم.

أثارت هذه الأحداث رد فعل عنيفًا من جانب الحركة المصرية، وقررت اللجنة المركزية في هذا الاجتماع، بموافقة العناصر الإسكرية (عادل ... إلخ) طرد سليمان وسيف[٢٦] وزوزو[٢٧] من الحركة وإدانة انقسامهم كما قررت أيضًا القيام بحملة واسعة لمحاربة الاتجاهات الانقسامية.

تم التصويت على اقتراح شندي ورُفض، وأُجريَت انتخابات جديدة للأمانة والمكتب السياسي، وقد أسفرت هذه الانتخابات عن إعطاء ١٠٠٪ من المقاعد لأعضاء الحركة المصرية:

الأمانة: يونس، بدر، شوقي، راشد.[٢٨]

المكتب السياسي: يونس، بدر، راشد، حميدو (الحركة المصرية)، عادل، عباس (إسكرا) نور (الطليعة).

المواقف السياسية

كان الموقف الرئيسي الذي ينبغي تحديده في هذه الفترة التي تُعد فيها الإمبريالية والرجعية لحرب فلسطين هو الموقف من المشكلة الفلسطينية: قرَّر المكتب السياسي تأييد قرار الأمم المتحدة بالتقسيم فور إعلانه، وقد حققت المجلة الرسمية للحركة، التي يُوزَّع منها حوالي ١٢٠٠ نسخة أسبوعيًّا، انتشارًا واسعًا لهذا الموقف، هذا بخلاف المجلات غير الرسمية والمنشورات؛ وجدير بالذكر عدم ظهور خلاف سياسي بين أعضاء القيادة حول هذه المسألة.

المرحلة الثالثة: فبراير إلى مارس سنة ١٩٤٨م

- تبلور الاتجاهات الانقسامية.
- نشر اللوائح.
- تغيير الأمانة وشلل القيادة.

---

[٢٦] أنور عبد الملك.

[٢٧] حسين كاظم.

[٢٨] عبد الخالق محجوب.

محاربة انقسام سليمان

نشرت الأمانة والمكتب السياسي تقارير عن الانقسام، أخذ فيها عادل موقفًا ضد سليمان الذي كان على خلاف معه منذ مدة، وعقد أعضاء الحركة المصرية خاصة المؤتمرات في القطاعات العمالية لإعلان وتفسير الانقسام.

وقد ظهر بوضوح أن قطاع الطلبة المكوَّن من السيدات اللاتي لم يكُن لهن تنظيم شبابي مستقل، تحت استمالته إلى الانقسام، فطلبت القيادة من كل عضو بالحركة تحديد موقفه، الأمر الذي أدى إلى طرد عدد من الأعضاء؛ وقررت اللجنة المركزية إعادة تكوين قطاع طلابي على أساس سليم، وإقصاء الانقساميين والقضاء على «التجمعات» البرجوازية المتحررة التي تسود هذا القطاع، كما أُجرِي تحقيق مع شديد الإسكري المسئول بالقطاع لتحديد مسئوليته في امتداد مؤامرات الانقساميين إلى قطاعه دون علمه أولًا، ثم في الإجراءات الضعيفة التي اتخِذَت ضد الانقساميين.

انقسامات جديدة في طريقها إلى التبلور

دفع تأليف الأمانة من عناصر الحركة المصرية الإسكريين، الذين لم يكونوا ليخضعوا لهذا الإجراء، إلى التجمع في تقسيمات متنوِّعة بدأت سرية، ثم انتهت بالإعلان عن نفسها في آخر مارس.

قسم «نحو منظمة بلشفية»

تأسَّس هذا القسم، بالاتفاق سرًّا مع عادل، على قاعدة اقتصادية وهي أن يكون العمل كله مركزًا بين العمال فقط على أساس مطالبهم اليومية؛ وكان قادته جميعًا إسكريين باستثناء يوسف الذي انضم إليهم.

قسم «صوت المعارضة»

وُلد وتطوَّر هذا القسم الذي يديره سليم وزوجته وهما إسكريان، بين المثقفين والأجانب، وبشكل جزئي بين السيدات، وكانت القاعدة التي تكون على أساسها هي «١٠٠٪ عمل بين العمال»، ومعظم شعاراته منقولة من ترسانة انقسام «سليمان» وكان أعضاؤه يعتبرون

«المركزية» داخل التنظيم نوعًا من الفاشية فأعلن القسم تمرُّده ضد القيادة المركزية، وأنشأ مركزًا مستقلًّا وأصدر نشرة «صوت المعارضة».

«العادليون»

كان شعار هذا القسم الذي بدأ بالتطور بين العمال والسيدات بقيادة عادل ومرسي وحلمي وزوجته ليلى هو «المثقفون والعمال» ثم اقترح العادليون شعار «٨٠٪ عمل بين العمال و٢٠٪ بين الطلبة» كما طالبوا بإعادة تنظيم الحركة على أساس قطاع عمالي كبير، وقد استغل العادليون مدرسة الكوادر لإشاعة أفكارهم الانقسامية ولإبعاد العمال عن أعضاء الحركة المصرية.

عادت الأساليب الإسكرية القديمة للظهور في الأقسام التي يسيطر عليها الإسكريون، محطِّمة في طريقها الإضافة الإيجابية للحركة، وساد العملَ التحزُّبُ العائلي والتشرذم، وتكوَّنَت من جديد «الشراذم» السرية الحمراء، وتزايدت الاتصالات المخالفة للتنظيم، كما أصبحت النقود هي وسيلة العمل الرئيسية في القطاعات العمالية إذ طالب قطاع النقل المشترك (ترام، أوتوبيس ... إلخ) الذي يسيطر عليه الإسكريون تمامًا بمبالغ ضخمة نسبيًّا للإعداد لانتخابات عمال الترام.

لقد شُلت الحركة! وكان طبيعيًّا أن يؤدي هذا إلى نتائج مؤسفة فتعرض الأمن الداخلي للخطر، وزادت الاعتقالات، وبخاصة في القطاع «الفني» الطباعة، التوزيع، المخازن ... إلخ، بالإضافة إلى اعتداء الانقسامين على المخازن المعروفة لهم لسرقتها.

موقف الأمانة

كانت الوسيلة المُثلى لعلاج الموقف في رأي الأمانة هي دفع حركة العمل على الصعيد الخارجي والمشاركة بفعالية في الصراع السياسي الذي ازدادت خطورته في ذلك الوقت، فقدمت إلى اللجنة المركزية تقريرًا تعرض فيه بالتفصيل وضع الحركة وتركيبها العضوي، وانتهت إلى أن هناك مع هذا تقدمًا بالنسبة لما كان عليه الوضع قبل الوحدة؛ ومن الناحية التنظيمية اقترحت الأمانة تشكيل «مجموعات من المؤيدين» في المصانع ومواقع العمل، للعمل على تفاقُم السخط في الخارج، وشكلت لجنة محلية جديدة لمدينة القاهرة من

عناصر الحركة المصرية خاصة؛ ثم وجهت بعد هذا اهتمامها إلى القطاعات العمالية التي قصرت عدد المحترفين بها على العمال الذين أثبتوا ارتباطهم بالعمل أثناء النضال، كما أوفدت إلى الوجهَين القبلي والبحري بعض المحترفين، وكلَّفتهم بالعمل على زيادة مراكز نشاط الحركة في أقاليمهم، وهاجمت بعنف الاتصالات المُفسِدة للتنظيم، ومنعت بشدة الاتصال بين الأعضاء القدامى بالحركة المصرية.

كانت الأمانة في الواقع مخطئة في هذه الإجراءات التي منعت أعضاء الحركة المصرية من المشاركة بفعالية في الصراع الداخلي لأنها، بدلًا من إظهار حقيقة الانقسام والكشف عن جذوره، أدَّت إلى كبت السخط وازدياد حدَّته، هكذا اضطر أعضاء الحركة المصرية إلى العمل المستقل بعد أن قطع الإسكريون اتصالهم بالمركز، وبعد أن وقف قرار الأمانة حائلًا دون الاتصالات غير التنظيمية، فحاول كلٌّ منهم النضال في وسطه، لمنع الانهيار التام للحركة، بالطريقة التي يراها صحيحة.

اللوائح

قدمت الأمانة والمكتب السياسي مشروعًا للوائح وعرضته للمناقشة العامة، قام الأعضاء بنقد بعض النقاط وتم تغييرها ثم عرض المشروع على اللجنة المركزية التي وافقت عليه بعد نقاش سريع حول طريقة تحديد اللوائح للأهداف الاشتراكية للحركة، وهل يجب أن تذكرها بالتفصيل كما يطلب «العادليون» أو تكتفي بإعطاء ملخَّص لها كما يوصي يونس والأمانة؟

تغيير الأمانة – شلل القيادة

بعد التحقق من مؤازرة الدارسين في مدرسة الكوادر بدأ عادل سلسلة من المناورات بغرض تغيير الأمانة متحدِّثًا هذه المرة عن «تحويل» القيادة إلى «التعميل» لا «التمصير».

اكتشاف «خط القوى الوطنية الديمقراطية»

كان المسئول عن التنظيم باللجنة المركزية يزعم أن «الحلقة» الرئيسية في فهم الأزمة هي «سوء التنظيم»! فأوصى بإعادة تنظيم الحركة على أساس مكان «السكن»، وهاجم مشروع خط اللجنة المركزية المسمى «خط يونس» داعيًا إياه «خط القوى الوطنية الديمقراطية»،

ولكن سرعان ما هاجم عادل اقتراح شندي وسمَّاه أيضًا «اتجاهًا وطنيًّا ديمقراطيًّا»، فسحب شندي اقتراحه المقدَّم من خلال مشروع خط مضاد، وعندما لم يرَ حوله إلا قلة من المؤيدين انضم إلى عادل واشترك معه في الهجوم على مشروع يونس الذي وصفاه بمشروع «القوى الوطنية الديمقراطية»؛ وتبلور النقاش حول نقطة رئيسية؛ هل ينبغي العمل على إعداد كوادر عمالية كما يطلب عادل، أو على «تعميل» الحركة بناءً على توصية يونس في مشروعه؟

لقد انتهى النقاش باقتراحٍ بالدعوة إلى مؤتمر يُعقَد بعد شهر ونصف، وبدأ الاتجاه «العادلي» حملة إثارة واسعة حول ما أسماه «خط القوى الوطنية الديمقراطية» ووجه إلى مشروع يونس نقدًا يتلخَّص في ثلاث نقاط:

(أ) إنكار الدور القيادي للطبقة العمالية.
(ب) الخلط بين الحزب والجبهة الشعبية.
(ج) المبالغة في تقدير الدور الثوري للبرجوازية الصغيرة ومساواته بدور الطبقة العمالية.

وكان يؤيد نقده بالحديث عن نظام القطاعات السائد في الحركة الديمقراطية، وعن العدد الكبير الذي تضمه من صغار البرجوازيين والطلبة والأجانب ... إلخ، ويزعم أن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني تمثِّل جبهة شعبية «ذاب» فيها التنظيم الرئيسي، هكذا كان عادل والإسكريون يبرِّرون انقسامهم وقيامهم بإفساد الحركة وشلها عمدًا.

ظهور معسكرين بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني

اتضحت المواقف أثناء المناقشات التي دارت في اللجنة المركزية خلال شهر مارس إذ هاجمت «أميرة»، وهي أصلًا إسكرية، «عادل» ومؤيديه بعنف؛ وكشفت عن مناوراتهم وأخذت موقفًا علنيًّا ضدهم بمساندتها للتيار الثوري الذي يقوده الرفيق يونس، وهو الموقف الذي أخذه قبلها الرفيق مجاهد، أما منتصر وعلام وهما من العمال الذين مروا بمدرسة «عادل» للكوادر فقد ساندا عادل، وتبنى الرفيق حميدو وهو عامل من أعضاء الحركة المصرية موقفًا تهادنيًّا انتهى به إلى الانضمام إلى عادل في بداية انشقاقه، ثم إلى تركه والاعتراف علنًا بخطئه والعودة إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في معسكر الاعتقال.

لقد ظهر واضحًا أن جميع الانقسامات تنتمي إلى اتجاه واحد بالرغم من تنوُّع شعاراتها إذ إنها تعود بطريقة أو بأخرى إلى إسكرا القديمة فتجمع الإسكريون القدامى حول ميول شخصية، وقد تشابهت الشعارات هي الأخرى: إن الشعارين الذين رفعهما سليمان، وهما شعارا «المركزية الفاشية» و«١٠٠٪ عمل بين العمال» هما ذاتهما الشعاران اللذان رفعهما عادل في «صوت المعارضة» ... بعد أن خفض النسبة إلى «٨٠٪ عمل ...»

كانت الانقسامات تتكون إذَن تبعًا لميول شخصية، أو أحقاد أو مشاجرات بين القادة، أو تبعًا للوسط الذي تظهر فيه: طلاب، مثقفون، أجانب ... إلخ، إنها الأساليب الإسكرية؛ تتكيف وفقًا للظروف.

دور شعار «التعميل»

هذا الشعار الذي قدَّمَه الرفيق يونس بمساندة جميع الأعضاء القدامى بالحركة المصرية هل قام بدور في الصراع؟ الجواب: نعم، بلا جدال؛ لقد ساعد هذا الشعار على اندلاع التيار الإصلاحي الانتهازي بالحركة، إذ شعر الإسكريون أن تطبيق مشروع الرفيق يونس سيفقدهم نفوذهم داخل الحركة، فكانوا من جانبهم يقولون: «لا فرق هنالك بين الشيوعيين، مثقفين كانوا أو عمالًا»، ويضيفون: إن مهمة المثقفين هي تعليم العمال، ولا تقتصر على نقل النظرية إليهم فحسب.

هكذا قام الإسكريون بإثارة السخط بين أعضاء الحركة من العمال، وحرَّضوهم على أعضاء الحركة المصرية الذين اتُّهِموا بأنهم من المثقفين! وهكذا تحول شعار «تعميل الحركة» إلى هيجان عمالي يطالب بتعميل القيادة ويساعد على إفساد نظام الحركة بين العمال.

تعديل تشكيل القيادة

في أحد اجتماعات اللجنة المركزية وكان الرفيقان راشد وسالم غائبَين، استغلَّ عادل ومؤيدوه الجدل المُثار حول «تعميل القيادة» واقترحوا تغييرها وإدخال العناصر الموالية لهم في الأمانة والمكتب السياسي من أجل «إعداد سليم» للمؤتمر؛ فتشكلت القيادة من: يونس، بدر، شوقي، عادل وحميدو. وتألَّف المكتب السياسي من: توفيق، خليل، يونس، راشد، حميدو، عادل وعباس.

وطلب عادل أن يتولى حميدو العامل المسئولية السياسية بالأمانة، هادفًا من وراء هذا إلى استغلاله في أغراضه الشخصية، ولكن هذا الاقتراح رُفض، ولم يحدث اتفاق على توزيع المسئوليات، ولم يرغب أعضاء الحركة المصرية في استغلال الأغلبية التي في حوزتهم حتى لا يعجلوا بالانشقاق فأصاب الشلل القيادة.

بعد فترة قصيرة من هذا الاجتماع اختير باللجنة المركزية الرفيقان حمودة المسئول عن الوجه البحري بالحركة المصرية وعابدين[٢٩] المسئول عن الإسكندرية بإسكرا.

المرحلة الرابعة مارس–يوليو سنة ١٩٤٨م

الإعداد للمؤتمر، أغلبية وأقلية: ٩ ضد ٨؛ الإعداد لانشقاق عادل، إشراف العادليين على مجلة «نضال العمال»، والعناصر الثورية على «الرباط»؛ إعلان الأحكام العرفية: اعتقالات عديدة بين كوادر الحركة؛ انشقاق عادل وطرد الانقساميين «بصوت المعارضة» «نحو منظمة بلشفية» من الحركة.

إعادة تنظيم الحركة

شُلَّت الأمانة تمامًا، وتحوَّل المكتب السياسي إلى نادٍ تدور فيه مناقشات لا نهاية لها حول الأزمة وحلها؛ وقد أظهرت هذه المناقشات انهيار القطاع العمالي بشبرا الخيمة حيث لم يعُد به أكثر من أربعة أعضاء لا سبعين كما يزعم عادل في تقاريره.

انهار أيضًا قسم «النقل المشترك» وضاع المركز النقابي وسط مناقشات هادي وخضر من الحركة المصرية من ناحية، وحلمي وكامل من إسكرا من ناحية أخرى، أما قسم «النسيج بالقاهرة» فكان يعقد المؤتمر تلو المؤتمر ويصفي كل نشاط له كما ضعف التنظيم بالمحلة الكبرى على أثر الإضراب الكبير وموجة الخوف والاعتقالات التي أعقبته، وهرب العديد من الرفاق إلى القاهرة؛ حيث يستطيعون المشاركة في المناقشة العامة، وإن كان حضور البعض لقبض «أجورهم»!

أما الطلبة فقد شلوا تمامًا، بسبب الانقسامات التي تسودهم، والامتحانات التي تقترب، بينما كان المثقفون والأجانب يسودون مئات الصفحات التي تنشرها «صوت المعارضة» بدعوى «حرية النقد».

---

[٢٩] عبد المنعم إبراهيم.

كان جميع الأعضاء بالحركة يشعرون أن القيادة فقدت سيطرتها الكاملة على التنظيم، وهو شعور مطابق لواقع الأشياء.

اجتماع اللجنة المركزية في أبريل

طلب العادليون اجتماعًا خاصًّا للجنة المركزية في أبريل لمناقشة السؤال الذي تطرحه ضرورة الدعوة السريعة للمؤتمر، وقد ضم الاجتماع سبعة عشر عضوًا وهم:

- يونس، شوقي، بدر، خليل، راشد، أميرة، سالم، حمودة، توفيق: حركة مصرية/٩.
- عادل، شندي، عباس، منتصر، علام، حميدو، عابدين، نور: إسكرا/٨.

تخلف من تيار الحركة المصرية الرفيق مجاهد بسبب ظرف طارئ كما غاب عن الجهة الأخرى (أي من تيار إسكرا) شندي بسبب إيقافه والتحقيق الجاري معه عن الانقسام بقطاع الطلبة.

كان السؤال المحوري الذي طُرح في الاجتماع هو: «ممَّن سيتكون المؤتمر؟» اقترح علام من التيار الإسكري العادلي أن يتكون المؤتمر من عمال فقط سواء كانوا مجرد نقابيين أو كانوا أعضاء أو غير أعضاء بالحركة، وقال إنهم بصفتهم عمالًا يملكون حق المشاركة في المؤتمر وإن ثقته بهم على كل حال أكبر من ثقته في أعضاء الحركة من غير العمال — من البديهي أنه يقصد أعضاء الحركة المصرية —، أيَّدَه عادل بطريقة أقل تطرُّفًا وكان يعتمد على الأعضاء الذين مروا «بمدرسة الكوادر العمالية»؛ اقترح يونس أن يتكون المؤتمر من الرفاق المسئولين بالحركة في مختلف المناطق أو مراكز النشاط مع إعطاء الأقسام العمالية تمثيلًا أكبر.

انقسمت اللجنة المركزية في هذا الاجتماع إلى شقَّين متباينَين: التيار الثوري وله تسعة أصوات، والتيار الإصلاحي وله ثمانية أصوات، فدار الحديث عندئذٍ عن البلشفيين والمنشقين بالمعنيين الثوري والإصلاحي لا للتعبير عن الأغلبية فحسب.

الإعداد للمؤتمر

أثناء النقاش، نجحت اللجنة المركزية في اختيار اثنين وسبعين عضوًا من المعروفين بقدرتهم على المشاركة في المؤتمر، وكان معظم هؤلاء ينتمون إلى الحركة المصرية (أي التيار الثوري)،

فرفض العادليون التصديق على هذه النتيجة وحاولوا تغييرها ولكن الأغلبية رفضت وطالبت باحترام القرارات.

كان لخبر الإعداد للمؤتمر ردود فعل متنوعة في قطاعات الحركة المختلفة، وبينما أثار العادليون هيجانًا واسعًا بين مؤيدين للطلبة بإشراك أعضاء جدد في المؤتمر الذي طالبوا بدعوته للانعقاد، كان التيار الثوري مدركًا لخطورة الوضع في البلد، فاعترض بعنف على انعقاد المؤتمر لاستحالة الإعداد له ماديًّا، وبسبب الاستعدادات التي تقوم بها الرجعية عشية الحرب: اعتقالات أول مايو، وحالة الفساد وانعدام الأمن السائدة في الحركة؛ وقد رأت لجنة الإشراف التي حضرت الاجتماع المشترك أن من الظلم دعوة الأعضاء الاثنين والسبعين، وهو رقم لم يتحقَّق في مصر من قبل، الذين يشكلون أفضل كوادر الحركة الشيوعية المصرية، لعقد مؤتمر في ظلِّ هذه الظروف؛ لم ينتهِ الاجتماع إلى قرار محدَّد ولكنه أجل موعد الدعوة للمؤتمر.

«خط عادل السياسي»

في هذه الفترة ذاتها قدَّم عادل تقريرًا إلى اللجنة المركزية، وقد دُعي هذا التقرير بـ «خط عادل السياسي»، وفيه ينتقد عادل الخط السياسي للرفيق يونس ويصفه بأنه «خط للقوى الوطنية الديمقراطية».

أحالت اللجنة المركزية التقرير إلى المكتب السياسي الذي أرسله للطباعة تمهيدًا لتوزيعه على أعضاء الحركة، وإذ تأخر التقرير بالمطبعة عدة أيام أسرع العادليون إلى طبعه بطريقتهم، خارجين مرة أخرى على قواعد التنظيم وقاموا بتوزيعه على الأعضاء بأنفسهم.

ومع هذا، لم يكُن هناك تأثير عملي لهذا الخط الذي ضاع بين المناقشات العامة ولم يسمع عنه أحد منذ ذلك الحين.

الإعداد للانشقاق «العادلي»

قام العادليون بإفساد الحركة الديمقراطية تمامًا باتصالاتهم، وأثاروا الشعور بالغضب العام بمساعدة الانقسامات الأخرى كما أثاروا جميع الخلافات داخل الحركة مما أدى إلى شل القيادة بالكامل؛ ثم بعد ذلك وصلوا إلى مرحلة الإعداد العملي للانشقاق الذي حدث بعد شهرين.

العادليون يشرفون على «نضال العمال»

أغلق البوليس المجلة الرسمية للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في أبريل سنة ١٩٤٨م، وتولى العادليون الإشراف على المجلة السرية للحركة «نضال العمال» بمساعدة مؤيديهم من «المدرسة العمالية للكوادر»؛ وقاموا أيضًا، بمساعدة حميدو الذي اكتسبوا صداقته بالإشراف على القطاع العمالي بشبرا الخيمة وطردوا منه الزميل أمين؛ أما قطاع عمال الحكومة والسكك الحديدية ... إلخ، فلم يكُن للعادليين به إلا القليل من المؤيدين، كما فشلوا أيضًا في المكتب النقابي؛ حيث لم يستطيعوا اجتذاب إلا القليل جدًّا من أعضائه، وذلك بفضل كامل أحد المسئولين بالمكتب.

وبالنسبة للسيدات، نجح العادليون في اجتذاب اللاتي لم ينضممن منهن إلى الانقسامات الأخرى؛ ونجح «جمجوم»[٣٠] في اجتذاب بعض العناصر من القطاع الجديد «الشباب» الذي ظلَّت الأغلبية به وفية للتيار الثوري؛ وقد ظلَّ كل قطاع «الظاهر» من الأجانب وفيًّا للحركة بينما انضم الآخرون إلى الانقسامات المختلفة، أو هجروا الحركة تمامًا.

أما تنظيمات الوجهين القبلي والبحري فقد ظلَّت وفيَّة للحركة باستثناء الإسكندرية التي تَوزَّع تنظيمها بين الانقسامات المختلِفة والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني؛ وقد ظلَّ النوبيون والسودانيون بمصر أوفياء للتيار الثوري الذي ساندته بعمق الحركة السودانية للتحرر الوطني وظلَّت للنهاية حليفًا مخلِصًا له.

لقد كان مكتب الدعاية المكون من مثقفي إسكرا هو المحرك للانشقاق بقيادة مرسي.[٣١]

إعلان الأحكام العرفية

أُعلنت الأحكام العرفية في البلاد في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م وبدأت الحرب الظالمة ضد دولة إسرائيل.

قبض البوليس في هذا اليوم على المئات من الديمقراطيين والنقابيين واليهود ... إلخ، وزج بهم في معسكرات الاعتقال التي ضمَّت أكثر من مائة من أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

---

[٣٠] إبراهيم المانسترلي.

[٣١] مارسيل إسرائيل.

أثر الأحداث على الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني

إن شلل الحركة وعجزها عن المقاومة وعن قيادة النضال ضد الحرب الإجرامية التي شنتها الإمبريالية والرجعية، وعدم قدرتها على تطبيق الخط السياسي الصحيح، وذلك بتحويل الحرب الإمبريالية الظالمة إلى حرب عادلة ضد الإمبريالية والرجعية، إن كل هذا قد أظهر لأية درجة تصبح المؤامرات السياسية أسلحة ثمينة في أيدي أعداء الشعب؛ زادت الاعتقالات وضمَّت السجون أو معسكرات الاعتقال عددًا من أفضل كوادر القادة بالحركة بينما استمر المنشقون في مخالفة قواعد الأمن بدعوى «تنوير» كل الأعضاء بالحركة؛ وبينما كانت الكوادر الثورية للحركة تطالب كل الأعضاء بالالتفاف حول اللجنة المركزية وبمضاعفة جهودهم للنضال استمر الانقساميون وعلى رأسهم عادل ومرسي في المطالبة بالدعوة للمؤتمر، ورفضوا العمل قائلين: «الاتفاق على الخط السياسي أولًا ثم العمل»، أو «فلنناقش أولًا ثم نعمل»؛ هكذا كانوا يردون على نداء النضال بنداء النقاش.

كان واضحًا أن الاستمرار في مهادنة المنشقين يعني خيانة الحركة ومعاونة الرجعية والإمبريالية؛ وأصبح من الضروري جمع كل العناصر الثورية الصادقة والراغبة في النضال لاستئناف العمل بأي ثمن.

اجتماع اللجنة المركزية في يوليو

اجتمعت اللجنة المركزية التي فقدت عددًا من أعضائها بالاعتقال في شهر يوليو؛ وقد طرح الثوريون المشكلة بوضوح في هذا الاجتماع، حتى تتمكن الحركة من الاستمرار ومن القيام بالمهام العديدة والثقيلة للغاية التي تواجهها ينبغي الكف فورًا عن أي عمل انشقاقي.

رفض عادل والمنشقون الآخرون، واقترحوا في المقابل الدعوة لانعقاد «مؤتمر من أجل تأسيس حزب»! وأن الانشقاق قد حدث بصورة نهائية في هذا الاجتماع؛ حيث استقل العادليون بتنظيمهم الذي أطلقوا عليه اسم «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني – عمال ثوريون»؛ وشكل شندي هو الآخَر تنظيمًا مستقلًّا أسماه «نحو حزب شيوعي»، وانضمَّ انقسام «نحو منظمة بلشفية» إلى «صوت المعارضة».

لقد انشقت إسكرا القديمة وانقسمت إلى سلسلة من التنظيمات الصغيرة التي تناضل بشراسة الواحدة ضد الأخرى وتتكتَّل فيما بينها ضد الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني؛ أما الحركة الديمقراطية فقد نادت بالْتِفاف جميع المناضلين الصادقين واستأنفت النضال على الفور واثقة من اجتماع جميع الشيوعيين واتحادهم في بوتقة العمل.

Proclamation de la Loi Martiale :

Le 15 Mai 1948, la Loi Martiale était proclamée dans le pays; la guerre injuste contre l'Etat d'Israël commençait.

La police arrêta ce jour-là des centaines de démocrates, syndicalistes, juifs, etc., et les jeta dans des camps de concentration. Plus d'une centaine de membres du MDLN se trouvaient parmi les personnes arrêtées.

Contrecoup de ces événements sur le MDLN :

La paralysie du Mouvement, son incapacité à réagir, à conduire la lutte contre la guerre criminelle déchaînée par l'impérialisme et la réaction, à mettre en pratique sa ligne politique juste de transformer la guerre injuste, impérialiste, en une guerre juste contre l'impérialisme et la réaction, tout cela montrait à quel degré les menées fractionnistes et scissionnistes étaient des armes précieuses entre les mains des ennemis du peuple égyptien. Alors que les cadres révolutionnaires (M.E.) du Mouvement demandaient à tous les membres de se regrouper autour du C.C. et de multiplier leurs efforts dans la lutte, les fractionnistes, et à leur tête Adel et Moursi, continuaient à demander la convocation d'un Congrès et se refusaient à toute action en disant : "D'abord se mettre d'accord sur la ligne politique puis travailler". Ils disaient encore : "Discutons d'abord puis nous travaillerons". A l'appel à la lutte, ils répondaient par un appel à la discussion. Les scissionnistes continuaient à violer toutes les règles de sécurité sous prétexte "d'éclairer" tous les membres du Mouvement. Les arrestations se multipliaient et quelques-uns des meilleurs cadres dirigeants du Mouvement étaient en prison ou dans les camps de concentration.

Il était clair que continuer à temporiser avec les scissionnistes c'était trahir le Mouvement, c'était faire le jeu de la réaction et de l'impérialisme. Il fallait à tout prix regrouper tous les éléments sincèrement révolutionnaires, désireux de lutter, et reprendre au plus tôt l'action.

وصف هنري كورييل لحرب فلسطين ١٩٤٨م بالحرب الإمبريالية الظالمة ضد دولة إسرائيل وانعكاس هذا الموقف على الانشقاقات داخل التنظيم.

وثائق مجموعة روما للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني مارس ١٩٥١–أبريل ١٩٥٨م

(١) عن التوسع (الانتشار)

تقرير من هنري كورييل
ميلان بتاريخ ٣١ / ٣ / ٥١

قلنا في تقرير سابق إن المشكلة الرئيسية المطروحة أمامنا هي مكافحة الانتهازية بشكلَيها الرئيسيَين وهما: الطائفية، والتطرف اليساري، اللذان يشتركان في المضمون: التردد وتراجع النضال، بل والخيانة الإجبارية لقضية الطبقة العمالية (البروليتاريا)؛ فالطائفية تعبِّر عن عدم الثقة في الطبقة العمالية وحلفائها — أي الشعب بأكمله — وقدرته على قيادة النضال من أجل التحرير؛ هكذا يُفسح المجال للبرجوازية الخائنة ومعسكر أعداء الشعب، ويُترك الشعب لجلاديه، ويساند التطرف اليساري هذا الاتجاه بكل ما يمتلكه من وسائل للدعاية النظرية الأيديولوجية، متجاهلًا الدور المباشر الذي يجب على الطبقة العمالية أن تلعبه في هذه الفترة، وهو بهذا التجاهل يترك قوى التحرر الوطني بدون قيادتها الطبيعية، كما يترك المجال مفتوحًا أمام البرجوازية الخائنة وكتلة أعداء الشعب؛ هكذا يلحق التطرف اليساري بالطائفية في نهاية الأمر.

قلنا أيضًا في تقريرنا إن هناك تيارَين داخل الحركة التقدمية: تيار «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» الذي يمثِّل نواة الحزب وطليعة التيار الثوري، والتيار الانتهازي المكوَّن من بقية التنظيمات التقدمية، وهو منبع قوى التردد والطائفية والتطرف اليساري.

كانت سياسة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في العام السابق سياسة ثورية قائمة على وجهة النظر المذكورة عاليه؛ والمضمون الرئيسي لهذه السياسة هو النضال ضد المعسكر الرأسمالي في المجالات المختلفة لنشاط الشعب المصري عمومًا من أجل التحرر، والسلام، والديمقراطية، ومن أجل تحقيق المطالب المادية للجماهير الكادحة والطبقة العمالية بصفة خاصة؛ هذا عن العمل الخارجي.

أما في الداخل فكان المضمون الرئيسي لسياستنا هو الكشف عن الانتهازية وإبراز السخط الشعبي، ونزع سلاح الانتهازيين في خداع ضحاياهم وهو الخلافات النظرية والسياسية، والصراع الأيديولوجي ... إلخ، وفضح موقفهم المتهرب من النضال القائم على بعض النظريات الانتهازية التي يتيح تطبيقها الهروب؛ وبفضل هذه السياسة الحكيمة نجحت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في إضعاف المعسكر الانتهازي داخل الحركة التقدمية، وذلك بمواجهته بالنضال والكشف عن تردد زعماء هذا المعسكر إزاءه، ويمكننا ذكر هذا المثل لموقف هذه التنظيمات المتردد وتقاعسها عن النضال:

(أ) **الموقف من تنظيم العمال:** انقسمت الحركات الأخرى في اتجاهين، الاتجاه الأول هو اتجاه الأغلبية التي لم تتخذ موقفًا بخلاف ضم بعض العناصر العمالية التي لا قيمة لها (على أساس طائفي)، وإلقاء بعض المحاضرات — غير المفيدة علميًّا — عليها؛ أما الاتجاه الثاني فهو ممثل في تنظيم «نحو حزب شيوعي» وهو يهدف إلى تأسيس تنظيم أحمر منعزل عن الجماهير، وهذه سياسة قد ثبت فشلها؛ وفي الواقع فإن اتجاهنا وأسلوبنا في تنظيم العمال هو الذي ينتصر عادة.

(ب) الموقف من قانون المشتبه فيهم (معروف).

(جـ) الموقف من حركة السلام ولجنة السلام (معروف).

(د) الموقف من المجلة.

(هـ) الموقف من المغرب: ظهر تياران داخل الحركات الأخرى، واكتفى الحزب بالتساؤل وطرح المشكلة على الصعيد الدولي دون إعطاء توجيه عملي للجماهير أما الاتجاه الثاني فقد ربط هذه المشكلة بمشكلة فلسطين واعترض عمليًّا على أية مساندة للقضية المغربية.

هذه بعض الأمثلة للمواقف المترددة والمعارضة الواضحة للنضال في معظم الحالات، وقد أدَّى كشفنا عن المواقف الانتهازية للتنظيمات الأخرى، بالإضافة إلى تزايد قوة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني الواضح في الأعداد الكبيرة من المنشورات التي توزعها في كل

المناسبات، إلى إضعاف التنظيمات الأخرى والنيل من مكانتها، ويمكننا ذكر الوقائع التالية لإثبات ما تقدم:

(١) إن تنظيم «نحو حزب شيوعي» يطلب الوحدة معنا، وبعض عناصره القيادية في طريقها إلى طلب الوحدة غير المشروطة، لكننا لن نقبل إلا بعد الاعتراف بالأخطاء والجرائم السابقة، وإقرار تحليلنا للأزمة السابقة.

(٢) يساند شهدي الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ويعترف بأن قادتها كانوا على حق.

(٣) طلب أحد قادة التنظيم الشيوعي المصري الاتصال بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

(٤) يؤيد الغزالي وبعض عناصر «النجم الأحمر» الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني بقوة، ونحن نعتقد أنهم قد ينضمون إلينا بقليل من الجهد.

(٥) طلب حمدي وزوجته الانضمام إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني بشرط إصدار نشرة (شرط غير مفهوم).

(٦) هناك بعض العناصر الهامة الأخرى في الطريق للانضمام إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

هذه بعض الأمثلة الدالة على نفوذ الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وضعف المعسكر الآخَر؛ وبالنسبة للتطور المادي يمكنكم الاطمئنان، وسنرسل لكم قريبًا تقريرًا مفصَّلًا عن نشاطنا، ويكفي اليوم أن نخبركم إن لنا نقاط ارتكاز، بخلاف الميس elmaez وكليو cleo، في هذه المناطق: خمس مدن وثلاث عشرة قرية بالشمال بها حوالي خمسمائة من طالبي العضوية والمؤيدين، وثماني مدن بالجنوب؛ ولا شيء يحول دون جمع الآلاف من الأعضاء في وقت قصير إذا تم تعميق سياسة التنظيم القائمة على الثقة بالنفس وبالمعسكر الديمقراطي.

عن التوسع (الانتشار): رغم ما سبق فإننا نواجه بعض التردد في هذه المشكلة، ويعود هذا التردد إلى الاتجاهات الانتهازية الرافضة لسيطرة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني داخل الحركة الثورية، وهي تخشى هذه السيطرة لأنها تعني دمارها بصفتها عدوة للشعب؛ وقد ظهرت هذه الانحرافات في الاتجاه إلى عرض، أو بالأحرى «حصر»، التوسع في مشاريع «محددة» لإعداد كوادر قادرة على قيادة هذا التوسع ورفع مستوى الدعاية …

إلخ، وغير ذلك من الاتجاهات ... لكن هذا الاتجاه قد تم كشفه، ونعود اليوم لتأكيد ثقتنا في دورنا القائد الذي يجب علينا التمسك به بلا تردد.

كيف ننتشر؟

(١) يجب محاربة التردد في الانتشار وكشف جذوره، وهو ما قمنا به ولا نزال نقوم به.

(٢) ينبغي تحقيق الانتشار فورًا، لذا يلزم التالي:

(أ) الاهتمام بالخلايا وعملها، واعتبارها مصدر قوة للتنظيم والتحقُّق من أنها تمثل بالفعل مجالًا للعمل، وتصفية التنظيمات غير القائمة على إعداد مجال للعمل إلا إذا اقتضت المصلحة العامة الحفاظ عليها.

(ب) تبسيط عمل الخلايا والتحقُّق من قيامها بمهمتها في العمل الخارجي بصفة خاصة.

(ج) تبسيط أساليب العمل حتى تصبح قادرة على خدمة العمل الخارجي والتكيُّف معه.

(د) تبسيط أساليب العمل على كل المستويات بحيث تدعم التنظيمات الأساسية وتوسعها.

(هـ) تأكيد مبدأ الإدارة الذاتية للتنظيمات المختلفة لا سيما الخلايا، والتحقق من عمل التنظيمات الداخلية بفعالية بناءً على توجيهات التنظيمات العُليا.

لتحقيق هذا ينبغي العمل فورًا على:

(١) إصدار مجلة «الكفاح» بصفة منتظمة لربط القاعدة في التنظيمات الخارجية العديدة بالمركز؛ وقد بدأنا باستخدام آلة تصوير لإصدارها.

(٢) إصدار مجلة نظرية: الوعي.

(٣) إعداد تقارير دورية في «الكادر».

(٤) الاستمرار في توزيع المنشورات بانتظام: في شهر مارس وزَّعنا خمسة منشورات بلغ مجموعها حوالي ٩٠٠٠٠ منشور.

(٥) دعم الخدمة الفنية وبخاصة المطبعة.

(٢) الوضع داخل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني

ديسمبر سنة ١٩٥١م

مقدمة

إننا نرى من المفيد إرسال رأينا في الوضع داخل حركتنا، وهو رأي قائم على ما نعرفه، عن أنشطتها ومواقفها، وما يصلنا منها من رسائل، وأخيرًا على المناقشات مع الزملاء الزائرين.

ونحن نرغب، قبل كل شيء، في تجديد ثقتنا غير المحدودة بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في ظِل الظروف الداخلية التي تعترضها؛ وليعرف الزملاء أن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني هي، رغم البُعد، ما يُعطي لحياتنا معنًى، وهي الشيء الذي تتجه إليه أفكارنا وأنشطتنا؛ وبالإضافة إلى هذا نحن مع التيار الثوري، ممثَّلًا في القيادة وعلى رأسها الزميل بدر، في الصراع الداخلي ضد العناصر المترددة والانهزامية التي تمثل أيديولوجيات الطبقات الاجتماعية غير العمالية (البروليتارية).

وإذا كنا نريد أن تكون الحركة قادرة على القيام بمهامها، فمن المهم إعطاء رأينا الصريح في ضرورة الإصلاح الحاسم دون أن نتأثر باستخدام الانتهازيين لبعض الانتقادات ضد الحركة لأن مقاومة هؤلاء تقوم قبل كل شيء على إجادة عملنا الخاص الذي يسلبهم تبريراتهم، ويكشفهم ويفقدهم تأثيرهم.

هناك اعتبار آخَر ينبغي مراعاته: لقد جنحنا دائمًا، في مواجهة ما يستهدفنا من جانب المترددين والمستسلمين من هجمات شديدة ووشايات، إلى التركيز على الجوانب الإيجابية للحركة، وفي مواجهة أولئك الذين يؤكدون «فشل» الحركة و«فشل» الشيوعيين المصريين، دافعنا عن إنجازات الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني التي أصبحت عنصرًا حاسمًا من عناصر الحياة الوطنية في مصر، وفي مواجهة المتشائمين كان تفاؤلنا يقوم على تقدير إيجابي للنضال في الماضي؛ وكنا على حق.

لكن الخطير هو أن يؤدي هذا الموقف إلى «تبرير» ضعفنا بدلًا من الاعتراف به والتغلب عليه، وإلى التظاهر والمكابرة؛ بما يفقدنا أجمل ما يتحلَّى به المناضل العمالي من صفات وهو التواضُع؛ إن رفض رؤية العيوب يقود إلى الرد على النقد ودفعه بصفات جارحة، وإلى تعريض وحدة الحركة للخطر (أو تحقيق الحماية لها بطرد جميع المعارضين حتى نظل «فيما بيننا») والتنازل عن الطريقة الجادة الوحيدة للتقدم، وهي الاستفادة من الأخطاء.

لقد وضع الحزب الشيوعي بالاتحاد السوفييتي سلاحًا قويًّا في متناول الطبقة العمالية الدولية، هذا السلاح هو النقد والنقد الذاتي الذي ركَّز على أهميته الحاسمة المؤتمر التاسع

عشر؛ وعلينا احترام تعاليم المؤتمر التاسع عشر إذا كنا نريد الاعتراف، فعلًا لا قولًا فقط، بأهميته التاريخية (لنا عودة إلى هذه النقطة في تقرير خاص).

(٢-١) نقاط الضعف

وحتى يكون التقرير كاملًا، ينبغي أن يشتمل على تحليل للجوانب الإيجابية والسلبية معًا لمواجهة الحملة التي يقوم بها الانتهازيون ضد الحركة، لكن ظروفنا لا تسمح بذلك، لذا سنكتفي بالحديث عن نقاط الضعف دون ذكر التوسع في نشاط الحركة وتزايد تأثيرها، وذلك للتركيز بصفة خاصة على أهمية علاج ضعفنا حتى يمكن للحركة أن تقوم بالدور المنوط بها في الحياة الوطنية لأن التقدم تبعًا لقوانين الجدلية (الديالكتيك)، يتحقَّق بالتغلب على نقاط الضعف وليس بتنمية الجوانب القوية في العمل فقط.

إن هذه النقاط، في رأينا، خطيرة:

(أ) **الضعف الأيديولوجي وضعف الصراع الأيديولوجي:** لن نتوسع هنا في هذه النقطة الأساسية في رأينا؛ حيث إن هناك تقريرًا مُعدًّا عنها.

(ب) **الاتجاه التصفوي:** وهو الاتجاه إلى إنقاص قدر العمل داخل الحزب بالمقارنة بالعمل الخارجي أي الاتجاه إلى إتمام العمل خارج الحزب لا من «خلاله»، وعدم الربط بين العمل الخارجي والداخلي، مما يؤدي، والحال هكذا، إلى اعتبار العمل الداخلي «سخرة» إضافية ينبغي هجرها في سبيل مهام العمل الخارجي «الهامة»، وإلى الإقلال من دور الخلية وإنشاء «مكاتب» تقوم بالفعل بأكبر جزء من العمل (الخارجي) خارج التدرج التنظيمي للحزب، وإلى ضم الأعضاء دون الاهتمام بتلقينهم حدًّا أدنى من المبادئ الماركسية، وإلى عدم الاهتمام الدائم بالإعداد الكامل للكوادر، وإلى دفع الزملاء إلى اللجنة المركزية على أساس العمل الخارجي فقط دون وضع تكوينهم الماركسي في الاعتبار، وإلى الإقلال من دور اللسان غير الرسمي في الحركة، وهو دور غير موجود فعلًا بالمقارنة بدور الصحافة الديمقراطية الرسمية ... وهذه علامة مثيرة للقلق سنعود إليها.

لقد كانت الحركة على حق عندما ركزت جهدها الرئيسي في سنة ١٩٥٠م على تحقيق «الاتصال بالجماهير» بعد فترة الانقسام الداخلي والإرهاب والأحكام العرفية ومعسكرات الاعتقال، ذلك لأنها كانت منعزلة وكان الضمان لتطوُّرها هو تنمية العمل الخارجي بها، لكن الوضع يختلف الآن حيث يكمن ضمان تطور الحركة، شاملًا العمل الخارجي، في دعم العمل بالداخل، وبهذه الطريقة وحدها يمكننا التقدم.

(ج) **الاتجاه العملي:** هكذا يدعو الاتجاه إلى تخصيص أكثر قوانا (أو في مفهومنا قوانا شبه الكاملة) للقيام بمهام عملية لا تُحصى: قضاء اليوم في لقاءات مستمرة بدون التقاط الأنفاس، وأداء مهام يمكن للغير القيام بها، والاهتمام بتفاصيل عمل الرفاق والرغبة في تنظيمه و«عدم وجود الوقت» للدراسة والكتابة ووضع خطوط العمل … إلخ. إن كل هذا يؤدي إلى سوء توزيع العمل … «لأن أشخاصًا بعينهم هم الذين يعملون» كما يؤدي إلى فوضى تنظيمية وبصفة خاصة إلى عدم قيام القيادة بدورها واختفاء الاجتهاد، وإلى العمل دون وجود خط عام واضح، وبلا خطوط خاصة واضحة الصِّلة بالخط العام.

وتكون النتيجة هي ضياع الوقت في علاج عدم كفاية التفاصيل بدلًا من اكتشاف وتلبية احتياجات الحركة في مجموعها، وإلى سيطرة النشاط علينا «فنتبعه» بدلًا من أن نتحكم فيه ونقوده، وهكذا يؤدِّي عجزنا عن التحليل المستفيض للوضع إلى «الانقياد» للأحداث.

(د) **الارتجال في العمل بين الجماهير:** ضعف وضِيق أفق التنظيمات الديمقراطية والعجز عن تنظيمها جديًّا على الصعيد الوطني، وفي الوقت ذاته الاتجاه إلى العمل «من أعلى» أي تكوين التنظيمات على الصعيد الوطني دون الارتباط بالمراكز المحلية، والعجز عن تحديد واضح للمطالب الملموسة للجماهير وبالتالي عدم القدرة على تجنيد الجماهير للدفاع عن مطالبها؛ وأيضًا ضعف البرامج الموضوعة للمطالب، وضعف الصلة بين المطالب الفورية والأهداف العامة، هذا الضعف الذي يؤدي أحيانًا إلى اتجاه «سياسي» متطرف، وأحيانًا أخرى إلى اتجاه «اقتصادي» عقيم؛ وأخيرًا عدم تقدير وضعف الارتباط بالتنظيمات الديمقراطية الدولية.

نحن نرى أن الاتجاهات الثلاثة الأخيرة غير صحيحة: الاتجاه التصفوي، والاتجاه العملي، والارتجال السائد في العمل بين الجماهير؛ وهي تعود بصفة رئيسية إلى الضعف الأيديولوجي وتترتب عليه.

(٢-٢) أهمية القضية

(أ) ما القضية؟

إن القضية، وهذا أمر ينبغي إدراكه، هي النصر أو الهزيمة حيث يتوقف كل شيء، في الظروف الموضوعية الثورية التي تعيشها مصر، على الحزب وقدرته على أداء دوره … إن الثورة لا تصنع نفسها، بل نحن الذين نقوم أو لا نقوم بها.

ماذا تقول تجربة الأحزاب الأخرى؟ إن ماو تسي تونج، في حديثه عن تاريخ الحزب الشيوعي بالصين يبيِّن كيف أن فشل الثورة في مراحلها الأولى يرجع إلى نقاط الضعف الموجودة بالحزب.

(٢-٣) الاقتراحات

بالنظر إلى الوضع القائم بالحركة، وبعد أن أثبت العامان اللذان قضيناهما بالمنفى أننا لا نطمع في إدارة الحركة من «الخارج»، وأننا كأعضاء مخلصين نرغب في المساعدة بطريقة مباشرة أكثر من ذي قبل، وفي التعاون مع زملاء أوفياء ومخلصين مثل: ليلى، صلاح، عصام، داود، رشيد، أميرة وغيرهم؛ لهذا نقترح القيام بالمهام التالية، أو بالقدر الذي تحدده القيادة منها، بالتوازي مع المهام الأخرى الجارية:

(١) دعم الصراع الأيديولوجي:

(أ) تقرير عن الصراع الأيديولوجي.

(ب) تقرير عن تاريخ الحركة.

(ج) المساهمة في «الوعي»، لسان حال الحركة النظري الذي يجب أن يعود للظهور.

(د) طبع كتب نظرية.

(٢) دعم العمل بالداخل:

(أ) إعداد مشروع للوائح مع مذكرة تفسيرية.

(ب) محاضرات عن أسس التنظيم.

(ج) محاضرات سياسية مع مراعاة نوعية الأعضاء المرشحين لها: عمال، فلاحون، سيدات ...

(٣) تحسين المفاهيم ومقاومة النظرة العملية:

(أ) إعداد مشروع برنامج مع مذكرة تفسيرية.

(ب) إعداد عناصر الخط السياسي العام.

(٤) مكافحة الارتجال في العمل بين الجماهير:

(أ) تشكيل لجان متخصِّصة في العمل الديمقراطي.

(ب) إلقاء محاضرات عن العمل بين الطبقات المختلِفة.

وينبغي رفض الاختيار الزائف بين «الدراسة والعمل» لأن الموقف الصحيح هو الربط المنسق بينهما، هذا الربط الذي سيؤدي إلى دعم أحدهما بالآخَر بدلًا من إضعاف أحدهما.

ونحن نرفض أيضًا التفرقة المزعومة بين «العمل الداخلي والخارجي» لأن الموقف الصحيح الوحيد هو تطبيق خط واحد يحقِّق ارتباطًا منسقًا بينهما، ومن شأن هذا الارتباط أن يدعم أحدهما بالآخَر بدلًا من أن يضعف أحدهما.

عاشت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ضمانًا أسمى لتحرر مصر، وتحرر الطبقة العمالية المصرية.

لجنة مجموعة الحركة الديمقراطية
للتحرر الوطني بالخارج
مارس سنة ١٩٥٣م

(٢-٤) من أجل نضال منطقي لتحقيق الوحدة بين الشيوعيين المصريين

إن النضال من أجل الوحدة مهمة مستمرة لجميع الأحزاب الشيوعية على أكثر من صعيد؛ فهناك النضال من أجل الوحدة على الصعيد الوطني، والنضال من أجل وحدة الطبقة العمالية، والنضال من أجل وحدة الحزب، فضلًا عن النضال على الصعيد الخاص الذي تنفرد به مصر، وهو النضال من أجل وحدة الشيوعيين المصريين.

لماذا يُعد هذا الصعيد خاصًّا بمصر؟ إن الجميع يعرفون أن الأحزاب الشيوعية هي طليعة الطبقة العمالية في كل البلاد؛ وينتج عن هذا أن لكل بلد حزبًا شيوعيًّا واحدًا لأن الطبقة العمالية لا يمكن أن يكون لها أكثر من طليعة أو «شكل أسمى من أشكال التنظيم العمالي» (ستالين) ولكن الوضع يختلف في مصر؛ حيث تطالب عدة تنظيمات، لا تنظيم واحد، بهذا اللقب المجيد: طليعة الطبقة العمالية المصرية؛ وهو وضع ينبغي العمل على تصفيته؛ لذا يهدف هذا التقرير إلى تنبيه الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني لهذا الوضع، والكشف عن جذوره وأهميته، وبيان أهمية اتباع سياسة واضحة في هذه المشكلة، ومحاولة تحديد الخطوط العريضة لهذه السياسة.

هل هي مشكلة جديدة؟ كلا، إنها مشكلة تطرح نفسها منذ ميلاد الحركة الشيوعية المصرية إلى جانب مشاكل الصراع الأيديولوجي التي لم نحاول مواجهتها بجدية، لقد كدست الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني التجارب الفنية في مشكلة النضال من أجل وحدة التنظيمات الشيوعية المختلفة، ومع هذا ينبغي الاعتراف بأننا توقفنا، بخلاف المراحل

السابقة، عن تحليل وتحديد هذه المشكلة التي لم يعُد لنا سياسة واضحة خاصة بها، وهذا يعني في الواقع اتباع سياسة «تلقائية» أي سياسة ... «انتهازية». يلزم تغييرها بسياسة واعية قائمة على تحليل الظروف الملموسة وعلى التجربة الغنية للحركة في هذا المجال.

(أ) ما أسباب الوضع الحالي؟

هذه هي بعض الأسباب دون تحديدها جميعًا:

(أ) أولًا «نظرتنا العملية» للأمور: كنا مثقلين بمهام كثيرة، ولم نرغب في إضافة مهام جديدة تضيع من وقتنا.

(ب) بالإضافة إلى هذا، دفعنا إدراكنا بأننا نمثل التيار الثوري «بحق» إلى اتخاذ موقف متعالٍ (لا يمت «للثورية» بصلة) من التنظيمات «الانتهازية» الأخرى.

(ج) كان تنظيمنا أقوى التنظيمات مما جعلنا نعتبر المشكلة تافهة وبلا أهمية.

(د) الرغبة في تجنُّب قسوة الصراع الأيديولوجي الطويل والملازم للنضال من أجل الوحدة، وتلافي النقد الموجَّه للأخطاء العديدة التي ارتكبناها ولم نرغب في الاعتراف بها أمام «الانتهازيين» لاعتقادنا أن هذا سيزيد من قوتهم.

(هـ) الرغبة في تجاهل ضرورة مواجهة وتحليل وحل مشكلة النضال من أجل الوحدة والمرحلة الحالية.

(و) الميول الطائفية؛ حيث كنا نرغب في البقاء «فيما بيننا، أي بين الثوريين» ... إلخ.

(ب) الوضع الحالي

يتميز الوضع الحالي بالخطوط التالية: غياب سياسة محددة بخصوص هذه المشكلة، ولا داعي للإفاضة في هذه الحقيقة التي تفرض نفسها على الجميع؛ لقد كانت لنا «آراء» عديدة عن الوحدة، ولم نتبين كما ينبغي، سياسة عميقة ودائمة: البعض يريد الوحدة، والبعض الآخَر لا يريدها، ولكلٍّ من هؤلاء أو أولئك أسبابه المختلفة لرفض الوحدة أو السعي لها، وكانت هناك أيضًا خلافات على أسس هذه الوحدة.

اعتدنا هذا الوضع واستسلمنا له كخاصية حتمية من خصائص النضال السياسي في مصر، وقد أضعف هذا الاعتياد من إحساسنا بجوانبه السلبية فلم ندرك ضرره، واستمر الوضع كما هو دون أن نفعل شيئًا لعلاجه.

ويمكن تلخيص موقف الحركة من النضال من أجل الوحدة في:

- عدم تقدير أهمية المشكلة.
- الاعتقاد بأنها ستُحَل «من تلقاء نفسها»؛ ومن هنا كانت ضرورة التصحيح الحاسم.

خطورة الانقسام داخل الحركة الشيوعية المصرية

ينبغي علينا العمل بقوة وبلا كلل على عدم الإقلال من أهمية هذه المشكلة، وعلى إبراز نقاط الضعف العديدة والخطيرة الناتجة عنها وهي:

(أ) تشتيت الجهود: رغم أن نضال الشيوعيين هو نضال موحَّد بقيادة موحَّدة، فإن النضال في مصر حاليًّا مشتَّت ومتعدِّد القيادات.

(ب) تبديد الجهود: إن تعدد التنظيمات في مصر يؤدي إلى بعثرة غير عاقلة للجهود في الصراع بين الشيوعيين أنفسهم؛ إذ يتوهم عدد كبير منهم أنهم يقاتلون في سبيل الشيوعية بينما هم يصارعون بعضهم البعض.

(ج) إضعاف تأثير الحركة الشيوعية من الداخل؛ حيث يقوم كل تنظيم بدور الاحتياطي بالنسبة للساخطين؛ هناك شعور عام يسود الجميع، أو يكاد، بأن السخط داخل التنظيم يعني، بالنسبة للتنظيمات الأخرى، الثورية الحقيقية.

(د) إضعاف نفوذ الشيوعيين المصريين بين المؤيدين الذين أوهَنَ من عزيمتهم انقسام الشيوعيين وعجزهم عن الفصل بين التنظيمات، «وهو أمر صعب بدليل أن الأحزاب الشيوعية الأخرى لم تقُم به حتى الآن».

(هـ) إضعاف سطوتنا ونفوذنا بين حلفائنا: إن الطبقة العمالية «البروليتاريا» تجتذب الطبقات الأخرى بقدر قوتها وقوة طليعتها، أما الانقسام فهو يتيح لأعداء الوحدة مع الشيوعيين، في الطبقات المختلفة، التذرُّع بتعدد التنظيمات لرفض وحدة العمل؛ في سنة ١٩٥٠م مثلًا رفض تيار الإخوان المسلمين الرجعي النضال مع الشيوعيين أو التنظيم الوحيد الذي اقترح هذا وهو: الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، بحجة تعدد التنظيمات الشيوعية.

(و) سهولة التدخل البوليسي والحديث عن بعض المشاكل الداخلية للحزب أمام الأعداء.

(ز) وأخيرًا هي السبب الرئيسي الذي يَحُول دون اعتراف الحركة العمالية الدولية بالحركة الشيوعية المصرية، وهو اعتراف سيكون لها بمثابة دعامة معنوية لا تُقدَّر بثمن.

هذه بعض مساوئ انقسام الشيوعيين المصريين، وهي مساوئ ستختفي بالقضاء على الانقسام؛ لأن الحركة الشيوعية المصرية لن تقوى باتحاد كل المناضلين المتفرقين حاليًّا فحسب، بل إن الوحدة ستُنشئ وضعًا مختلفًا من ناحية الكيف فقد أثبتت التجربة، في العالم كله، أن الوحدة لا تؤدي فقط إلى زيادة أعضاء الحركات العمالية والسياسية والنقابية، ولكنها أيضًا تقدم لها دعمًا ضخمًا كما يؤدي الانشقاق إلى هجر عدد كبير من العمال لنشاطهم؛ لذا تساند الرجعية والإمبريالية دائمًا في كل مكان التنظيمات الانشقاقية حتى لو كانت بلا أهمية، ولهذا ينبغي ألا يدفعنا «ضعف» التنظيمات الأخرى إلى إهمال القوى الجديدة التي يجلبها الاتحاد.

هكذا يُعَد انقسام الحركة الشيوعية ظاهرة ضارة ينبغي مكافحتها، وبوسعنا كثوريين منطقيين النضال ضده والقضاء عليه بدراسة المشكلة بعمق من نواحيها المختلفة؛ ولنحاول وضع الخطوط الأولى لهذا العمل.

تعدد التنظيمات الشيوعية في مصر

إن جذور هذا التعدُّد تعيدنا مرة أخرى إلى ظروف ميلاد الحركة الشيوعية في مصر: لقد ولدت الحركة الشيوعية المصرية حقًّا في سنة ١٩٤٣م؛ حيث «جاء تراشق المدافع في ستالينجراد بالماركسية إلى مصر كما حملها إلى الصين تراشق المدافع في ثورة أكتوبر»؛ وكانت الظروف الموضوعية لهذا الميلاد ظروفًا ثورية للغاية إذ أدَّى تضافُر قهر الإمبريالية والإقطاع مع فساد وإهمال وكسل الطبقة الحاكمة من جهة، ومن جهة أخرى ظروف الاستغلال الرهيبة التي يعيشها الشعب المصري إلى اجتذاب الشيوعية لعدد متزايد من العناصر المنتمية إلى جميع الطبقات الاجتماعية والباحثة عن حلٍّ لبعض المشاكل الضخمة حتى تجعل منها بلدًا مستقلًّا، حرًّا، تقدميًّا وسعيدًا؛ ولكن هذه العناصر لم تجِد إطارًا مُعدًّا لاستقبالها؛ حيث قام الوفد في سنة ١٩٢٤م بتصفية أول حزب شيوعي تأسَّس في مصر عقب انتصار الثورة السوفييتية، ومنذ ذلك الحين و«القسم المخصوص» التابع لجهاز المخابرات الإنجليزي[١] يسحق في المهد كل المحاولات لإنشاء تنظيمات شيوعية.

---

[١] القسم المخصوص، كان أحد أقسام إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية، أُنشئ عام ١٩١٠م لمواجهة النشاط السياسي المعارض، وتلقَّى رجاله تدريبهم على أيدي ضباط من الإنجليز.

لقد كان على المناضلين الشيوعيين الأوائل مواجهة صعوبات كبيرة، منها قوة الإمبريالية التي حوَّلَت مصر إلى قاعدة حربية، والبرجوازية التي كانت على استعداد دائم للخيانة أو التورط في سبيل الاحتفاظ بامتيازاتها الهائلة، وإدارات الاستخبارات العديدة التي تعمل جميعًا في ظِل الأحكام العرفية وهي: البوليس السياسي، القسم المخصوص، المخابرات البريطانية، إدارة الاستعلامات الإنجليزية .C.Q.G، البوليس السياسي المصري ... إلخ، وفي الوقت ذاته لم يكُن لدى هؤلاء الشيوعيين سابق خبرة بالتنظيم وبالعمل السري، كما لم يكُن لديهم كتاب نظري واحد باللغة العربية بينما كان عليهم استيعاب الأسس النظرية للماركسية؛ بالإضافة إلى كل هذا لم يتوافر لهم الإعداد السياسي لعدم مشاركتهم من قبل في الحياة السياسية، مثلهم في ذلك مثل الطبقات الاجتماعية التي ينتمون إليها؛ إن المناضلين الشيوعيين الأوائل بدءوا فعلًا من الصفر!

ليس غريبًا إذَن أن تتجمع العناصر، التي اتجهت إلى الشيوعية منذ سنة ١٩٤٣م، والتي استطاعت التفوق عددًا على البوليس السياسي بأنواعه المختلفة لمدة محدودة، في تنظيمات متنوعة على أساس الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه وعلى أساس تجارب ومفاهيم العمل لديها؛ ومنذ البداية وهذه التنظيمات، التي يزعم كلٌّ منها أنه «الأصل» تتصارع فيما بينها، ولم تكُن الدولية الشيوعية المجيدة، التي علقنا عليها الأمل، موجودة لتفصل بينها؛ إذ إنها انحلت في سنة ١٩٤٣م على وجه التحديد، وقد سهَّل حلها عمل الشيوعيين المصريين بطريقة يصعب تصورها في الوقت الحاضر، وإن حرمتهم في الوقت ذاته من وجود سلطة عُليا.

تعود إذَن ظاهرة تعدد التنظيمات الشيوعية التي تنفرد بها مصر إلى ثلاثة عناصر:

- اجتذاب الشيوعية لعدد من العناصر مختلفة النشأة ومختلفة التجارب.
- عدم وجود إطار مُعَد لاستقبالها.
- غياب السلطة العليا القادرة على الفصل بينها.

(ج) ما أوجُه الخلاف الجوهرية بين التنظيمات الشيوعية في مصر؟

إن التمييز بين التنظيمات الشيوعية مسألة أساسية ينبغي البت فيها حتى يمكن اتخاذ موقف منطقي من مشكلة الوحدة: من الواضح أن الخلاف بينها ليس خلافًا نظريًّا؛ لأنها

جميعًا تنتمي إلى الماركسية اللينينية الستالينية المتشددة، وهو أيضًا ليس خلافًا سياسيًّا برغم وجود فروق سياسية، فقد أثبتت التجربة أن هذه الفروق تختفي بعد وقت طال أو قصر، عندما ينتهي المفهوم الصحيح بالانتصار كما هو الحال في الموقف من السودان على سبيل المثال، والطبيعة الطبقية الديمقراطية؛ وهي على كل الأحوال فروق سببها الجهل وليس الانحراف.

إن المسائل التنظيمية لم تكُن هي الأخرى موضوع الخلاف لأن جميع الأشكال التنظيمية متقاربة ولا تختلف جوهريًّا، حيث لا وجود مثلًا بشكل صريح على الأقل لـ «ماركسية رسمية»، أما اختلاف البرامج فيعود إلى التكوين الأيديولوجي للمناضلين الذين يعدونها، حيث إن المطالب الأساسية لجميع التنظيمات تتفق إجمالًا.

لذا نعتبر أن الاختلاف الأساسي والجوهري بين التنظيمات الشيوعية المصرية يكمن في خطة كلٍّ منها وموقفه من العمل؛ أما أعداؤنا الذين يثيرون ضجة كبيرة حول الخلافات النظرية، والسياسية، والتنظيمية أو حول اختلاف البرامج، فهم إنما يفعلون ذلك بغرض إخفاء الاختلاف الحقيقي. لماذا؟ لأنهم يريدون تكديس الصعوبات الكبيرة أمام الوحدة، ولأنهم لا يستطيعون طرح المشكلة بصراحة دون أن يكشفوا أنفسهم.

لمحة قصيرة عن سياسة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني من أجل الوحدة

على خلاف ما يجري الآن كان لنا دائمًا موقف سياسي من هذه المشكلة، وقد تبين لنا خطأ هذا الموقف الذي نذكر في إيجازٍ خطوطَه العريضة:

في الفترة من سنة ١٩٤٣م إلى سنة ١٩٤٥م

وهي الفترة التي اصطلحنا على تسميتها فترة «التكوين الأولى» للحركة الشيوعية المصرية؛ حيث لا عمل سياسي للجماهير، فالتنظيمات محدودة والاتصالات تحدث عن طريق الصدفة، والشيوعيون لا يشعرون بحاجة عميقة للتعاون وبالتالي الاتحاد، كما أن الفرصة لا تُتاح لهم لتحقيق ذلك.

لم تؤدِّ إذَن محاولات الوحدة إلى نتيجة ملموسة، ويمكننا، دون سرد تفاصيل النضال من أجل الوحدة المذكورة في تقرير كُتب في سنة ١٩٤٩م تعريف السياسة المتبعة آنذاك كالتالي:

«يمكن حل مشكلة الوحدة بالعمل الصحيح والفعال، وتقدمنا وحده كفيل باجتذاب المناضلين الصادقين إلى صفوفنا بعد تصفية التنظيمات الأخرى» التي تتبنَّى معظمها مفاهيم مشابهة.

لقد كنا على خطأ في هذه التوقعات، وسنتحدث قليلًا عن هذا الخطأ، لأن مفاهيم الحركة حاليًّا قريبة من تلك المفاهيم، وأسباب هذا الخطأ عديدة فهو يعود إلى:

- أننا لم نحدِّد حتى هذه اللحظة الجذور الطبقية التي تجعل التنظيمات المختلفة قادرة على التطور رغم ضعفها الشديد الظاهر.
- أننا لم نفهم الخلاف الحقيقي بين التنظيمات ولم نمتلك، بالتالي، وسائل قيادة الصراع المذهبي على أسس متينة.
- أننا لم نقدر عمل الانقساميين حق قدره، وهم الذين نجحوا في إقامة حواجز من الافتراءات بين المناضلين بالحركة.
- أننا لم ندرك أن التنظيمات الأخرى تستفيد من عملنا بطريقة غير مباشرة؛ حيث تزداد قوة مع كل مجال جديد ندخله، لأنها تجد به عناصر تفضل النضال تحت لواء الشيوعية في تنظيمات أقل ثورية.
- أننا لم نفهم أن التنظيمات الأخرى تقوم بالنسبة للمناضلين بدور البديل خاصة في مواجهة الصعوبات بالداخل أو في فترات القمع الحكومي.
- أننا لم نعِ أن الصراع الداخلي بالتنظيم هو الذي يغذي التنظيمات الأخرى بصفة دائمة، أو أنه الأساس الذي تقوم عليه التنظيمات الأخرى.

هذه هي الأسباب التي أدَّت إلى هذا الوضع في نهاية عام ١٩٤٥م، وهو وضع لا يفضل سابقه من ناحية الوحدة، حيث تعددت التنظيمات الشيوعية وزاد عدد أعضائها وإن ظلَّت الحركة المصرية للتحرر الوطني، في كل مجالات النشاط الثوري، في الطليعة.

(د) في الفترة من سنة ١٩٤٥م إلى يونيو سنة ١٩٤٧م

تغير الوضع كثيرًا إذ اتسعت التنظيمات، وضاعفت من الصِّلات والاحتكاك فيما بينها، وازدادت الحاجة للتعاون حين أدرك الشيوعيون فائدة الاتحاد، وقد وضعت الأنشطة

الخارجية التي طورتها جميع التنظيمات قواعد متينة للعمل المشترك، حيث يتبع الشيوعيون، بدرجات متفاوتة، الحركة المصرية للتحرر الوطني التي انغمست بعمق في النضال السياسي كما اتخذت موقفًا واضحًا وجريئًا وهو «الوحدة غير المشروطة»؛ إلى هنا والتعاون كامل وأمين.

اعترض على «الوحدة غير المشروطة» بالإضافة إلى غير الراغبين فيها، أولئك الذين يراوغون بوضع شروط غريبة لها: تطالب إسكرا مثلًا بمهلة قدرها ثلاثة أشهر لا يعتقل خلالها أحد أعضاء الحركة المصرية للتحرر الوطني! ولكن النشاط المشترك في بعض المجالات يزيل الأفكار المُسبَقة، ويعمق المواقف من خلال المناقشات المُثمِرة؛ وقد أظهرت هذه المناقشات خلافًا مع إسكرا، وهو الخلاف على المبدأ الأساسي للتنظيم: هل هو المركزية أو «ديمقراطية» مزعومة؟ جعلنا من تصفية هذا الخلاف شرطًا مسبقًا للوحدة وقُدنا صراعًا أيديولوجيًّا عميقًا انتهى بانتصارنا الذي أدَّى إلى الوحدة مع إسكرا رغم تحفُّظات قادتها وسوء نيتهم، لقد كانت الوحدة انتصارًا كبيرًا لنا لم تُتِح لنا قلة خبرتنا الإفادة الكاملة منه.

(هـ) الفترة من يونيو سنة ١٩٤٧م إلى يونيو سنة ١٩٤٨م

كانت الوحدة مع إسكرا انتصارًا كبيرًا أدَّى إلى الوحدة مع تنظيمات أخرى، وجعل قوة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني تفوق كثيرًا قوة التنظيمات الأخرى مجتمعة، وقد استغرقنا حتى هذه اللحظة المشاكل الداخلية التي طرحتها الوحدة، والتقدم الضخم الذي أحرزناه بعدها، فأدَّى ذلك الوضع إلى قبول شعار عادل[٢] الانتهازي: «لقد تحول النضال من أجل الوحدة إلى صراع داخلي»، وأصبح النضال ضد التقسيم يتم على الصعيد الداخلي فقط، أما التنظيمات الأخرى التي تجمعت بدورها في «جبهة معارضة» فقد أهملنا الصراع معها من أجل الوحدة.

إن تمام الوحدة «لا يدخل في نطاق هذا التقرير، ولكن هناك كلمة ينبغي أن تُقال عن الانقسام الهام الذي حدث في الفترة من فبراير إلى أغسطس سنة ١٩٤٨م: في هذه الفترة ولد العديد من التنظيمات، وهذا أمر لم نتوقعه، ولكن ينبغي إدراك السبب الذي أدى إلى

[٢] عبد المعبود الجبيلي.

هذه الانشقاقات الكبيرة حتى نفيد من التجربة؛ إننا لم نقلِّل من قدر القادة الانقساميين على صعيد الصراع الداخلي، كما يزعم البعض، بل كان خطؤنا هو عدم الربط بين الانقسام وهجوم الرجعية؛ إذ استغل الانقساميون لصالحهم المشاعر الانهزامية الناتجة عن الهجوم الرجعي، هذه المشاعر التي اتخذوها ذريعة ضد الإدارة الثورية للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

إن الرجعية بدأت هجومها مع التصويت على القرار بتقسيم فلسطين والإعداد للحرب «ديسمبر سنة ١٩٤٧م»؛ وليس من قبيل الصدفة أن انشقاق سليمان[٣] حدث في فبراير سنة ١٩٤٨م، وأن الهجوم الشامل بدأ مع الأحكام العرفية في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م؛ ثم توالت بعد ذلك الانشقاقات ابتداءً من شهر يونيو: انشقاق «عمالي ثوري»، «صوت المعارضة»، «نحو حزب شيوعي مصري» ولا يعني هذا أننا على خطأ في موقفنا وفي ندائنا بالاستمرار في العمل، ولكن هذا الموقف التلقائي لم يُتِح لنا كشف مضمون الانشقاق الانهزامي المُستتِر وراء الخطب الرنانة عن «انحراف القوى الوطنية الديمقراطية»، هكذا وجدنا أنفسنا أمام خيارَين: النقاش على الصعيد الذي اختاره الانتهازيون، أو التذرع بأهمية العمل لرفض النقاش مبدئيًّا.

(و) الفترة من يونيو سنة ١٩٤٨م إلى يونيو سنة ١٩٥٠م

في البداية، ساد الاضطراب الشامل إذ استُدرجنا في المعتقلات إلى مناقشات طويلة وعقيمة على صعيد «السياسة العليا» وهو الخط الذي سار عليه أعداؤنا الانتهازيون؛ وفي الخارج كانت سياسة سالم هي «الوحدة بأي ثمن» ولو كان التنازل عن تمثيل تيارنا بالقيادة وإدانة خط «القوى الوطنية الديمقراطية» المزعوم.

إن هذا الموقف الضعيف اليائس الذي يبرِّئ الانقسام — هكذا رآه مَن بالخارج، الأمر الذي أساء إلينا كثيرًا — ما كان ليفضي إلا إلى آثار مُفجِعة، منها استمرار الاضطراب؛ ولكن الوضع سرعان ما تغيَّر حين بدأ جديًّا التحليل العميق للتيارين الموجودين داخل الحركة الشيوعية المصرية، وقد أكد هذا التحليل ثقة الحركة بنفسها إذ ساعد الكشف عن المضمون الانتهازي والجذور الطبقية للتنظيمات الأخرى على تحديد الخلاف الأساسي بينهما، وهو خلاف عملي وخلاف تكتيكي.

---

[٣] شهدي عطية الشافعي.

إن تعريف الخلاف يؤكد أن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني على حق في رفضها لمقترحات الوحدة من خلال «المؤتمرات، واللوائح، والبرامج» كما يتيح وضع سياسة مذهبية قائمة على «وحدة العمل»، وهي السياسة التي عملنا بها ولم نكتفِ بإعلانها، وأشير هنا إلى مثلين لذلك: اقتراح العمل المشترك من أجل السلام فور إغلاق المعتقلات في فبراير سنة ١٩٥٠م، واقتراح بالتعاون في إصدار أول مجلة رسمية في هذه الفترة؛ لم يلقَ هذان الاقتراحان القبول بين قادة التنظيمات الأخرى فكان الرفض الذي أضعف من شأنهم وزاد في الوقت ذاته من ثقة ووحدة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

(٢-٥) الوضع القائم

لا يمكننا الحديث بدقة عمَّا حدث في الفترة من يونيو سنة ١٩٥٠م حتى وقتنا هذا، ولكن الدلائل تشير إلى عدم وجود قاعدة واضحة يسير عليها حزبنا في مشكلة الوحدة.

(أ) **موقف جمال:** دافع جمال، أثناء تنقلاته بالخارج، عن أفكار مشابهة لمواقف سنة ١٩٤٣م البدائية؛ لقد كان يريد الإقناع، ليس بالتحليل السياسي، بأن مشكلة الوحدة قد حلت عمليًّا لأن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني هي التنظيم الشيوعي الوحيد، أما التنظيمات الأخرى فهي تنظيمات تافهة أو بوليسية؛ ولكن هذا الموقف المخالف للواقع أساء إلينا وأضعف إلى حدٍّ ما من نفوذنا.

(ب) **المنشورات:** قرأنا منشورات مُؤسِفة للغاية تتحدث عن «الحزب الشيوعي المصري» «كتنظيم بوليسي في خدمة الإمبريالية» مع أنه لم يفعل سوى تبنِّي موقف كثير من الأحزاب الشقيقة في أحداث يوليو؛ هل حققت هذه المنشورات نتيجة إيجابية؟ من البديهي أنها خدمت أساسًا قضية المنقسمين بتكرار الاتهامات التي سبق أن رُمينا بها في ظروف مشابهة واتباع أسلوب السباب، الذي يعبِّر في الواقع عن غياب الحجج، بدلًا من النقاش على صعيد الجدل السياسي.

(ج) **رفاق غير دائمين:** اضطر الرفاق غير الدائمين، ومعظمهم كوادر قيادية، إلى الاعتراف بجهلهم خط الحركة في هذه المشكلة الهامة عندما سألناهم عنه، مما يثبت أن هذا الخط غير محدد؛ ولكنهم على العكس من هذا، أظهروا اتفاقًا وحماسًا لسياسة إيجابية من أجل تحقيق الوحدة مع مناضلي التنظيمات الأخرى؛ وقد أُعِد هذا التقرير بناءً على اقتراحهم.

لصالح مَن يستمر الانقسام داخل الحركة الشيوعية المصرية؟

لا يزال تحليلنا لتعدد التنظيمات الشيوعية تحليلًا «سياسيًّا»، وإليكم تلخيصًا للعرض المذكور عاليه، وهو عرض يعكس مواقفنا التقليدية ولا ينبئنا بجديد:

- إن اختلاف البيئة والتجارب يؤدي إلى تشكيل تنظيمات شيوعية متعددة.
- يُفضي هذا التعدد إلى صراع شرِس يقوده الانتهازيون ضد التيار الثوري الذي تمثِّله الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

لقد أبرز المؤتمر التاسع عشر أهمية الوعي، وهذه صفة تنقصنا بدرجة غريبة! فيما يظهر هذا النقص؟ في حصرنا أسباب الانقسام في الأسباب الذاتية فقط، وذلك لأننا كنا نظن أن الإمبريالية لا تهتم بالحركة الشيوعية المصرية إلا من «الخارج»؛ ولأننا اعتقدنا هذا لم نتبين شيئًا.

ومع هذا، هل كنا بحاجة إلى فكر ثاقب لندرك أن الانقسام هو سلاح الإمبريالية المفضَّل؟ وأنها بعد أن حققت «انتصارات» في العديد من الأحزاب، لا يمكن أن تتخذ موقفًا سلبيًّا من تطور الحركة الشيوعية المصرية، العدو الرئيسي لها في الشرق الأوسط كله؟ إنها نجحت في إدخال رجالها في أحزاب أخرى، وهي مهمة لن تصعب عليها في مصر بالطبع.

لقد كان عنف الهجمات التي تعرضنا لها والتي تتجاوز حدود سوء النية والغيظ من ناحية الأعداء كفيلًا بتنبيهنا إلى أن هذه الهجمات صادرة من أفراد يعون الدور الذي يقومون به، والهدف منه وهو إثارة الفرقة وإن حاولوا خداع أتباعهم.

ما الذي يمكن استنتاجه من حقيقة دور الإمبريالية في استمرار الانقسام؟

سنقوم بإعداد تقرير مستقل عن الوعي والدور الذي يمكن القيام به لكشف عملاء الإمبريالية في صفوفنا أو داخل الحركة الشيوعية المصرية؛ ولكن يبقى، فيما يتعلق بالوحدة، أن موقف اللامبالاة والتبعية ليس موقفًا انتهازيًّا فحسب، بل هو موقف يحقق للإمبريالية هدفها.

إن النضال لن يكون سهلًا لأن عملاء الإمبريالية سيبذلون وسعهم لإفشال جهودنا، لكن النصر الذي سنحرزه هو انتصار على الإمبريالية ممثلة في هؤلاء العملاء المقنعين لا أولئك الذين يسبوننا علنًا.

ما هدف التنظيمات الشيوعية المصرية من النضال من أجل الوحدة؟

إن النضال من أجل الوحدة يهدف إلى تجميع المناضلين الصادقين «لا أحد ينكر وجود مناضلين صادقين في كل التنظيمات ممَّن ينتمون إلى الماركسية اللينينية الستالينية» في حزب واحد وتحت قيادة واحدة؛ ولنقُل على الفور إن هذا التجمع لن يصفي كل التنظيمات الشيوعية من تلقاء نفسه، بل إن الشيوعيين سيُنشئون تنظيمات أخرى، ولكن في الإمكان اجتذاب المناضلين الصادقين باتباع سياسة صحيحة للوحدة بدلًا من بث الفرقة بين ذوي الاستعداد الطيب، وهو ما يؤدي إليه تعدد التنظيمات.

هكذا نفيد من النشاط الذي تقوم به هذه التنظيمات لاجتذاب الأعضاء حتى تتمكن من النمو، ولكن هذا الوضع لن يدوم طويلًا، فسرعان ما ستتعرف علينا الطبقة العمالية «البروليتاريا» بفضل سياستنا الواضحة من أجل الوحدة والنجاح المبدئي الذي ستحققه بعض العناصر الحاسمة.

هذه محاولة لتحليل المشكلة وإبراز أهميتها، ولننتقل الآن إلى النضال الثاني والأسلوب العملي لقيادته.

علامَ يرتكز النضال من أجل الوحدة؟

إن الصراع الأيديولوجي والعملي هو ركيزة هذا النضال:

(١) **الصراع الأيديولوجي:** إنه يرتكز على الدفاع المستمر عن التحليل المعطى في الجزء الأول وفيما يلي أفكاره الرئيسية:

أهمية الوحدة: هذا موضوع تدفعنا الاعتبارات السياسية إلى العودة إليه بلا كلل؛ حيث إن شرح هذه المشكلة وإبراز أهميتها سيزيد من قوة موقفنا.

هناك مناضلون قليلون يعارضون الوحدة، ولكننا نستطيع إثارة الحماس لهذا النضال ودعم الوحدة المذهبية للحركة أثناء المعركة التي سندخلها كما أننا سندعم موقف المطالبين بالوحدة والقانعين بتأييدها في التنظيمات الأخرى.

هكذا نوجِّه لطمة إلى الأفكار المُسبَقة الشائعة ضدنا، ونثير تعاطف المناضلين الصادقين الذين سيتحالفون معنا في النضال؛ وإذا كان موقف معظم القيادات الأخرى من هذه المشكلة سلبيًّا منذ البداية فإن الفرصة متاحة لكشفهم أمام المناضلين الصادقين.

(٢) **جذور المشكلة:** كنا التيار الوحيد الذي ناضل من أجل الوحدة منذ ميلاد الحركة الشيوعية المصرية بحق في سنة ١٩٤٣م، لذا نُعَد وحدنا القادرين على تحليل المشكلة تاريخيًّا، وهذا التحليل التاريخي مهم لحلها وأيضًا لفهم ميلاد التيار.

مساحة بيضاء بالأصل تُقدَّر بنحو ٣٠٠ كلمة.

إن وحدة العمل شعار للتنفيذ، والقدرة على وضع خطنا موضع التنفيذ هي جوهر نشاطنا على صعيد النضال من أجل الوحدة؛ أما الخطر فهو يكمن في الاكتفاء بالنداء بضرورة الوحدة لأن هذا النداء يردِّده كثير من الانقساميين حتى لا يكشفوا أنفسهم في مراحل معيَّنة، ولكن العمل المشترك كفيل بإظهار تفاني المناضلين وأمانتهم وكفاءتهم، وهو سيبرز أيضًا أهمية تجمع القوى وضرورة الوحدة وخطر اتباع سياسة للوحدة دون رغبة صادقة في تحقيقها.

إن قبول التنظيمات الأخرى وقبول رفاقنا لسياسة الدعوة للوحدة لا يعبر بالضرورة عن رغبة حقيقية في الوحدة، لذا ينبغي علينا تنمية هذه الرغبة من خلال العمل.

النضال العملي من أجل الوحدة: وهو يتم على مرحلتين:

أولاهما: هي مرحلة الاقتراحات.

والثانية: مرحلة العمل المشترك ذاته.

أولًا: اقتراحات العمل المشترك

يجب التركيز على هذه الاقتراحات بطريقة ملموسة:

(١) **ينبغي تقديم الاقتراحات على جميع المستويات:** على مستوى القيادة بالطبع وأيضًا على صعيد الدعاية؛ حيث يجب التنسيق الكامل مع عدم إغفال العمل البسيط مثل تبادل الكتب والنشرات، توحيد برنامج الطبع ... إلخ. إن صحافتنا الرسمية مثال للعمل المشترك ... ويُلاحَظ أن انغماس المناضلين في العمل الفعلي مرتبط بصعيد العمل، فكلما كان الصعيد بسيطًا كلما زاد اقتناعهم بأهمية التعاون الوثيق وضرورة الوحدة الكاملة.

بالنسبة للعمل الديمقراطي على مستوى الجماهير نقترح العمل المشترك في جميع المجالات: حركة السلام، نقابات العمال، الطلبة، المرأة ... إلخ؛ لذا ينبغي تقديم الاقتراحات في كل مكان، في المصانع والنقابات والجامعات ... بشرط ألا يكون هناك «تطرف وطني» ولا

مناطق «محرَّمة»، ولا «احتكارات»، ولنأخذ مثلًا مجال الاتصال بالتنظيمات الديمقراطية الدولية؛ إن الحصول على «مقاعد» ليس هدفنا فنحن نفتخر بإشراك المناضلين في عمل كفيل بتحقيق فائدة كبرى للطبقة العمالية المصرية، وهذه التنظيمات تعرف أننا الوحيدون الذين نتصل بهم، وسيضاعف من تقديرها لنا اجتذاب المناضلين من التنظيمات الأخرى على أساس العمل، كما أنها ستدين بشدة أية محاولة من جانب هذه التنظيمات لمحاربتنا.

هكذا يتضح — فعلًا لا قولًا — استعدادنا لبذل التضحيات في سبيل الوحدة، ولا داعي للخوف من ازدياد قوة التنظيمات الانتهازية ومن إعطائها وسائل أخرى للإساءة إلينا لأن هذا النضال كغيره ينطوي على مجازفات، والجرأة في العمل مطلوبة، وهي إحدى خصائص الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

(٢) **ينبغي تحديد أطول مهلة ممكنة لتنفيذ الاقتراحات:** بحيث نترك للآخرين حرية اختصارها ونحن، على كل حال، لن نرفض العمل بحجة قِصر الوقت المحدَّد له.

(٣) **ينبغي عرض هذه الاقتراحات بحيث تبرز إمكان وأهمية العمل المشترك:** وتعارض رفضه، رغم الأفكار المسبقة الشائعة عنا، مع مصالح الطبقة العمالية والشعب.

(٤) **وأخيرًا ينبغي أن يعرف بهذه الاقتراحات جميع الشيوعيين والمعنيين بالأمر:** العمال بالمصنع والنقابة، وفي بعض الأحيان الشعب كله والطبقة العمالية بأكملها، لأن علينا كطليعة عمالية إثارة اهتمام هذه الطبقة بمشاكل طليعتها حتى تحسَّ بها كمشاكل تمسها مباشرة، ولأننا نعتمد أساسًا على الضغط العمالي والشعبي لتحقيق الوحدة، وتُعَد هذه فرصة جديدة لنا لإثبات أن الحزب لا يحل مشاكله من «الداخل» فقط.

ثانيًا: العمل المشترك والسلوك

إن أشكال العمل المشترك والسلطات التي ينبغي العمل على تأسيسها لا يدخلان في نطاق هذا التقرير لأن حلول هذه المشاكل موجودة في المبادئ العامة والتجربة معًا؛ فلننتقل إذَن إلى السلوك أثناء العمل المشترك ونكتفي بالقول إن الاعتبارات السابقة، رغم أهميتها، ليست سوى مقدمات للعمل المشترك الذي يُعَد الانتصار رهينًا به، علينا إذَن الحصول على ثقة المناضلين الصادقين من خلال مواقف وسلوك يتفقان، بقدر الإمكان، مع الشيوعية، وينبغي قبل كل شيء، التركيز على خط الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في العمل بأمانة.

إن المؤامرات والمناورات غريبة علينا، واحترام الالتزامات جزء من أمانة العمل المشترك، لذا لن نرد بالمثل على الوسائل غير الأمينة المستخدمة ضدنا لكننا سنعمل على كشف المذنبين أمام الجميع.

أسس الوحدة

إن الغرض من هذا التقرير ليس حل مشكلة الوحدة بين الشيوعيين المصريين بقدر ما هو طرح المشكلة وإبراز أهميتها؛ ورغم أن أسس الوحدة بعيدة عن موضوعنا فإنني أتحدث عنها بغرض التركيز على خطورة وضع شروط غير مقبولة في طريقها، وأعني بصفة خاصة الشرط الذي يطالب بحل التنظيمات الأخرى وانضمام أعضائها إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني؛ ما الدافع لهذا الطلب؟ يقول الزملاء الذين يؤيدونه إنهم يقصدون المحافظة على طهارة التنظيم وتاريخه المجيد، لكن هذا الشرط رغم ظاهره البريء يضعف من شأن تنظيمنا لأنه يدل في الواقع على «خوفنا من الوحدة»، وخوفنا من عدم محافظة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني على أثمن ما تملك وهو وحدتها، كما يعني عدم الثقة في التيار الثوري بالحركة وفي قدرته على قيادة جميع المناضلين الثوريين؛ ولنذكر هنا الدروس المستفادة من تجربة الوحدة مع إسكرا: عند إنشائنا للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني بالاتحاد مع إسكرا، لم نطلب منها أن تحل نفسها لأن هذا الطلب من جانبنا يعني رفض الوحدة؛ فهل «استوعبنا» التنظيم الجديد؟ هل تنكَّرنا للماضي المجيد للحركة المصرية للتحرر الوطني؟ إن العكس هو الصحيح إذ شعرنا جميعًا أن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني التي أضافت إلينا عناصر ثورية جديدة هي امتداد للحركة المصرية للتحرر الوطني؛ لقد كنا ندرك كل هذا قبل الوحدة، لهذا لم «نخشاها» بينما كانت قيادة إسكرا هي التي تخافها دائمة الضجر، كما روى لنا رشيد، من اقتراحات الحركة المصرية الجريئة.

إننا نرى الموقف الثوري الحقيقي الذي ينبغي للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني أن تتخذه يرتكز على قيادة النضال من أجل الوحدة إلى نهايته أي حتى النصر؛ لهذا تُعَد الشروط المستحيلة للوحدة مرفوضة إذ إن هذه المطالب التي من شأنها أن تعرقل الوحدة أو تؤخرها تحقِّق أهداف الانقساميين وتؤدي إلى استمرار الانقسام في الحركة الشيوعية المصرية.

المهادنة

قبل أن أنتهي، أود أن أذكر الخطر المُسمَّى بـ «المهادنة» وهي لا تشكِّل خطرًا رئيسيًّا ولكن ستالين علَّمنا أن الخطر الرئيسي هو الخطر الذي لا نقاومه أو الذي نكف عن مقاومته، ومن المؤكَّد أن اتجاهًا للمهادنة سيظهر أثناء النضال من أجل الوحدة.

إن «المهادنين» هم أولئك الذين يتذرَّعون بالوحدة للاتحاد مع الانتهازيين الحقيقيين على غير أسس، وتُعَد محاولة سالم لقيادة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في «نحشم» (نحو حزب شيوعي مصري) للمهادنة لقد كان اتحادًا بلا مبادئ نجح خليل في معارضته كما قمنا بإدانته بشدة من المعتقل.

إن كثيرًا من الزملاء، يظنون خطأً أن الوحدة مع إسكرا هي وحدة بلا أساس، ولكن لم يكُن هناك في الواقع خلاف أساسي بين التنظيمين، لأن خلافنا على الخطة لم يظهر إلا فيما بعد، أما الخلاف على المبدأ فقد طلبنا تسويته على أساس الاعتراف بالمبدأ الصحيح؛ أما الشاكون فهم أولئك الذين يخافون الصراع الداخلي والذين أرادوا أن يوفر عليهم الاتفاق المُسبَق مشقة الصراع؛ ولكن هذا حلم مناقض للروح الثورية التي تتغلب على الصعوبات أينما تجدها ولا تهرب من مواجهتها بالدعوات الصالحات.

خاتمة

أيها الرفاق إن النضال من أجل وحدة التنظيمات الشيوعية، ومن أجل تجميع الشيوعيين الصادقين ليس بالمهمة السهلة، إنه على العكس مهمة قاسية ومنفِّرة، لكن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني تزن المهام بأهمية مضمونها الثوري لا بما تُثيره من بهجة أو كدَر، وبقدر صعوبتها تزيد حميتنا.

أمام التنظيمات الأخرى، أمام كل المناضلين الصادقين، أمام الطبقة العمالية بأسرها، ينبغي أن نفوز بلقب «حماة الوحدة» المجيدة.

أيها الرفاق، إن وضع وقيادة سياسة للوحدة هو، قبل النظر إلى نتائج النضال نفسه، إضعاف للانقسام كما أنه لطمة شديدة موجَّهة إلى عملاء الإمبريالية والرجعية الذين يريدون إبعاد المناضلين الأمناء عن النضال الثوري وهو دعم لوحدة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني بالداخل ودعم للحركة في نفوس مناضليها الصادقين، وفي تقدير الطبقة العمالية والحركة العمالية والديمقراطية الدولية، وهذا نصر كبير.

لذا نقترح:

(أ) أن تحدد اللجنة المركزية خطًّا لمواجهة مشكلة وحدة التنظيمات الشيوعية.
(ب) تكليف المكتب السياسي بتطبيق هذا الخط باعتباره مهمة أساسية له.

تحيا وحدة الشيوعيين المصريين الصادقين!
تحيا الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني نصيرة للوحدة!

(٣) إلى اللجنة المركزية بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني

خطاب بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٥٣م حول مشاكل الحركة الداخلية

الرفاق الأعزاء

في البداية كتبت لكم مطوَّلًا عن مواضيع عديدة، وبعد تفكير سأكتفي في هذا الخطاب بتناولٍ موجز وسريع لموضوع واحد يبدو لي حاسمًا في هذا الوقت.

ستشهد ليلى إلى أية درجة تنقصنا المعلومات عن الوضع داخل الحركة، لذا أرجو أن تستخلصوا «جوهر» هذا التقرير دون أن تعلقوا أهمية على الأخطاء الحتمية الموجودة به.

أيها الرفاق، لقد تلقَّيتُ خطابًا من الرفيق حميدو، وهو يطلب مني، بصفة عاجلة، إرسال رأيي إلى اللجنة المركزية حول المسألتين موضوع النزاع: الجبهة الوطنية، والمجلة الجديدة؛ ولا أخفي عليكم القلق الشديد الذي سبَّبه لي هذا الخطاب وكذا بعض الدلائل الأخرى؛ إن اللجنة المركزية للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني التي لم تستشر يونس طَوال غياب دام عامين ونصفًا تطلب رأيه في نقطة هامة هي الجبهة الوطنية؛ وأيضًا في نقطة ثانوية نسبيًّا هي إصدار مجلة شهرية بصفة رسمية!

لهذه الواقعة مدلول محدَّد وواضح، خاصة أن المطلوب ليس تقريرًا يمكن تقديمه عن تجربة الحركة والتجربة الدولية في هذه المسائل، بل إن المطلوب هو رأي: هل يصح هذا أو لا يصح؟ إن هذا الطلب يعني شيئًا واحدًا هو أن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني تمر بأزمة خطيرة مرجعها ليس الهجوم الإمبريالي والرجعي، لكنه الانشقاق الداخلي ووجود معسكرين على الأقل بالحركة، وهو يعني أن أحد أشكال الصراع هو الخلاف في مسألتين بالتحديد، وهذا أمر لا يحتاج إدراكه إلى مقدرة خاصة في كشف الغيب.

ليس الموضوع إذَن مجرد إبداء رأي في محاولة لدراسة مسألة ما بعمق، ولا تكمن المشكلة في الموقف من هذه المسائل بل إنها كامنة في الصراع بين المعسكرين؛ وفي هذا الجو من الصراع الداخلي الذي أعرفه جيدًا للأسف، لن يقنع رأيي أحدًا! إنه سيؤدي فقط إلى زيادة الصراع لأن أحد المعسكرين سيستخدمه كسلاح ضد الآخَر.

لهذا لا يمكنني الرد على اللجنة المركزية كما طلب حميدو، لكنني أعد بتقرير عن أحد أهدافنا الأساسية وهو تجميع القوى الوطنية والديمقراطية في مصر، وبتقرير آخَر لا يقل أهمية عن سابقه عن عمل المثقفين بما أن هذه المسائل مطروحة.

وأنا كعضو مخلص ووفي بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني منذ ميلادها باسم الحركة المصرية للتحرر الوطني في سنة ١٩٤٣م أودُّ في هذا الخطاب، أن أقول رأيي في مشكلة الانشقاق بالحركة، وإنني آسف لأن أحدًا لم يعطني عناصرها، ولم يستشرني فيها رغم أنني اكتسبت خبرة معيَّنة في هذا الموضوع، كما أنني واثق من إمكان مشاركتي في حلها ولو كنت موجودًا، على كل حال سأبذل قصارى جهدي من هنا، ولا أود لهذا السبب الخلط بين هذه المشكلة ومسألتي الجبهة والمجلة؛ ومن جهة أخرى فإن هذه المشاكل لا يمكن حلها إلا في إطار عودة الوحدة، إذا كان الهدف هو التوصل إلى حلول ملموسة لا حلول عامة أو أيديولوجية؛ ولا أود أن يظن بعض الزملاء أنني خائف من التورُّط، فأنا لم أخَف يومًا من «اتخاذ موقف»، وإن كنت أعتقد أن الوقت لم يحِن بعد، لحسن الحظ، لـ «تحديد المواقف»، وإن من الواجب المحاولة للارتفاع بالنقاش إلى مستواه الحقيقي، لا الاستمرار فيه على المستوى الذي ينعكس فيه مؤقتًا؛ إن أحد العناصر التي تُيسِّر لي إتمام هذه المهمة هو أنني لم أشارك في الصراع الداخلي القائم، مما أتاح لي الاحتفاظ بموضوعيتي كاملة.

أين هي الخطورة؟ بداهة ليست في اختلاف الآراء: إن القيادة قيادتنا، وجميع القيادات الحقيقية تستمد قوتها من الفروق الناتجة عن نشأة وتجارب أعضائها؛ هذه الفروق الطبيعية بل والضرورية هي مصدر كبير للقوة، لأنها تتيح للقيادة قدرًا عظيمًا من الخبرة؛ قد يذكر بعض الزملاء مرور قائد أحد الأحزاب الشقيقة بمصر في سنة ١٩٤٦م وإعجابه الخاص بتكوين قيادة الحركة المصرية للتحرر الوطني التي تمثل جميع الطبقات الاجتماعية والوطنية، وعدم

رضاه عن إدارة إسكرا هذه «الشلة» الحقيقية التي تعكس أوساطًا وتجارب متماثلة.

لكن تنوُّع التجربة قد يصبح مصدر ضعف إذا تحول إلى خصومة، ويقول ستالين مشيرًا إلى هذه النقطة في عمله الأخير «المشاكل الاقتصادية في الاشتراكية» وهو على الأرجح أكثر أعماله نبوغًا: «لا يمكن لهذه التناقضات (المقصود هنا التناقضات بين القوى الإنتاجية ونسب الإنتاج في النظام الاشتراكي) أن تتحول إلى خصومة إذا طبقت الهيئات الحاكمة سياسة صحيحة ...» وتنتج عن هذا التحول دورة شيطانية ذات طابع شخصي داخل القيادة التي تنقسم إلى «أغلبية» و«أقلية»؛ ثم تنتقل هذه الدورة إلى الحركة كلها، وعندئذٍ تفقد المعسكرات موضوعيتها فتنتظر إلى كل المشاكل من خلال الصراع الداخلي، ويعتبر كلٌّ من المعسكرين المبادرة الصادرة من المعسكر الآخَر ضارة به لأنه لا يرى إلا جوانبها السلبية؛ هكذا يغيب النقد الذاتي ويظن الذين وقعوا في الخطأ أن الاعتراف به يزيد من قوة المعسكر الآخَر؛ أي المعسكر «الانتهازي»، لأن كلًّا من المعسكرين «انتهازي» في رأي الآخَر؛ ونكتشف فجأة، في ظِل هذا الوضع، أن الزملاء الذين يساندوننا يتمتعون بكل الفضائل رغم أننا قبل ذلك لم نجدهم ثوريين إلى هذه الدرجة، أما الآخرون فتظهر لنا فجأة عيوبهم أخطَر مما كانت تبدو؛ وهكذا يتم اختيار المسئولين على أساس انتمائهم لهذا المعسكر أو ذاك لا على أساس الكفاءة، ويبلغ الأمر منتهاه حين نتمنى أو نفرح لفشل مبادرة، لأن المعارضين هم الذين اتخذوها، ونتوقف بالتدريج عن جميع الأنشطة حين ندرك أن انفصالًا تنظيميًّا سيتيح لنا عملًا أفضل.

أين نحن؟ إنني أجهل ذلك تمامًا، ولكن إذا كانت الأزمة لا تزال في بدايتها فإنها ستنتهي، لو تفاقمت، بتحقيق أكبر نصر للإمبريالية والرجعية في الشرق الأوسط وهو انشقاق الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني الذي تتوقف عليه انتصارات أخرى.

لا أقول إن الصراع الداخلي الضاري ليس ضروريًّا، وأن «مقاومة الانتهازية» ليست مهمة أساسية، ولا أعني أن وجهات النظر تتساوى من الناحية الثورية، ولكنني أعتقد أنها في جوهرها قائمة على تحليلات جزئية أي غير كاملة، وأن الحقيقة، في هذه المرحلة، ليست في صف هؤلاء ولا هؤلاء، لكنها تكمن في وحدة عُليا تتحقَّق بالتوفيق بين الجوانب الإيجابية في كلٍّ من وجهتَي النظر.

في سنة ١٩٤٧م، كانت الحركة المصرية للتحرر الوطني تُصدر جريدة «الكفاح» السرية وإسكرا جريدة «الجماهير» الرسمية؛ لقد كانت الحركة المصرية إلى حدٍّ ما أكثر ثورية، ولكن هل يمكن إنكار أن الحل لم يكُن في إدانة أيٍّ من الاثنين وإنما في إصدارهما معًا؟ إذا أُلقِي هذا السؤال: هل ينبغي تكوين مجالس بالمصانع أو نقابات؟ قد يكون الرد أن مجلس المصنع «أكثر ثورية» من النقابة، لكن مَن ينكر أن السبيل الحقيقي هو تجميع القوى العمالية في كل الأشكال الممكنة سواء مجلس مصنع أو نقابة لأنهما شكلان متكاملان لا متضادان.

إن هذه الأمثلة قد لا تكون ممتازة، لكنني بعيد جدًّا عن المشاكل اليومية، ولا أستطيع إعطاء أمثلة أفضل، وأعتقد، على كل حال، أن بإمكانكم تطبيقها على العديد من المشاكل، حيث إن الوحدة العُليا هي الحلقة الحاسمة في جميع المشاكل. وفي خطابه بالمؤتمر السابع للدولية الشيوعية الذي يضع خطة (تكتيك) الجبهة المعادية للفاشية، يركِّز ديمتروف Dimitroff على أن «القوة الحاسمة في إنشاء الجبهة هي الوحدة البلشفية للحزب».

ماذا ينبغي عمله للاهتداء إلى هذه الوحدة التي «يجب علينا صيانتها كأعز ما نملك»؟ (ستالين في «عهد لينين».) سأقتصر على عموميات:

(أ) إن الإدراك الواضح لمشكلة الوحدة، وأهميتها الحيوية باعتبارها المشكلة الحقيقية، ضروري لحل المشاكل الناتجة عنها.

(ب) ينبغي أن يقودنا هذا الإدراك إلى العودة بالخصومة إلى مستوى الخلاف.

(جـ) حل هذه الخلافات بالعمل على تطوير خط يجمع الجوانب الإيجابية في كلٍّ من الموقفين لا بالاختيار بينهما.

(د) هناك نقطة عملية واحدة خاصة بتكوين القيادة التي لا يمكن إعادتها إلى حالها على أساس من الإجماع أثناء الصراع الداخلي رغم ضعفها الناتج عن الاعتقالات في فترات القمع؛ وفي انتظار ذلك اليوم أقترح أن يكون للرفاق المعتقلين والمنفيين من أعضاء القيادة صوت استشاري في المسائل السياسية (ويوم تصلون إلى هذا ستختفي جميع الخصومات).

أيها الرفاق، ها هي رسالتي: «إن الاتحاد واجب ينبغي معرفة السبيل إليه»، ومهمة الشيوعيين المصريين، طليعة الطبقة العمالية، وكذا مهمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، هي توحيد هذه الطبقة وتجميع الأمة كلها حولها.

هل من الممكن أن يقوموا بها إذا لم يتحد بدر وحميدو مثلًا أو إذا لم يعرفا كيف يتحدان؟ وإذا انفصلا ألن ينتج عن هذا أن تكون المهمة الأولى هي تجميع هؤلاء المناضلين؟

إن من أكبر مفاخرنا نحن الأعضاء المنفيين بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني المجيدة هي وجود عمال طليعيين بارزين بالقيادة مثل بدر وحميدو اللذين لا نكفُّ عن رواية انتصاراتهما؛ هل سيضعاننا أمام الاختيار الأليم بينهما؟

تحيا الوحدة الثورية لقيادة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني!

يحيا القادة العمال بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني!

يحيا الاتحاد الثوري بين بدر وحميدو!

(٤) قرار مجموعة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني بروما عقب إنشاء الحزب الشيوعي المصري الموحد P.C.E.U

إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري الموحد يونيو سنة ١٩٥٥م

الزملاء الأعزاء

اطَّلعنا على خطاب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري الموحد إلى اللجنة المركزية للحركة السودانية للتحرر الوطني M.S.L.N وهو الخطاب الذي تخبرها فيه بتأليف الحزب من سبعة تنظيمات شيوعية متحدة.

ونحن إذ نحيِّي هذه الخطوة للأمام التي قام بها الشيوعيون المصريون على طريق توحيد الصفوف، نؤكد صلابة انتمائنا إلى الحزب الشيوعي المصري الموحد، ونؤيد اللجنة المركزية تمامًا في موقفها الذي يؤكد أن اتحاد الشيوعيين المصريين لا يُعد أمرًا مفروغًا منه، وأن النضال من أجل الوحدة لن يتوقف مع التنظيمات المصرية خارج الحزب، كما نطالبها بقيادة نضال موازٍ لدعم وحدة الحزب الداخلية على الصعيد الأيديولوجي والتنظيمي معًا، وذلك على أساس مبادئ الماركسية اللينينية.

إن مجموعتنا من جانبها، قد طبقت شروط الوحدة رغم عدم إقرارها لبعض هذه الشروط (سنرسل لكم تقريرًا بهذا الشأن)، وهي تتعهد، مدفوعة برغبة حقيقية في الوحدة، بالاتصال بأعضاء التنظيمات المنضمة للحزب من الشيوعيين المصريين بالخارج حتى تصبح الوحدة واقعًا حيًّا، ونحن نطلب مساعدة اللجنة المركزية في هذا الأمر، وذلك بالاتصال بهؤلاء الأعضاء وتوصيتهم بتطبيق قرار الوحدة.

كما تطلب مجموعتنا من اللجنة المركزية إبلاغها بالأسس التي يقوم عليها الحزب حتى تدور حولها مناقشة واسعة، وحتى يتم الانضمام للحزب على أساس معطيات أيديولوجية وسياسية ملموسة ومحددة، وحتى نكون مسلحين سياسيًّا وأيديولوجيًّا للنضال المستمر وفقًا للخط الذي وضعته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري الموحد.

إن مجموعتنا تتعهد بالاستمرار في النضال بصلابة تحت لواء الحزب الشيوعي المصري الموحد من أجل استقلال مصر، وانتصار الحريات، والسلام العالمي، وتحسين الظروف المعيشية لشعبنا وإقامة الاشتراكية في بلدنا.

يحيا الحزب الشيوعي المصري الموحد.

وإلى الأمام من أجل وحدة شاملة، ومن أجل إنشاء حزب شيوعي مصري حقيقي.

مجموعة الحزب الشيوعي المصري الموحد بروما

(٤-١) الخط العام لعمل المجموعة القديمة للحزب الشيوعي المصري بالخارج (١٩٥٧م)

إن هذه المذكرة لا تهدف إلى سرد النشاط الضخم لهذه المجموعة التي تكونت منذ سبع سنوات مضت، فبوسع الزملاء الموجودين حاليًّا بمصر من أعضائها إعطاؤكم فكرة عنه.

لقد تكونت المجموعة من الزملاء الذين ناضلوا داخل الحركة الشيوعية المصرية والذين يقيمون الآن بالخارج، سواء كان ذلك بإرادتهم أو رغمًا عنهم، وسواء كانوا مستعدين أو غير مستعدين للعودة إلى مصر؛ بالنسبة لأولئك الذين لا ينوون العودة. فإن الحجة التي

نحملهم بها على النضال في صفوفنا هي أن العمل الثوري الفعال الذي يمكنهم حقًّا القيام به هو العمل الموجه إلى مصر من خلال المجموعة.

إن المجموعة مؤلفة أساسًا من رفاق لا يستطيعون حاليًّا العودة إلى مصر، فقد عاد كل مَن أمكنه العودة، وكانت عودة البعض تتم في ظروف خطِرة.

إن تكوين المجموعة هذا، وهو أحد الأسس التي يقوم عليها النقد الموجَّه إلينا، مدعاة فخر لها ولمجموع الحزب، فهو يبرز أن من تُتاح له العودة يعود ليشارك في النضال المباشر بمصر، وهو يثبت أيضًا أن «الرفاق الأجانب واليهود» على العكس من بعض الافتراءات، مخلصون للحركة الشيوعية المصرية ولمصر.

إن محور عملنا هو تقديم يد العون لمصر وللحركة الشيوعية المصرية، وفيما يلي عرض ملخص جدًّا، وقد يكون غير كافٍ، لهذا العمل الموجَّه أساسًا:

أولًا: إلى مصر

(١) عون مباشر للحزب

(أ) **المشاركة في الحياة السياسية للحزب:** تبادل الرسائل، الدراسات السياسية، وغير ذلك من المساهمات.

(ب) **المشاركة في الدعاية للحزب:** وذلك بمحاولة نقل بعض جوانب تجربة الحركة العمالية (البروليتارية) الدولية، وإعداد المحاضرات والدراسات عن المشاكل المختلفة، والوثائق، وترجمة الكتب والمقالات، وإرسال بعض المواد التي تهم الحزب عن الحركة الدولية، وقد قدمنا في هذا المجال اقتراحًا بإعداد مدرسة للكوادر التي يرسلها الحزب.

(ج) **على الصعيد التنظيمي:** عون مالي: اشتراك، اكتتاب، هبات ... إلخ. ومن ناحية أخرى الدراسة والعمل الذي يكفل وصول هذا العون بجميع أشكاله.

(٢) المشاركة في النشاط الديمقراطي بمصر

(أ) **إرسال معلومات عن مختلف الحركات الديمقراطية الدولية:** مجلات، مقالات، وثائق عن الإعداد للمؤتمرات، إلى الهيئات أو المتخصصين في المشاكل الديمقراطية بمصر.

(ب) **المساهمة في الإعداد لمشاركة مصر في المؤتمرات الدولية:** وذلك بإبلاغها بتاريخ انعقاد المؤتمرات، وخطها السياسي وبرنامجها، مع نقل شكل العمل في مختلف البلاد، إذا تطلب الأمر، كمثال للديمقراطيين المصريين، والمساهمة المالية لمساعدة المبعوثين المصريين في الوصول إلى المؤتمر، وتقديم مصر ببعض المؤتمرات في حالة عدم وجود مبعوثين مصريين.

(ج) حملة للتضامن مع المعتقلين الشيوعيين.

ثانيًا: إلى الخارج

(١) إرسال المعلومات إلى الحركة العمالية والأحزاب الشقيقة والحركة الديمقراطية عن الوضع في مصر وذلك لتحقيق الاتصال بينها وبين الحركة الديمقراطية المصرية والحركة الشيوعية المصرية، ومساعدتها في عملها المؤيد لهما، وهذا عن طريق نشرة «أخبار مصرية» القائمة على المواد التي تصلنا من مصر نفسها، وكذلك إعداد الدراسات والمذكرات عن مختلف المشاكل المصرية وإعداد المقالات المخصَّصة للصحافة الديمقراطية العالمية.

(٢) حملة سياسية لمساندة الحركة الوطنية المصرية والحركة الديمقراطية المصرية على حد سواء في المشاكل الملموسة تبعًا لاحتياجات مصر والظروف السياسية الدولية: الحملة التي قمنا بها بمناسبة تأميم قناة السويس والعدوان الإمبريالي على مصر، وقد ظهرت هذه الحملة في شكل مذكرات ومنشورات ومقالات، وجمع توقيعات للشخصيات العالمية على عرائض مؤيدة للقضية الوطنية أو الديمقراطية حسب المشكلة المثارة.

قيادة مجموعة روما للحزب الشيوعي المصري الموحد
١٢ يناير سنة ١٩٥٨م

خطاب إلى المكتب السياسي

زملاءَنا الأعزاء، تحية الزمالة وبعدُ، لقد علمنا بدهشة شديدة أنكم تناقشون إمكانية حل مجموعة الحزب في الخارج. وإن موضوع دهشتنا ليس المناقشة في حد ذاتها بل أن تستمر المناقشة بدون طلب رأينا بالرغم من أن هذه المسألة تخصنا وتهمنا مباشرة، إن طريقة المعاملة هذه لا شك معيبة، وقد نبذتها الحركة العمالية منذ زمن بعيد ومن الواجب على حزبنا أن يحاول هو أيضًا عدم الالتجاء إليها. وبجانب ذلك أنكم تناقشون مسألة تعرفونها معرفة ناقصة

إلى حد كبير، وكثرت حولها الشائعات والأخبار الخاطئة والكاذبة. وعليه: فإن كل موقف تتخذونه لا يمكن أن يكون مؤسَّسًا على معرفة الأحوال الموضوعية الحقيقية.

هل يجب على الأشخاص الذين سبق أن كافحوا في صفوف الحركة الشيوعية المصرية والذين يوجدون حاليًّا في الخارج. هل يجب عليهم أن يستمروا في الكفاح المصري داخل مجموعة تابعة للحزب الشيوعي المصري، أو يجب عليهم أن يحاولوا الاندماج في أحزاب البلاد التي يعيشون فيها؟ هذه هي في نهاية الأمر المسألة الموضوعة للبحث. فهل يوجد حل لمثل هذه المشكلة؟

لم يكُن يوجد قبل الحرب العالمية الثانية بشكل عام إلا حل واحد وفي ذلك الوقت كانت تطبق بكل دقة قاعدة الإقليمية، ومعناها أنه كان على كل شيوعي مهما كانت بلاده الأصلية أن يضع نشاطه تحت قيادة الحزب الشيوعي في بلد إقامته، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ابتعدت الأحزاب كليةً عن هذه القاعدة القديمة، ولم تعُد تتبع قاعدة واحدة جامدة في كل الظروف، فإنها بشكل عام تتصرف الآن تبعًا للظروف الموضوعية.

إن هذه الظروف الموضوعية تتضمن ظروف بلاد الإقامة الفعلية كما أنها تتضمن أيضًا ظروف البلاد الأصلية ومن ذلك مثلًا في فرنسا ينضم بعض الشيوعيين الذين من أصل أجنبي إلى الحزب الشيوعي الفرنسي — ومنهم الإيطاليون — بينما لا يستطيع شيوعيون آخَرون الانضمام إلى الحزب الفرنسي، كالأمريكيين. وبجانب ذلك يفرق عادةً بين العمال والمهاجرين الذين يقيمون في فرنسا للعمل فيها والذين يسهل عليهم الاندماج، وبين المهاجرين السياسيين الذين لهم عادة مركز خاص. هذا فيما يختص ببلاد الإقامة الفعلية.

أما فيما يختص بظروف أحزاب البلاد الأصلية فإنه يوضع السؤال الآتي: هل هذه الأحزاب في حاجة إلى نشاط خارجي؟ وإذا كان الرد بالإيجاب ينظم المكافحون بشكل يضمن الاتصال بينهم وبين حزب بلادهم الأصلية — ومثل ذلك الشيوعيون الإسبانيون — ومن الممكن أيضًا تبعًا للظروف الوصول إلى حل عكسي تمامًا.

وأخيرًا قد تكون الظروف الموضوعية هي ظروف المكافحين أنفسهم. قد يستطيع بعضهم الاندماج بسرعة وبشكل كامل في البلاد التي يقيمون فيها،

بينما يظل البعض الآخَر مرتبطًا ببلاده الأصلية وبجانب ذلك قد توجد إمكانات للكفاح في بلاد الإقامة كما قد توجد ظروف خاصة بأحوال الأجانب والذين لا جنسية لهم في بلاد يشتد فيها الإرهاب البوليسي، بحيث تنعدم بالنسبة لهم إمكانات الكفاح في صفوف حزب قانوني ... إلخ. ومعنى ذلك كله أنه في هذه الحالة أيضًا لا توجد قاعدة واحدة جامدة واجبة التطبيق في جميع الأحوال بل إن كل قرار يُتخَذ يجب أن يكون مبنيًّا على تحليل دقيق للظروف الموضوعية.

لقد تكونت مجموعة الشيوعيين المصريين في الخارج على أساس أن وجود مثل هذه المجموعة يسمح بمساعدة الكفاح الذي يقوم به الشيوعيون داخل مصر نفسها وبجانب ذلك فإن إيجاد مثل هذه المجموعة يسمح باستعمال نشاط هؤلاء الزملاء الذين سبق لهم أن كافحوا في مصر بشكل فعَّال أكثر مما إذا كانوا قد كافحوا في صفوف أحزاب بلاد إقامتهم وكان الحزب الشيوعي الفرنسي قد أيَّد بدون تحفظ هذا الموقف، وكان قد أيَّد قبل أن ينفصل عنه عددٌ من أعضائه — حتى الفرنسيين منهم الذين سبق لهم أن كافحوا في مصر وكانوا منتمين إليه — وسمح لهم بالنشاط داخل ما كان في ذلك الوقت «مجموعة حدتو في الخارج» ثم أصبحت تابعة للحزب الشيوعي الموحَّد ثم للحزب الشيوعي المصري المتحد.

وقد وضعت خطة عمل هذه المجموعة بشكل مفصَّل منذ سنة ١٩٥١م، وتم ذلك بالاشتراك مع الزملاء عزيز وسعيد، وملخَّص هذه الخطة هو «مساعدة مصر». وإننا بعد كفاح مستمر بدون توقف منذ ١٩٤٩م لعدد منا ومنذ سنة ١٩٥٠ و١٩٥١م. لأغلبية مجموعتنا، مقتنعون تمام الاقتناع أن هذه المساعدة كانت قيِّمة، ولكن حتى إذا لم تكُن هذه المساعدة إلا مساعدة بسيطة جدًّا، فإننا لا نستطيع أن نفهم لماذا قد يُتخذ قرار بحرمان الحزب منها، أي حرمان — إلى درجة بسيطة للغاية — الطبقة العاملة ومصر منها، وعلى كلٍّ؛ فإنه من الواجب ألا يُتخذ قرار، مهما كان اتجاه هذا القرار، إلا على أساس دراسة موضوعية لنشاط المجموعة ولإمكاناتها الكفاحية.

وإننا لا يمكن أن نقبل بأي شكل من الأشكال الاتهام الذي يبدو أنه موجَّه إلينا بأننا نحاول «قيادة» الحزب من الخارج ولا يمكن أن يوجه مثل هذا الاتهام إلا أشخاص ينعدم فيهم الشعور بالمسئولية، وإنكم لَتعلمون أحسن من أي شخص آخَر أننا حتى لو كنا نرغب في ذلك، وهذا غير صحيح قطعًا، فإنه لا يوجد لدينا أدنى إمكانية للقيام فعلًا بمثل هذه القيادة. إنكم تعلمون أحسن

من أي شخص آخَر أن المكتب السياسي واللجنة المركزية وسائر هيئات الحزب القيادية تجتمع وتتخذ قراراتها بدون أن تعبِّر مجموعة الحزب في الخارج عن رأيها في المسائل المعروضة للبحث.

وعليه فإننا لا نرى كيف يمكن قبول مثل هذا الاتهام بل ولا نفهم أن يُقدَّم مثل هذا الاتهام بدون تأييده بحجج معقولة وبوقائع ثابتة.

إن مجموعتنا التي تكونت في سنة ١٩٥٠م كمجموعة حدتو في الخارج كانت تتمتع في بداية تكوينها بثقة المنظمة التي كانت تنتمي إليها، ولذلك كانت مجموعتنا في ذلك الوقت في مركز يسمح لها باتخاذ مواقف سياسية، وكانت تعلم أن هذه المواقف سوف تصدق عليها قيادة حدتو، وكان مسئول المجموعة عضوًا في قيادة حدتو، ولكن عندما تطورت هذه الحال وتغيرت غطَّت مجموعتنا بحكمة كبيرة ومتزايدة، ومن ذلك مثلًا أن النشرة التي كنا نقوم بتحريرها في سنة ١٩٥١م باسم الحزب قد توقفنا عن إصدارها في سنة ١٩٥٤م ولم نقُم بإصدار نشرة في ١٩٥٦–١٩٥٧م (أي منذ تكوين الحزب الشيوعي المصري الموحد) إلا لتوزيع ترجمة مطبوعات الحزب وطبقًا للمعلومات التي كانت قد وصلتنا بذلك المعنى.

وعلينا أن نذكر بوجه خاص مواقفنا الخاصة بالكفاح من أجل سلام عادل بين إسرائيل والدول العربية. ويبدو أن هذه المواقف موضع اتهام موجَّه إلينا أيضًا. وأننا مقتنعون بأن مواقفنا متفقة تمامًا، ليس فقط مع مواقف الحزب الشيوعي الإسرائيلي الشجاع، ولكن أيضًا مع مواقف كل الحركة العمالية الدولية وبوجه خاص مع مواقف الاتحاد السوفييتي. وبجانب ذلك فإن جميع الزملاء، المصريين والسودانيين، الذين مروا من عندنا والذين استطعنا أن نناقش هذه المسألة معهم، قد أكدوا لنا أن هذه المواقف سليمة. وإننا نعلم تمام العلم أن هذه المواقف ستصبح، إنْ عاجلًا أو آجِلًا، مواقف الحزب كله في مصر. ومع ذلك فإننا نستطيع أن نؤكد لكم أننا لم نقدِّم أبدًا هذه المواقف باسم الحزب وإننا لَنتحدى أي شخص بأن يثبت عكس ذلك وإننا قد احتفظنا عندنا بمجموعة كاملة لكل نشراتنا وعندنا كذلك سجلات كاملة (أرشيف) عن كل نشاطنا، ومن السهل الرجوع إليها والتحقيق في هذا الموضوع وفي غيره. ونحن أثرنا ذلك الموضوع بشكل خاص لأننا نعلم أنه يكون أساس الهجوم العنيف الذي يُشن ضدنا.

وإنكم تستطيعون أن تكونوا على ثقة بأننا لم نعمل أبدًا ولن نعمل إلا تطبيقًا لخطة الحزب وتبعًا للتوجيهات التي تُعطَى رسميًّا لنا، والحقيقة أننا حتى الآن لم تصِلنا تعليمات أو توجيهات إلا نادرًا جدًّا وأننا قد أثبتنا في كل الظروف تمسُّكنا بالنظام والمبادئ التنظيمية في كل علاقاتنا بالحزب. إننا قمنا بتطبيق قرارات الحزب حتى عندما كنا مقتنعين بخطئها (ومثال ذلك القرار الخاص بإيقاف يونس). وأننا تبعنا وطبقنا خطة الحزب السياسية حتى عندما كنا مقتنعين بخطئها، ومثال ذلك معاداة النظام الحاضر على طول الخط في مرحلة ١٩٥٣-١٩٥٤م وذلك حتى لا يحق لأحد أن يشك في أمانتنا كأعضاء في الحزب.

ولقد حدث في مناسبات معيَّنة أن قدمنا للحزب رأينا في مسائل معينة، ولكن لم يكُن ذلك إلا مزاولة منا لحقٍّ يتمتَّع به كل عضو في الحزب، بل إنه واجب يقع على عاتق كل عضو في الحزب بالاشتراك اشتراكًا فعليًّا في حياة الحزب.

وإننا لا نرى أدنى سبب يبرِّر اتخاذ قرار عاجل في مسألة حل مجموعة الحزب في الخارج، ولذلك إننا نطلب منكم أيها الزملاء بكل قوة، تأجيل اتخاذ قرار في هذا الموضوع حتى تستطيعوا الحكم على أساس تحليل أكثر دقة للظروف الموضوعية وللعمل الذي قامت به المجموعة وللإمكانات الحقيقية الموجودة لمساعدة حزب نعتبر أنه حزبنا مهما كانت بساطة هذه المساعدة.

إن الاستعجال الذي لا يوجد ما يبرره في اتخاذ قراركم قد يبدو أنه محاولة لتصفية نشاط بعض المكافحين الموجودين حاليًّا في الخارج، لتصفية معارضة سياسية بسبب عداء شخصي لهم، وقد يبدو أيضًا أنه هجوم موجَّه ضد المنظمة الأصلية لهؤلاء المكافحين ومن الواضح أن مثل هذا الهجوم معارض لروح شروط الوحدة.

ومن البديهي أننا لا نستطيع اعتبار الاستعجال في اتخاذ مثل هذا القرار، أنه خضوع للنزعة العنصرية التي ظهرت أخيرًا في حزبنا، وذلك بالرغم من كثرة ما قيل وما سوف يُقال بهذا المعنى، إذ إننا واثقون بأن هذه النزعة العنصرية الغريبة عن الماركسية اللينينية وعن تقاليد حزبنا لن تجد أدنى صدى لها داخل الهيئة القيادية لحزبنا.

وأملنا أيها الزملاء الأعزاء أنكم ستضعون هذه الرسالة موضع اعتباركم.
وختامًا، إننا نعبر لكم عن إخلاصنا التام للحزب وللطبقة العاملة المصرية ولمصر ولكم، تحياتنا الأخوية الصادقة.

اللجنة القيادية
لمجموعة الحزب في روما

مذكرة لتعميق مدلولات بعض مظاهر النضال الاقتصادي للطبقة العمالية رقم ٣٢-٣٣/٧ بتاريخ ٧/٣/٥٨ إلى عائلة Jules

الزملاء الأعزاء

نرسل إليكم بعض الاعتبارات التي تتيح تقديرًا أفضل لبعض مظاهر دور الطبقة العمالية في مجتمعنا والتي تسهِّل عمل العمال الطليعيين وعمل الحزب من أجل تطوير هذا الدور حتى يصبح دورًا قائدًا لا في المجال السياسي بل في مجال تُعَد فيه مهامنا غير واضحة نسبيًّا وهو المجال الاقتصادي.

لا يمكن القول بأن هناك صِلة مباشرة بين النفوذ الاقتصادي والنفوذ السياسي للطبقة العمالية، ففي روسيا القيصرية مثلًا كان الدور الاقتصادي لهذه الطبقة أقل كثيرًا منه في بلاد أخرى، وهي مع هذا قد وصلت إلى القيادة السياسية لكن هذا لا يدعو إلى إهمال هذا الدور لأنه بالفعل دور هام جدًّا، في غير فترات المد الثوري، وهو يشكِّل أحد العناصر الرئيسية التي يقوم عليها نفوذنا السياسي.

لذا ينبغي تعميق هذا الدور كما يجب قيادة الطبقة العمالية والجماهير الشعبية بأكملها إلى الإحساس بأهميته وإدراكه بطريقة أكثر وضوحًا؛ ويمكننا النظر إلى هذا الدور من زاويتَين؛ أولًا: الوظيفة الاقتصادية العامة للطبقة العمالية، ثم تدخلها الواعي للإشراف على عملية الإنتاج.

سنحاول التعمق في هذين المظهرَين لكننا نلفت نظر الزملاء إلى أننا لسنا طوال الباع في هذا المجال، وعلى القادة المنتمين إلى الطبقة العمالية (البروليتاريا) تحديد مهام هذا المجال بطريقة أعمق وأكثر اتساعًا.

Lettre au BP 12. Janr 58

١٢ يناير سنة ١٩٥٨

خطاب الى المكتب السياسي

زملائنا الأعزاء ، تحية الزمالة وبعد — لقد علمنا بدهشة شديدة انكم تناقشون امكانية حل مجموعة الحزب في الخارج . وان موضوع دهشتنا ليس المناقشة في حد ذاتها بل ان تستمر المناقشة بدون طلب رأينا بالرغم من ان هذه المسألة تخصنا وتهمنا مباشرة — ان طريقة المعاملة هذه لا شك معيبة وقد نبذتها الحركة العمالية منذ زمن بعيد ومن الواجب على حزبنا ان يحاول هو أيضا عدم الالتجاء اليها . وبجانب ذلك انكم تناقشون مسألة تعرفونها معرفة ناقصة الى حد كبير وكثرت حولها الاشاعات والاخبار الخاطئة والكاذبة . وعليه فان كل موقف قد تتخذونه لا يمكن ان يكون مؤسسا على معرفة الأحوال الموضوعية الحقيقية .

— هل يجب على الاشخاص الذين سبق ان كافحوا في صفوف الحركة الشيوعية المصرية والذين يوجدون حاليا في الخارج ، هل يجب عليهم ان يستمروا في الكفاح المصري داخل مجموعة تابعة للحزب الشيوعي المصري أو يجب عليهم ان يحاولوا الاندماج في أحزاب البلاد التي يعيشون فيها ؟ هذه هي في نهاية الأمر المسألة الموضوعة للبحث . فهل يوجد حل لمثل هذه المشكلة ؟

— لم يكن يوجد قبل الحرب العالمية الثانية بشكل عام الا حل واحد وفي ذلك الوقت كانت تطبق بكل دقة قاعدة الاقليمية ، ومعناها انه كان على كل شيوعي مهما كانت بلاده الاصلية ان يضع نشاطه تحت قيادة الحزب الشيوعي في بلد اقامته ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ابتعدت الاحزاب كلية عن هذه القاعدة القديمة ولم تعد تتبع قاعدة واحدة جامدة في كل الظروف فانها بشكل عام تتصرف الآن تبعا للظروف الموضوعية .

— ان هذه الظروف الموضوعية تتضمن ظروف بلاد الاقامة الفعلية كما انها تتضمن أيضا ظروف البلاد الاصلية ومن ذلك مثلا في فرنسا ينضم بعض الشيوعيين الذين من أصل أجنبي الى الحزب الشيوعي الفرنسي — ومنهم الايطاليين — بينما لا يستطيع شيوعيون آخرون الانضمام الى الحزب الفرنسي ، كالأسبانيين . وبجانب ذلك يفرق عادة بين العمال والمهاجرين الذين يأتون الى فرنسا للعمل فيها والذين يسهل عليهم الاندماج ، وبين المهاجرين السياسيين الذين لهم عادة مركز خاص . هذا فيما يختص ببلاد الاقامة الفعلية .

— أما فيما يختص بظروف أحزاب البلاد الاصلية فانه يوضع السؤال الآتي — هل هذه الاحزاب في حاجة الى نشاط خارجي واذا كان الرد بالايجاب يتم المكافحون شكل يضمن الاتصال بينهم وبين حزب بلادهم الاصلية ومثل ذلك الشيوعيون الاسبانيون — ومن الممكن أيضا تبعا للظروف الوصول الى حل عكس تماما .

وأخيرا قد تكون الظروف الموضوعية هي ظروف المكافحين أنفسهم : قد يستطيع بعضهم الاندماج بسرعة وبشكل كامل في البلاد التي يقيمون فيها بينما يظل البعض الآخر مرتبطا ببلاده الاصلية وبجانب ذلك قد توجد امكانيات للكفاح في بلاد الاقامة كما قد توجد ظروف خاصة بأحوال الاجانب والذين لا جنسية لهم في بلاد ينتشر فيها الإرهاب البوليسي بحيث تنعدم بالنسبة لهم امكانيات الكفاح في صفوف حزب قانوني الخ . . . ومعنى ذلك كله انه في هذه الحالة أيضا لا توجد قاعدة واحدة جامدة واجبة التطبيق في جميع الأحوال بل ان كل قرار يتخذ يجب أن يكون مبنيا على تحليل دقيق للظروف الموضوعية .

لقد تكونت مجموعة الشيوعيين المصريين في الخارج على أساس ان وجود مثل هذه المجموعة يسمح بمساعدة الكفاح الذي يقوم به الشيوعيون داخل مصر نفسها وبجانب ذلك فان ايجاد مثل هذه المجموعة يسمح باستعمال نشاط هؤلاء الزملاء الذين سبق لهم أن كافحوا في مصر بشكل فعال أكثر مما اذا كانوا قد كافحوا في صفوف أحزاب بلاد اقامتهم وكان الحزب الشيوعي الفرنسي قد أيد بدون تحفظ هذا الموقف وكان قد أيد وقبل ان ينفصل عنه عدد من أعضائه — حتى الفرنسيين منهم الذين سبق لهم أن كافحوا في مصر وكانوا منتمين اليه — وسمح لهم بالنشاط داخل ما كان في ذلك الوقت "مجموعة حدتو في الخارج" ثم أصبحت تابعة للحزب الشيوعي الموحد ثم للحزب الشيوعي المصري المتحد .

— وقد وضعت خطة عمل هذه المجموعة بشكل مفصل منذ سنة ١٩٥١ وتم ذلك بالاشتراك مع الزملاء عزيز وسعيد وملخص هذه الخطة هو "مساعدة مصر" . واننا بعد كفاح استمر بدون توقف منذ ١٩٤٩ لعدد منا ومنذ سنة ١٩٥٠ و١٩٥١ لأغلبية مجموعتنا ، مقتنعون تمام الاقتناع ان هذه المساعدة كانت قيمة ولكن حتى اذا لم تكن هذه المساعدة الا مساعدة بسيطة جدا فاننا لا نستطيع ان نفهم لماذا قد يتخذ قرار بحرمان الحزب منها ، أي حرمان الى درجة بسيطة للغاية الطبقة العاملة ومصر منها . وعلى كل فانه من الواجب الا يتخذ قرار ، مهما كان اتجاه هذا القرار ، الا على أساس دراسة موضوعية لنشاط المجموعة ولامكانياتها الكفاحية .

وأننا لا يمكن أن نقبل بأي شكل من الاشكال الاتهام الذي يبدو انه موجه الينا بأننا نحاول "قيادة" الحزب من الخارج ولا يمكن ان يوجه مثل هذا الاتهام الا أشخاص ينعدم فيهم الشعور بالمسئولية وانكم لتعلمون أحسن من اي شخص آخر ، اننا حتى لو كنا نرغب في ذلك ، وهذا غير صحيح قطعا ، فانه لا يوجد لدينا ادنى امكانية للقيام فعلا بمثل هذه القيادة . انكم تعلمون احسن من اي شخص آخر ، ان المكتب السياسي واللجنة المركزية وسائر هيئات الحزب القيادية تجتمع وتتخذ قراراتها بدون ان تعبر مجموعة الحزب في الخارج عن رأيها في المسائل المعروضة للبحث .

وعليه فاننا لا نرى كيف يمكن قبول مثل هذا الاتهام بل ولا نفهم ان يقدم مثل هذا الاتهام بدون تأييده بحجج معقولة وبوقائع ثابتة .

ان مجموعتنا التي تكونت في سنة ١٩٥٠ كمجموعة حدتو في الخارج كانت تتمتع في بداية تكوينها بثقة المنظمة التي كانت تنتمي اليها ولذلك كانت مجموعتنا في ذلك الوقت في مركز يسمح لها باتخاذ مواقف سياسية وكانت تعلم ان هذه المواقف سوف تصدق عليها قيادة حدتو وكان مسئول المجموعة عضوا في قيادة حدتو ولكن عندما تطورت هذه الحال وتغيرت عملت مجموعتنا بحكمة كبيرة ومتزايدة ومن ذلك مثلا ان النشرة التي كنا نقوم بتحريرها في سنة ١٩٥١ باسم الحزب قد توقفنا عن اصدارها في سنة ١٩٥٤ ولم نقم باصدار نشرة في ١٩٥٦ — ١٩٥٧ (اي منذ تكوين الحزب الشيوعي المصري الموحد) الا لتوزيع ترجمة مطبوعات الحزب وطبقا للمعلومات التي أنت قد وصلتنا بذلك المعنى .

وعلينا ان نذكر بوجه خاص مواقفنا الخاصة بالكفاح من أجل [سلام عادل بين اسرائيل والدول العربية . ويبدو أن هذه المواقف موضع اتهام موجه الينا أيضا . واننا مقتنعون بان مواقفنا متفقة تماما ليس فقط مع مواقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي الشجاع ولكن أيضا مع مواقف كل الحركة العمالية الدولية وبوجه خاص مع مواقف الاتحاد السوفيتي . وبجانب ذلك فان جميع الزملاء ، المصريين والسودانيين ، الذين مروا من عندنا والذين استطعنا ان نناقش هذه المسألة معهم ، قد أكدوا لنا ان هذه المواقف سليمة واننا نعلم تمام العلم أن هذه المواقف ستصبح ، ان عاجلا أو آجلا ، مواقف الحزب كله في مصر . ومع ذلك فاننا نستطيع ان نؤكد لكم اننا لم نقدم ابدا هذه المواقف باسم الحزب واننا نتحدى اي شخص بأن يثبت عكس ذلك واننا قد احتفظنا عندنا بمجموعة كاملة لكل نشراتنا وعندنا كذلك سجلات كاملة (أرشيف) عن كل نشاطنا ومن السهل الرجوع اليها والتحقيق في هذا الموضوع وفي غيره . ونحن أثرنا ذلك الموضوع بشكل خاص لأننا نعلم انه يكون أساس الهجوم المشنون الذي يشن ضدنا .

وانكم تستطيعون ان تكونوا على ثقة باننا لن نعمل ابدا ولن نعمل الا تطبيقا لخطة الحزب وتبعا للتوجيهات التي تعطى رسميا لنا والحقيقة اننا حتى الآن لم تصلنا تعليمات او توجيهات الا نادرا جدا واننا قد اثبتنا في كل الظروف تمسكنا بالنظام وبالمبادئ التنظيمية في كل علاقاتنا بالحزب . اننا قمنا بتطبيق قرارات الحزب حتى عندما كنا مقتنعين بخطئها (ومثال ذلك القرار الخاص بمجلة [illegible]) . واننا تبعنا وطبقنا خطة الحزب السياسية حتى عندما كنا مقتنعين بخطئها ومثال ذلك معاداة النظام الحاضر على أول الخط في مرحلة ١٩٥٣ — ١٩٥٤ وذلك حتى لا يحق لاحد ان يشك في امانتنا كأعضاء في الحزب .

ولقد حدث في مناسبات معينة أن قدمنا للحزب رأينا في مسائل معينة ولكن لم يكن ذلك الا مزاولة منا لحق يتمتع به كل عضو في الحزب بل انه واجب يقع على عاتق كل عضو في الحزب بالاشتراك اشتراكا فعليا في حياة الحزب .

+ + +

واننا لا نرى أدنى سبب يبرر اتخاذ قرار عاجل في مسألة حل مجموعة الحزب في الخارج ولذلك اننا نطلب منكم أيها الزملاء ، بكل قوة ، تأجيل اتخاذ قرار في هذا الموضوع حتى تستطيعون الحكم على أساس تحليل أكثر دقة للظروف الموضوعية وللعمل الذي قامت به المجموعة وللامكانيات الحقيقية الموجودة لمساعدة حزب نعتبر انه حزبنا مهما كانت بساطة هذه المساعدة .

ان الاستعجال الذي لا يوجد ما يبرره في اتخاذ قراركم قد يبدو انه محاولة لتصفية نشاط بعض المكافحين الموجودين حاليا في الخارج ، لتصفية معارضة سياسية بسبب عداء شخصي لهم وقد يبدو أيضا انه هجوم موجه ضد المنظمة الاصلية لهؤلاء المكافحين ومن الواضح ان مثل هذا الهجوم معارض لروح شروط الوحدة .

ومن البديهي اننا لا نستطيع اعتبار الاستعجال في اتخاذ مثل هذا القرار ، انه خضوع للنزعة العنصرية التي ظهرت أخيرا في حزبنا وذلك بالرغم من كثرة ما قيل وما سوف يقال بهذا المعنى ، اذ اننا واثقون بان هذه النزعة العنصرية الغريبة عن الماركسية اللينينية وعن تقاليد حزبنا لن تجد ادنى صدى لها داخل الهيئة القيادية لحزبنا .

وأملنا ايها الزملاء الاعزاء ، انكم ستضعون هذه الرسالة موضع اعتباركم وختاما اننا نعبر لكم عن اخلاصنا التام للحزب وللطبقة العاملة المصرية ولمصر ولكم تحياتنا الاخوية الصادقة . ...

اللجنة القيادية
لمجموعة الحزب في روما

(أ) الوظيفة الاقتصادية للعمال

نحن بالطبع لا نريد العودة إلى الأفكار الماركسية في هذا الموضوع لكننا نبغي تأمل جانب منه يغيب أحيانًا عن الملاحظة.

إن الدستور المصري يعترف نظريًّا «بحق العمل» في مادته الثانية والخمسين؛ ولكن قد يكون هناك مصدران للعمل:

المصدر الأول: هو ذلك الذي تتيحه البرجوازية، وهي تحاول وضعه في إطار «الضمان الاجتماعي»؛ لذا ينبغي على الدولة إتاحة فرص العمل للعاملين بقدر اهتمامها بالأطفال والمسنين، وذلك بغرض تأمين معاشهم.

أما المفهوم الآخَر: الذي يجب علينا الدفاع عنه فهو يقوم على كرامة العمل التي تنبع بدورها من هذه الحقيقة: إن المجتمع لا تقوم له قائمة بدون العمل.

إن هذه الأهمية الحاسمة لدور العمل في المجتمع تفرض عليه، أي المجتمع، توفير إمكانية العمل لجميع أعضائه، ولكن الرأسماليين لا يريدون رؤية المشكلة من هذه الزاوية لأن عدم الأمان في العمل في صالحهم، وفي صالحهم أيضًا وجود «جيش احتياطي» من العاطلين؛ حيث يتيح هذا الوضع الحصول على أكبر قدر من المكاسب كما يسمح بالتخلُّص من العناصر المتقدمة سياسيًّا بين العاملين.

وعلى العكس من ذلك، يمثل العمال، في هذا المجال، المصالح الحقيقية للمجتمع فهم المناضلون من أجله، حتى يتمكن من استخدام وتطوير إمكانات العمل الخاصة بأعضائه، ومن خلالهم يظهر مثلًا التناقض القائم بين أهمية العمل بالنسبة للمجتمع وخضوعه لهوى الرأسماليين الذين لا يبغون سوى منفعتهم الخاصة.

وبصفة عامة، يمكن للعمال قيادة النضال «عفويًّا» من أجل الحصول على مطالبهم القائمة على احتياجاتهم وحقوقهم المستمدة من أهمية العمل، وأهمية وظيفتهم الاقتصادية في المجتمع؛ ولنعطِ مثالًا صحيحًا: في الوقت الحاضر، يعترف المجتمع المصري بجميع طبقاته بأن مهمته الرئيسية هي اللحاق تدريجيًّا بالبلاد المتقدمة، وبدون مناقشة جميع ما تتضمنه هذه المهمة، يمكننا أن نأخذ ضرورة «التصنيع»، التي ركز عليها الشيوعيون واعترف بها القادة الحاليون، نقطة للبداية.

ولكن ماذا نرى؟ عندما يدور في مصر الحديث عن التصنيع، إنما يكون الهدف هو تمجيد الذين «يقيمون» الصناعات، فتنشر الجرائد المصرية صفحات كاملة للاحتفال بإقامة شركات رأسمالية غالبًا ما توزع فيها الأرباح، بمساعدة الدولة، على الرأسماليين، وفي كثير من الأحيان يحضر قادة النظام توقيع عقود الشركات، ويشاركون أيضًا في احتفالات وضع الحجر الأول والافتتاح، ولا ينسون تهنئة الرأسماليين وممثليهم بهذه المناسبة.

على الشيوعيين إذَن إبراز ما يأتي للعمال والجماهير الشعبية معًا: يعود الفضل في إقامة المشاريع إلى العاملين بها وإلى العمال الذين يبنون المصانع لا إلى أولئك الذين «يشجعون» الصناعة أو أصحاب رأس المال؛ إننا لا نريد إنكار أو احتقار دور الرأسماليين في هذه المرحلة، لكن علينا الدفاع والاعتراف بدور العمل والعاملين وكرامتهم النابعة فعلًا من أهمية هذا الدور.

إن التركيز على أهمية هذا المفهوم يُتيح تعميق مغزى النضال الاقتصادي للطبقة العمالية، كما يساعد العمل في هذا الاتجاه على قدوم المجتمع القائم فعلًا على العمل بقيادة الطبقة العمالية.

ولا يسعنا تحديد برنامج، ولو بشكل تقريبي، للمطالب المترتِّبة على حق العمل؛ ومع هذا نذكر بعض الأمثلة:

- النضال ضد التسريحات.
- أولوية التعيين للعمال المسرَّحين لظروف اقتصادية.
- منحة بطالة لائقة.
- حق الشباب في ممارسة مهنة.
- وضع خطة اقتصادية للتوسع في العمل لصالح الأمة وليس لتحقيق ربح رأسمالي وذلك بضمان حق العمل الكامل للعاملين.

(ب) دور العمال في عملية الإنتاج

هناك بعض الاعتبارات الملموسة التي ترتبط بصفة خاصة بالنضال المباشر للطبقة العمالية من أجل وضع خطة اقتصادية، وأهم المجالات في رأينا هي:

(١) المشاركة في تحديد ظروف العمل

تتحدد ظروف العمل، سواء في المهنة أو المؤسسة، تبعًا لثلاثة عوامل رئيسية:

الرأسماليين، الذين يهدفون بالطبع إلى الحصول على أكبر قدر من المكسب.

الدولة، وهي أداة تستخدمها الطبقة الرأسمالية لصالحها، وهي إما تَحُول دون العمال ومطالبهم، أو تُعِد اللوائح عندما تسنح الفرصة لذلك ضد تجاوزات بعض الرأسماليين، مما يضمن حماية النظام في مجموعه، ولهذا السبب نفسه تستجيب الدولة أحيانًا للتهديد خوفًا من حدوث ثورة اجتماعية.

العمال، هم الذين يشاركون، إلى حد ما، في تحديد ظروف العمل بطريقة عملية وواعية؛ ويجب أن تكون إحدى مهام الحزب زيادة العمل في هذا المجال بدرجة كبيرة.

إن مشاركة العمال في تحديد ظروف العمل ينبغي أن تقوم على دورهم في عملية الإنتاج، كما ينبغي مقاومة طموح الرأسماليين أو الدولة إلى الانفراد بتحديد هذه الظروف، ومحاربة المفهوم القائل بأن الأساس الذي تقوم عليه مطالب العمال هو الفقر والعمل المُضني وغير ذلك من الاعتبارات الشبيهة.

لهذا يجب التمييز بين مطالب العمال من جهة، ومبدأ المشاركة في تحديد ظروف العمل من جهة أخرى، لأن هذه المشاركة أهم كثيرًا من تحسين هذا الظرف أو ذاك من ظروف العمل.

إن إعداد العقود الجماعية — مثل العقود التي أرسلنا إليكم نسخًا منها — لصالح عمال مصنع ما أو حرفة ما، يؤدِّي دورًا رئيسيًّا في هذا المجال لأنها تتيح مناقشة العمال لظروف العمل وتعمل بصفة خاصة على تطور الحريات النقابية داخل المؤسسة: حق الاجتماع، حق الاتحاد، جرائد الحائط …

إننا لا نعني الأجور وساعات العمل فقط عند الحديث عن ظروف العمل، بل نقصد جميع المشاكل المرتبطة بالعمل مثل: مراعاة كرامة العاملين، تعريف الأمراض المهنية، الإشراف على الخدمات الاجتماعية في المؤسسة: المقصف (المطعم)، العيادة … وكذا مشاكل التعيين والتسريح وأولوية التعيين للعمال المسرحين لظروف اقتصادية … إلى آخِر هذه المسائل التي تعرفونها أكثر منَّا والتي يجب عليكم تحديدها بطريقة أكثر شمولًا.

(٢) الأهم من ذلك هو إشراك العمال في الإشراف على الإنتاج

إن تأسيس هيئات عمالية للإشراف على نشاط المؤسسات هو من أهم الانتصارات التي حققتها الطبقة العمالية بفرنسا وإيطاليا بعد مشاركتها الحاسمة في انتصار الحرب العالمية الثانية؛ لقد اعترف هذان البلدان بحق هذه الطبقة في التمثيل، لا بواسطة نوابها في البرلمان وفي مختلف الهيئات السياسية والاقتصادية فقط، بل بطريقة مباشرة داخل المؤسسة ذاتها.

في إيطاليا تُدعى هذه الهيئات باللجان الداخلية، وهي تُسمَّى، في فرنسا، بلجان المؤسسات؛ نرجو أن ترجعوا للكتيبات التي أرسلناها لكم عن لجان المؤسسات فهي تتناولها بالتفصيل.

إن الوضع هنا لا يختلف عنه في الخارج؛ حيث لا يُعَد اعتراف القانون بحق العمال كافيًا لممارستهم هذه الحقوق عمليًّا؛ وفي فرنسا مثلًا لجان عديدة بالمؤسسات لا تعمل بطريقة كاملة، حيث تحولت إلى هيئات شكلية يديرها الرأسماليون.

ومن ناحية أخرى لا ينبغي أن يَحُول غياب القانون دون سعي العمال للقيام بدور في الإدارة بقيادة نقاباتهم، ونحن نعلِّق أهمية رئيسية على هذا النشاط للحركة العمالية الدولية التي تُعِد الطبقة العمالية — وأنتم تدركون هذا بالفعل — بطريقة شديدة الفعالية لإدارة عمليات الإنتاج.

أيها الزملاء الأعزاء، ها هي النقاط الرئيسية التي نود توجيه انتباهكم إليها:

- ضرورة الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية على أساس كرامة وظيفتها.
- ضرورة الدفاع عن مبدأ المشاركة المنظمة للعمال في تحديد ظروف العمل.
- ضرورة الدفاع عن مبدأ المشاركة المنظمة للعمال في الإشراف على نشاط المؤسسة.

من هنا، يتضح أن عملنا المستمر في هذه المجالات يعمِّق مغزى وأهمية النضال الاقتصادي للطبقة العمالية.

Résolution du Bureau Politique du Parti Communiste Egyptien.

Seconde semaine de Mars 1958

\- - - - - - -

L'ORGANISATION

Le groupe de Rome :

Le Bureau Politique du Parti Communiste Egyptien (Unifié) avait pris, en octobre 1957, à l'unanimité une décision relative à la dissolution du Groupe de Rome. Le C.C. du P.CE.U. avait approuvé cette décision qui a été appuyée par différentes régions du Parti. Il est vrai que la décision stipulait la " dissolution du Groupe de Rome dans le plus bref délai possible ". Cette formulation, selon l'avis de certains camarades, était la source d'une confusion et d'une imprécision. Mais quand la décision a été prise, cette formulation a été expliquée dans ces termes : " La dissolution est considérée comme définitive après que le Groupe de Rome, les régions et les cadres du Parti aient pris connaissance de cette décision." Ainsi la dissolution sera effective aussitôt que le Groupe de Rome aura été avisé de la décision et aussitôt que les divers cadres de régions auront approuvé la décision prise par la direction du Parti unifié, relative à la dissolution du Groupe.

Le Comité permanent a discuté de ce problème et a jugé qu'il était nécessaire que le Bureau Politique du nouveau parti prenne une décision confirmant celle prise auparavant, afin que le problème de la dissolution de ce Groupe soit liquidé définitivement. Il faut noter que c'est la réception d'une lettre provenant du Groupe de Rome discutant et s'opposant à la décision de la résolution qui a poussé le B.P. a rediscuter ce problème. Certains camarades ont demandé que l'on discute cette lettre ainsi que la position de ce Groupe.

Après lecture de ladite lettre et de l'ancienne résolution du Parti Unifié, et après une large discussion sur ce problème, Le Bureau Politique a publié la décision suivante :

" Le Bureau Politique du Parti Communiste Egyptien décide de dissoudre définitivement le Groupe de Rome à partir du 14 mars 1958 et confirme la décision prise par le Bureau Politique de l'ancien P.C.E. Unifié en octobre 1957. Cette décision est fondée sur les raisons suivantes :

1) Le Groupe est isolé de la réalité égyptienne.
2) Le Groupe se trouve loin du contrôle du Parti.
3) De nouveaux horizons s'ouvrent devant les ~~xxxxxx~~ membres du Groupe qui peuvent adhérer aux partis de leur lieu de résidence.
4) Le souci de saines relations avec les partis frères.
5) La formation du Groupe.

(Cette décision a été prise à l'unanimité jusqu'au paragraphe 4, et à la majorité pour le paragraphe 5)

" Le Bureau Politique décide également de faire parvenir cette décision au Groupe de Rome, ce qui mettra un point final à la discussion ouverte à ce sujet. Le bureau organisationnel est chargé de liquider la situation existante avec le Groupe de Rome et de veiller sous le contrôle du secrétariat central à ce que toutes les liaisons actuelles soient interrompues.

" Le Bureau Politique décide en outre d'interdire à tous les membres du parti d'avoir des contacts politiques et organisationnels avec les camarades de l'étranger sans le contrôle préalable du responsable des relations extérieures. Cette interdiction ne s'applique pas sur les relations strictement personnelles.

Au cas où des camarades du Grouppe dissout venait à rentrer en Egypte et demanderait de nouveau d'adhérer au Parti, il appartiendra au Bureau Politique d'examiner sa demande et de prendre une décision à ce sujet."

قرار الحزب الشيوعي المصري المتحد بحل مجموعة روما (الأسبوع الثاني من مارس ١٩٥٨م).

(٥) قرار المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري

الأسبوع الثاني من مارس سنة ١٩٥٨م

(٥-١) التنظيم

(أ) مجموعة روما

اتخذ المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري (الموحد) قرارًا إجماعيًّا بحل مجموعة روما في أكتوبر سنة ١٩٥٧م، وقد أقرَّت اللجنة المركزية للحزب هذا القرار الذي أَيَّدَته قطاعات الأقاليم المختلفة؛ ومن المحقق أن القرار ينص على «حل مجموعة روما بأسرع ما يمكن»، وكانت هذه الصيغة، في رأي بعض الزملاء، غير دقيقة ومثيرة للبلبلة، لكن القرار قد اتُّخِذ، وتم تفسير الصيغة كالتالي: «إن الحل يُعتَبَر نهائيًّا بعد إعلام مجموعة روما والأقاليم وكوادر الحزب بهذا القرار» أي إن الحل سيتم فعلًا فور إعلام مجموعة روما بالقرار وإقراره من مختلف كوادر الأقاليم بالحزب.

لقد ناقشت اللجنة الدائمة هذه المشكلة ورأت ضرورة إصدار المكتب السياسي للحزب لقرار جديد يؤكِّد به قراره السابق حتى تصفِّي نهائيًّا مشكلة حل المجموعة، ويجب الإشارة إلى أن خطابًا صادرًا من مجموعة روما تناقش وتعترض فيه على قرار الحل هو ما دفع المكتب السياسي للعودة إلى مناقشة هذه المشكلة، وقد طلب أيضًا بعض الزملاء مناقشة هذا الخطاب وكذلك وضع المجموعة.

بعد الاطلاع على الخطاب المذكور والقرار السابق للحزب الموحَّد، وبعد المناقشة الموسعة لهذه المشكلة أصدر المكتب السياسي القرار التالي:

«**يقرِّر المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري حل مجموعة روما نهائيًّا اعتبارًا من ١٤ مارس سنة ١٩٥٨م، ويؤكد قراره السابق اتخاذه في أكتوبر سنة ١٩٥٧م**، ويقوم هذا القرار على الاعتبارات التالية:

(١) انعزال المجموعة عن الواقع المصري.

(٢) المجموعة بعيدة عن رقابة الحزب.

(٣) فتح آفاق جديدة لأعضاء المجموعة؛ حيث يمكنهم الانضمام إلى الأحزاب الموجودة بأماكن إقامتهم.

(٤) الحرص على إقامة علاقات سليمة مع الأحزاب الشقيقة.

(٥) التكوين الأجنبي للمجموعة.

اتُّخِذ القرار بالإجماع حتى الفقرة الرابعة، وحصلت الفقرة الخامسة على الأغلبية، «يقرِّر المكتب السياسي أيضًا إبلاغ مجموعة روما بهذا القرار لوضع حد للمناقشة المفتوحة في هذا الصدد كما يكلف المكتب التنظيمي بتصفية الوضع القائم مع مجموعة روما والعمل على قطع الصِّلات بها بإشراف الأمانة المركزية.

إن المكتب السياسي يقرِّر، بالإضافة إلى هذا، منع جميع أعضاء الحزب من إقامة علاقات سياسية أو تنظيمية مع الرفاق بالخارج دون رقابة المسئول عن العلاقات الخارجية، ولا ينطبق هذا المنع على الصِّلات الشخصية.

«وفي حالة عودة بعض الزملاء بالمجموعة المُنحَلة إلى مصر، وطلبهم الانضمام ثانية إلى الحزب، فإن المكتب السياسي سيبحث طلبهم ويتخذ قرارًا فيه.»

إلى عائلة Jules بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٥٨م بواسطة ماري خطاب رقم ٤٠ و٤١.

تقرير رقم ٨ من جاك Jac

مذكرة عن التناقضات الواجب طرحها وحلها

الزملاء الأعزاء

إننا نعد من أجلكم سلسلة من الاعتبارات القائمة على وثائق «خط الحزب» التي تسلَّمناها، ونحن نفضِّل الاستمرار في طريقة التراسل المتبعة ومعالجة كل نقطة في مذكرة مستقلة بدلًا من إرسالها معًا، كما أننا نبيح لأنفسنا هذه المرة توجيه نظركم إلى نقطة أساسية ألا وهي التناقضات الموجودة في المجتمع المصري.

إن التجاهل التام لهذه التناقضات ظاهرة لا يمكن إرجاعها إلى الصدفة البحتة، بل هي تعبير عن اتجاه يميني واضح وهو اتجاه يتميز، بطريقة ما، بعدم تقرير أو إنكار هذه المتناقضات؛ ويجب، على أية حال، تدارُك هذا التجاهل بطريقة حازمة وإنْ كانت غير مباشرة.

إن هذه التناقضات لا يمكن تصويرها «عن بعد»، لذا فإن هذه المذكرة لا تهدف إلى تقديم صورة كاملة لها بل إن الغرض منها هو إثارة المشكلة نفسها وإبراز أهم الأمثلة، في نظرنا، لإثبات أن طرح التناقضات قد يكون مهمة خصبة جدًّا وقد يصلح أساسًا لوضع «خط سياسي» حقيقي.

ينبغي أولًا التركيز على أن موضوعنا هو التناقضات القائمة في قلب المجتمع المصري فقط، أي إننا نطرح جانبًا التناقضات الموجودة على الصعيد الدولي كما

أننا لا نستعرض مشكلة النضال ضد الإمبريالية؛ ومع هذا فإننا نود التركيز على نقطتين:

- يجب أولًا مراعاة تناقضات المجتمع المصري في النضال المنطقي ضد الإمبريالية في مصر.
- وبعد ذلك ينبغي التغلُّب عليها مع وضع ضرورات النضال ضد الإمبريالية في الاعتبار.

ولننتقل الآن إلى تحليل موجز لبعض التناقضات الموجودة في المجتمع المصري.

(أ) هناك أولًا التناقض الأساسي بين الملاك وغير الملاك؛ أي المستغلِّين والمستغلَّين.

(ب) لهذا التناقض الأساسي مظهر واضح يجب علينا تحديده ومراعاته في عملنا وهو التناقض بين طبقة الملاك الحاكمة والطبقات الشعبية؛ إن الطبقة الأولى لا تمثِّل الأخريات، وإن كانت الخصومة ليست كاملة لوجود بعض المصالح المشتركة بين هذه الطبقات.

(جـ) ويؤدي هذا التناقض إلى تناقض آخَر في العمل: من جهة نحن نناضل باستمرار من أجل دعم صِلاتنا بالسلطة وإقامة تحالف دائم معها «الحلف الدائم مع البرجوازية الوطنية» (سأتناول هذه النقطة في مذكرة مستقلة)، ومن أجل حماية مصالح الجماهير الشعبية الكادحة والمستغلَّة؛ وينتج عن هذه الضرورة المزدوجة تناقض يجب علينا تحديده وتحليله حتى نتمكن من التغلب عليه، وإذا لم نفعل فإننا نجازف سواء بوضع تحالفنا مع الجماهير أو تحالفنا مع النظام أو بتعريضهما للخطر بالتردد بينهما.

لا حاجة بنا للإفاضة في هذا التناقض فإننا إذا انفصلنا عن الجماهير وتوقفنا عن النضال ضد الرأسماليين من أجل تحسين ظروفها، سنصبح مجموعة محدودة بلا قوة حقيقية، وعندها لن يمثل التحالف معنا مصلحة ضرورية للنظام؛ ومن جهة أخرى فإننا إذا أضعفنا النظام قد نعرض هدفنا الأساسي للخطر والشكل الفعال الوحيد لنضال حقيقي ضد الإمبريالية وهو النضال من أجل السلام.

(د) لهذا التناقض امتداد يظهر في شكل تناقض آخَر؛ للنظام نفسه جانبان، أحدهما يتجاوز حدود آمالنا وهو الجانب الذي تمثِّله أساسًا على الصعيد السياسي السياسة المُسمَّاة بـ «الحياد الإيجابي»: الاعتراف بالصين، إقامة صِلات أكثر قوة مع العالم الاشتراكي، مقاومة الأحلاف العسكرية، دعم التضامن الأفريقي الآسيوي، نمو الوحدة العربية ... إلخ؛ وعلى الصعيد الاقتصادي، هناك الإصلاح الزراعي، الضربة القاضية على النظام الإقطاعي، وتأميم القناة، وتمصير الاستثمارات الأجنبية الرئيسية، سياسة التصنيع ... إلخ.

ولكن لا يمكن إنكار الوجه الآخر للنظام، أي الجانب السيئ منه: على صعيد السياسة الأجنبية هناك «الغزل» مع الغرب، الولايات المتحدة وقوى الظلام مثل «ألمانيا الغربية»، إيطاليا، «الأطلسية»، وأسوأ من ذلك إسبانيا فرانكو، والفاتيكان، بخلاف البوادر الملحوظة للاشتراك في «حلف البحر المتوسط» ... إلخ، وفي الداخل قمع الحريات الأساسية، ولا يظهر هذا القمع في تصفية الأحزاب السياسية (إن ديمقراطية «البرجوازية» وتعدُّد الأحزاب في بعض البلاد لا يمثِّلان بالضرورة الوضع الأمثل) بل في الوسائل المستخدمة ضد الوطنيين المنطقيين، وأيضًا ضد الفلاحين الذين يريدون حماية أنفسهم من الملاك الزراعيين، وضد العمال «المذنبين» للدفاع عن حقوقهم ضد الرأسماليين؛ هناك أيضًا الدور الكبير «للمخابرات الحربية» في حياة البلد، والتعسف والمحاباة المطلقة، والميل للتعصب الديني، والعنصرية مع الأقليات، ومعاداة السامية ... إلخ؛ وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي: عدم الفعالية، الطمع غير المحدود من جانب الرأسماليين، الفساد العام، الاتجاه لحل المشاكل على حساب الجماهير العاملة برفع الأسعار وخفض قيمة العملة، والاستغلال المتزايد للعمال.

إن عدم مراعاة هذا الوجه المزدوج يؤدي إلى وضع أحدهما فقط في الاعتبار عند تحديد موقفنا من النظام.

(هـ) هناك تناقض جوهري آخَر ينمو، وقد يتطلب التغلب على هذا التناقض الذي يتوقف عليه مستقبل مصر كلها تحليلًا أعمق من الآخرين لأنه قد يضر تمامًا بعملنا؛ ويكمن هذا التناقض في التوفيق بين التحالف مع النظام، ذلك التحالف الذي يحقِّق لنا الحماية من سلسلة من الفتوحات الوطنية والشعبية، وضرورة العمل لإعادة بناء المجتمع المصري بالكامل، وذلك بوضع أسس سياسية واقتصادية واجتماعية لبناء مصر الاشتراكية حقًّا.

إن مصر عاجزة تمامًا، في ظل النظام القائم، عن حل مشاكلها الأساسية في أضيق الحدود: مشاكل الغذاء، والعلاج، والملبس والمسكن والتعليم، وهي لا يمكن أن تعوض هذا التخلف بتطبيق النظام الرأسمالي كما أن دعم الصناعة الوطنية، وهذا أمر لا ينبغي تجاهله، مستحيل بدون تحسن ملموس، تدركه الجماهير في ظروف المعيشة.

(و) هناك أخيرًا التناقض الخاص بالطبقة العُليا من كوادر الحزب، وهو تناقض ناتج عن ظروف تاريخية ملموسة أدَّت إلى تشكيل الحزب من مجموعة تنظيمات متنوعة بقيادات ذات انتماءات مختلفة، ومهما يكن من اختلاف الانتماءات التي خرجت منها هذه الكوادر، يمكن حصر التناقض الأساسي في المجموعتين التاليتين: الكوادر التي تعيش في ظِل النظام، وبعضها يعيش في يُسر، وأحيانًا في رخاء، ومستوى معيشتهم لا يختلف كثيرًا عن ذلك المستوى الذي تعيش فيه البرجوازية، وهناك صِلات وثيقة تربطهم بالعناصر البرجوازية، وعناصر الطبقة الحاكمة، وقد تمتد هذه الصِّلات إلى مجموعة الحكام؛ وقد يلجأ النظام أحيانًا إلى هؤلاء الكوادر «المحترمين» الذين يحوزون ثقته فيعينهم في بعض المناصب الهامة؛ وفي الجانب الآخَر نجد أولئك الذين لا مورد لهم، ويعيش هؤلاء في فقر مُدقع، حيث لا يختلف مستواهم عن مستوى الجماهير الشعبية في بلادنا، وهم وإن كانوا يتمتعون بثقة الجماهير فإن النظام «لا ينظر إليهم بعين الرضا» فهم مطاردون أو مراقبون بواسطة البوليس، وعدد كبير منهم موجود في السجون والمعتقلات.

من الطبيعي أن يعكس هذا التناقض معظم التناقضات المذكورة عاليه؛ ومن الطبيعي أن يتبنَّى البعض وجهة نظر الملاك بينما يدافع البعض الآخَر عن وجهة نظر غير الملاك، وأن يكون البعض أكثر تفهمًا لمصالح الطبقات الحاكمة على عكس الآخرين المتفهمين لمصالح الطبقات الشعبية، وأن يصبح البعض أكثر اهتمامًا بتوثيق الصِّلات بالسُّلطة بينما يهتم الآخرون بدعم الصِّلات بالجماهير وأن يتأثر البعض بالجوانب الإيجابية في النظام القائم بينما لا يرى الآخرون إلا الجوانب السلبية منه، وأن يرى البعض ضرورة مساندة النظام لدعم الانتصارات التي تحققت بينما يحلم الآخرون بالانتصارات المقبلة والتحول الاشتراكي.

إن التحليل العميق للمتناقضات يعني بصفة خاصة مراعاة الجوانب المتقابلة في كل تناقض: المتناقضات في فرنسا مثلًا أكثر عددًا منها في مصر،

والخصومة بينها قطعًا أشد لكن الوضع مستقر، والتغييرات قليلة الوضوح وبطيئة نسبيًّا بينما يتغير كل شيء في مصر بسرعة قد تثير الارتباك، وتتأرجح القوى المتواجهة بين الزيادة والنقص ولا تتوقف الصِّلات بينها عن التغير؛ ولا ينطبق هذا على مصر فقط، بل إنه ينطبق على الشرق الأوسط كله بتغيراته المتفجرة فهو يُعَد الآن أكثر مناطق العالم تميعًا.

إن عدم تحديد المتناقضات لا يعني أنها توقفت عن أداء دورها لكنه يمنعنا من اتخاذ موقف واضح منها، بحيث يقتصر رد فعلنا على تأمل هذا الجانب أو ذاك، وإذا ظهرت اتجاهات عامة يمينية أو يسارية نجد التيارين اللذين أشرنا إليهما وإن كانا غير محددين أو لم يتبلورا إلى درجة كافية بسبب عدم تحديد المتناقضات، وتتأرجح مواقف الحزب بين هذا الاتجاه أو ذاك: تارة في اتجاه يساري متطرِّف، وتارة أخرى في اتجاه يميني بطريقة مضطربة أحيانًا كثيرة.

يمكننا القول بصفة عامة إن الاتجاه اليميني هو الاتجاه الغالب بين المجموعة الحاكمة، لكن الوضع قد يكون معكوسًا في القاعدة؛ فيما يظهر هذا الاتجاه اليميني؟

موقف استسلامي تجاه البرجوازية في المواقف التي أشرنا إليها عند الحديث عن التناقض الموجود بين الكوادر العليا للحزب.

إن الاتجاه اليساري «المتطرف» موجود رغم عدم وضوحه، والأخطار التي ينطوي عليها في هذه الظروف أكثر من أخطار الموقف اليميني، والموقف الثوري حقًّا يرتكز على مراعاة المتناقضات واتخاذ الموقف الذي يتيح التغلب عليها؛ ونحن نرى أن موقف الحزب الشيوعي السوري، حامي الوحدة المصرية السورية، الذي يبرز بطريقة بناءة الأخطاء الناتجة عن تراكم السلطات المفرطة في يد رجل واحد، هو مثل يُحتذى للموقف الصحيح، ذلك الموقف الذي يتيح تطوير الوضع دون المجازفة بتحقيق أهداف الرجعية.

إننا لا نزعم أننا قد قدَّمنا حلًّا للمشاكل في هذه المذكرة، لكننا نأمل أنها ستمد لها الطريق إلى الحل.

(٦) رد الفعل لقرار حل مجموعة روما

في أبريل سنة ١٩٥٨م، وعقب معرفتهم، في نهاية شهر مارس، بقرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري بحل مجموعة روما، عقد أعضاؤها جمعية عامة لمناقشة واعتماد تقرير مقدم من لجنة قيادة المجموعة، وقد أقروا، في هذه الجمعية العامة، المبادئ والقرارات التالية التي وافقوا عليها بالإجماع.

(٦-١) نص القرارات

(١) احترامًا لنظام الحزب، تحل مجموعة روما كهيئة من هيئات الحزب الشيوعي المصري بالخارج فورًا.

(٢) تعبر المجموعة عن أسفها للشكل الذي اتخذت به قيادة الحزب هذا القرار:

(أ) دون استشارة الزملاء بالمجموعة.

(ب) دون أية محاولة للوصول إلى حلول أخرى تتفق مع وضع المجموعة الخاص، فقد كانت على استعداد سواء للتراجُع أو تغيير بعض أنشطتها، أو تطبيق أساليب عمل مختلفة، أو اتخاذ أشكال تنظيمية أخرى كما سبق لها أن فعلت مرات عديدة في الماضي.

(جـ) عدم وجود أدنى اعتبار أو مراعاة لمشاعر الزملاء بالمجموعة، الذين عوملوا كأعداء لا كزملاء، مع أنهم أعضاء شديدو الإخلاص للحركة الشيوعية المصرية التي ينتمي معظمهم إليها منذ أكثر من عشر سنوات، والتي كرَّسوا لها أنفسهم خلال هذه الفترة كلها.

(٣) تقر المجموعة مبدأ الاستمرار، وهي خارج الحزب، في بعض المساعدات التي كانت تقدمها أثناء اشتراكها بالحزب:

(أ) المساهمة المادية الموازية لقيمة الاشتراك.

(ب) إرسال المنشورات الشيوعية والديمقراطية المتنوعة.

(جـ) وضع آلاف الأعمال النظرية التي في حوزتها باللغة العربية، وكذا تلك التي يمكنها الحصول عليها تحت تصرُّف الحزب (هذه القائمة ليست محددة).

(د) (غير مقروء.)

(٤) الاستمرار في بذل الجهود بلا كلل:

(أ) للفصل بين مشكلة وجود أو حل المجموعة، ومشكلة الاحتفاظ أو فقد صفة العضوية بالحزب الشيوعي المصري.

(ب) لتحقيق إعادة النظر في هذه المسألة، وذلك بدحض الأسباب المختلفة التي سيقت لتبرير قرار الحل، وهي اعتبارات قائمة على «كينونتنا» المزعومة لا على «ما نقوم» به من أعمال.

(٥) نظرًا لعدم موافقة أيٍّ من الأعضاء على النضال في بلد الإقامة من ناحية، وأهمية بعض الأنشطة التي لا يمكن تبرير إيقافها من ناحية أخرى، تقرر المجموعة الاستمرار في عدد من أنشطتها في إطار خط الحزب ونظامه وإن كانت خارجه.

(٦) بالنسبة لمشكلة التسمية وتحديد «الماهية» تقرر المجموعة اختيار اسم لا لَبْس فيه حتى لا يبدو الاستمرار في هذه الأنشطة كمحاولة لمخالفة قرار الحل وحتى لا نبدو، بعد الآن، كممثلين للحزب الشيوعي المصري بالخارج.

(٧) توجيه نظر الحزب إلى أن التزاماته نحونا لا تنتهي بحل المجموعة لأن هذه الالتزامات مرتبطة بالظروف التالية «لن نذكر إلا أهمها»:

(أ) لم يسبق أن وقع على الزملاء بالخارج جزاء، والاعتبارات التي تبرر قرار الحل لا تمس إخلاصهم، ولا احترامهم لنظام الحزب، ولا روح الفداء التي يتمتعون بها؛ وليس هناك ما يدعو إذَن لمعاملتهم كمبعدين.

(ب) إن معظم هؤلاء الزملاء موجودون بالخارج عقب إجراءات القمع التي اتخذتها ضدهم الرجعية المصرية.

(ج) إن عددًا منهم ينوي العودة إلى مصر، عندما تسمح الظروف بذلك، لاستئناف النضال بها.

(د) إن هؤلاء الزملاء يزاولون بالخارج عددًا من الأنشطة المرتبطة بمصر.

لهذه الأسباب كلها نطالب الحزب بالحفاظ على بعض الصلات بيننا، وتتبع نشاطنا لأننا بالطبع، نعتبر أنفسنا ملتزمين بواجبات الأعضاء وإن لم يكُن لنا حقوقهم؛ وهذا يعني أننا على استعداد لتغيير أو إلغاء بعض أنشطتنا إذا طلبت منا ذلك السلطة التي قد نكون على اتصال بها؛ كما نطلب من الحزب أيضًا إرسال منشوراته إلينا حتى نستوحي منها نشاطنا.

(٨) بدون أدنى شعور بالمرارة واليأس بسبب القرار، غير العادل في رأيهم، الذي يمسهم، يلتزم الزملاء بالتالي:

- بذل جهود جديدة من أجل قضايا الطبقة العاملة، واستقلال مصر، والسلام.
- الاستمرار، كعهدهم دائمًا، في الإخلاص للحزب الشيوعي المصري سواء كانوا أحرارًا أو معتقلين، في مصر أو بالخارج، داخل الحزب أو خارجه.

يحيا الحزب الشيوعي المصري.
تحيا الطبقة العاملة الدولية.
تحيا الاشتراكية.

(٧) العداء

كنا قد أحصينا سبع إدارات للمخابرات ينبغي علينا مواجهتها: «بوليس السراي» وكان لدينا، كما سبق أن قلت، صورة له «من الداخل» يختلط بها السخرية بالوساوس، «المكتب الخاص» ضمنيًّا «لمكافحة الشيوعية»، وهو ما يوازي «المخابرات العامة الفرنسية» ويديره بالفعل «أخصائيون»، إدارات السفارة البريطانية، إدارات السفارة الأمريكية، وإدارات الجيش البريطاني، أما السابعة فلا أستطيع أن أتذكرها؛ هذا بخلاف إدارات السفارات الأخرى قليلة الأهمية نسبيًّا، والعون الثمين الذي تقدمه التنظيمات اليمينية المتطرفة وفي مقدمتها الإخوان المسلمون الذين يتيح لهم تنظيمهم في قلب الجماهير اكتشاف العناصر الشيوعية داخل الجامعة مثلًا.

ولنقُل هنا إنه بالرغم من هذه المواجهة المستمرة لم يكُن «في صفوفنا أعداء» فأنا لا أعرف إلا حالة واحدة أبعدت «لممارسة نشاط بوليسي» وقد صدر هذا القرار من القطاع الأجنبي ضد أحد أعضائه، وأبلغت به اللجنة المركزية للحركة الديمقراطية؛ ويدير حاليًّا هذا العضو مجلة هامة عن العالم الثالث.

ويبقى أنه كان علينا مواجهة تضافر جميع القوى الرجعية النشيطة، المصرية والأجنبية، بوسائلها غير المحدودة.

هل حدث «تسلل» إلينا؟ في القاعدة بالتأكيد: بعد الوحدة وتطور البناء بجميع مستوياته، أدارت رءوسنا «نشوة النجاح» وأصبح دخول الحركة الديمقراطية يتم بدون رقابة جدية، ولو كان لدينا عدد كافٍ من الكوادر لضممنا إلينا آلافًا من المصريين، ففي ظل

الظروف الراهنة، ومع محاربة جهاز الدولة المستمرة له جمع حزب اليسار مائة وخمسين ألفًا من الأعضاء في عدة أشهر.

لكن أقصى المصاعب هي تلك التي أتتنا من قلب اليسار سواء في مصر أو في العالم العربي أو في أوروبا: سبق أن تحدثت عن انقسام الحركة الشيوعية المصرية ولن أعود إليه إلا فيما بعد عند الحديث عن الفترة التي تدخل فيها قسم الشرق الأوسط بالحزب الشيوعي الفرنسي في شئوننا وزاد من انقسامنا.

وفي العالم العربي كانت العداوة مؤكدة وإن كنت لا أعرف على وجه التحديد ما يؤخذ علينا؛ من المحتمل أننا لم نكُن «نبدو جادين» إذا لم يكُن لدينا — الحركة الوطنية والحركة المصرية — ضمان دولي، وكنا نمثل مجموعة «ولدت عفويًّا» واعتبرت «برية» لهذا السبب ... ولصعوبة تحليل هذا الخليط من القوة والضعف الذي نتميز به، حملنا مسئولية ضعفنا وأرجعت الانتصارات الأكيدة للجماهير المصرية إلى الوفد وحركة الجماهير التلقائية والظروف الملائمة التي لا يعود الفضل فيها إلينا ... إلخ. وقبل كل شيء إلى الخصومة «الإنجليزية الأمريكية» الشهيرة التي تفسر بها جميع المنعطفات السياسية في بلاد الشرق الأوسط.

أما في أوروبا فقد تطورت العداوة بعد ذلك، وبالنسبة لبريطانيا العظمى لم يكُن هناك بالطبع وجه للمقارنة بين الحركة المصرية وإسكرا المؤلفة من عناصر تربطها بها صِلات شخصية، وهي عناصر تجيد عدة لغات على رأسها الإنجليزية وتتميز بالذكاء، بالإضافة إلى درايتها الكاملة بالنظرية الماركسية، أما الحركة المصرية فلم تكُن تعرف منها إلا مجموعة صغيرة جدًّا لا يمكنها أن توازي إسكرا في الأهمية.

وبالنسبة للمصريين الذين قد يُتاح لهم اللقاء بهم فهم أيضًا لا يوازون إسكرا أهمية، وذلك من ناحية الإمكانات التي يحوزونها، وقبل كل شيء عدد ما درسوه من أعمال عن النظرية الماركسية، لقد كان بناء إسكرا «بدوراته» الدراسية يبدو لهم أكثر متانة كما أن إسكرا تتفوق كثيرًا علينا «بمواقفها» التقليدية:

- نضال إلحادي.
- عمل أكثر فعالية داخل القوات المسلحة المتحالفة.

حقًّا، إننا لم نكُن أَكْفاءً.

وبعد الوحدة، أصبح لنا بعض الاعتبار، وبدا أننا تغلبنا على الانقسام بصفة نهائية؛ حيث أصبحت الوفود إلى المؤتمرات الدولية، منذ ذلك الحين، «موحدة».

إن مايو سنة ١٩٤٨م قد صور على أنه فشل نهائي للشيوعيين المصريين، وأصبح على «الأحزاب الكبرى» بعد الانقسام الذي بدا وكأنه لا رجعة فيه توفير البديل: عناصر جادة يتوافر لها الإعداد، وسنجد أن هنالك:

- مفهومًا خاطئًا «للفشل» فقد احتاج الأمر، بعد «تصفية» الحركة الديمقراطية، إلى إشعال النار في القاهرة لتصفيتهم مرة أخرى؛ لم يسبق لهم قط أن قاموا بدور هام وحاسم كهذا.
- مفهومًا خاطئًا للبديل، لأن «الإعداد» الذي تلقته المجموعة المصرية بباريس لا يؤهل عنصرًا مهمًّا كان لامعًا، ومهما بدا وطنيًّا، بالمقارنة بيونس مثلًا لقيادة حزب شيوعي أُنشِئ على أسس ثقافية مجردة، وهذا رغم الورقة الرابحة التي تمثلها آنذاك مساندة الأحزاب الشيوعية الفرنسية والإيطالية وقد يكون هناك غيرها إلا أنني لا أعلم شيئًا عنها.

إنني لأذكر كُتِّيبًا صغيرًا يُذكر فيه اسمي كل سطرين أو ثلاثة سطور مقرونًا «بأجمل» الصفات: عميل المخابرات الأمريكية، تروتسكي، سوقي، منحرف، عميل المخابرات البريطانية، هذيان شفوي حقيقي! إنني فخور بأن أعلن أن وثائق الحركة المصرية والحركة الديمقراطية لم تستخدم قط هذه التعبيرات، وقد أدَّى «انعزالنا» بالفعل إلى عدم تأثرنا ببعض الاضطرابات الموجودة في الحركة العمالية آنذاك.

ولكن كيف السبيل إلى منع «الأحزاب الكبرى» من الاعتقاد بأن الأفراد الذين «أعدتهم» والذين يمثلون مفاهيمها الخاصة قد يكونون على خطأ؟ لقد قام أولئك، بدون مشاركة سابقة في النضال بمصر، بإنشاء «حزب شيوعي مصري» بعد عودتهم، وتجمع في هذا الحزب، بصفة أساسية، العناصر المثقفة التي كان معظمها ينتمي إلى الحركة الديمقراطية ثم تركوها لأسباب مختلفة؛ وكان المؤسسون فخورين بمساندة «الأحزاب الشقيقة الكبرى» وباللافتة الساحرة «الحزب الشيوعي المصري» وراحوا يسجلون عدة نقاط لصالحهم حتى يوليو سنة ١٩٥٢م، وكان ذلك يحدث بطريقة هادئة للغاية فهم لم يشاركوا بفعالية في أحد الأنشطة: النقابات، حركة السلام وإن أعلن بعض الأعضاء انضمامهم إلى الحزب الشيوعي المصري، المظاهرات الشعبية، وتنظيم الضباط الأحرار، وقد بدأ الصراع العلني مع هذا التنظيم الأخير فور استيلائه على الحكم في سنة ١٩٥٢م، ومنذ ذلك الحين وهم لا يضيعون دقيقة بدون مهاجمة الضباط الأحرار باعتبارهم عملاء أمريكيين؛ فقد زعموا أن استيلائهم على السلطة ما هو إلا نتيجة للنشاط الأمريكي، وهذا الادعاء قريب الشَّبَه

بالنظرية التي تفسر كل ما يحدث في الشرق الأوسط بالصراع بين الإنجليز والأمريكان، وقد وافق على هذا الرأي بالطبع الحزب الشيوعي الفرنسي وكذا بعض الأحزاب الشيوعية الأخرى فحدث ضغط مكثَّف على الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني التي كانت تعلم الحزب الشيوعي الفرنسي بنشاطها داخل تنظيم الضباط الأحرار، وترسل إليه بانتظام مذكرات إخبارية: عند فوز محمد نجيب، مثلًا، برئاسة نادي الضباط ضد مرشح فاروق في الانتخابات التي أتاحت للضباط التأكد من نفوذهم الذي جاوز أكثر التقديرات تفاؤلًا، بخلاف جميع منشورات الضباط الأحرار بما فيها منشورهم عن «الحرب البكتريولوجية الأمريكية في كوريا» الذي كان من الصعب إرجاعه، بالرغم من مكيافيلِّيته، إلى المخابرات الأمريكية فهو على العكس يظهر تأثيرًا شيوعيًّا داخل تنظيم الضباط الأحرار. لكن لم يكُن هناك فائدة، فقد أُدين الانقلاب الفاشي الموالي لأمريكا صراحة في مصر وأوروبا، فالضباط الأحرار لم يكُن بينهم عضو بالحزب الشيوعي الفرنسي، وبالتالي لم يكُن بينهم «شيوعيون حقيقيون».

رسالتان من هنري كورييل إلى نعومي كانل من مايو-يونيو ١٩٥٧م

(١) من هنري كورييل إلى نعومي كانل (في السجن)

١٠/ ٥/ ١٩٥٧م

الزميلة والصديقة العزيزة

كم أنا سعيد بإمكان مراسلتك؛ لقد عرفت أن معنوياتك مرتفعة، وأنك تدبرين أمورك بحيث تستطيعين القيام بعمل مفيد، وهذا أمر لم أكُن لأشك فيه؛ لكن التعب الجسماني قد عاودكِ مرَّة أخرى، يجب حتمًا أن تستعيدي صحتك، ولا يكفي لهذا الغرض، الاعتماد على الأطباء، بل ينبغي أن تقومي بجهد في ملاحظة أحوالك حتى تتبيني الظروف التي تسوء أو تتحسن فيها صحتكِ ... فالصحة لا يجب التهاون فيها لأننا جميعًا بحاجة إليكِ بكامل العافية.

أعرف أنكِ سعدت بعودة يونس، وأعتبرني مدينًا لك جزئيًّا بهذا، ويكفي أنكِ، عند عودتكِ، أعدتِ الصلات التي تربطه بالعائلة[١] ومَن يدري ... ربما لو عجزتِ عن ذلك لانتهى الأمر برفاقه إلى الاقتناع بعدم جدوى مواجهة الصعاب من أجل إعادته.

[١] يقصد بذلك حدتو، وربما كان الحديث هنا عن المقعد الذي حصل عليه في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الموحد الذي لن يلبث أن يفقده.

لهذه العودة أيضًا معانٍ سياسية طيبة، فهي تشير إلى ضعف التيارات المتطرفة داخل الحزب، ولا يمكن من هذه الناحية الاستهانة بأن الحزب الشيوعي المصري الموحد هو الوحيد في الشرق الأوسط العربي (لأن هذا موجود في الدول العربية بشمال أفريقيا) الذي يقبل عودة عنصر يهودي لقيادته، وهي تعني أن وحدة الحزب الداخلية متينة، وأن سياسة الوحدة مُثمِرة ولا ينبغي أن «نخشاها».

فيما يتعلق بالوضع السياسي: أعرف أن هناك بعض الخلافات مع قيادة الحزب، وإن كنت لا أعرف امتدادها داخل الحزب، لكن هناك خلافًا تحليليًّا من الصعب معالجته كتابةً بعد هذا البعاد الطويل، وبسبب الجهل بالظروف التي بنى عليها كل طرف موقفه؛ ومع هذا أسمح لنفسي بأن أخبرك ببعض ما يدور بخلدي:

(أ) أنتِ تعرفين أن موقفي من النظام القائم كان دائمًا إيجابيًّا، حتى أنني تراجعت عن الاشتراك في النشرة التي يصدرها الحزب عندما أخذ الحزب خط المعارضة المطلقة له، فظهرت النشرة في صورة جديدة للدفاع عن هذا الخط.

(ب) لكنني لا أعتقد أن النظام يمثل حقيقة القيادة التي تحتاجها مصر:

- فإن انتصارات مصر لم تبدأ مع تغيير النظام، بل مع ازدياد مشاركة الشيوعيين في قيادة الجماهير الشعبية.
- إن تغيير النظام نفسه يعود في جوهره إلى عمل الشيوعيين، حيث إن عملهم بين الجماهير أضعف النظام السابق، كما أتاح للعناصر الواعية من البرجوازية الوطنية تنظيم أنفسهم وتحديد أهدافهم الوطنية التي لم تكُن طائفية ضيِّقة كأهداف الضباط في البداية: الإصلاح الزراعي والجمهورية، ومقاومة الأحلاف العسكرية ... إلخ.
- إن النظام يقود مصر إلى التقدم في حدود ضغط الجماهير الذي يمارس بدوره عندما يقوم الشيوعيون بدورهم القيادي في توجيههم؛ وفي الفترة التي ترك فيها النظام وحيدًا لم يحسب له إنجاز واحد بخلاف سياسة القمع والإرهاب.
- لكنه وإن قاد سياسة وطنية استقلالية — إلى حد ما — فإنه لا يزال يعمل لصالح الرأسمالية أساسًا؛ لا أستطيع الإفاضة في هذا لكن يكفي مثال واحد: بعد فشل العدوان، وضعت تحت الحراسة «ممتلكات بعض الرعايا»

(الأعداء)، ولا أرغب في التعليق على الطريقة التي تم بها تنفيذ هذا الإجراء لكننا أيدناه. ومع هذا فقد أُسيء تطبيقه كالعادة، إذ ذهبت هذه الممتلكات إلى الرأسماليين المصريين المستعدين دائمًا للتنازل عن استقلال مصر لا للدفاع عنه، وقد حصل عليها هؤلاء الرأسماليون — الذين لم يقدموا تضحية واحدة من أجل مصر — بشروط تافهة لا تضر المالكين السابقين بقدر ما تلحق الغبن بالشعب المصري؛ أليس بديهيًّا أن عمل الشعب هو خالق هذه الثروات؟ وأن مقاومته بالداخل هي العنصر الأساسي في فشل العدوان؟ وأنه هو الذي تحمل ثقل هذا العدوان وقدم التضحيات وواجه المصاعب؟ هذا مثال يبرز أسلوب النظام في محاباة البرجوازية على حساب الشعب.

• وأخيرًا فإنني أعتبر النظام عاجزًا عن حل مشاكل مصر على الصعيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فهو غير قادر على التقدم خطوات لتعويض مصر عن تخلُّفها، وغير قادر على تثبيت مستوى معيشة الشعب المصري رغم انخفاضه الشديد: انظر أرقام الدخل القومي الثابت منذ عام ١٩٥٢م، والمتناقض بالنسبة للأفراد.

لا أريد الاستطراد فأنا أعتقد أنني أعطيتك فكرة عن تصوراتي، وستلحظين أنها لم تتغير منذ عام ١٩٥٢م؛ إن النظام له مزايا، في حدود تكوينه الطبقي، وأيضًا في الحدود التي تفرضها ظروف وطنية ودولية معينة، ولا أود أن تستخلصي من أقوالي أنني أعترض على تأييد حزبنا للنظام، فنحن ننقل هذا التأييد إلى الخارج بكل إمكاناتنا التي لا يُستهان بها.

إن الخلافات لا تزال قائمة: في تحليل الصلات بالبرجوازية الوطنية، وفي تحليل هذه المرحلة من مراحل الثورة، في مضمون الدعاية والبرنامج، وارتباط الأهداف الوطنية بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك حول موقف النظام من السياسيين الذين صدرت ضدهم أحكام ... إلخ.

أعود فأكرر أنني مقتنع أن المناقشات المطولة ستؤدي إلى اتحاد كامل في وجهات نظر أغلبية أعضاء الحزب، ولكن يجب توقع صراع أيديولوجي مكثَّف ضد التيارات الوطنية – البرجوازية التي لا يُستهان بها، سواء داخل حزبنا أو في الحركة الشيوعية المصرية.

ما كان بودي أن أتحدث كثيرًا عن «السياسة العليا» في خطابي الأول، بل كنت أفضل أن أتناول فيه مسائل ملموسة، لكن هذا أمر مؤجَّل بما أننا سنتراسل بانتظام من الآن فصاعدًا؛ حتى ذلك الحين أرجو إبلاغ مشاعري الحارة وكذا مشاعر جميع أفراد مجموعة روما إلى الزملاء؛ أما أنتِ فلك أطيب التمنيات بالشفاء العاجل، ونرجو أن تعتني تمامًا بصحتك مع إعجابنا بموقفك وسلوكك؛ وأخيرًا أرجو أن تقبلي بالغ شكري وإخلاصي.

أما عن الأخبار فلن أعطيك منها هذه المرة سوى ما يخص عائلتك، وهي أخبار قليلة لكننا سنقوم باللازم من أجل الحصول على معلومات حديثة: والدك بخير وقد أرسلنا إليك خطابًا منه منذ حوالي شهر، وإنني مندهش لعدم وصوله إليك؛ على كل حال سنرسل من الآن فصاعدًا صورة من الخطابات إلى ماري؛ وبالنسبة لأخواتك فإن بولا تظهر شيئًا من اللامبالاة على العكس من أليس التي تراسلنا بخصوصك باستمرار، وكنا للأسف قد حُرمنا أخبارك لمدة طويلة لكن الوضع سيتغير الآن.

يونس

(٢) من هنري كورييل إلى نعومي كانل (في السجن)

م/٢ – (٤٨)

٧ يونيو سنة ١٩٥٧م

عزيزتي ليلى

فرحت جدًّا بخطابك رقم ١ «من السلسلة الجديدة» كما فرح به جميع مَن قرأه.

(١) أرسل بالبريد نفسه خطابًا إلى أليس، وخطابًا آخَر إلى إينا «المقيمة الآن بميلانو» لإطلاعهما على أخبارك، وقد بعثت إلينا أليس بكراسة موسيقى قمنا بإرسالها إليكِ.

(٢) أثار الوصف القصير لنشاطكِ إعجابنا الصادق.

(٣) المعتقلون الفلسطينيون:[٢] الأخبار مفيدة للغاية، ونحن نرسلها فورًا إلى إيلي، نرجو الاستمرار مع ذكر تفاصيل أكثر: أسماء المطلق سراحهم، سبب إطلاق سراحهم: انتهاء العقوبة أو تخفيفها، عدد وأسماء الباقي منهم في السجون؛ لقد كتب شقيق كوليت، عند وصوله، إلى أسعد مكي لإبلاغه بأخبار أخيه الموجود في السجن، وتلقى منه ردًّا مؤثرًا للغاية؛ هل أطلق سراح أخيه؟ بوسعنا نقل الأخبار إلى الجهتين إذا كان للمعتقلين الآخرين أسر في إسرائيل.

إنني أرد باختصار على بعض أسئلتك إلى أن أتمكن من إرسال رد أطول عليها جميعًا.

(٤) ليبيا.[٣]

(أ) فيما يتعلق بوجودها، ليس هناك تغيير في الموقف إلا من جانب المتطرفين السوريين واللبنانيين الذين يتعرضون لنقد الجميع، وقد أرسلنا بهذا الخصوص مذكرة بسلسلة من تصريحات الاتحاد السوفييتي الرسمية قبل وبعد العدوان: الموقف المبدئي هو نفسه المحدد في مذكرة ١٧ أبريل سنة ١٩٥٦م الشهيرة أي «حل دائم وسلمي للمسألة الفلسطينية على أساس مقبول من الأطراف المعنية مع مراعاة المصالح القومية العادلة لدول المواجهة.»

(ب) بالنسبة للحزب[٤] هناك، فإن العالم كله يحتفي به بفضل موقفه المبدئي الثابت من العدوان، وفيما يلي ما جاء في عدد ٢ يونيو من لومانيتيه عن المؤتمر المنعقد: «أنهى المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي أعماله بعد ثلاث جلسات خُصِّصت للتقارير والمناقشات الموسعة، وقد أبرزت هذه المناقشات نضال الحزب الشجاع ضد سياسة الحرب التي ينتهجها التحالف الحكومي، كما أوضحت الأخوة الفريدة التي حققها النضال بين اليهود والعرب داخل صفوف الحزب.

---

[٢] يقصد الإسرائيليين الذين كانوا محبوسين على ذمة بعض قضايا الأمن القومي من بينها التجسس، وقد أشار جيل بيرو إلى وجود هؤلاء بسجن القلعة عام ١٩٥٧م، وتعاون مندوبة «مجموعة روما» معهم في أكثر من موضع من كتابه سالف الذكر.

[٣] اسم كودي يستخدمه هنري كورييل ليعني به إسرائيل.

[٤] يقصد الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

وقد ساد المؤتمر الإيمان بالدولية العمالية، والثبات على المبادئ، والوعي الكبير بالدور القائد للطبقة العمالية بقيادة «الحزب الشيوعي».

(ج) إن السلاح الهام في يد الدوائر العدوانية بإسرائيل يرتكز على التصريحات الاستفزازية لبعض قادة العرب، وعلى أعمال «الفدائيين» الاستفزازية، والسلاح المتين الذي يمكننا حيازته ضد هذه الدوائر هو تأكيد وتنمية قوى السلام في البلاد العربية.

(٥) العفو عن المعتقلين السياسيين: أبلغتنا نور أنها كتبت إليك عن هذا الموضوع المدرج في جدول الأعمال، وهو في رأيي يرتبط بنضال الحزب في كل المجالات، ولقد أرسلنا مرتين على الأقل تقريرًا حوله، لكن يبدو أنه لم يصلكم؛ وقد شرحنا، من جانبنا، أن الظروف القائمة، (التي يتطلب شرحها وقتًا طويلًا) لا تتيح لنا بدء عمل ما، وإن كنا نتعهد بمساندة أي عمل يمكن قيادته في مصر نفسها، ولهذا السبب اكتفينا إلى الآن بلفت النظر إلى أمر يبدو غير معقول وهو عدم إطلاق سراح المعتقلين الشيوعيين في مصر، لأننا، منذ التأميم،[٥] لم نستطِع القيام إلا بعمل إعلامي، وعلى كل حال لم يمرَّ بعد عام ونصف العام على آخر «وأكبر» حملة قمنا بها من أجل العفو عنهم.

(٦) وبالنسبة للتأميم، سأقول لك رأيي بصراحة آملًا ألا يصدمك:

(أ) منذ أكثر من ٤٥ عامًا والتأميم مطلب دائم للحركة الوطنية المصرية، وقد طالبت به أيضًا الحركة الشيوعية «حتى أننا قمنا بإعلانه في نشرتنا بروما» ومع هذا لا أزال مُصرًّا على أن لطريقة وشروط تنفيذه نتائج مؤسفة جدًّا، كان يمكن تفاديها، بالنسبة لمصر فهي قد عرضت استقلالها للخطر، وكذلك عرضت جميع الانتصارات الشعبية في العشر سنوات الأخيرة للخطر.

(ب) إن وقف التدخل حدث بفضل عدة عوامل، وكان الأساس هو الانشقاق القائم في المعسكر الإمبريالي بين فرنسا وإنجلترا الراغبتين في استعادة سيطرتهما على الشرق الأوسط من ناحية، والولايات المتحدة التي رأت في انتصار حلفائها

[٥] يقصد تأميم قناة السويس.

خطرًا على نفوذها، وقد أتاح لها هذا الانشقاق التدخل بكامل ثقلها لوقف القتال دون المجازفة بصراع عالمي.

- لا يمكن الحديث عن مقاومة عسكرية مصرية (يُعطي مقال حديث بروز اليوسف بعض الإيضاحات الصادقة لأول مرة في مصر عن الجانب العسكري للتدخل)، ومع هذا فإن إصرار الشعب المصري على الكفاح من جهة، ومساندة الرأي العام العالمي من جهة أخرى، قد أدَّيا إلى استمرار النظام في المقاومة، الأمر الذي أتاح التدخل الأمريكي.

(ج) إن هذه الفترة تؤكد أن البرجوازية ليست دليلًا أمينًا فعَّالًا أو شجاعًا للشعب المصري، وهي تؤكد أيضًا أن رجلًا «مرسلًا من العناية الإلهية» ليس بكافٍ لحل مشاكل الأمة المصرية.

إن البطولة، داخل مصر، موجودة في الشعب، في الطبقة العمالية وفي الفلاحين، إنها لم تظهر أبدًا في البرجوازية، ويصح هذا القول بصفة خاصة عن الفترة الحديثة.

آمل ألا يصدمك ما أكتبه، ولا تظني أنني أوصي بتغيير سياسة حزبنا، فأنا أنصح فقط بإجراء بعض التعديلات في بعض المواقف، وعلى كل حال فإن الضرر الناتج عما أعتبره الآن تطرفًا، أقل منه كثيرًا في الفترة السابقة عندما كنا في موقف المعارضة التامة للنظام.

أرسل إليك، يا عزيزتي ليلى، إعجابي وإعجاب جميع الزملاء بسلوكك، فهو ينطوي على قدر من البطولة أكبر مما تصفين به بعض القادة البرجوازيين وأكبر مما تصفين به مَن سيظل على الدوام زميلك المخلص.

يونس


هنداوي